السبيل إلى عالم أفضل

تأليف

كارل بيكر

أستاذ التاريخ بجامعة كورنل

ترجمة

عبد العزيز اسماعيل

الكتاب: السبيل إلى عالم أفضل

الكاتب: كارل بيكر

ترجمة: عبد العزيز اسماعيل

الطبعة: ٢٠٢٢

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم –
الجيزة - جمهورية مصر العربية
هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥
فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

APA

http://www. bookapa.com **E-mail: info@bookapa.com**

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر

بيكر ، كارل
السبيل إلى عالم أفضل/ كارل بيكر, ترجمة: عبد العزيز اسماعيل
– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.
٢٩٩ ص، ١٨*٢١ سم.
الترقيم الدولى: ٢ – ٥٤٣ – ٩٩١ – ٩٧٧– ٩٧٨
أ – العنوان رقم الإيداع : ١٣٣٤٠ / ٢٠٢٢

السبيل إلى عالم أفضل

وكالة الصحافة العربية
«ناشرون»

إهداء

إليك يا والدي، يا من تلقيت عنه أسمى مثل الحياة، وإلى روحك الطاهرة التي قبست منها ضياء أنار لي سبيلي في كثير مما لاقيته وألاقيه من صور الناس والأخلاق، أهدي هذا الكتاب باكورة متواضعة من انتاجي إقراراً مني بفضلك علي، وتذكرة دائمة لي بذكريات عزيزة ربطتني بك في الحياة وبعد الممات،،،

عبد العزيز اسماعيل

«إن المجتمع الانساني إن هو في حقيقة أمره إلا عقد .. على أنه ينبغي ألا ينظر إلى الدولة على أنها ليست شيئاً آخر أفضل من اتفاق بين شركاء .. ولا على أنها قائمة لتحقيق مصلحة مؤقتة ضئيلة ثم تنحل وفقا هوى المتعاقدين .. بل هي اشتراك في جميع فنون المعرفة، وفي كل فضيلة من الفضائل وفي كل ضرب من ضروب الكمال.

ولما كان إدراك الغايات التي تنطوي عليها مثل هذه الشركة غير مستطاع خلال أجيال معدودة، فإن هذه المشاركة تصبح مشاركة لا بين أولئك الأفراد الأحياء فحسب، بل بين الأحياء وبين الذين قضوا وبين الذين سيولدون من ذراريهم» .

ادموند بيرك

مقدمة المترجم

لعل محاولة إدماج "اليوتوبيا" في عالم الواقع، لا تزال الحلم الأكبر للمفكرين والفلاسفة؛ وهو حلم يطالع مخيلاتهم في أعقاب الانقلابات الكبرى التي تحول، بين فترة زمنية وأخرى، من مجرى الحضارة واتجاهات التاريخ.

على أن هذا "الإدماج" المنشود لا زال مع الأسف أمراً بعيد المنال، ولا يزال من الصعوبة بمكان أن تفوز الإنسانية بتحقيقه. ولعل السبب الأول في تحلل عالم "المثال" من قيود عالم "الواقع" هو أن الكثيرين من واضعي المذاهب والنظريات الرائعة في نظم المجتمع الإنساني، إنما يضعونها وهم يحلقون في عالم لا يمت لعالمنا الأرضي بصلة من قريب أو شبه.

والحق إن معظم هؤلاء المفكرين من صاغة النظم يسيرون، في المبالغة والخيال إلى حد يغفلون معه أن طبيعة الأشياء تأبى الطفرة وأن عامل النشوء التدريجي والتطور الارتقائي يؤدي وظيفته في أناة وتؤدة. ولكنهم يغمضون أعينهم عن الحقائق، ويحلقون في عالم الأمل و الخيال وفي هذا –كما لا يخفى– خداع للعقول والأفكار لا طائل وراءه!

ويذهب فريق آخر من هؤلاء المفكرين مذهباً مخالفاً لا هم لهم فيه إلا أن يعرضوا على المجتمع الإنساني أقبح الصور والألوان ليؤنسوه من مصيره ويسلبوه نعمة الأمل في مستقبله القريب والبعيد! وقد نعتوا من أجل ذلك به "المتشائمين" وهم أولئك الذين لا عقيدة لهم في إصلاح أمور البشر، ولا أمل لهم في اطراد عوامل التحسن والرقي في مدارج الحياة أو – من باب أولى– في سيادة مثل الحق

والخير والكمال على أفكار الناس وأعمالهم.

وقد أعجبني في مؤلف هذا الكتاب الأستاذ "كارل بكر **Carl Becker**" أنه نهج نهجاً وسطاً بين أولئك وهؤلاء فقد كان، بوصفه من قادة الفكر وأساتذة التاريخ المعاصرين، يرقب الحوادث والانقلابات التي جاءت في أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية بعين المؤرخ النزيه. وقد دفعته هذه الانقلابات وما نتج عنها من مشكلات متلاحقة إلى أن ينشر في عامي ١٩٤٢ و١٩٤٣ أبحاثاً طريفة في "مجلة ييل **Yale Review**" تصدى فيها بنزعته الواقعية لدراسة معظم المشكلات الخطيرة التي تشغل أذهان الناس في أنحاء العالم، ونجح إلى حد بعيد، في وضع نظام عالمي جديد في الناحيتين السياسية والاقتصادية تنتفي معه الحروب وما يعقبها من مشكلات لكي تتحقق المجتمع البشري الغاية التي يهدف إليها بإنشاء عالم جديد أفضل من عالمنا الحاضر.

وفي عام ١٩٤٥ ألحت إحدى دور النشر الأمريكية الكبرى على الأستاذ و بيكر، في أن ينشر كتابه الذي سماه و السبيل إلى عالم أفضل. ويشتمل الكتاب على مقدمتين: أولاهما بقلم الأستاذ وهربرت أجار **Herbert Agar**، وقد أثر فيها على المنزع الفذ الذي سلكه الأستاذ: بيكن في معالجة مشكلة الحضارة الإنسانية، والثانية بقلم المؤلف. و يقع الكتاب في ثمانية فصول، وهذه الفصول، كما تدل عليها عناوينها، تصدت لمشكلة النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في ظل التطور المالي الجديد. وقد سار المؤلف في دراسته لهذه المشكلة على مدى الواقع وأحداث التاريخ.

حتى إنك لتلمس في خلال عرضه لأوجه المشكلة وجوانبها المتعددة أنه ما زال مؤمناً بضرورة بقاء بعض الأسس الحاضرة في نظام العالم بصرف النظر عما أحدثه انقلاب الحرب العالمية الثانية من تحول محسوس، على أن تعدل تعديلاً

مناسباً يلائم بينها وبين مقتضيات هذا العصر الجديد الذي بدأ يشهد فجر انقلاب وتحول هائلين في تاريخ الحضارة.

فللأستاذ "بيكر" منهجه الجديد الواضح لإنشاء مستقبل أفضل ولإيجاد الوسائل المؤدية إلى تحقيق ذلك المستقبل. ولمنهجه هذا طابع التجديد لأنه يبدو ممكناً ميسوراً، وهو لا يبدو كذلك إلا لكونه لا ينطوي على تحطيم شامل أو عاجل لنظم الماضي والحاضر.

ولما كنت أشعر أن الثقافة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الرفيعة ما زالت حديثة العهد في بلادنا، وأن ما وضع من مؤلفات أو مترجمات لا يزال محدوداً في الوقت الذي توالينا المكتبة الغربية بمطبوعاتها المنوعة في هذه النواحي الخصبة من نواحي التفكير الفلسفي، فقد رأيت أن أساهم بقسط متواضع في سد جانب من هذا الفراغ الذي تحسه المكتبة العربية، وذلك بالإقدام على ترجمة كتاب الأستاذ "كارل بيكر" بوصفه مرآة للون جديد من ألوان التفكير السياسي في العصر الحديث، فضلاً عن كونه أحدث وأوفى كتاب يصور اتجاهات السياسة الأمريكية في الداخل والخارج ويعرض للنظم الاجتماعية في أمهات الدول، لاسيما ألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة وروسيا، بالدراسة المقارنة. وقد استعنت، بين حين وآخر، بآراء بعض الأساتذة الأخصائيين في جامعة فؤاد الأول حتى أطمئن إلى سلامة التعبير عن المصطلحات الفلسفية والاقتصادية والسياسية.

ولست هنا بسبيل تسجيل ما لاقيت من مشقة وعناء في سبيل إرضاء واجب الأمانة والمحافظة على سلامة النصوص مع نقل المعاني والأفكار التي انطوت عليها عبارات المؤلف إلى لغتنا العربية بالعناية اللائقة بباحث معدود في الصف الأول من جماعة المفكرين في العالم، فلقد جاهدت في سبيل ذلك على قدر ما أوتيت من علم وجهد وصبر.

كما يجب على أن أسجل هنا أنه لا يصح أن يفهم من اختياري لترجمة هذا الكتاب بالذات أن أشارك المؤلف في جميع ما ذهب إليه من آراء ونظريات قد يوصف بعضها بالتعصب السياسي لوجهة نظر معينة، وإن كان ذلك قليلاً جداً بالنسبة إلى الكثرة العظمى من الآراء الصائبة والنزيهة المعتدلة في هذا الكتاب، ولكني قصدت أول ما قصدت أن يثير هذا الكتاب بين قرائه ألواناً من التفكير العميق في مستقبل الإنسانية ومصير الحضارة، وإلى أن يشاركوا بدورهم في فهم وتقدير المثل التي يستهديها كتاب السياسة ومؤرخو التاريخ الحديث على أحسن ما يكون الفهم والتقدير،،

عبد العزيز اسماعيل

مصر الجديدة

مارس سنة ١٩٤٨

مقدمة المؤلف

اشتمل عدد مارس ١٩٤٢ من "مجلة جامعة ييل **Yale Review**" على مقال لي بعنوان "تأمين الديموقراطية في العالم، تناولت فيه بالبحث بعض جوانب تلك المشكلة التي أصطلحنا على تسميتها بمشروعات ما بعد الحرب. وثمة مقالة ثانية لي تدور حول هذا الموضوع العام ذاته، نشرت لي تحت عنوان "إلى أي حد سيكون عالم الغد المفضل جديداً"، وظهرت في هذه المجلة بعددها الصادر في مارس من عام ١٩٤٠.

ولقد اهتديت، إلى كتابة هذين المقالين، لأنه لاح لي أن الحرب قد خلقت حالة عقلية شاملة تجمعها أوجه شبه وثيقة بتلك الحالة التي سادت خلال الحرب العالمية الماضية، هذه الحالة التي تبدو لنا من خلال شعورنا بأن هزيمة قوات المحور ستهيئ لنا فرصة لم تسبق من قبل، لنعالج الأجواء الدولية التي جعلت من الحروب أمراً ميسور الوقوع.

ومن الجلى بطبيعة الحال أن الحرب الحاضرة[١]، كزميلتها السابقة، قد اقترنت، بصورة ما، بتلك القوى المعقدة التي نوهنا عنها في مصطلحات "القومية" و"الدولة صاحبة السيادة" و"سياسة القوة" و"سياسة التسلط، أو التوسع الإمبراطوري" وإذا كان الأمر على هذا الوضع، فقد ذهب كثير من الناس إلى القول بأن الواجب علينا، لكي نخلق عالماً جديداً أفضل من عالمنا الحاضر، أن نقضي على القومية وأن نكبح جماح السيادة عند الدول وأن نهجر القوة وأن نسدل الستار على سياسة التسلط.

---

(١) يقصد الكاتب الحرب العالمية الثانية أيام كانت دائرة الرحى

وقد يكون الأمر كذلك، ولكن إذا كان حقاً ما ذهبنا إليه، فإن بين إيدينا إذن، على ما أظن، عملاً يستحيل إنجازه. و إني لأتفق تماماً مع الذين يذهبون إلى أنه إذا لم نتخذ بعد الحرب سياسية أفضل من تلك السياسة الغاشمة التي ميزت فترة ما قبل الحرب، أو لم نتخذ أساليب عملية أفضل من الأساليب التي اتبعت خلال تلك الفترة، فإننا سنواجه زمناً جده عصيب، على أنني أرى أن من العبث الذي لا طائل وراءه أن نناقش أو نبحث مشروعات ما بعد الحرب على أساس افتراضنا أن الشعور القومي سيكون أقل قوة مما كان عليه من قبل، أو أن الشعوب ستقلل إلى حد ما من إيثارها لمبدأ سيادتها المستقلة وبصورة أكثر مما كانت تفعله من قبل، أو أنها ستكون أقل ميلاً إلى حماية وتنمية مصالحها القومية الحقيقية أو المحتملة، أو أن سياسة توازن القوى التي تعدها في صالحها ستقل عنايتها بها عن ذي قبل.

ولقد كتبت هاتين المقالتين لأبين أن هذه القوى المتعددة في حقائق عصرنا السياسية، ومن ثم لا يمكننا التخلص منها لمجرد أننا نرغب في هذا التخلص أو أننا نعقد العزم الصادق عليه أو أننا نهتم اهتماماً رسمياً بالاشتراك في عقد المعاهدات التي تحقق ذلك.

ولقد أدت هاتان المقالتان، وخاصة الثانية منهما، إلى أن يرسل إلى القراء عدداً غير عادي من رسائل التأييد والثناء حملها البريد إلى. ولقد أثنى أصحاب هذه الرسائل، ولا أكاد أستثني منهم أحداً، على ما تميزت به هاتان المقالتان من نزعة واقعية "Realism" وسألوني عما إذا كان من الميسور الحصول على نسخ إضافية منهما. ويعزى إلى هذا الأمر جانب من السبب الذي حدا بي إلى التوسع في مادة المقالين وصبها في هذا الكتيب الموجز. وإلى جانب هذا فإن المقالين كانا معنيين بعلاج ما لا يستطاع تحقيقه أكثر من عنايتهما مما يستطاع تحقيقه؛ ومن ثم

فقد حاولت في الفصلين الأخيرين من هذا الكتيب أن أشير إلى بعض المشكلات التي لها طابع معين، أو بمعنى أخص، بعض المعضلات الاقتصادية التي لابد من أن يتناولها الساسة بالعلاج، بطريقة ما، إذا كان لابد من أن يكون ثمة عالم جديد أفضل من عالمنا الحاضر. ولقد استأذنت محرر "مجلة ييل" في جعل عنوان مقالي الثاني عنواناً للكتاب كله. ولعله يكون لزاماً على أن أضيف إلى ما تقدم أن الكتاب ما كان، على أغلب الظن، ليكتب أو يخرج الناس، لو أن المستر كنويف "Knoph"(١) لم يقدر له أن يمارس طيلة سنوات مضت، فنه الرقيق فيه وخز أصدقائه وحفزهم حفزاً ودياً ومتصلاً لاعتقاده على ما يبدو، بأنه سيكون من صالح جميع المعنيين بهذه الموضوعات أن أخرج كتاباً ينشره لي عن بعض الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير من عامة الناس.

كارل بيكر

إيثاكا – أكتوبر ١٩٤٣

(١) صاحب دار للطبع والنشر في مدينة نيويورك وهي المسماه باسمه Alfred A. Knoph, Inc. New York.

تقديم الكتاب

أ. هربرت أجار **Herbert Agar**

يعد "كارل بيكر **Carl Becker**،" واحدا من مؤرخي الطليعة الأمريكيين، وقد أصبح بفضل من تخرج على يديه من الرجال وما دبجه قلمه من الكتب، صاحب الأثر البالغ في جيل بأسره من الطلاب. والرجل، قبل كل شيء مؤرخ للأفكار. فهو يعيننا على أن نفهم الحادثة من حوادث التاريخ، عن طريق بحثه في الكيفية التي يشرح بها أولئك الذين شاركوا فيها، لأنفسهم، سلوكهم وتصرفهم فيها. وأعظم كتبه تمثيلاً لهذه النزعة هو، على أغلب الظن، كتابه المسمى "إعلان الاستقلال" **The Declaration of Independence** وهو دراسة في تاريخ الأفكار السياسية ؛ وإذ يتتبع الأستاذ "بيكر" في كتابه نظرية "الحقوق الطبيعية" منذ العصور الوسطى إلى وقتنا الحاضر، توصل إلى معارف جديدة عن عقلية القرن الثامن عشر، وعن الرجال الذين أنشأوا الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرغم من أن أسلوبه في الكتابة واضح مشرق ونقدي لاذع، فإن كتبه لم تصادف قط رواجاً عظيماً بين الناس. غير أن هذا الأمر لم يكن بدي أهمية فيما مضى، إذ أن تأثير الرجل، وإن اتخذ في الغالب طريقاً غير مباشر، قد وسع أمته كلها. أما، وقد أحدقت بنا اليوم مشكلات السلام المقبل، لم يبق أمامنا من وقته للإبطاء في بث الأفكار أو نشرها بين الناس ولا لسلوك طريقة ملتوية في ذلك.

إن كل من يستطيع أن يعيننا على أن نفكر تفكيراً أكثر حكمة وعقلاً،

عليه أن يهب من فوره لمعاونتنا على وجه يمكن أن يصل إلى أكبر عدد مستطاع منا، وهذا ما قدر الأستاذ "بيكر" على القيام به في كتابه "السبيل إلى عالم أفضل".

وهو كمؤرخ للأفكار يضيق ذرعاً بأكثر تلك الأحاديث التي ترسل على عواهنها وتدور حول عالم الغد. فهو لا يفهم ماذا يقصد الناس إليه عند ما يقولون إنه بمجرد كسبنا هذه الحرب يجب علينا أن نمحو القومية أو نستأصل شأفة الحالة الراهنة، أو نغادر بلاد الشرق الأقصى، أو نقضي على الإمبراطورية البريطانية. إن تحليله لهذه الجمل ولأمثالها من العبارات المألوفة يخلف وراءه في ذهن القارئ بعض الشك في كيفية فهم كثير من الناس لحقيقة ما يقصدون إليه من تلك العبارات.

على أن الأستاذ "بيكر" خطته الواضحة ذات الطابع التجديدي لإنشاء مستقبل أفضل، ولاتخاذ الوسائل المؤدية إلى تحقيق ذلك المستقبل. ولخطته هذه طابع التجديد، لأنها تبدو ممكنة ميسورة، وهي لا تبدو كذلك إلا لكونها لا تنطوي على تحطيم شامل أو عاجل لنظم الماضي؛ فهو يشعر بأن "التاريخ ينسج على نمط لا يجعل بين أليافه فراغاً"، وأن أولئك الذين ينسون هذه الحقيقة إنما يهيمون بالاضطرابات والفوضى.

هربرت أجار

Herbert Agar

الفصل الأول

ما هي أوجه النقص في عالمنا الحاضر؟

عندما نشبت الحرب الحالية في عام ١٩٣٩ لاح للغالبية العظمى من الناس أنه يكاد يكون من غير المصدق، كما كان الحال في سنة ١٩١٤، أن مثل هذه الكارثة يمكن أن تحدث في عالم كان المفروض فيه أنه بلغ هذا الشأو الرفيع من المدنية، و لقد راح الناس عندئذ يتساءلون هنا وهناك: أي شيء كان في المستطاع عمله أو كان من الواجب الإتيان به لدرء هذه الحرب؟ وبالنظر إلى ما يلوح لهم اليوم من أن دول المحور سوف تمنى في النهاية بالهزيمة، فإنهم يتساءلون في كل مكان: ماذا يمكننا أن نعمله وماذا يجب علينا أن نقوم به بعد أن تنتهي الحرب، لكي نحول دون وقوع كارثة أخرى كهذه خلال فترة أخرى لا تتجاوز الخمسة والعشرين عاماً؟ هناك فريق من الناس لا يزال ينادي بأن أهم شيء يشغلنا الآن هو أن نعمل على كسب الحرب؛ ومن ثم فإن التحدث عما يمكن أن نعمله بعد كسبنا لها يعد ضياعاً للوقت والجهد معاً.

على أنه يبدو أن معظم الناس، أو على الأقل معظم الذين يعربون عن أرائهم، يرون أن من واجب الأمم المتحدة أن تتعاون اليوم وأن تجمع كلمتها على خطة أو سياسة معينة لمعالجة المشاكل الدولية التي سوف تظهر. بمجرد أن تبوء ألمانيا واليابان بالهزيمة. وهذه المشكلة، مشكلة مشروعات ما بعد الحرب، كما اصطلح على تسميتها، تقتل اليوم بحثاً، مثلها في ذلك مثل الحرب سواء بسواء. فهي تبحث عن طريق محطات الإذاعة وفي الصحف ومن فوق منصات

المحاضرات وفي أحاديث الناس الخاصة، كما أخرجت دور النشر العدد الجم من المؤلفات والرسائل لعلاج هذا الموضوع الذي يزداد عدد ما يصدر فيه من المؤلفات أسبوعاً بعد أسبوع. ولقد قام بدراسته دراسة منظمة موظفون في الحكومة البريطانية وفي مصالح الحكومية[1]، كما قامت بدراسته منظمات أهلية متعددة في هذه البلاد[2]. وكثير من الخطط المتعارضة والمقترحات المختلفة "لمشروعات ما بعد الحرب" قد وضعت فعلاً، ولسوف يوضع عند أكبر منها، ورسمت جميع هذه الخطط لتحقيق الغرض نفسه، ونعني به الحيلولة دون تكرر وقوع حروب من أمثال الحرب القائمة[3] و الحرب الماضية.

ويشعر كثير من الناس في العالم أكثر من ذي قبل أن المدنية لا تستطيع أن تبقى على كثير من هذه المظاهر التي تكشف عن حماقة الإنسان. كذلك يؤمن الناس في العالم كله أكثر من ذي قبل، بل وينادون بأن الواجب يقضي في هذه المرة بعمل شيء جدي له أثره في إنشاء عالم جديد أفضل من عالم اليوم، ولكن إذا كان علينا أن ننشئ عالماً جديداً أفضل من عالم اليوم، فإن أول وأهم ما نسائل أنفسنا عنه هو: ما الذي يعيب عالمنا الحاضر أو عالم ما قبل عام ١٩٣٩ أو ذلك الذي سبق عام ١٩١٤؟

١

في وسع أي إنسان أن يكشف، في أي وقت شاء، عن بعض نواحي النقص في عالمنا الحاضر، غير أن من الواجب في هذه الآونة أن يتضح تماماً لكل إنسان أن الحرب أسوأ شر يلم بعالمنا، فقد كانت الحرب على الدوام سيئة من أبلغ

---

(١) يقصد الكاتب المصالح التي تتألف منها حكومة الولايات المتحدة

(٢) المقصود هنا هو الولايات المتحدة.

(٣) يقصد الكاتب الحرب العالمية الثانية التي كانت دائرة الرحى وقت أن ظهر هذا الكتاب في عام ١٩٤٣.

سيئات الإنسان. ولقد أدرك العالم هذه الحقيقة منذ نيف وألفين من الأعوام، غير أنه مما يثير دهشتنا وفزعنا معاً أنه على الرغم من أننا ندرك ادراكاً تاماً أن الحرب شر محض، وعلى الرغم من أننا نخشاها ونكرهها أكثر من أي شيء آخر، فإنه يبدو أننا مسوقون رغم أنوفنا إلى إثارتها. وهذا أكبر شيء يزيد في فزعنا، لأننا نظن، أو كنا نظن حتى عام ١٩١٤، أن عالمنا قد بلغ من المدنية شأوا لا يحتمل معه شيئاً ينطوي على مثل هذه الحماقة البالغة .. ولعل هذا يفسر لنا كيف كانت الحرب التي قامت في ١٩١٤ مفاجأة تامة بالنسبة لمعظم الناس في هذه البلاد[١] بل وفي أوروبا. ومن المحقق أنه كانت هناك نذر كافية لأولئك الذين كان في وسعهم أن يقرؤوا أماراتها. على أنه حدث في يوليه سنة ١٩١٤ أن شعر معظم الناس أن العالم، أو على الأقل العالم الأوروبي، بلغ من المدنية والفطنة والشعور الإنساني مستوى يجعله لا يأذن بوقوع مثل هذه الكارثة التي لاشك يقطع بها نشوب حرب عامة وفي ظروف كظروفنا المعاصرة. وقد كانوا يشعرون حتى آخر لحظة أنهم سيجنبون أنفسهم ويلات الحرب، كما حدث في الأزمتين السابقتين اللتين وقعتا في سنتي ١٩٠٥ و١٩١١، أو أنها على الأقل، ستكون محلية في نطاقها فتقتصر على النمسا والصرب. ومع كل فإنه بعد أن اشتكت فيها جميع الدول العظمى تشبث معظم الناس بالاعتقاد بأن هذه الحرب لو قامت لا يمكن بسبب تكاليفها الهائلة أن تستمر أكثر من ستة شهور أو سنة، ولكن أجل الحرب طال إلى أربعة أعوام وبرهنت على أنها أوسع نطاقاً وأبهظ نفقة وأعظم قسوة وأشد تدميراً من أية حرب شهدها تاريخ العالم، وتكون قد استنفدت من الوقت مثل ما استنفدته.

ولما استمرت الحرب عاماً بعد عام، بدأ هذا الأمر في مجموعه غير محتمل

---

(١)يقصد الكاتب الولايات المتحدة الأمريكية.

التصديق، فهو من قبيل الحلم المزعج الذي يطول إلى غير نهاية. وهكذا أخذ يزداد عدد الناس الذين راحوا يتساءلون: هل ستثبت الحرب القائمة أنها نهاية حضارتنا؛ كما ظل يزداد عدد الذين يقولون: إن من المحقق أن حرباً أخرى سوف تكون نهاية لها، وقد كان الشعور العام يتجه إلى الاحساس بأن هذه الحرب يجب ألا تحدث مرة أخرى. وقد أنشئت عصبة الأمم في ١٩١٩ لتضمن عدم وقوعها في المستقبل، ومع ذلك فقد وقعت مرة أخرى بعد أن مضى على إنشاء العصبة عشرون عاماً على وجه التحديد. ولقد أثبتت الحرب الحاضرة[1] أنها أعظم، حتى في مدى اتساعها وتكاليفها وفي أنطوت عليه من عسف وتدمير بالغين، كما أنها ستظل بلا ريب مشبوبة مدة أطول من تلك التي استغرقتها الحرب الماضية.

ولم يعد أحد يردد اليوم، كما كان يردد كثير من الناس في سنة ١٩١٤، أننا بلغنا من المدنية شأوا لا يجعلنا نسمح معه بوقوع حرب. ولقد أصبح أكثر ميلاً إلى أن نقول بأن عالماً يسمح بوقوع أمثال هذه الحروب لا يستطيع آخر الأمر أن يزعم أنه بلغ من المدنية مستوى رفيعاً، ولكن لا يكاد يصدق، فيما يبدو لنا، أن مثل هذه الحروب لا تزال تقع في عالمنا به ونحن نستمسك بتلك الحقيقة في الواقع، وهي أننا نملك من فنون المعرفة ووسائل القوة ما لو أمكننا استخدامه فيما أعد له لأتاح لنا أن نخلق مدنية أفضل، إلى حد بعيد، من أية مدنية كان في وسعنا خلقها فيما مضى، والحق أنه لم يسبق للناس من قبل أن انتفعوا بعلمهم وقوتهم إلى هذا الحد، فقد توسلوا بوسائل شتى لإنتاج أعظم قدر من ضروريات الحياة وكمالياتها، فضلاً عن تنمية معارفهم وترقية مستوى التعليم العام ومكافحة الأمراض وعلاجها والقضاء على المجاعات والأوبئة وجعل الحياة ميسرة ناعمة لكثير من الناس خالية من الخوف والحاجة، وبالجملة فإننا نعيش في عالم له من

(١) يقصد الكاتب الحرب العالمية الثانية أيام كانت دائرة الرحى.

العلم والقوة ما يتيح له أن ينتج الثروة ويحافظ على الحياة، أو يساهم في زيادة الرخاء البشري إلى مدى لم يكن من قبل ميسوراً، ومع كل فإننا نعيش في عالم استخدم الناس فيه حقاً، خلال ثماني سنين من فترة استغرقت تسعاً وثلاثين عاماً، هذا العلم وتلك القوة في التقتيل والتدمير على مدى لم يبلغه تاريخ البشرية من قبل. ذلك هو عالمنا الذي نعيش فيه فليس يفيدنا في شيء أن نتساءل: هل بلغ عالمنا شأوا رفيعاً في المدنية أم لم يبلغه بعد؟ وأياًكان الاسم الذي نختاره له، فإن من الجلي أنه مشوب ببعض أوجه من النقص أظهرها أنه يحمل في ذاته الظروف التي جعلت من المستطاع قيام حربين عالميتين "انتحاريتين" خلال فترة قصيرة أمدها جيل واحد.

فالحرب إذن أول سوءات عالمنا وأقبحها. أما سوءته الثانية فهي التي تسمى بحق "مشكلة التعطل" والواقع أن أمرها أخطر من هذا ولكن لا بأس من أن نطلق عليها في الوقت الحاضر هذا الاسم، ويكفينا الآن أن هاتين السوءتين، أي الحرب والتعطل، تتداخل كل منهما في الأخرى تداخلاً جيداً في أسلوبه؛ فالعطلة لا تجلب لنا المتاعب إلا في أزمنة السلم، على حين أنها تختفي عندما تنشب حرب عامة.

وفي عام ١٩٢٩ وقع ما يسمى بالتدهور الاقتصادي العظيم؛ وفي ذلك الوقت صرحت سيدة فاضلة بقولها "إنه لشيء يدعو إلى الأسف أن يجيء هذا التدهور الاقتصادي القديم عندما تكون الظروف بالغة السوء". ولقد كانت الظروف حقاً جد سيئة فهبطت فجأة قيم الأوراق المالية حتى كادت لا تساوي شيئاً، وأفلس كثير من البنوك وانهارت المشروعات الاقتصادية وفقد ملايين من الرجال أعمالهم وأصبحت ملايين أخرى من الشبان في حاجة إلى العمل، فهي تبحث عنه ولكنها لا تستطيع الاهتداء إليه. وقد حدث مثل هذا التدهور في

جميع الدول الصناعية كألمانيا وإيطاليا وفرنسا وبلجيكا وهولندا وانجلترا، وفي انجلترا وحدها بلغ عددهم ثلاثة أو أربعة ملايين. أما في الولايات المتحدة فيما بلغ عددهم ما يقرب من عشرة ملايين. ولم يكن التدهور الاقتصادى واسع المدى فحسب، بل إنه أستغرق. مدة أطول من تلك التي استغرقتها نظائره فيما مضى. وهكذا ظلت المشكلة الكبرى خلال عشر سنوات منحصرة في كيفية الخلاص من مشكلة التعطل، وفي طريقة النهوض مرة أخرى بالأعمال والمشروعات، وفي وسيلة تدبير العمل للرجال الذين هم في حاجة ملحة إليه. ففي كل من انجلترا والولايات المتحدة كان العمال المتعطلون يتلقون الاعانات من الهيئات الأهلية ومن الحكومة على نطاق واسع، وفي كلا الدولتين وقع اختيار الحكومة على عدة تدابير عرفت في هذه البلاد باسم "النظام الجديد **New Deal**، كان الغرض منها مساعدة الفلاحين ورجال الأعمال وإيجاد العمل بإنشاء الطرق والمساكن وخزانات المياه المولدة للقوى وما شابهها، وذلك على نفقة الحكومة.

وقد ساعدت كل هذه التدابير على التخفيف من وطأة التعطل، غير أنها لم تكن مع ذلك كافية للقضاء على مشكلته.

ثم اهتدى هتلر عندما اعتلى منصة الحكم في سنة ١٩٣٣ إلى أسلوب أيسر وأسرع للخلاص من التعطل، فأعلن أن المانيا أكثر حاجة إلى البنادق منها إلى الزبد، وابتدأ يستعد للحرب فأنشأ جيشاً عظيماً وأدار آلات المصانع بأقصى سرعة ليلاً ونهاراً لكي ينتج الطيارات الحربية والغواصات والدبابات والجرارات والبنادق والذخيرة، وينشئ الطرق الحربية والترسانات والمطارات، وبالجملة فقد صرف جهود الشعب إلى خلق وسائل الموت والتدمير. وبمجرد أن قام بهذا كله، أخذت البطالة تختفي، وفي خلال سنوات قليلة. لم يكن هناك في ألمانيا من يشكو

التعطل من رجالها، ومن ثم شن الحرب في عام ١٩٣٩ بعد أن استعد لها استعداداً كاملاً، ثم اشتبكت إنجلترا وفرنسا فيها، وسرعان ما صرفتا جهودهما إلى إدارة دفة الحرب، فاختفت البطالة في تلك الدول أيضاً، وما أن بدأت الولايات المتحدة في تكوين جيش كبير، وفي صنع الأسلحة والذخيرة التي تحتاج إليها والتي ستمد بريطانيا بها، حتى نقصت البطالة عما كانت عليه في هذه البلاد، واليوم أصبح لكل فرد ما يحمله بحكم هذه الحرب، حتى أنه ليصعب عليك أن تستخدم فتاة لتعمل في المطبخ أو رجلاً مسناً ليحصد الأرض.

وهكذا يبدو أننا نعيش في عالم بلغ من دقة تنظيمه أن أصبح ملايين من الأفراد بلا عمل في زمن السلم، وأصبحوا هم وأسرهم في حاجة إلى الطعام والملبس وغيرهما من ضروريات الحياة. ولكن بمجرد أن تنشب الحرب يجد كل هؤلاء الرجال المتعطلين عملاً؛ وعندما تعم الحرب العالم فإن المشكلة لا تنحصر عندئذ في إيجاد عمل للخاملين من الأفراد، بل في البحث عن الأيدي التي تكفي للنهوض بالعمل الواجب أداؤه. ويظهر أننا نعيش في عالم تعد أيسر الوسائل وأسرعها فيه، أن نمارس إلى أبعد حد ذلك "التصرف"، المعيب، ونعني به الحرب، لكي نقضي على ضرر آخر، ونعني به التعطل والعوز. حقاً إننا نعيش في عالم قائم على نظام عجيب إذ نلجأ في سبيل القضاء على شر بالغ إلى خلق شر آخر أبلغ منه.

أليس أمامنا إذن من سبيل آخر للاختيار؟ وبمعنى آخر هل قضي علينا أن نمنى إما بالتعطل والعوز أو بالحرب والدمار؟ أنه يلوح كأنما قد قضى علينا بذلك ما لم نهتد إلى علاج لهذين الشرين، وليس علاجهما إلا مشكلة العصر المزدوجة. وليست هاتان المشكلتان من قبيل المشاكل الجديدة، فقد صادفت الدول على الدوام التعطل والحاجة، كم ظلت شرور الحرب والخوف قائمة بينها على الدوام.

ولعل الأمر الذي يثير فزعنا أن كلا هذين الشرين يبدوان أسوأ مما كانا عليه فيما مضى .. فلم تحدث من قبل، كما لم يحدث خلال مائتين من السنين، أن بلغت نسبة التعطل والحاجة طيلة تلك الفترة الزمنية الطويلة حد الكارثة الاجتماعية الكبرى، في مثل هذا العدد الكبير من الدول الذي تتوفر لدية وسائل انتاج الثروة بكثرة، كما لم تحدث من قبل أن أوشكت الحرب أن تكون عالمية وعامة ووحشية لا رحمة فيها، ومدمرة هدامة إلى حد التهديد بالقضاء على المدنية، ومن ثم فإن الأمر الذي نود أن ندركه، هو لماذا يتفاقم هذان الشران (الخوف، والحاجة أو الحرب والتعطل)، بدلاً من أن نتقدم في طريقي علاجهما عندما نحرز آخر الأمر العلم والقوة اللتين تستطيعان القضاء على هذين الشرين لو أحسنا الاستفادة منهما؟.

٢

ولعلنا نجد بصفة خاصة تفسيراً لهذا الموقف العجيب فيما اصطلحنا على تسميته بالثورة الصناعية، أو بتعبير أفضل الانقلاب الفني في الصناعة. ويقصد بهما تلك التغيرات التي تمت خلال المائتي سنة الأخيرة نتيجة لاكتشاف قوة البخار والكهرباء والقوة الإشعاعية، والتقدم الذي طرأ على العلوم الطبيعية وما ترتب على ذلك من اختراع آلات لا حصر لها وأجهزة معقدة وآلات جبارة أصبحت مألوفة لدى جميع الناس. وقد كان هذا الانقلاب واحداً من ثلاث أو أربع من أهم الانقلابات التي حدثت في تاريخ الإنسان، وربما كان أهم الانقلابات منذ أن اخترع فن الكتابة من خمسة آلاف من الأعوام. ولقد كانت أهم نتائج هذا الانقلاب، أنه أمد الناس بالقدرة على السيطرة على الأمور المادية وتدبيرها إلى حد لم يحلموا به من قبل. ومن ثم استطاعوا في زمن قصير نسبياً، أن يبدلوا أساليب المعيشة القديمة ويأتوا بأساليب أخرى جديدة تقوم على إنتاج الأغذية

وصنع السلع ووسائل انتقال الإنسان ونقل البضائع وإرسال الأخبار والمعلومات من مكان إلى مكان آخر، ولكن كان لهذا الانقلاب نتيجتان معينتان لهما علاقة وثيقة بالموضوع الذي نعالجه، وهو التعطل والحرب، أولاهما أن الناس يقومون بقدر أقل من العمل، على حين تقوم الآلات بقسط أكبر مما كانت تقوم به من قبل. أما ثانيتهما فهي أن حياة الناس وثرواتهم في أي مجتمع أو دولة أصبحت تتأثر، أكثر من ذي قبل، في ناحيتي الخير والشر على السواء، بما يعمله الناس أو ما قد يعملونه في المجتمعات والدول الأخرى.

ويقوم الناس بقدر أقل من العمل، على حين تقوم الآلات بقسط أوفر منه. فمنذ مائتي سنة أو حتى مائة، كان عدد كبير من الناس يضطر إلى أن ينفق وقتاً طويلاً في سبيل طبع كتاب صغير، ولقد كانت حروف الطباعة تصف حرفاً حرفاً باليد، وكان أمام العامل الذي يقوم بصف الحروف وهو جالس فوق مقعد صغير، صندوق يتألف من عيون صغيرة يرتفع بزاوية مقدارها خمس وأربعون درجة، تحوي العين الأولى منها كل حروف الطباعة الخاصة حرف **A**، وتحوى الثانية كل الحروف الخاصة بحرف **B** وهكذا. ولقد كان طبع كتاب على هذا المنوال عملاً بطيئاً حقاً إلى حد أنه كان في وسع رجل واحد أن يقوم بنسخ مخطوط حروف كبيرة في وقت أسرع من ذلك الذي يستغرقه رجلان أو ثلاثة في القيام بطبع هذا المخطوط.

وقد تغير اليوم كل هذا تغيراً تاماً، فمنذ سنين قليلة قمت بزيارة "مطابع جامعة ستانفورد **Stanford University Press**" حيث تقوم بطبع كتب الجامعة. وفي حجرة صغيرة كانت المطبعة تنجز طبع الملازم التي كانت ستفرغ في مجلد واحد، وكانت المطبعة تتألف من آلة معقدة، وإن لم تكن كبيرة الحجم إلى حد ملحوظ، فهي قد تبلغ ستة أقدام في العرض وثمانية أقدام في أعلى طرف لها، ولا تعدو الصواب إذا قلنا أنها كانت تنجز طبع هذه الملازم بسرعة بالغة وكل ما

أتيح لي أن أراه من عملها الدقيق المعقد "فرخ" من الورق العريض الأبيض كان في إحدى جوانب الآلة يمر بسرعة بين أسطوانتين ليخرج من الجانب الآخر ملازم مطبوعة ومطوية بعناية، وقد تكدس بعضها فوق بعض بصورة تنطق بالمهارة. ولم يكن هناك سوى رجل واحد في الحجرة. ونقطة البحث هي أن آلة واحدة يديرها رجل واحد، قامت في يوم واحد بالعمل الذي كان يستلزم فيما مضى مجهود عدد كبير من الرجال، يعملون خلال أيام كثيرة. وهكذا الحال في جميع الصناعات، فكلما ازداد تعقد الآلات وأصبحت ذاتية في عملها وحركتها. قل عدد من يحتاج إليهم من الرجال لإدارتها.

وقد أدى هذا التطور إلى ظهور ما اصطلح الاقتصاديون على تسميته بـ "التعطل الناشيء عن التطور الفني للصناعة" وعندما تضطلع الآلة بعبء العمل، يسوء طالع العامل الذي كان يقوم به من قبل، ويتقاضى أجراً عليه، إذ لم يعد العمل بعد في حاجة إليه. وفي مطالع القرن التاسع عشر، أدرك العمال في إنجلترا أن الآلات الجديدة التي تقوم بنسج القطن كانت تفضي بهم إلى التعطل. وطالما سطت جماعات من العمال المتعطلين على المصانع وحطمت الآلات، فقد أفضى بهم التقدم الذي طرأ على الناحية الفنية إلى معاناة التعطل. واليوم إذ لم يؤد التقدم في الآلات التى تقوم بنسج الأقمشة القطنية إلى إنتاج هذه الأقمشة بكميات أكبر من ذي قبل، فسوف يصبح التعطل الناشئ عن التطور الفني للآلات أشد خطورة عما كان عليه في الماضي، إذ يكون من النوع المزمن المصحوب بالكوارث. ولكن لما كان في وسع الآلات الجديدة أن تنتج من الأقمشة القطنية خلال شهر أو سنة ما يربو كثيراً على ما كانت تستطيع الوسائل القديمة إنتاجه، فإن الوحدات المنتجة كانت أعظم في مقدارها عما كانت عليه من قبل. وقد أخذ عدد المصانع التي أنشئت لتنتج الأقمشة القطنية –لا للشعب

الانجليزي وحده بل لشعوب الدول الأخرى– يزداد ازدياداً مطرداً، ففي عام ١٩١٣ قامت المصانع في بريطانيا العظمى بصنع أقمشة قطنية يبلغ طولها عدة بلايين من الياردات أعدت للتصدير فحسب، وقد حدث في سنة ١٩١٣، على الرغم من قيام الآلات بصنع القدر الأكبر من الأقمشة القطنية، أن كميات كبيرة قد صنعت منه إلى حد أن كانت هناك في صناعة القطن أعمال تزيد كثيراً عما كانت عليه خلال القرن الثامن عشر، حين كان العال يقومون بالقسط الأكبر من العمل. وهكذا قد لا يبلغ التعطل الناشئ عن التطور الفني في الصناعة حد الخطورة ما دامت الصناعة آخذ في الاتساع، وذلك عن طريق زيادة الكميات التي تصنع من السلعة الواحدة. فهذه الصناعة الأخذ نطاقها في الاتساع تخلق أعمالاً جديدة لتحل محل تلك التي قضت عليها الآلات.

وقد توجد الآلات بطريقة أخرى أعمالاً جديدة، عن طريق إنشائها لصناعات جديدة. ولعل صناعة السيارات أصدق مثال على ذلك، ففي سنة ١٩٠٠ كانت العربة الجديدة التي لا حصان لها تعد بمثابة نوع من البدع لا يعدو حد الألاعيب أو الهواية التي تبعث التسلية عند طبقة الأثرياء ولكن سرعان ما أدرك فريق معين من الناس أن من المحتوم أن تصبح السيارة، في يوم من الأيام، وسيلة ضرورية من وسائل الانتقال والنقل. وقد كان من بين هؤلاء الأشخاص "هنرى فورد **Henry Ford**" الذي شرع في صنع سيارة تبلغ من الرخص حداً يتيح لمعظم العائلات في الولايات المتحدة أن يقتني واحدة منها. وهكذا أصبح صنع السيارات للطبقات الغنية والفقيرة على السواء، من أعظم الصناعات في الولايات المتحدة. وقد أتاح أتساع نطاق هذه الصناعة اتساعاً هائلاً العمل لبضعة آلاف من الرجال، وخلق أعمالاً جديدة لم تكن موجودة من قبل، كما أوجدت السيارة إلى جانب ذلك صناعات أخرى جديدة. فإننا نحتاج، كي يطرد

التحسن في صناعة السيارات، إلى آلات جديدة أكثر تعقيداً ودقة، ومن ثم فقد أدى صنع الآلات التي يستلزمها عمل السيارات إلى إيجاد صناعة جديدة وإلى إتاحة العمل لعدد أكبر وكلما أطردت الزيادة في عدد السيارات، كثرت كميات المطاط وزيت البترول التي تحتاجها هذه الصناعة. وهكذا أخذت صناعات البترول المكرر والمطاط يتسع نطاقها، كما ظلت فرص العمل آخذة في الازدياد.

وهكذا يستغرق الاتساع الذي يطرأ على الصناعة العمال المتعطلين عن طريق خلق أعمال جديدة. وقد يؤدي اختراع جديد إلى خلق صناعة جديدة تخلق بدورها صناعات أخرى جديدة لا تلبث جميعها أن تؤدي إلى زيادة الأعمال الجديدة، ولكن هناك حدوداً يقف عندها هذا الاتساع في أية صناعة، وكذلك في جميع الصناعات التي تكون في دولة من الدول في أي وقت من الأوقات.

ويعين نطاق السوق، بصفة نهائية حدود هذا الإتساع، كما يحدد عدد الأفراد الراغبين في هذه السلع المعروضة والقادرين على شرائها بالأسعار المعينة لها. فمن واجب أصحاب مصانع الأقمشة القطنية أو السيارات أن يصرفوا منتجاتهم بالسعر الذي يدر عليهم ربحاً صافياً. وما دام في استطاعتهم أن يجدوا مشترين بهذا السعر أكثر عدداً، ففي وسعهم أن يستمروا في توسيع نطاق مصانعهم واستخدام عدد أكبر من العمال، ولقد استطاع "هنرى فورد" طيلة سنين عديدة، أن يبيع من سياراته أكبر عدد يستطيع إنتاجه، إذ كانت أمامه سوق جديدة حرة قوامها جميع الأمريكيين الذين كانوا يرغبون في سيارة رخيصة، يكون في وسعهم الحصول عليها، ولكن أصبحت السوق أضيق نطاقاً من ذي قبل، حينما اقتني معظم الناس (في الولايات المتحدة) سيارات رخيصة.

وقد أزداد نطاق السوق ضيقاً نتيجة للمنافسة التي قامت من جانب أصحاب المصانع الأخرى الذين يقومون بصنع السيارات الرخيصة، وفي وسع

المستر "فورد **Ford**" أن يواجه مثل تلك المنافسة بإحدى وسيلتين: إما بتخفيض نفقات الانتاج وإدخال تحسينات على السيارة. على حين يقوم ببيعها بالثمن نفسه أو بثمن أقل منه، أو بأتباع سياسة بيع تكون أكبر أثراً، بتحسين وسائل الإعلان وبزيادة الضغط على العملاء ليقوموا بتصريف عدد أكبر من السيارات، وهو أمر سيكون من شأنه أن يغري الناس على تفضيل "سيارة فورد" على غيرها من السيارات. وفي استطاعته أن يضغط نفقات الانتاج، عن طريق التوسع فيه، وأن يصنع أجزاء السيارات طبقاً لقواعد مقررة، وعلى وجه خاص، بابتكار آلات أوتوماتيكية، أكثر وأفضل، تستطيع القيام بقسط أكبر من العمل وبعدد أقل من العمال. وقد كانت الأجور التي تدفع للعمال تكون على الدوام جزءاً كبيراً من نفقات الأنتاج، إلى حد أن أي إجراء يتخذ لتخفيض عدد العمال وزيادة ساعات العمل، أو تخفيض أجورهم كان يؤدي بدوره إلى تخفيض في نفقات الإنتاج، ويمكن صاحب المصنع من خفض الأسعار وتوسيع نطاق السوق. ولكن إذا استخدم حينذاك عدد أقل من العمال في جميع أنحاء البلاد، أو إذا خفضت أجورهم، فسوف تصبح الطبقات العاملة أقل مقدرة على شراء منتجات أصحاب المصانع، وهكذا تنكمش السوق إلى حد كبير.

وإذا تناولنا بصفة عامة صناعات دولة من الدول، نجد أن مديري المصانع وأرباب الأعمال يواجهون نزاعاً على المصالح من العسير جداً أن يوفقوا إلى فضه، وتقضي عليهم مصلحتهم كمنتجين لسلع من الواجب بيعها، بأقل ما يمكن من الثمن، أن يستخدموا أقل عدد مستطاع من العمال، وأن يدفعوا لهم أقل أجر ممكن، ولكن من مصلحتهم كبائعيين للسلع، سواء أكانوا أفراداً أم جماعات، أن يتوفر لهم في جميع أنحاء البلاد أكبر عدد ممكن من العمال الذين يعملون لقاء أجور عالية، حتى يكون هناك أكبر عدد مستطاع من القادرين على شراء

سلعهم.. تلك هي المشكلة الرئيسية التي نشأت عن الإنتاج الآلي الكبير من ناحية، وعن نظام تحديد الأثمان من ناحية أخرى. إنها مشكلة كيفية العمل على خفض الأسعار حتى يصبح كل فرد راغبا في الشراء، وتتيح أمام كل فرد في الوقت نفسه فرصة العمل لقاء أجر عال حتى يكون قادراً على الشراء.

وتصبح هذه المشكلة أعظم خطورة في الأوقات التي تكون السوق فيها جد مقيدة لأسباب مختلفة، على حين يبدو أن جميع السبل المؤدية إلى التوسع مغلقة. وعندئذ نواجه حالة من حالات الإنتاج الزائد عن الحاجة، بمعنى أن تكون هناك زيادة في مقدار السلع التي تم إنتاجها، بحيث لا يستطاع تصريفها في السوق. ويقضى الواجب في هذه الحالة تخفض مقدار الإنتاج وتشغيل المصانع جزءا من الوقت، وتخفيض عدد العال الذين يحتاجهم العمل، وتوفير بعضهم الأمر الذي يفضي بنا إلى التعطل. وإذا حدث أن كان الأمر عاماً بحيث يشمل كل الصناعات الرئيسية لدولة من الدول واجهنا أزمة في سوق الأعمال وتدهوراً اقتصادياً عاماً، وبالجملة فإننا نكون أمام كثرة في السلع وعدد متزايد من الناس الذين يحتاجون إليها ولكن ليست لهم المقدرة الكافية على شرائها، كما نكون أمام عدد ضئيل من الناس الذين يتقاضون أجوراً حسنة تتيح لهم أن يبتاعوا السلع، وباطراد النقص في عداد القادرين على الشراء تهبط الأسعار وتتدهور نسب الأرباح إلى درجة تضطر أصحاب المصانع إلى أن يستمروا في ضغط نفقاتهم، وخفض الأجور أو فصل عدد أكبر من العمال، وبهذا يزداد النقص في عدد الأفراد ذوي القدرة المالية على الشراء.

وقد حدث خلال المائة والخمسين سنة الأخيرة أمثال هذه الأزمات ونوبات التدهور الاقتصادي على فترات منتظمة، طال أمدها أم قصر، وقد كانت تستمر في العادة سنين قليلة فحسب؛ وعلى الرغم من أنها ولدت الضيق والتعطل، إلا

أنها لم تبلغ حد الكارثة الوطنية، وقد كان آخر تلك الأزمات ذلك التدهور الاقتصادي العظيم عام ١٩٢٩ الذي أستمر طويلاً، وقد كان عاماً، كما كان عدد الناس الذين تأثروا به أكبر منه في أية أزمة حدثت من قبل. ولقد بلغت الأزمة من السوء حداً أصبح معه عشرة ملايين من العيال بلا عمل، وقد كان هؤلاء وعائلاتهم يتلقون الإعانات من حكومات الولايات المتحدة وحكومة الاتحاد، كما عجز كثير من المصارف عن الدفع إلى حد أن أغلقها جميعها الرئيس روزفلت مدة أيام قليلة ريثما تجمد بودائع تكفيها للقيام بأداء التزاماتها. ولم يستطع الفلاحون وأصحاب المصانع أن يتفادوا الافلاس إلا بالاستمرار في خفض الإنتاج، و بعملهم هذا ضاعفوا عدد العمال الذين يعتمدون على الإعانات، و بالجملة فقد انتهت بكثرة الانتاج الالي إلى موقف كان على الرغم من أنه محزن، فإنه غير معقول بطبيعته، وهو موقف أدت فيه كثرة الانتاج إلى معاناة العوز الشامل. ففي بلاد تمتاز بعناصر أولها القدرة على الإنتاج الوفير، كانت ملايين من الناس في حاجة إلى الطعام والملبس والضروريات الأخرى للحياة، ومع ذلك، فإن الوسيلة الوحيدة، كما يبدو لنا، لوقاية الفلاحين من العوز في ظل النظام الذي تسير عليه أثمان السلع، هي أن تقتلع القطن من جذوره ونحد من إنتاج القمح والشوفان.

٣

وهكذا تجلت النتيجة الأولى للثورة الصناعية الفنية في الإنتاج الكبير وفتح الأسواق الوطنية والعالمية أمامه، كما أنها تجلت في تلك الأزمات التي تطرأ على سوق الأعمال والتي أخذ نطاقها يتسع وخطرها يشتد عن ذي قبل ويخلق من ثم، مشكلة تعطل العدد الغفير من العمال، تلك المشكلة التي بلغت حد الكارثة الوطنية.

على أن مجيء عصر الآلات كان له أثر آخر، تربطه بالنتيجة الأولى صلات وثيقة. فلقد أمدنا بوسائل سريعة للمواصلات والنقل جعلت العالم، كما نقول، مكاناً صغيراً.

ولقد بين المستر "ويلكي **Wilkie**" هذه الحقيقة في عنوان كتابه "عالم واحد **One World**" على أن هذا العالم ليس واحداً من وجهات عدة. مثال ذلك أنه غير واحد في نظمه الحكومية، ولا في لغاته، ولا في عقائده الدينية. و لكنه أخذ يسير رويداً في طريق الوحدة من الناحية الاقتصادية، ومعنى ذلك أن كثيراً من مصالح الأفراد الاقتصادية وأوجه نشاطهم المادي في أي مجتمع أو دولة، تتأثر في ناحيتي النفع والضرر، بمصالح الأفراد الاقتصادية وأوجه نشاطهم المادي في مجتمعات أو دول أخرى، ولعل هذا ما يفسر لنا السبب في أن الأزمات الاقتصادية وتعطل جماهير العمال ونشوب الحروب تنزع إلى أن تصبح أوسع نطاقاً وأجلب للكوارث على مدى الأيام، إن عملية جعل هذا العالم "عالم واحداً"، ظلت قائمة طيلة زمن طويل جداً، ولكنها لم تصل إلى الحد الذي يصبغ نتائجها بصبغة ثورية إلا في أيامنا الأخيرة.

وإذا رجعنا إلى الوراء حتى القرن الثامن عشر، وجدنا أن الروابط بين المجتمعات والدول كانت أقل شأناً مما هي عليه الآن. ففي القرن الثامن عشر، كان في مقدور الناس في أية دولة أو مجتمع أو جماعة من الجماعات الصغيرة التي تنظمها دولة من الدول، أن يسلكوا سبيلهم الخاصة في الحياة دون أن يكلفوا أنفسهم عناء الاهتمام، إلى حد بعيد، بما يحدث في المجتمعات أو الدول الأخرى.

ففي أي مجتمع صغير نجد غالبية الناس تقوم بإنتاج طعامها وصنع ثيابها وإدارة أعمالها ومشروعاتها الصغيرة الخاصة بها، بأموالهم الخاصة وجهدهم الخاص، كما يتصرفون في الأشياء التي يتعين عليهم أن يبيعوها في داخل البلاد المجاورة

لهم. فالرجل الذي يقوم بصناعة القبعات لا يحتاج إلا إلى رأس مال صغير. ومثل هذا المبلغ صغير الذي يحتاج إليه، يستطيع أن يقترضه من جيرانه أو من البنك المحلي في بلدته، وكان إعلانه عن بضاعته ينشر في عمود من أعمدة الصحيفة المحلية، وهو يبيع قبعاته إلى أفراد مجتمعه الصغير الذي يعيش فيه وليس جميع أفراد أمته. فإذا ما قام نزاع بين رب عمل وعماله في مدينة "فيلادلفيا" وهو نزاع شأنه لا يعني أي فرد آخر في المدينة، فإنه سيكون من باب أولى، أقل شأناً بالنسبة لأهالى نيويورك. وكان هناك قدر معين من المعاملات التجارية فيما بين هذة الجماعات، وكذلك فيما بين الدول بعضها والبعض الآخر، ومثل هذا التعامل التجاري قد يكون مربحاً إلى حد كبير بالنسبة لأولئك الذين يقومون به. ولكن إذا اتفق أن انقطع تيار التعامل التجاري على حين فجأة بين هذه الجماعات أو تلك الدول، فإن الأمر على الرغم من خطورته بالنسبة لكثير من الناس، لن يصل إلى حد الكارثة التي تجتاح الجماعة أو تعم الدولة كلها. غير أن هذا كله قد تغير الآن، فالإنتاج الآلي الكبير ووسائل المواصلات والنقل السريعة والأسواق الوطنية والعالمية الكبيرة، قد خلقت جميعها وضعاً جعل من الصعب على أية جماعة من الجماعات أو دولة من الدول أن تعيش مطمئنة وهي في عزلة عن الأخرى.

ومنذ سنوات قليلة حادث اعتصام في مصانع شركة سيارات "كرايزلر" بمدينة "دترويت **Detroit**" امتد أمده قرابة شهرين، حتى أن مصانع الشركة لم تنتج خلال هذه الفترة أي طراز من سياراتها المعروفة باسم "كرايزلر أو دودج أو بلايموث **Crysler, Dodge or Plymouth**" وقد ينظر إلى مثل هذا الاعتصام من الوجهة القانونية باعتباره نزاعاً بين العمال وأرباب العمل في نطاق صناعة خاصة تقوم في مدينة "دترويت" ومن ثم فإن شأنه لا يعني أحداً آخر من الناس،

و لكن هذا الاعتصام كان، في الواقع، يعنى شأنه الكثيرين من الناس. فقد أثر في مصالح أصحاب الأعمال وفي النشاط العادي لكثير من الأفراد في جميع أنحاء الدولة، أولئك الذين لم تكن لهم يد في أحداث هذا الاعتصام، كما إنه ليس في وسعهم عمل شيء له وإنهائه. أما من الوجة النظرية، فإنه مشروع صناعة سيارات "كرايزلر" يعد في ظاهره عملاً خاصاً يقصد به إلى تحصيل ربح خاص، ولكنه في حقيقة الأمر، يعتبر من بعض النواحي منفعة عامة.

ويصدق هذا الحكم، أكثر من ذي قبل، حتى الآن، في حالة المشروعات الأوسع نطاقاً، تلك التي تقوم بإنتاج نسبة أعلى من البضائع الضرورية وبإسداء عدد أكبر من الخدمات. مثال ذلك مصالح التليفون والتلغراف والسكك الحديدية. فإذا حدث أن قام أعتصاب شل أعمال شركتي سكك حديد نيويورك وبنسلفانيا مدة شهرين، فإن النتيجة تكون من السوء إلى حد لا يمكن معه للجمهور أن يحتملها، وعندئذ يتعين على الحكومة أن تتدخل في الأمر، وتقول لأصحاب الشركة على الفور: "أنكم لستم وحدكم أصحاب هذا العمل الخاص الذي تسعون عن طريقه وراء الربح الخاص فحسب، بل أنتم خدام عموميون تتولون أمر خدمة عامة[١]؛ ومن ثم فإن صالح الجمهور يتطلب أن تواظب سككم الحديدية على العمل".

وليست جماعات الدولة الواحدة هي وحدها التي تضم معاً، على هذه الصورة، بفعل الإنتاج الآلي الكبير واتساع نطاق الأسواق، بل إن دول العالم هي الأخرى تكاد إلى حد ما، تجتمع معاً على صورة مشابهة. فسيارات "فورد" تباع تقريباً في كل دولة، كما أن نشاط شركة "ستاندرد أويل كامبانى بنيوجرسى[٢]"

(1) **Public Utility**

(2)**The Standard Oil Company of New Jersey**

يمتد إلى كل دولة يمكن أن يباع فيها البترول، بل وإلى كل بقعة على سطح الأرض حيث توجد أو يمكن أن توجد منابع غزيرة له .. ثم إن جميع الدول التي بلغت في الصناعة مستوى رفيعاً، تنتج من المواد أكثر مما تستطيع استهلاكه منها، وعلى ذلك فإن ما يفيض عن حاجتها يجب أن يباع في الدول الأخرى. ولهذا نجد المشروعات الاقتصادية التي تلتمس الربح من وراء التصدير، تبحث عن الأسواق في أي مكان يمكن أن توجد لها فيه سوق، كما تبحث عن فرص جديدة للقيام بمشروعات اقتصادية في أي مكان يمكن أن ينتظرها فيه أكبر أمل في الربح العظيم كذالك نجد رؤوس الأموال، أي النقود، في كافة الدول الصناعية الكبرى، تتكدس في البنوك ومن ثم فإن رأس المال الذي يراد استغلاله، ينساب حتماً، كما ينحدر الماء على جانب التل من القمة إلى السفح، ليبلغ تلك الأجزاء من العالم التي يجنى منها أكبر فائدة.

وتحتاج جميع الدولي الصناعية إلى مواد معينة من خامات الصناعة الضرورية كالبترول والمطاط والفحم والحديد .. وبعض هذه المواد يمكن أن يوجد في داخل أراضي الدولة الواحدة، ولكن تعوز البعض الآخر، فيضطرها الأمر إلى الحصول على ما ينقصها من هذه المواد إما عن طريق المبادئة التجارية مع الدول التي توجد فيها تلك المواد، أو عن طريق فرض سيطرتها عليها.

وكنتيجة لهذا الوضع، اتسع نطاق رؤوس الأموال والمشروعات الأوروبية والأمريكية اتساعاً كبيراً منذ عام ١٨٦٠ تقريباً حتى نهاية القرن التاسع عشر، وذلك في دول العالم التي اصطلحنا على تسميتها بالأمم المتأخرة في مضمار الحضارة، كبلاد أفريقيا والشرق الأدنى والصين والهند الصينية.

ولقد كان من المحتم أن يصحب اتساع نطاق رؤوس الأموال والمشروعات الاقتصادية تدخل سياسي وأن يكون هناك أسلوب أو آخر من أساليب

السيطرة. فلقد جزئت القارة الأفريقية بين الدول الأوروبية الكبرى، وظفرت كل من روسيا وبريطانيا العظمى بمناطق نفوذ في إيران، واستولت فرنسا على الهند الصينية، ونالت ألمانيا حقوقاً خاصة في المقاطعة الصينية الغنية وشانتنج **Shantitug**، كما حصلت دول أوروبا الرئيسية والولايات المتحدة الأمريكية على حقوق وامتيازات خاصة في الموانئ الصينية الهامة.

وظل هذا التزاحم في سبيل السيطرة على تلك الأمم المتأخرة مستمراً حتى نهاية القرن التاسع عشر، دون أن يثير مشاكل خطيرة أو تعليقات كثيرة، ولكن حدث بعد ذلك، في الفترة الواقعة بين عامي ١٨٩٨ و١٩٠٤ أن توالى في سرعة عدد من الحروب الاستعمارية الصغيرة، كحرب البوير والحرب الاسبانية الأمريكية، وإخماد ثورة "البوكسرز **Boxers**" في الصين ثم الحرب الروسية اليابانية. ولقد كانت هذه الحروب الاستعمارية الصغيرة بمثابة الممهد لألوان من الصراع جاءت أبلغ منها خطراً.

فلكي تدافع بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا عن مصالحها ضد دول التحالف الثلاثي[١] المكون من امبراطورية النمسا والمجر وإيطاليا وألمانيا. عقدت فيما بينها ما يسمى بالاتفاقية الثلاثية[٢]. وفيما بين سنتى ١٩٠٥ و١٩١٤ حدثت عدة أزمات دبلوماسية، نشأت نتيجة لازدياد التصادم بين المصالح الفرنسية والألمانية في منطقة المغرب الأقصى (مراكش) من ناحية، كما نشأت نتيجة لاصطدام المصالح الروسية والنمساوية في بلاد البلقان وتركيا من ناحية أخرى. ولقد انتهت آخر هذه الأزمات بنشوب الحرب العالمية الأولى التي كانت أول فصول المأساة العالمية، ثم ما لبث أن أعقبها الفصل الثاني ممثلاً في الحرب العالمية الثانية.

---

(1)**Triple Alliance**

(2)**Triple Entente**

٤

فالحرب وتعطل جموع العمال، هما إذن الأمران الرئيسيان اللذان يعيبان عالمنا الحاضر، وإن كانا يكونان قطعاً مشكلة واحدة، وإن من الخطأ الفاحش، بطبيعة الحال، أن نظن أن أياً من هذين الشرين يحدث نتيجة لأسباب بسيطة إذ من الجلي أن تعطل جموع العمال ترجع في الجانب الأكبر منها، إلى فشل نظامنا الاقتصادي في توزيع السلع التي تنتج أو التي يمكن انتاجها، توزيعاً مناسباً على الأفراد الذين هم في حاجة إليها، ومن هنا يتضح لنا أن الحرب العالمية الحاضرة(١) وكذلك الحرب العالمية الأولى قد نشأتا، في معظم أسبابهما، نتيجة لمعركة التنافس التي نشبت بين الدول الصناعية الكبرى في سبيل الظفر بتجارة العالم ومواده الخام.

ولقد اعترف ميثاق الاطلنطى(٢) بهذه الحقيقة، فقرر أنه بانتهاء الحرب، سيكون من بين أغراض. الأمم المتحدة أن تعمل في الميدان الاقتصادي، على تحسين مستوى العمال وأن تنهض بالإصلاح الاقتصادي وتحقيق التأمين الاجتماعى للأفراد، كما سيكون من أهداف هذه الأمم أن تزيد من استمتاع جميع الدول، الصغير فيها والكبير، المنتصر منها والمنهزم، بنصيب متعادل من تجارة العالم ومواده الخام اللازمة لتحقيق رخائها.

والحق أن تحقيق هذه الأهداف ينطوي على بذل جهود كثيرة في سبيل خلق عالم أفضل من عالمنا الحاضر. ولكن عملنا على تحقيق أي هدف من هذين الهدفين، سيكون أمراً غاية في الصعوبة، فهو أكثر صعوبة مما يبدو من تفكير كثير من الناس في مدى هذه الصعوبة.

---

(١) أي الحربية العالمية الثانية بالعصبة للماضي.

(2)The Atlantic Charter

إن تفكيرنا اليوم يشوه منه، إلى حد ما، ما أصطلحنا على تسميته "بحرب الأعصاب War Psychology" فإننا، إذ نخوض غمار حرب كهذه الحرب، نكون جميعاً عرضة لأن نفكر في أن أهم شيء على الإطلاق هو كسب الحرب، وهذا أمر صائب حقاً. ولكننا سنكون عرضة كذلك لأن نفكر في أنه لا يوجد شيء كالحرب في شدته ومرارته، وأنه عند كسب الحرب، سيكون أي شيء يلزمنا وقتئذ إنجازه أهون أمراً. وتقودنا هذه الحالة العقلية أو هذه الحرب النفسية. (أي حرب الأعصاب) إلى فكرتين خاطئتين: أما احداهما فهي أن الحرب سوف تعلمنا درساً نحتاج اليه، وأنها عندما تضع أوزارها ستكون إلى حد ما، أحكم عقلاً وأكثر انسانية بالقدر الذي تستطيع معه أن تخلق عالماً جديداً بأكمله.

أما الفكرة الثانية فهي أننا عندما نكسب الحرب فستنتهي بذلك مشكلاتنا الحقيقية ونستطيع أن نعود إلى الظروف والأحوال الحسنة نسبياً، تلك التي سبقت وقوع هذه الحرب. ومن بين هاتين الفكرتين نجد أن تلك التي تقول بأن في مقدورنا أن نعود إلى "الحالة الطبيعية Normality" هي أشدهما خطراً، إذ سوف تثبت الأيام أنها ستكون أخطر عقبة في سبيل خلق عالم أفضل من عالم اليوم، ولا نقول في سبيل خلق عالم آخر جديد.

فلنتأمل إذن، وقبل كل شيء، في السبب الذي يجعل من العودة إلى الظروف الطبيعية أمراً مستحيلاً.

الفصل الثاني

هل نستطيع أن تعود إلى الحالة الطبيعية؟[(١)]

إذا استقرينا أحوال البشر في مختلف عصور التاريخ ومدنياته، وجدنا أن ظروف العيش لغالبية الناس لم تكن ميسورة أو مرضية، مما كان يحمل الناس في كل عصر على أن يحلموا بعالم أفضل يتعوضون به عن حاضرهم الراهن، راجين أن يتحقق في زمن قريب أو في مكان ما من هذه الدنيا.

قد حلم قدماء الاغريق بذلك العصر الذهبي الذي يرجع إلى الماضي البعيد، فأنبثق ذلك العصر كما تخيلوه في أوائل عهد البشرية بهذه الدنيا، حيث كان الناس يعيشون كما يقول "هسيود Hesiol" كالآلهة لا يعرفون تعباً ولا حزناً.

كما كان المسيحيون الأولون يحلمون بعصر ذهبي سيسفر عنه المستقبل البعيد، يهبط فيه السيد المسيح إلى العالم من جديد، ويرفع كلمة الرب وينصر دينه فيحيا الناس في عصر ترفرف عليه أعلام السلام والعدالة. غير أن تسليمنا بهذا الحلم لن يبلغ من القوة الحد الذي يرتفع به إلى مرتبة الحقيقة، يستوي في ذلك العصر الذي تخيلناه في بداية عهد البشرية أو نهايته، ومن ثم وجب علينا أن نقنع بعصر ذهبي يرجع إما إلى الماضي القريب أو المستقبل القريب، عصر ذهبي

---

(١) يقصد المؤلف من هذا البحث أن يثبت، أنه لم يعد في وسع الولايات المتحدة أن تعود إلى سياستها التقليدية القائمة على العزلة السياسية، إذ لا مفر لها، لكي تساهم بنصيبها في إنشاء عالم أفضل، من أن تشترك اشتراكاً فعالاً في توجيه شئون العالم السياسية وبخاصة الشئون الأوروبية.

يتمخض عن ثورة اشتراكية يستمتع بثمارها حفدتنا، أو عصر ذهبي يحيا فيه أبناؤنا حياة ساذجة كتلك التي شهدها أجدادنا.

والحق أن الحنين إلى الماضي وإلى أيامه الطيبة، والرغبة في استعادة محاسنه، تكاد تكون غريزة متأصلة فينا، وعلى الأخص كلما علت بنا السن فصغار السن والشباب هم أكثر استعداداً لتقبل انقلابات الحياة من الشيوخ، لأنهم أكثر مرونة في التفكير والعمل، فلابد أن يروع الكبار ويهلعون إذ يرون أبناءهم ينحون مناحي غريبة في التفكير ويأتون بالبدع، مما يدفع الأب في أغلب الأحيان إلى أن يقول لابنه: "سوف تتسع دائرة معلوماتك وتزداد خبرتك عندما تصل إلى مثل سني" ويميل الابن إلى التفكير حتى ولو سلم بأن تقدم السن سيزيد حتماً في خبرته.

غير أن الصراع القائم بين الآباء والأبناء لا يصل إلى حد الخطورة، إذ لا يكاد يتعدى دائرة البيت والأسرة، ومن ثم لا يصل في الغالب إلى أن يكون مشكلة اجتماعية كبرى. ولكن في عصور الانتقال والتحول، في الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، يتخذ هذا الصراع شكلاً خطيراً، فهو صراع بين أولئك الذين يظنون أن مصالحهم تصان بالوقوف في وجه مثل هذه الانقلابات والاحتفاظ بالطرق القديمة، وبين هؤلاء الذين يرون خدمة مصالحهم في تقبل طرق الحياة الجديدة.

والحق أننا نعيش اليوم في مثل هذا العصر، وهو عصر لم تعرف البشرية له مثيلاً في التحول السريع الذي يطرأ على أساليب العيش. وما الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية بدورهما سوى نتيجة من نتائج هذه الانقلابات. على أن كلا من هاتين الحربين سيكون بدوره مقدمة لانقلابات أعظم وأسرع.

وحاجة العصر الكبرى تنحصر في السيطرة على عادة التفكير وتوجيهها من

ثم الوجهة التي تتيح لها التمشي مع هذه الانقلابات السريعة، لنعيش في العالم كما هو بأقل قدر من الجهد، وبأقل نصيب من الإخفاق.

ولا مراء في أن هذه هي الغاية العظمى التي تنشدها البشرية، ولكنها تلقى دون هذا الأمل عوائق. فليس ثمة أشق على الطبع من أن تغير عادة رسخت فيه، ومن باب أولى ليس أشق علينا من أن نتناول بالتغيير الآراء الراسخة في فكرنا، بذات السرعة التي يتطلبها التحول الذي يطرأ على أساليب الحياة.

والنتيجة أن تظل أفكارنا منحرفة عن متجه العصر، حتى لقد عيب على كثير من رجال الحرب في هذا العصر، في بدء الحرب العالمية الثانية، أنهم يحاربون خصومهم بالعقلية العسكرية القديمة التي اكتسبوها خلال الحرب العالمية الأولى، عندما كانت أساليب الحرب تختلف اختلافاً كبيراً عما هي عليه الآن. ولا ينفرد الرجال العسكريون بهذا العيب وحدهم؛ فمثل هذا الكلام يصدق ويصح إذا طبقناه على سائر نواحي الحياة في المجتمع البشرى. فالناس مازالت غالبيتهم تعالج المشكلات الاجتماعية والدولية بعقلية متخلفة، كما تحاول حل المشكلات الاجتماعية والسياسية بآراء كانت تلائم الأزمنة الغابرة التي تختلف مشكلاتها اختلاف بيناً عن مشكلات اليوم.

ومن ثم يظهر لنا أن الجمود الثقافي الذي يكمن وراء أفكارنا عن هذا العالم الموسوم بالانقلابات التي تزحم أفاق حياته الاجتماعية، لا يزال العقبة في سبيل خلق عالم جديد أرقى وأفضل من عالم الحاضر، ويتجلى هذا الجمود بصفة خاصة في الآونة الحاضرة التي نخوض فيها غمار حرب مليئة بالانقلابات كتلك التي لابد أن تنتهي إليها الحرب القائمة.

ولهذا نجدنا مؤمنين جميعاً بأن الحرب كارثة، ونحن ننظر إليها على هذا الاعتبار، وهي في الواقع كارثة كبرى. ولكننا أميل إلى أن ننظر إليها باعتبارها

اضطراباً عارضاً في حياتنا العادية. ففي أثناء الحرب نجدنا أقوى عزيمة على التضحية بنفوسنا، كما يسهل في أثنائها على الزعماء أن يقنعونا بأن ثمة شيئاً مجدياً سوف يعمل بعد أن تضع الحرب أوزارها، أعني شيئاً يستأهل ما بذل في سبيله من تضحيات.

ولكن ما يكاد يسدل الستار الأخير على معارك هذه الحرب، حتى ينسى الناس أمرها ولا يذكرون من أمرهم إلا أنهم سعداء بأن هيأت لهم الأقدار النجاة منها، وتستبد بهم الرغبة من جديد في معاودة حياة القديم بشواغلها ومنافعها، تلك الحياة التي اضطرتهم أحداث الحرب إلى أن ينزلوا عنها فترة من الزمن.

١

وفي هذه البلاد، أي الولايات المتحدة الأمريكية كانت الرغبة في الرجوع إلى الحالة الطبيعية أبرز مظهراً في ميدان السياسة الدولية منها في ميدان السياسة القومية. وقد حدث منذ بضعة شهور أن جري لمندوب مجلة التيم "Time" حديث مع بعض الجنود الأمريكيين الذين عادوا من جهة القتال إلى وطنهم في أجازة. فلما سألهم رأيهم في الحرب، أجمع الكل على أن الأفراد العائدين لا يستطيعون إدراك مبلغ الخطورة التي تنطوي عليها الحرب إدراكاً تاماً، أو تصور أهوالها وطبيعي أن يشق هذا الأمر تماماً على أولئك الذين لم يتح لهم أن يعملوا في جبهة القتال، وقد كان الكل مؤمناً بأننا قمنا لنواجه مهمة شاقة حقاً، وأن الواجب يقضى علينا أن نصمد حتى نتم العمل الذي بدأناه على أكمل وجه: بيد أن أحدهم أضاف إلى هذا قوله: "إنه عندما يكتب النصر لبلاده في هذه الحرب، ويعود إلى الولايات المتحدة، فإنه يود ألا يسمع أبد الدهر عن أي بلد أجنبي في العالم مرة أخرى.!

وهذا الجندي إذ يعبر عن شعوره، إنما يعبر عن شعور فطري فيه، أياً كان

مدى قوته أو ضعفه، وهذا الشعور كامن في نفوس الغالبية العظمى من الشعب الأمريكي. وللأمريكيين رأى تقليدي لا يحيدون عنه، إزاء ما يسمونه بالدول الأجنبية، ويشمل الدول الأوروبية على وجه الخصوص. وهم ينظرون إلى الهند والصين على أنها بلاد بعيدة وغريبة عنهم، إلى حد أنهم لا يدخلونها في حسابهم. وهذه البلاد تسلك بلا ريب طريقها الخاص في الحياة. بصورة لا تجعل الأمريكي مهتماً بأن يتدخل في شئونها.

ومهما يكن من مبلغ تبريرهم لهذا الاتجاه، فإنه ظل قائماً خلال القرن التاسع عشر، ولكنه ثابت في جوهره لا يتزعزع، إذ شاركت في توكيده العوامل الجغرافية من جانب، وأوضاع السياسة العالمية من جانب آخر.

وفي عام ١٧٧٦ وضع "توماس بابين **Thomas Paine**" رسالة له يدافع فيها عن مبدأ الانفصال عن بريطانيا العظمى، بدعوى أن الاتحاد معها سيؤدي حتماً إلى اشتباك الأمريكيين في حروب القارة الأوروبية، وهي حروب لا يصيب الأمريكيون من ورائها أي مغنم ولقد كان موقف "جورج وشنطون **G.Washington**" مؤيداً لهذا الرأي، إذ توجه في خطبة الوداع إلى أبناء أمته بنصيحته المأثورة التي طلب فيها إليهم ألا يزجوا بأنفسهم في خصومات الأوروبيين ونزاعاتهم. أما توماس جيفرسن (**Thomas Jefferson**)، فقد وضع منذ ذلك الوقت، في خطبة الافتتاح، قواعد السياسة الخارجية للأمريكيين، تلك السياسة التي تتلخص في قوله "السلام والتبادل التجاري والصداقة الشريفة مع الأمم كافة والابتعاد عن أي تحالف يورط البلاد معها".

وكان هذا المبدأ بمثابة الأساس الأول لسياستنا الخارجية التي قامت على نظرية العزلة، وهو المبدأ الذي ساد طيلة القرن التاسع عشر، فنحن لا ترضى أن نتدخل في الشؤون الأوروبية، ما دامت الدول الأوروبية لم تسمح لنفسها بالتدخل

في الشؤون الأمريكية؛ وبديهي أننا نحب الدفاع عن حقوقنا. ولم يكن ثمة ما يضطر الأمريكيين إلى الخروج عن نطاق هذه العزلة، سوى أكثر من مرتين خلال القرن الماضي، وقد دفعهم إلى الخروج عليها عامل الذود عن حقوقهم ضد الإنجليز عام ١٨١٢ وضد إسبانيا عام ١٨٩٨. ولم تكن هذه المرات القليلة التي اضطرت فيها أمريكا إلى التدخل في شؤون أوروبا السياسية، إلا أحداثاً عارضة لا تكاد تغير شيئاً من طابع سياستها التقليدية تجاه القارة، بدليل أنها عادت إلى التزام حدود هذه السياسة المرسومة بعد أن أستردت حقوقها.

ولا نشبت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، كان الدكتور "وودرو ولسون **Woodrow Wilson**" رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية. وقد التزم في سياسة حكومته الخارجية مبدأ العزلة، ووعد العالم لأول وهلة بأن الولايات المتحدة ستظل متمسكة بأهداب حيادها، حتى لقد ذهب في توكيده لحالة الحياد هذه. إلى حد أنه صرح بأن حكومته لن تتوانى في التزام هذا الحياد في ميداني التفكير والعمل.

ولقد تقبل الشعب الأمريكي إعلان سياسة الحياد بقبول حسن. بيد أن إعلان هذه السياسة في كل من دائرتي الفكر والعمل، قد قوبل بالاستنكار والاستياء لأنه أمر غير طبيعي، إذ أن الحيدة في ميدان الآراء شيء فوق مقدور معظم الناس، ومن هنا كانت الغالبية العظمى من الأمريكيين تذهب مذهباً مخالفاً، فتعطف على قضية بريطانيا العظمى وفرنسا، وكانت تتمنى لها أن تكسبا الحرب، وقد قوى شعور العطف هذا على قضية الإنجليز والفرنسيين، وعلى الأخص في الولايات الشرقية، بحكم توالى أحداث الحرب. ولم يكد يملى عام ١٩١٩ حتى كان كثير من الناس، وإن لم تكن غالبيتهم، مقتنعة بأن الحرب لو طال أمدها لجرت الولايات المتحدة إلى الاشتراك فيها. وقد بلغت الحماسة بعض الناس إلى

حد رغبوا معه أن يروا بلادهم مشتركة في الحرب، على حين اكتفى بعضهم الآخر بالاستسلام لهذا الأمر عند وقوعه. ولكن الرأي العام كان يتدرج في ميله إلى الرأي الذي يقول بأن اشتراك أمريكا في الحرب أمر سوف تقضي به الضرورة.

ولقد تعددت الشروح التي فسرت أسباب دخول الولايات المتحدة الحرب. ويرجع أحد هذه الأسباب إلى الاعتقاد بأن انجلترا وفرنسا إنما كانتا تكن كان في سبيل الدفاع عن الديمقراطية، على حين كانت المانيا تكافح للذود عن الأوتوقراطية أو نظام الحكم الاستبدادى. ويرجع السبب الآخر إلى أنه لما كانت ألمانيا قد خرجت لتفرض سيطرتها على العالم، كان لزاما على الأمريكيين أن يحاربوها فترة من الزمن، وكان الأفضل هي أن يقوموا بهذه الخطوة، عندئذ، تؤيدهم بريطانيا العظمى وفرنسا، بدلاً من أن ينتظروا حتى تبوء هاتان الدولتان بالهزيمة، ثم يضطرون حينذاك إلى أن يقفوا في وجه ألمانيا منفردين. بيد أن السبب الحقيقي الذي حدا بالولايات المتحدة إلى أن تشترك في تلك الحرب، يرجع إلى انتهاك حرمة حيادها من جراء حرب الغواصات. فلقد كان لإغراق الباخرة لوزيتانيا "**Lasitania**" أثر بالغ في القضاء على رغبة الأمريكيين في البقاء خارج نطاق الحرب. ولعل السبب الخاص الذي حدا بالولايات المتحدة إلى خوض غمار الحرب، يرجع إلى رفض ألمانيا الكف عن أن تشهر حرباً للغواصات طليقة من كل قيد. وقد تمشى إعلان الحرب مع سياسة الحكومة المقررة وأراء الناس الحاسمة. وعندما دخلت أمريكا الحرب، كان الشعور الذي ساد أذهان الغالبية العظمى من الشعب والذي ظل بعد ذالك سائدة، هو أن الواجب يقضي على الولايات المتحدة بأن تعمل على كسب الحرب أولاً، ثم تنسحب من شؤون القارة الأوروبية على إثر ذلك تعكف على الاهتمام بشؤونها هي. لقد كان هذا هو شعور الجمهرة العظمى من شعب الولايات المتحدة. ولكن ثمة فريقاً كبيراً في

عدده، قوياً في تأثيره، كان يرى أن الشعب الأمريكي لابد وأن يظفر بنصيبه من الاهتمام بشؤون القارة، وأن يكون موقفه منها أقوى بالفعل مما كان عليه الحال قبلا. فمنذ الحرب الأمريكية الاسبانية التي قامت في عام ١٨٩٨، صاغ الساسة اصطلاحاً جديداً. هو اصطلاح "القوة العالمية" واستندوا في ذلك إلى أن الولايات المتحدة أصبحت قوة عالمية كبريطانيا العظمى، ولم يبق أمامها إلا أن تلعب دورها في سياسة العالم. ومنذ ذلك الحين بدأ نصيب الولايات المتحدة من حيث المشاركة في شؤون العالم، يزداد شيئاً فشيئاً .. فتدخلت في شؤون الصين لتقضي على حرب العصابات التي اشتهرت باسم "ثورة البوكسرز **Boxers**" عام ١٩٠٠، وأفلحت في إخمادها... وفي عام ١٩٠٥ تدخلت في المشكلة الفرنسية الألمانية التي نشأت عن الصراع بين الدولتين في سبيل إقرار نفوذهما السياسي في مراكش .

وفي عامي ١٨٩٩ و١٩٠٧، كان للولايات المتحدة مشاركة فعالة في أعمال مؤتمرات لاهاي كما ساهمت في مؤتمرات نزع السلاح التي انتهت إلى تشكيل محكمة العدل الدولية بلاهاي. وفي نهاية الحرب العالمية الأولى، اتجه تفكير زعماء السياسة في الولايات المتحدة، ومن بينهم المستر "تافت **Taft**" رئيس الجمهورية السابق، إلى فكرة إنشاء هيئة دولية أو "عصبة" لتوكيد عهد السلام وضمان حرمته. وكان في طليعة أعلام هذه الحركة من رجال السياسة الأمريكيين، الرئيس "وودرو ويلسون **Woodrow Wilson**" الذي ألبس هذه الفكرة مظهرها القوي، ورسم لها الاتجاه الذي تسير فيه. فقبل أن تدخل الولايات المتحدة الحرب (في صف الحلفاء) عام ١٩١٧، صارح "ويلسون" كلاً من انجلترا وفرنسا بأنه إذا كان غرضهما من هذه الحرب الطاحنة هو مجرد إحداث تعديل في ميزان القوى الدولية، وتجريد ألمانيا من مستعمراتها وتقسيم الامبراطورية

العثمانية، فإن شيئاً من ذلك لن يكون في صالح الولايات المتحدة. ولكنهما إذا كانتا ماضيتين في هذه الحرب، لإقرار قواعد عادلة وثابتة للسلام العالمي، بمعنى أن تكون هذه لحرب وسيلة لإنهاء شرور الحروب المقبلة، وتهيئة أمم العالم لتستقر نظمها السياسية على قواعد الديموقراطية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون عاملاً فعالاً في سبيل تحقيق هذه الأغراض وضمانها.

ولكي يجعل "الرئيس ويلسون" هذه الأغراض المنشودة واضحة جلية (للرأي العام العالمي) أصدر شروطه الأربعة عشرة المعروفة لتكون هدفاً تستهدفه أمريكا من وراء دخولها الحرب في جانب الحلفاء وأساساً تقيمه لسلام عادل ثابت الأركان. ويمكن حصر الأغراض الرئيسية التي قصدت إليها الولايات المتحدة في النقط الخميس الآتية:

١- حق جميع الشعوب في أن تحكم نفسها بنفسها.

٢- حق جميع الشعوب في حرية الملاحة في جميع البحار.

٣- حق جميع الشعوب المحبة للسلام في المساواة في الظروف الاقتصادية وفي فرص التجارة.

٤- اتفاق جميع الشعوب على خفض التسليح إلى أدنى حد يتناسب مع حق المحافظة على الأمن الداخلى لكل دولة.

٥- إنشاء عصبة للأمم تعمل على منع الحرب، بضمانها سلامة الأمم كبيرها وصغيرها، من الناحيتين السياسية والإقليمية.

هذا هو برنامج "الرئيس ويلسون" الذي قصد من ورائه إلى خلق عالم جديد أفضل من عالم اليوم، ولقد كان ويلسون على ثقة من أن شعوب العالم ستؤيد هذا النهج العالمي الجديد بكل قواها، بما فيها شعب الولايات المتحدة.

ولكن لم يظفر ويلسون، ولا البرنامج الذي رسمه، بتأييد من جانب الشعب الأمريكي، ويحق لنا أن نتساءل لماذا تقاعد الشعب عن نصرة زعيمه وتأييد برنامجه؟ لقد اختلفت تفسيرات كتاب السياسية، فمنهم من عاب على الرئيس ويلسون أن يذهب إلى مؤتمر السلام من تلقاء نفسه، على حين ذهب الآخرون في لومه مذهبا آخر. فهم يعيبون عليه ذهابه إلى هذا المؤتمر دون أن يصطحب معه نخبة ممتازة من السياسيين أعضاء الحزب الجمهوري كالمستر "**Elhu Root**" "والمستر **Taft**" الرئيس السابق، على أن غلطته الكبرى هي في قصوره عن تقدير نتائج الحرب النفسية التي لابد محدثة لوناً من السلام يستند إلى قواعد نفسية محضة. نعم لقد عجز عن أن يستنتج أن هزيمة ألمانيا وانتهاء مخاوف الحلفاء التي وحدت بين صفوفهم وجمعتهم على غاية مشتركة، ورسمت أمام أعينهم الأهداف المثالية اللازمة لتدعيم مجهود الحرب، ستؤدي إلى تشقق وحدة هذه الشعوب، وبذلك يصبح الأفراد والشعوب أحراراً في أن يعودوا إلى النسج على منوال حياتهم السلمية المعتادة في التفكير، ومتابعة الجري وراء منافعهم الخاصة.

وعلى كل فقد كان هذا هو واقع الحال، وعندما عقد مؤتمر الصلح، هال الرئيس ويلسون ما وجده. من تنكر الجميع لمبادئه ونبذهم لآرائه ونصائحه. ولما ناشد حكوماتهم ألا يجرفها تيار المغانم، أصمت آذانها ورفضت أن تستجيب إلى مناشدته، وأزيلت أو حطمت التماثيل التي أقيمت من قبل تمجيداً! وهكذا فقد ويلسون شهرته العالمية واضمحلت قواه سريعاً. وعلى الرغم من أن الرجل، بعد كل ماحدث، قد وفق إلى سلم أفضل من أي سلم آخر قد يصل إليه سياسي غيره، إلا أنه شعر بعجزه عن تحقيق ما كان يحلم به من إقامة سلام عادل ودائم، كان يحسب أن في مقدوره تحقيقه للعالم كله، ولم يبق له من عزاء إلا توفيقه في تحقيق فكرة "عصبة الأمم" التي كان يتوق إليها ويعدها من أهم الأمور، ولكنه لما

قفل راجعاً إلى بلاده، وجد أن الرأي العام الامريكي قائماً عليه وغير راغب في تأييده. وكان من نتائج ذلك أن رفض مجلس الشيوخ الأمريكي التصديق على وعده بدخول الولايات المتحدة عضواً في عصبة الأمم، وفي انتخابات عام ١٩٢٠، تخلى الشعب الأمريكي عن "وودرو ويلسون" وتنكر لسياسته بأن عاد إلى مناصرة الحزب الجمهورى فولاه منصة الأحكام، بإجماعه على انتخاب "وارين هاردنج **Warren Harding**" لرياسة الجمهورية بأغلبية ساحقة.

وكان انتخاب "هاردنج **Harding**" وهو رجل مشوش الفكر محروم من مقدرة وقوة السياسين ومزاياهم العالمية، نتيجة لجملة عوامل متشابكة. ولكنها نتيجة تدل دلالة صريحة. وقاطعة على رغبة شعوب الولايات المتحدة، بعد أن وضعت الحرب أوزارها، في الانسحاب نهائياً من شئون القارة الأوروبية (ومشكلاتها) ولقد ضاق الشعب الأمريكى ذرعاً بأوروبا ومشاكلها، كما ضاق ذرعا برئيسه السابق ويلسون وبمبادئه المثالية النبيلة. وأظهر الرئيس "هاردنج" مقدرة فائقة، حين عبر تعبيراً هدته إليه فطرته، إذ وصف انتقال بلاده بصفة عامة من حالة الحرب إلى الحالة الطبيعية. دون أن يكلفه ذلك من التفكير والبحث أكثر مما يتطلبه عناء البحث في معجم لغوي. وهكذا افتتح الرئيس الجديد (عهداً جديداً للسياسة الأمريكية) عندما قال "إن الولايات المتحدة تعود اليوم إلى حالتها الطبيعية".

والحق أن الرئيس هاردنج كان يعني بقوله هذا، أن في وسع الشعب الأمريكي أن يعود إلى حالته الطبيعية بعد أن عانى كثيراً من جراء محاولات ويلسون في سبيل شهر حرب صليبية جديدة يقصد بها إلى إصلاح الشئون الدولية. ولكنه كان يقصد أكثر من هذا إلى القول بأن الشعب الأمريكي قد أحتمل كثيراً من جراء محاولات الرئيس "ولسون" لقيادة أمته إلى حرب يقصد

بها إلى إصلاح نظامها الاقتصادي والاجتماعي، ففي خلال تولي "ولسون" لزمام الحكم طيلة السنوات (١٩١٢ – ١٩١٦)، أنشأ برنامجاً ضخماً للإصلاح الاجتماعي، وفق إلى تنفيذ جانب منه وقد سماه "عهد الحرية الجديدة New Freedom" وهذا العهد المسمى بعهد "الحرية الجديدة" كان نتيجة لتلك الحركة الارتقائية التي سبقت طلائعها عصر الحرب العالمية الأولى بعشرين عاماً، وكانت ترمي إلى إصلاح كثير من العيوب الظاهرة التي نجمت عن الحرب الأهلية. ويهمنا أن نتسائل عن هذه الحركة الارتقائية أو "الحرية الجديدة" التي ظن الرئيس «هاردنج» عام ١٩٢٠ أن الشعب الأمريكي كان متشبعاً بها.

ولما إن انتهت الحرب الأهلية (بين الولايات الشمالية والولايات الجنوبية) عام ١٨٦٥ كان أبناء الشمال سعداء بأن فرغوا من أعمال الحرب وويلاتها، ليعودوا مرة أخرى إلى حياتهم العادية. وكان مثل أولئك الأبناء كمثل أبناء جيل عام ١٩٢١، إذ ضاقوا ذرعاً بالشئون العامة وامتلأت جعبتهم بما كانوا يتناقلونه من أعمال البطولة والمبادئ المثالية السامية.

لهذه الأسباب ولغيرها، لم يكن العصر الذي أعقب تلك الفترة الحافلة بالحرب الأهلية بالعصر الذي يدعو الأمريكيين إلى الفخار، ولكنه كان عصراً فذاً بما حدث فيه من تطور بعيد في أساليب الصناعة وفنونها، فلقد نمت فيه الثروات واتسع نطاق الانتاج عما كان عليه من قبل، وعرف الأمريكيون من الأنباء العجيبة عن تجميع الثروات الخاصة وتكديس الأموال في البنوك ما أتاح تركيز القوى الاقتصادية والمالية في أيدى الشركات العظمة مثل "شركة البترول الامريكية The Standard Oil Company" و"شركة كارنيجي للصلب The Carnegie Steel Corporation" و"شركة هارفستر الدولية The International Harvester Comparty" و"شركة بولمان The Pullman Company" وكثير من الشركات الأخرى.

وكان أخص ما ميز ذلك العصر اقتران دنيا السياسة بدنيا الأعمال الكبرى به، ومن ثم جاء عهد المنافسات الحادة وقيام المشروعات المريبة التي ساعد على ظهورها انتشار عوامل الفساد السياسي، تلك العوامل التي تنمو وتزدهر عادة في ظل من روح التهاون والمحاباة التي يبديها العاديون من زعماء السياسة.

وطبيعي أن يكون من أولى نتائج هذا التقدم الاقتصادي، تلك النتيجة الاجتماعية البارزة التي تمثلت في نشوب النضال العنيف بين أفراد الطبقة الغنية وبين الغالبية العظمى من أبناء الطبقات الفقيرة من ناحية، وبين المؤسسات الكبرى والمؤسسات الصغرى، وبالتالي بين أرباب الأعمال والعمال ثم بين الفلاحين وملاك الأراضي، سواء أكانوا أفرداً أم هيئات، من ناحية أخرى، وهو نضال أدي، كما كانوا يظنون، إلى خفض أسعار المحاصيل الزراعية. ولعل مما يصور لنا هذا الصراع الاجتماعي ظهور مؤلفات مختلفة. أما أحدها فللمليونير "أندرو كارنيجي **Andrew Carnegie**" الذي جمع ثروة طائلة من صناعة الصلب، وقد ظهر عام ١٨٨٦ بعنوان "الديموقراطية الظاهرة **Triumphant Democracy**" وفيه شرح صاحبه بملء الارتياح والرضا ذلك التقدم الرائع الذي طرأ على وسائل انتاج الثروات بفضل الحكومة الديموقراطية. أما الثاني، وقد ظهر قبل الأول بست سنوات؛ فللكاتب هنرى جورج بعنوان "التقدم والفقر **Progress and Poverty**" وفيه أظهر المؤلف، وهو أشد ما يكون سخطاً وتبرماً، تلك الحقيقة المرة التي تتجلى فيما صاحب هذا التقدم الاقتصادي العجيب، وفيما أدى إليه من ثروات ضخمة تمت على حساب فقر مدقع اتسع نطاقه حتى غمر المجموعة العظمى من أبناء الشعب.

وقد أتاح ظهور هذا المؤلف الفرصة لكشف الغطاء عن كثير من العيوب، إذ دافع فيه صاحبة دفاعا قيما عن الطبقات الفقيرة. وقد ظن و هنرى جورج

Henry George، أن العلاج الوحيد لهذا الأمر هو فرض ضريبة وحيدة على ملكية الأرض، على حين شعر الكثيرون من الناس العاديين، وبخاصة في أوقات الفتن التي تنشب بين عمال الصناعة، أن ثمة نقصاً فادحاً في النظم الصناعية، وأنه لابد من عملى شيء لإصلاح هذا النقص.

وقد كان من نتائج فتنة عام ١٨٧٣ أن أخذت الولايات الغربية تسن تشريعاً لتنظيم نسب أجور الشحن التي تفرضها شركات السكك الحديدية، وقد حرصت المحاكم على تطبيق هذه القوانين، ذاهبة إلى أنها لا تمس شركات السكك الحديدية، بوصفها مشروعات خاصة، بل إنها تمس الصالح العام للشعب، وأن الواجب يقضي بإطلاق يد الحكومة في اختيار القواعد والنظم التي تراها ضرورية لترقية وتنمية الرفاهية العامة للشعب.

ولقد تجلت قوة العراك الاجتماعي بين الطبقات في ولاية "كانساس **Kansas**" حيث عمل الفلاحون، مدفوعين بتأثير "مارى ليز **Mary Lease**"، على تقليل إنتاجهم من الحبوب، لتتسع أمامهم فرص الشغب والفوضى[١]. وقد أتاحت أزمة ١٨٩٣ الفرصة لظهور الحركة التي أطلق عليها أسم " **Free Silver Movement**"، وهي الحركة التي كانت ترمي إلى خفض قيمة العملة لكي تفيد من ذلك الطبقات المدينة، وفي سنة ١٨٩٦ أعتنق رجال الحزب الديمقراطي نظرية العملة المخفضة، واختاروا للدفاع عنها الرئيس "وليم ج. برايان **Willian J. Brayan**" الذي أوضح في خطاب له مشهور ألقاه في "الصليب الذهبي **Cross of Gold**" في مدينة شيكاغو، الهدف الأساسي من الصراع الاجتماعي، ذلك الصراع الذي كان يحرص خلال عشرين عاماً على أن يقوى ويشتد وقد

---

(١) إذ اعتقد الفلاحون بتأثير دعاية "مارى ليز" التي كانت تناصرهم أنهم لن يفوزوا بحقوقهم إلا عن طريق العنف الذي يؤدي إلى الاضطراب والفوضى.

قال إن هذا الصراع محصور بين طبقة الأغنياء والأقوياء، ممثلة في رجال المال والأعمال من ناحية، وبين طبقات الشعب المنتجة، يؤيدها في كل مكان أصحاب المصالح التجارية والعمال من ناحية أخرى.

وقد أخفق "برايان **Brayan**" في حركته، ولكننا نستطيع القول بأنه أتاح الفرصة لإحياء الحركة الارتقائية التي صاحبت العشرين سنة التالية. وفي الجزء الأخير من القرن التاسع عشر كشف المؤلفون وكتاب المقالات ومحررو الجرائد، وكذا الزعماء البارزون في كلا الحزبين، كشف كل هؤلاء الغطاء عن الفساد السياسي والتصرفات السيئة التي كان يرتكبها رجال الأعمال.

فقد استعرض الكاتب "**Lincoln Steffens**" في سلسلة مقالات ممتازة نشرت في مجلة " **Mc. Cluires Magazine**" تلك المخازي التي كانت ترتكب في المدن، كما كشفت "إيدا تاربل" "**lda Tarbel**" كتابها الذي وضعته عن تاريخ شركة البترول الامريكية[1] الغطاء عن الأساليب التي كانت تتذرع بها تلك الشركة، لكي تفوز باحتكار هذه المادة، وقد أطلق "تيودور روزفلت **Theodore Roosevelt**" على أمثال هؤلاء الكتاب عبارة خاصة، بأن سماهم النقاد المتسقطون للمساوئ، ولكن شعور العطف من جانب الرأي العام نحو هؤلاء الكتاب، كان من القوة إلى حد أضطر معه الرئيس "تيودور روزفلت" إلى تعضيدهم. ولقد تزعم الحركة الانتقائية، وهي التي كانت ترمى إلى التشهير بمساوئ الثروات الضخمة والتي أعلنت بأن الواجب يقضي بتحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع الطبقات، كما ناصرت التشريع الذي وضع للحد من طغيان الاتحادات وحماية مصالح الطبقات العاملة، وقيل حينذاك أن روزفلت أستعار لنفسه ثوب "برايان"، وهو أمر صائب إلى.حد بعيد. وعلى الرغم مما يبدو

(1)**History of the Standard Oil Company**

لنا من أن الحركة الارتقائية قد استنفدت كل قوة لها في زمن ولاية الرئيس "تافت **Taft**" للحكومة إلا أنها بعثت مرة أخرى في ١٩١٢ على يد الرئيس "وودرو ولسن **Woodrow Wilson**" وكان الهدف الذي يرمي إليه "ولسون" في زمن ولايته للحكومة، هو كسب حرية جديدة لشعوب الولايات المتحدة. وقد صرح بأن الواجب يقضي على الكونجرس بإلغاء كل ما يحمل حتى طابع التمييز والمفاضلة، أو يشتم منه التفريق المصطنع بين أبناء الشعب. ولتحقيق هذه الغاية، عرضت على الكونجرس مجموعة من التدابير الهامة، كان من أهمها القرار الخاص باحتياطي الاتحاد الذي صدر في ١٩١٣ وأطلق عليه اسم "**Federal Reserve Act**" كما نقح نظام البنوك الاتحادية ونظام العملة وأدخل تحسينات عليها. وأقر كذلك مشروع "كلايتون **Clayton**" الذي صدر في ١٩١٤ ليحد من سلطان الشركات الكبيرة وليقوي من مركز نقابات العمال، عندما تشتبك مصالحها مع مصالح أصحاب الأعمال. وأقر أيضاً مشروع "أندروود **Underwood**" الخاص بالتعريفة، وقد صدر في عام ١٩١٣، وكان يهدف إلى تشجيع التجارة الدولية عن طريق خفض الرسوم على البضائع المصدرة، ثم أقر الكونجرس التعديل السادس عشر، وبمقتضاه أصبح من المستطاع فرض ضريبة تدريجية على الدخل.

ولقد حال دخول الولايات المتحدة في الحرب العالمية عام ١٩١٧ دون مواصلة إصدار التشريعات التي فكر فيها الرئيس "ويلسون" لتحقيق برنامج" الجديدة". وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، كان الشعب في حالة من القلق حيث رفض معها سياسة رئيسه في كلا النطاقين الداخلي والخارجي وهكذا أصبح عهد "الحرية الجديدة" وكذلك عهد عصبة الأمم نسياً منسياً.

وأخذت حكومة الرئيس "هاردنج **Harding**" تعمل من جديد على جعل

الولايات المتحدة تعود إلى ظروفها العادية في سياسة الحكم الداخلى وفي شئون الخارج.

ولم يكن العهد السياسي الذي بزغت شمسه عام ١٩٢٠ في الولايات المتحدة إلا مشابهاً لنظيره الذي أعقب الحرب الأهلية، فهو عهد لا يدعو إلى كثير من الفخار القومي، ولقد سممت الشكوك والأوهام أيامه. وعلى الرغم من أن الحرب أمنت جانب الديموقراطية إلا أن الأمريكيين ذاقوا خلاله ما تمخضت عنه الحرب من ازدياد عوامل الصراع الاجتماعي والدولي، ووجد الشباب الذي وعده زعماؤه بعالم أرقى وأفضل أنه مازال يعاني مأساة الحياة في عالم أسوأ من عالم الأمس. وهكذا استبد بهم القلق النفسي مما جعلهم يفقدون ثقتهم في كل شيء حتى لقد حدا هذا الواقع المر بمن يعلونهم في السن، كما حدا بكتابهم وأساتذة جامعاتهم، بعد أن خدعوا وضللوا بدورهم إلى نصح أبناء الجيل بعدم التحويل كثيراً على المبادئ المثالية، إذ ليس ثمة حافز الأفراد والأمم أقوى من الأثرة و حب الذات. وقد قيل كثيراً أن الحكومات الديمقراطية إنما أقيمت قواعدها على أساس حصر النفع والخير في جملة أشخاص معدودين على حساب الكثرة الساحقة من أبناء الشعب، مثلها في ذلك مثل الكثير من نظم المجتمع البشرى؛ ومن ثم كان توهم الوصول يوماً إلى تحقيق فكرة الانسان الكامل والمجتمع الفاضل أمراً من قبيل العبث الذي لا طائل تحته، ولأن تحقق هدفك قبل أن يولى الزمن المناسب ليس إلا من قبيل الحكمة. ولقد كان الزمن الذي جاء في أعقاب عام ١٩٢٥ مناسباً ومليئاً بأحداثه السارة وتقلباته في دنيا الاقتصاد والمال، فرأى الناس جنون المضاربات العنيفة وقيام الثروات الضخمة وانهيارها بين عشية وضحاها، وقيام شركات الاحتكار المقنع مقام ما يسمونه بالـ "ترست **Trust**" ليفلت الرأسماليون الجشعون من رقابة الحكومة عن طريق ما سنته من قوانين للحد

من شرور الـ "ترست" في الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وهكذا بلغت أسعار البضائع وعروض التجارة أرقاماً لم يكن للناس عهد بها من قبل، وظن الجميع أنهم مقبلون على عصر جديد تتكشف فيه عبقرية الأمريكيين عن فجر من الرخاء الدائم والسعادة الشاملة.

ولكن هذا الحلم ما لبث أن تبدد عام ١٩٢٩. ففي نهاية نوفمبر من ذلك العام، هبطت نسب الأسعار في الولايات المتحدة مقدار أربعين بليوناً من الدولارات عما كانت عليه في أوائل شهر أكتوبر! وبالرغم من ذلك راح كبار رجال المال والأعمال وزعماء السياسة، ومن بينهم "الرئيس هوفر"، رئيس الجمهورية وقتئذ، يؤكدون للناس أن هذا الهبوط موقوت سرعان ما ينتهي أثره، وترجع الأمور إلى مجراها الطبيعي من الرخاء. بيد أن الكارثة كانت من سعة النطاق حيث تنذر بمعقبات خطيرة تعم العالم وتجعلها أشد وطأة عليه من أية كارثة سلفت. ولما انتخب "فرانكلين ديلانو روزفلت" رئيسًا لجمهورية الولايات المتحدة في مارس عام ١٩٣٣، كانت جملة بنوك ومؤسسات مالية في البلاد قد اضطرت إلى إغلاق أبوابها إلى حين مدها وإسعافها بما يلزمها من الأرصدة أو المبالغ الكافية لمواجهة ضغط الطلب الناشئ عن ذعر المودعين، وبذلك تتجنب الكارثة المالية وتجنب حالة الفوضى التي ألمت بسوق الأعمال، وهكذا انتهت فترة التجربة السياسية التي قصد بها أصحابها إلى العودة إلى الحالة الطبيعية، وابتدأ عهد آخر هو عهد النظام الجديد الذي وضعه "روزفلت". ولم يكن هذا النظام جديدًا، كما يوحي بذلك اسمه، ولكنه مجرد محاولة للإنعاش الاقتصادي وتوسيع بطاقة، فهي امتداد لمحاولتي "تيودور روزفلت"[١] "وودرو ولسون"[٢] السابقين.

---

(١) وهي المسماة **Square Deal**

(٢) وهي المسماة **The New Freedom**:

٣

على أن سياسة الرجوع إلى الحالة الطبيعية أثبتت أنها أكثر شرًا في محيط السياسة الدولية منها في ميدان الشؤون القومية. وأنه لمن السهل الآن كشف مدى الخطأ الذي نجم عن إتباع جميع الدول الديموقراطية لسياسة العزلة حتى قبيل الحرب العالمية الثانية، كما أنه من السهل علينا أن نرى كيف كان في ميسور بريطانيا العظمى وفرنسا وسائر الديموقراطيات الأوروبية الصغرى أن تحول دون احتلال ألمانيا للنمسا لو أنها وفقت إلى القيام بعمل تسريع ومجهود مشترك موحد، ولكن خطأ هذه السياسة لم يؤد إلى ضياع النمسا فحسب، بل هيأ للألمان القضاء على استقلال تشيكوسلوفاكيا واجتياح بولندا. وفي مقدورنا الآن أن ترى كيف كان من صالح هذه الديموقراطيات جميعها أن تواجه هذا الأمر بكلمة موحدة، كما أنه من السهل أن نرى كيف كان من صالح الولايات المتحدة أن تشارك هذه الدول ذلك الموقف، وبالجملة يمكننا اليوم أن نتصور كيف كان في مقدور الحلفاء أن يتخلصوا من مصيبة الحرب العالمية الثانية التي حملتهم الظروف المؤلمة بعدئذ على خوض غمارها، لو أنهم وفقوا في سنوات ما قبل الحرب إلى إحلال حريتهم واستقلالهم المحل الأرفع، وأولوهما من العناية أكثر ما أولوه لسياسة العودة إلى العزلة والخوف من الانسياق في تيار الأحداث المفضية إلى الحرب.

وقد يكون من الملائم، وإن كان من غير المعقول، أن نحمل الحكومات الرجعية مسئولية الإحجام عن اتخاذ ذلك الموقف الحاسم. وبعبارة أخرى أن تحمل "تشمبرلين" و"جماعة نادي كلايفدن **Cliveden House Set**" و"دلادبيه **Daladier**، والفرنسيين الفاشست مسئولية الالتجاء إلى سياسة التهدئة؛ ولكن الحقيقة المرة هي أنه لم تكن لدى أية دولة من تلك الدول إزاء أي حدث من هذه الأحداث المتعارضة، شعور قوي أو مشترك يحدوهم إلى تأييد سياسة قد تجر

الدولة إلى المخاطرة بدخول الحرب. وهم من السياسيين الذين كانوا يتخذون من قصر اللادى، أستر Astor، أسمى قصر كلايفدن بضواحي لندن ناديًا سياسيًا لهم بحكم اعتناقهم جميعًا لمبدأ (سياسة التهدئة).

على أن سياسة الولايات المتحدة لم تكن مغايرة للسياسة التي اتبعتها الديموقراطيات الأوروبية، كما أنها لم تكن أقل منها خطأ. ولكن خشية الأمريكيين من أن ينغمروا في نطاق حرب أوروبية كبرى، وعزمهم على أن تظل أمتهم بمنأى عن ذلك الشر، قد قويًا فيهم نتيجة لعقيدة مشتركة، هي أنه كان من واجب الولايات المتحدة، إلى وفي مقدورها، أن تبتعد كذلك من معركة الحرب العالمية الأول.

وفي غضون عام ١٩٢٠ توفر ثقات المؤرخين، سواء منهم الأمريكيين أو الأوروبيين، على البحث في أسباب الحرب العالمية الأولى، وانتهوا إلى نتيجة واحدة هي أن ألمانيا لم تكن وحدها المسئولة عن شهر تلك الحرب، بل أن تبعتها في هذه الناحية ليست أكبر من تبعة فرنسا أو حتى روسيا! ولقد تقبل الكثيرون من كبار كتاب الولايات المتحدة هذا الرأي؛ ومن ثم نظروا إلى مسألة الحرب والسلام من ناحية موضوعية، أو بمعنى آخر، من ناحية هي أقرب حتى إلى السخرية بهذه الأوهام. فالحرب كما يقول هؤلاء الكتاب لم تكن أكثر من صراع بين الدول الأوروبية العظمى في سبيل الاستيلاء على الأرض وكسب المغانم التجارية والاقتصادية. وما كادت الحرب تضع أوزارها حتى رأينا الدول الظافرة تشرع في هدم دولة النمسا والمجر وفي تقسيم الدولة العثمانية، كما ناقضوا مبادئ "ولسون" الأربعة عشرة بما فرضوه على ألمانيا من تخليها لهم عن مستعمراتها ونزع سلاحها وتحميلها بتعويضات تكاد تعجز عن سدادها.

فلو أن ذلك الذي ذكروه كان هو الحق أو حتى جزءًا منه، لبدا لنا أن

دخول الولايات المتحدة الحرب عام ١٩١٧ كان خطأ منها كلفها ثمنًا غاليًا. ولقد كان من الخطأ أن نفكر في أنه لولا مساعدتنا لكل من بريطانيا العظمى وفرنسا لتعرضتا للهزيمة الساحقة، وأنه لولا هذه المساعدة لانتهت الحرب إلى حالة سلبية محضة، ولكان سبيل السلام هو المفاوضة لا الإملاء، وهكذا يجيء السلام بغير كسب لفريق وخسارة لآخر. وهذا ما كان "ولسون" يرغب فيه، لأن سلمًا هذا وضعه سيكون أفضل من أي سلم آخر.

فالسلم الذي ينتهي بالمصالحة أو الحل الوسط بدلًا من أن ينتهي باستئثار الحلفاء بجميع مزاياه وفوائدهم، كأن يؤدي بطبيعة الحال إلى جعل ألمانيا قانعة بحالتها إلى حد معقول، كما كان يجعلها تبلغ من القوة الحد الذي لا تستطيع معه الدول الظافرة أن تعدها منبوذة وأن تبعدها جانبًا كلما لاءمها ذلك، وهكذا شاع في الولايات المتحدة. هذا الرأي وآمن به، كثيرون إلى حد أن ساهم في إيجاد شعورًا بالاستنكار بين الجماهير وأثار كوامن شكوكهم، ظنًا منهم بأن الولايات المتحدة قد دفعت دفعًا إلى خوض غمار الحرب، دون أن تدري مقدمًا مدى العرض الذي ستناله من وراء ذلك.

وكان من جراء انسياق تيار التفكير بين الجمهور إلى هذه الناحية، أن ذهب الكثيرون إلى القول بأن دخول الولايات المتحدة الحرب عام ١٩١٧، كان نتيجة لسوء التقدير أو الحكم من جانب الولايات المتحدة. وذهب آخرون إلى تلمس وجه للعذر عن هذا الحدث الكبير، وإن كانوا لا يخلون الرئيس "ولسون" من اللوم لانسياقه وراء فكرة براقة هي الحرب في سبيل إنهاء الحرب- نقول إنهم ذهبوا إلى القول بأن الولايات المتحدة دخلت الحرب بتأثير مناورات ونشاط رجال المال الدوليين وصناع الذخائر وتجارها المحفوزين بدافع من نفعهم الشخصي إلى إرضاء أطماعهم الخاصة، موقنين بأن شعب، الولايات المتحدة شعب مثالي

حالم يسهل على الدعاية الإنجليزية والفرنسية خداعه والتغرير به، لتحصل كل منهما على أغراضها.

وسواء أصح هذا الرأي أم كان مجرد مجادلة بعيدة عن الصواب، فإنه مما لا شك فيه أن العالم عام ١٩٣٤ كان في حالة أكثر سوءًا من تلك التي كان عليها عام ١٩١٤، فالحرب العالمية الأولى التي عجزت عن أن تجعل دول العالم أكثر تقبلًا للمبدأ الديموقراطي، قد جعلت هذا العالم مباءة للنظم الديكتاتورية. وبدلًا من أن تطهر العالم. من كافة الحروب، جعلته يموج الظروف والعوامل التي كانت تهدد بحرب جديدة.

في مثل هذه الحالة النفسية كانت شعوب الولايات المتحدة ترقب ظهور هتلر على المسرح السياسي وقيام الحكومة النازية بشيء من الاهتمام، ولكنه اهتمام لم يكن مصحوبًا بكثير من المخاوف. فقد بدا هتلر أمامهم، كما بدء أمام الكثيرين في القارة الأوروبية، شخصًا مغرورًا بجيد تمثيل دور هزلي لا ينطوي هراؤه فيه على شيء. وأيام كان هتلر يتقن تمثيل دور الخيلاء والزهو، لم يكن الأمريكيون قد بلغوا بعد دور الفزع، ولم يدخل فيه روعهم أن في وسع الولايات المتحدة، أو من واجبها، أن تقوم بعمل شيء للوقوف في وجه التيار. وإذا كانت الحاجة تقضي بإيقاف هتلر وموسوليني عند حد، فقد كان المفهوم أن تقوم بهذه المهمة عصبة الأمم أو فرنسا وبريطانيا العظمى؛ ومن حسن طالع الولايات المتحدة أنها لم تكن حينذاك عضوًا في عصبة الأمم، فلم يكن أحد ليتوقع حينذاك أن تتدخل في هذه المسألة، إذ لم تكن بريطانيا العظمى ولا فرنسا على استعداد للتدخل فيها. ومع ذلك فمهما يكن مبلغ ميلنا إلى شكل الحكومة النازية ضئيلًا، فإن هذا الأمر كان من شأن الألمان أن يبتوا فيه وأن يرتضوه إذا هم رغبوا فيه. فإذا ما أرادوا تكوين جيش فأمره لا يخرج عما هو مخول لأية دولة من الدول،

وإذا كان هتلر راغبًا في أن يجمع جميع الشعوب التي تتكلم الألمانية تحت لواء حكومة ألمانية واحدة، لكانت هذه الرغبة. متمشية مع مبدأ تقرير المصير الذي لوح به "ولسون" كثيرًا، باعتباره مبدأ. من مبادئه الأربعة عشرة، وإذا ما ذهب هتلر إلى أبعد من هذا وطوح بأوروبا في حرب أوروبية أخرى، فإن في وسع أوروبا أن تدير شؤونها. وهكذا لم لكن الولايات المتحدة راغبة في أن تجاهد في سبيل إصلاح شئون العالم مرة أخرى.

وعلى الرغم من أننا نحن الأمريكيين كنا مصممين على البقاء بمنأى عن الحرب، إلا أن الخوف من أن تضطرنا الظروف إلى الاشتباك فيها كرهًا كان مع ذلك عظيمًا. ولم يكن إعلان حيادنا ليحول بالضرورة دون وقوع حوادث خطيرة، مثل حادثة إغراق السفينة "لوزيتانيا **Lusitantia**" الذي وقع خلال الحرب العالمية الأولى، في الوقت الذي فرضت فيه قواعد القانون الدولي على الحكومة المحايدة واجبات معينة ومنحتها كذلك حقوقًا معينة. وقد كان واجب الحيدة يقضي عليها بألا تتقدم بأي نوع من المساعدة الحربية لأية دولة من الدول المشتركة في الحرب، ولا أن تتجر معها في السلع التي أعلن حظر التعامل بها بين تلك الدول خلال الحرب، وإن كان لها حق الاتجار والتعامل في جميع السلع بالنسبة للدول المحايدة كلها، فضلًا عن الاتجار في جميع السلع غير المحرمة مع الدول المحاربة، على أن تستثنى من ذلك الموانئ التي قد يكون الحصار مضروبًا عليها فعلًا.

تلك كانت حقوقنا كأمة محايدة. ولكن لو أننا استعملنا هذه الحقوق التي خولت لنا لتعرضت سفننا في البحر الشمالي أو القنال الإنجليزي للغرق على يد الغواصات الألمانية، ولأدت خسارة الأمريكيين في الأرواح والممتلكات إلى إيجاد ميل إلى الحرب، ولو أن ألمانيا دأبت على الرغم من الاحتجاجات الدبلوماسية

على إغراق سفننا، لكان من المحتمل، على ضوء نوايانا الطيبة، أن تدفع إلى خوض غمار الحرب دفاعًا عن حقوقنا كأمة محايدة كما فعلنا عام ١٩١٧.

وعلى ضوء هذا الوضع لجأت الولايات المتحدة إلى تصرف شاذ لم يسبق لها أن أقدمت عليه فيما مضى. فهي لم تشأ أن تستعمل حقوقها كمة محايدة خشية أن تضطرها الظروف إلى الدفاع عنها. والواقع، أنها طلبت إلى الدول المشتبكة في الحرب أن تحدد لها الأقطار التي تطل على البحر، وكذا المناطق الحربية التي قد تتعرض فيها سفنها. لخطر الغرق عن طريق الغواصات، لتعمل على أن تبقى سفنها ورعاياها خارج تلك المناطق، كما أعلنت تلك الدولي أنها ستبيع لها سلعًا على ألا تقوم بنقلها في سفن أمريكية، وأن من واجبها أن تجيء إلى الولايات المتحدة لتبتاع ما تحتاج إليه من تلك السلع على أن تسدد ثمنها في الحال ثم تقوم بنقلها في سفنها الخاصة. كما أعلنت تلك الدول أن لرعاياها، كأمة محايدة، الحق في أن يسافروا بحرًا وأن يمارسوا الاتجار في السلع التي نص عليها قانون الحياد مع كل الدول دون أن تتصدى لهم الدول المتحاربة بمضايقة أو معاكسة، وقد استطاعت الولايات المتحدة حتى الآن أن تمارس تلك الحقوق وأن تدافع عنها، حتى ولو أدى الأمر عند الضرورة إلى خوض غمار الحرب في سبيلها. ولكننا سنتخلى خلال الحرب القائمة عن هذه الحقوق، إذ أننا نخشى، إذا مارسنا حقوقنا كأمة محايدة، أن نضع أنفسنا عاجلًا أو آجلًا في مركزي حرج فإما أن ترضخ للتحدي وإما أن نخوض غمار الحرب. ومن المؤكد أن قيام الولايات المتحدة بتنازل كهذا عن حقوقها كأمة محايدة، حتى قبل أن تنهتك حرمتها، ليعد أخزى تنازل يمكن أن تقوم به دولة عظمى.

وفي مثل هذا الوضع المشين، بقينا مدة من الزمن ونحن نبعد عن أعيننا شبح الخطر. وبالرغم من تدمير بولندا فقد ظل كل شيء هادئًا في الجبهة الغربية مدى

ثمانية شهور، حتى لقد هنأنا أنفسنا[١] إذ كانت الحرب لا تعدو أن تكون "حرب دعاية كلامية أو وهمية **Phony War**"[٢]. ففي العاشر من شهر مايو سنة ١٩٤٠، ضرب هتلر ضربته الثانية وفي خلال أيام معدودات فقدت كل من النرويج والدانمارك وهولندا والبلجيك استقلالها السياسي، تلك الدول التي كانت، مثل الولايات المتحدة، يحدوها الأمل في أن تبقى بعيدة عن ميدان الحرب. وفي خلال شهور سحقت فرنسا وتحطمت قواتها، وهي الدولة التي ظلت محسودة على زعامتها لمدنية الأوروبية مدى مائتي سنة.

وقد لاح لكل إنسان، عدا البريطانيين، أن إنجلترا سوف تلقى سريعًا نفس المصير؛ فقد كانت هذه الإجراءات صدمة كبيرة صدمنا بها على غير انتظار. وقد بدأنا ندرك لأول مرة أن هتلر كان يعني ما يقول، وبدأنا ندرك لأول وهلة أن الفلسفة النازية، في نظامها العملي، لم تكن سوى ارتداد إلى عصور الهمجية. وهكذا بدأنا نعرف شيئًا عن العالم الذي كنا نعيش فيه، وأدركنا بعد فوات الوقت أنه ليس بالعالم الذي ينتج في حياته نهجًا طبيعيًا. ولقد كانت النتيجة أنا أحدثنا انقلابًا في سياستنا، ولو أن هذا الانقلاب استغرق بعض الوقت، ومع ذلك فإننا لم نقطع الشوط كله. وما أن تخلينا أولًا عن حيادنا. برفضنا الدفاع عن حقوقنا كدولة محايدة– حتى وجدنا أنفسنا نتخلى اليوم عن هذا الحياد، فنمد يد المساعدة إلى بريطانيا العظمى جهرة، وإن تنافي ذلك مع حيادنا. وقد حلت سياسة تقديم المعونة التي من شأنها تقصير أمد الحرب، محل السياسة القائمة على دفع أثمان العتاد الحربي قبل نقله، كما دلت التجربة على أن سياسة تقديم المعونة

---

(١) ظنًا من الأمريكيين أن الحرب لن يطول أمدها في (المترجم).

(٢) يقصد المؤلف بهذا التعبير إلى أن الحربية العالمية الثانية ابتدأت أولى مراحلها بداعيات كلامية خلابة من جانب الألمان وجهوها من وراء خطوطهم إلى الجنود الفرنسية بقصد تخدير أعصابهم وإضعاف ثقتهم في عدالة الأهداف التي يحاربون من أجلها.

الحربية التي تؤدي إلى تقصير أمد الحرب هي أفضل من سياسة دفع ثمن العتاد قبل نقله. على أن هذه السياسة قد كشفت الغطاء عن عقلية لا تكاد تخلو من الارتباك!

ثم إن سياسة تقديم المساعدة الحربية التي تؤدي إلى تقصير أمد الحرب، أن دلت على شيء، فإنما تدل بوضوح على أننا نعد الاحتفاظ بالإمبراطورية البريطانية وإلحاق الهزيمة بهتلر أمرًا ذا أهمية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة. ولكننا لم نكن بعد على استعداد لمواجهة الحقيقة. وعندما أهبنا بالحكومة مطالبين بتقديم المعونة الكاملة، كان في استطاعتنا أن نقنع أنفسنا بأننا كنا نبذل أقصى ما كنا نستطيعه من جهد؛ ولكن حينما كنا نهمس بضرورة العمل على تقصير أمد الحرب، كنا نستطيع أن نقنع أنفسنا بأنه ليست بنا من حاجة إلى أن تقذف بشبابنا إلى ما وراء البحار، والحق أنه كان في وسعنا أن نقدم كل ضروب المساعدة دون أن تقتصر على المساعدة الضرورية، كما كان في وسعنا أن نقدم إلى ميدان الحرب دون أن نصلى نارها. وقد بقينا على هذه الحالة الفكرية المضطربة، حتى جاءت اليابان ودفعت الحرب إلى مرحلتها الحاسمة. والواقع أن الاعتداء الياباني، على "بيرل هاربر" وجعلنا نوقن آخر الأمر أن بعض قوى الشر الوحشية التي لا يكاد يصدقها العقل، قد انطلقت من عقالها تنشر الفساد في هذا العالم؛ ومن ثم أصبح الأمر يعنينا حقًا، ورأينا أن سياسة مد يد المعونة لتقصير أمد الحرب لم تكن سياسة وافية بالغرض. ومن حسن الاتفاق، أنا أدركنا في الوقت المناسب ما لم تدركه فرنسا ولا الديموقراطيات الصغيرة في أوروبا إلا بعد فوات الوقت. أقول. بعد أن أدركنا هذه الحقيقة التي عبر عنها "**Somerset Maugham**" بقوله "أن كل دولة تفكر كثيرًا في طمأنينتها وراحتها أكثر مما تفكر في حريتها سوف تقضي على حريتها، بل لعل مما يثير السخرية أنها سوف تخسر طمأنينتها وراحتها أيضًا.

٤

وهكذا حاولت شعوب الولايات المتحدة في ظروف شتى أن تجد الطمأنينة والراحة عن طريق العودة إلى ما سمته بالحالة الطبيعية، فماذا أفادته من وراء ذلك؟ أما في ميدان السياسة الداخلية، فقد منيت، بعد انتهاء الحرب الأهلية، والفساد السياسي من جراء أطماع رجال المال وأصحاب المشروعات الاقتصادية الكبيرة. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل منيت البلاد بعد الفترة التي حكم فيها "الرئيس ولسن" بشرور الهبوط الاقتصادي. أما من ناحية السياسة الخارجية، فقد خرجت بمشروع "التعريفة" والمكية الذي وضعه "هولي سموت **Hawly Smoot**" وبعداوة أمم العالم تقريبًا. وأصبح عشرون بليونًا من الدولارات الذهبية لا يعود بالنفع عليهم أو على غيرهم، وبما منيت به في "بيرل هاربر **Pearl Harbour**" من خديعة. وما جرت إليه هذه الخديعة من ويلات أدت إلى اشتراك الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية التي كان يفكر الأمريكيون في تفادي الدخول في غمارها، بالعودة إلى ما يسمونه بالحالة الطبيعية.

وبهذا كله يمكننا أن نلمس مدى هذا الخرق الذي جر إليه اتباع الولايات المتحدة السياسة العزلة عقب الحرب العالمية الأولى.

كما يمكننا أيضًا أن نحكم بأن الولايات المتحدة، لو كانت قد انضمت إلى عصبة الأمم واحتفظت بتحالفها مع بريطانيا وفرنسا في سبيل صون السلم العالمي، لكان من المحتمل بل من الميسور تجنب ويلات الحرب العالمية الثانية. فهل كانت هذه السياسية، سياسة التدخل في الشؤون الأوروبية، جهادًا مثاليًا في سبيل إصلاح العالم، أو هل كانت، بمعنى آخر، سياسة خيالية الهدف والغاية؟ الواقع، أن الأمر على العكس من ذلك، إذ أن هذه السياسة[١] بعيدة عن

(١) يقصد المؤلف سياسة المشاركة في توجيه شؤون العالم الخارجي ونبذ سياسة العزلة.

الخيال بمقدار استنادها إلى الحقائق الواقعية، بل هي واقعية إلى أبعد حد، كما أنها الطريق الصائب تعب إلى خدمة مصالحنا. فلو أننا اتبعناها لنسجت كل من بريطانيا العظمى وفرنسا وسائر الديموقراطيات الأوروبية على منوالها، ولعدتها الطريق الوحيد الصائب لخدمة مصالحها هي الأخرى، ولكانت هذه الدول بأتباعها لها أكثر واقعية مما كانت عليه في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولي. فإذا كانت هذه في المثالية فإننا نود بكل وسيلة أن نظفر بأكبر نصيبه منها[١].

إن اتباع سياسة السلحفاة[٢] في شؤون الداخل والخارج قد ولى زمانها وانقضي عصرها. وهذا العالم الذي أصبح الإنسان فيه قادرًا على السفر من نيويورك إلى الهند، في مدة أقصر من تلك التي استغرقها "بنيامين فرانكلين" للسفر من فيلادلفيا إلى نيويورك، لتجعل من كل محاولة في سبيل الدعوة إلى العودة إلى ما يسمونه الظروف الطبيعية، والسياسة التقليدية، بمثابة الدعوة الصريحة إلى الاضطراب والفوضى.

(١) يقصد إلى أن هذه السياسة لو كانت خيالية تهدف إلى أغراض خيالية لكانت رغم ذلك ذات أثر واقعي محمود يجعلنا نتشبث بها.

(٢) أو على حد تعير المؤلف سياسة (الحصان والعربة).

الفصل الثالث

هل نستطيع أن نبطل السياسة القومية وأن نحد من سيادة الدولة؟

لا نستطيع أن نقضي مقدمًا في شأن من شئون البشر، قبل أن يصبح أمرًا واقعًا؛ ومن ثم فإن الأجدى لنا أن نعني بالتفكير في عصر ذهبي يكشف عنه المستقبل، من أن تعيش على الماضي وعصره الذهبي، إذ ليس في مقدورنا أن نصلح أخطاء الماضي، ولكننا نستطيع، على قدر ما أوتينا من مواهب وعزائم، أن نبني المستقبل في الحدود التي رسمتها لنا الطبيعة وحددها التاريخ، فنحن نعاون على بناء المستقبل، حتى ولو كنا جامدين إزاء الحوادث إلى حد الاستسلام لها والاقتناع بترك الأمور تجري مجراها، أو كنا قد ابتلينا بالعقلية الجامدة المحافظة، فمن العبث، إذن أن نسعى وراء العودة إلى حياة الماضي وأيامه الطيبة، إذ أننا نبني المستقبل عندئذ على أساس غير مكين.

وما دمنا نعاون على بنائه، على أية صورة كانت، فإن من الأفضل أن نساعد على هذا البناء، لا بترك الأمور تسير سيرها الطبيعي، بل برسم صورة لما يجب أن يكون عليه سير هذه الأمور، ثم بالعمل، ما استطعنا، على أن نجعلها تسير في هذا المتجه الذي رسمناه لها.

ومن حسن الطالع، أن نجد في كل عصر جماعة من الناس الأذكياء ذوي الشعور الإنساني والنزعات الفكرية الحرة الذين يتفاوتون في مقدار حماستهم ونشاطهم، يعملون جاهدين على خلق عالم في المستقبل يكون أفضل من العالم

الحاضر، وهم في هذا يمثلون نزعات متعددة، فينتظمون العسكريين والأحرار ودعاة التقدم والراديكاليين، وإن تميزت نزعاتهم عن تلك النزعة التي ينزعها جماعة المحافظين والرجعيين.

وهؤلاء الأحرار، وإن لم يبلغوا في نزعتهم الحد الذي يحبون معه أن يوصفوا "بالمثاليين"، يروعهم، بل يؤذي مشاعرهم، تلك المظالم والآلام التي يعانيها العالم، فهم يتفاوتون في مدى إيمانهم العميق بأن في الإمكان خلق عالم يكون أدنى إلى تحقيق أماني البشر، كما أن لهم آراء واضحة في طرق تحقيقها، وتلك هي ميزتهم. والحق أنها لميزة كبيرة؛ غير أن أظهر مواطن الضعف فيهم هو أنهم يحلقون في عالم الغد المثالي ويعيشون فيه إلى حد المبالغة، فهم ينزعون إلى أن ينسوا أو يتجاهلوا أن عالم اليوم شديد الاستمساك بنظمه إلى حد يكاد يجعله جامدًا. يأبى الحركة، حتى إنهم كثيرًا ما يتطلعون إلى بزوغ عصر ذهبي يصعب تحقيقه وخلقه، مثلهم في ذلك مثل أولئك الذين يرجعون بأبصارهم إلى الماضي الذهبي الذي لم يوجد قط إلا في مخيلاتهم.

وليس ثمة بطبيعة الحال، من يقصر عنايته واهتمامه على الماضي وحده أو المستقبل وحده، إذ أن كل إنسان تخصهما معًا، وفي وقت واحد باهتمامه وعنايته، ويتوقع الجانب الأعظم من هذه العناية وذلك الاهتمام على مبلغ اتصالهما بشئون الإنسان الخاصة.

وأيًا كان المدى الذي تبلغه عنايتنا بالشئون العامة، فإننا نرى أن معظمنا يقع– في أزمنة السلم الحافلة بأحداثها وشواغلها– بحالة العالم ويرضى به على علاته، ما دام كل شيء يسير شيره المعتاد.

والواقع أنه ليس من السهل إثارتنا بمناشدة طبائعنا الخيرة تجاه المسائل التي لا تمس أشخاصنا في الصميم، كما أنه ليس من الميسور إغراؤنا أو حفزنا على التطوع لحمل ألوية الكفاح في سبيل مبادئ وأهداف جد بعيدة عنا، كتلك التي

تتصل بعالم الغد الأمثل.

أما في أزمنة الاضطرابات والقلاقل، وبخاصة في أوقات الحروب، حين يضطرب السير العادي للأمور، وتهدد الأخطار حياتنا ومصالحنا، فإن من الميسور إقناعنا بأن ثمة نقصًا جوهريًا يشوب العالم، وأن هنالك ما يجب عمله لعلاج هذا النقص، ولو كنا لا نعلم على وجه الدقة حقيقة ما يجب أن نفعله. وعندئذ يطفو على السطح ما كمن في أعماقنا جميعًا من نزوع إلى المثالية وهكذا يصح أن نقول، على وجه التعميم، أنه كلما أصبح العالم بعيدًا عن أن يكون مثاليًا، زاد ميلنا إلى الاعتقاد بإمكان خلق عالم مثالي.

وقد أوشك العالم اليوم أن يكون بعيدًا عن المثل الأعلى له، كما أوشك أن يغرق في بربرية ووحشية غاشمة إلى حد لم يكن معروفًا من قبل. ونتيجة هذا الأمر أننا نوقن أكثر من ذي قبل بأن ثمة عيبًا جوهريًا، وأن من الواجب أن نفعل شيئًا في سبيل إصلاحه. والحق أننا مدفوعون بضغط شديد، كما كان ذلك حالنا خلال الحرب العالمية الأولى، إلى الاعتقاد بأن هذا العيب ليس نتيجة خطأ ارتكبناه، وإلى أننا ندافع عن أنبل الأغراض وأبعدها عن الأنانية، كما نكافح في سبيل قيم مثالية عالية، هي "الحريات الأربع" إذا شئت التحديد، وهذه هي الصفة التي تطبع فضائلنا.

إننا جميعًا على غرار الرئيس روزفلت[١] نكره الحرب، والحق أننا نكره الحرب في ذاتها، مهما يكن من أمر ضرورتها في مثل الظروف الخاصة التي تمر بها اليوم[٢]. إننا لنعلم أن الحرب، وخاصة في الظروف والأحوال الحاضرة، مشروع مروع حقًا، وأننا لكي نكسب هذه الحرب، لابد لنا أن نقودها ونوجهها وفقًا لما تمليه علينا

---

(١) هو الرئيس الراحل فرانكلين ديلانو روزفلت.

(٢) يقصد بتلك الظروف الأحوال السياسية التي كان عليها العالم في مبدأ الحرب العالمية الثانية من جراء اجتياح العسكرية النازية لدول أوروبا.

اعتباراتها الموسومة بالقسوة والوحشية.

ولسنا نستطيع أن نقوم بأداء هذه المهمة على وجه منتج، إلا إذا اعتقدنا أن العدو تقع عليه وحده تبعة ذلك، أو بمعنى آخر، يطمئن إليه ضميرنا، إذا اعتقدنا أن النصر سينتهي بنا إلى أكثر من مجرد تعويض لنا عما تكبدناه من تضحيات في سبيلها وبذلك يكون من السهل إقناعنا أنه، في حالة ما تضع الحرب أوزارها، يصبح شعب، الولايات المتحدة الذي أدبته تجارب الحرب المرة، في حال تتيح له أن يجاهد في سبيل عالم جديد أفضل من عالم اليوم، بنفس الغيرة ووحدة الغرض اللتين يظهرهما اليوم في جهاده لحماية نفسه من الخطر المشترك.

وهذا هو أحسن ما يجب أن نكون عليه من صور التفكير، إذ ليس ثمة شيء قيم حقًا يحتمل أن يتحقق، إلا إذا أحسنا التفكير في أمرنا، بصورة أفضل من تلك التي سجلتها الأعمال والحوادث الماضية التي قد نكون جديرين بها.

ولكن هناك خطرًا كامنًا في هذه الصورة من صور التفكير، إذ أن تفكيرنا في ظل شدائد الحرب وضغط حوادثها، يميل إلى أن يصدر عن حرارة الحماسة أكثر مما يستمد من نور التبصر. وفي غمرة من ضباب الحوادث تبدو المواقف التاريخية المعقدة كأنها نتائج لأسباب بسيطة. تبدو الشرور الاجتماعية والدولية المعقدة، أكثر تقبلًا للعلاج بأساليب علاجية هينة.

وفي الحرب العالمية الأولى، كانت شعوب الأمم المتحالفة على يقين من أن السبب الرئيسي الأول للحرب هو الأتوقراطية الألمانية التي يرمز إليه القيصر من ناحية، وكذلك العسكرية الألمانية التي يرمز إليها سادة الحرب البروسيون من ناحية أحرى.

ولقد كسب الرئيس ولسون شهرته الشعبية وقوته السياسية بسبيل من هذه

الحقيقة الواقعة، وهي أنه عبر بجلاء عن ذلك الاعتقاد الراسخ بعبارات وألفاظ تلمس مواضع الإقناع من شعور الناس؛ وهكذا أقنِ السواد من "البسطاء" وفي كل مكان، بأن الغرض الأوحد من الحرب، وهو الغرض الذي يعمل من أجله الحلفاء إلى أبعد حد، هو تحرير العالم، بما في ذلك ألمانيا، من سادة الحرب الذين يسيطرون على أقدار الشعب الألماني. فإذا ما تحقق هذا الغرض، على حد ما كان يردده ويلسون ويعيه تفكير الشعب، فإن شعوب العالم المحبة للسلام، سيسرها أن تتحد في نطاق عصبة للأمم تضمن للناس كافة الحق في حكم أنفسهم، كما تضمن لهم حمايتهم من عوادي الحرب في المستقبل، وبذلك تحقق لكافة الدول حياة الأمن والطمأنينة إذا ما نزعت سلاحها.

ومما يكاد يبدو الآن غير مصدق، أنه في مقدور كثير من الناس أن يعتقد أن من الميسور عمل شيء كثير دفعة واحدة، وبوسائل بسيطة.

ولقد كان زوال أوهام وغرور "الجيل المنقضى" الذي جاء في أعقاب عام ١٩١٩، ثمنًا لتلك المحاولة التي كانت تقصد إلى جعل الناس يتوقعون تحقق أشياء كثيرة، بشروط جت هينة، ولعل أعظم ما نرغب فيه هو أننا يجب ألا ندفع مرة أخرى ذلك الثمن في سبيل أماني مبالغ فيها. وإن الخطر الذي ينجم عنها هو اليوم أقل مما كان عليه في خلال الحرب العالمية الأولى. والأرجح أننا تعلمنا شيئًا منذ عام ١٩١٩؛ فلقد عرفنا كيف نرسم السبيل القويم لآمالنا في بناء عالم أفضل. ولكننا بوجه عام أقل ثقة مما سيتيحه لنا النصر الحربي في حد ذاته، من فرصة للعمل في سبيل تحقيق هذا العالم. وعلى أي حال فإننا اليوم أكثر شعورًا بجسامة الصعاب التي ستواجهنا، ومع ذلك فإن ثمة كتب ورسائل عدة وتقارير كثيرة كتبها كبار الرجال الرسميين في عدة دول، تدل على أن عددًا كبيرًا من الناس يشغله اليوم هذا اللون من تفكير "التمني والأمل" الذي ساد خلال الحرب

العالمية الأولى. ويبدو واضحًا لهؤلاء الناس، يجب أن يكون واضحًا لكل إنسان؛ أن كثيرًا من شرور العالم الحديث- بما في ذلك الحرب التي تعتبر الشر الرئيسي- لها صلة بتلك القوى المركبة التي نعنيها بكلمات، "القومية[١]"، "وسيادة الدولة[٢]"، و"سياسة القوة[٣]"، "ونزعة التسلط[٤]"؛ كما يتضح أيضًا أن الشرور التي تكمن في هذه القرى المركبة، لم تبد، في أي مكان، خطيرة إلى الحد الذي بدت به في الدول التي خضنا ضدها غمار الحرب.

ويبدو لكثير من ذوي الذكاء النابه والروح الإنسانية والنزعة العقلية الحرة أن علاج هذا الشر، هو بدرره، أمر واضح. فالقومية يجب أن تلغي وتفسخ، وقوة الدولة السائدة يجب أن تخضد، وسياسة القوة يجب أن تنبذ، كما أن نزعة التسلط أو حب التوسع والامتلاك يجب أن يلقى نهايته وعندئذ يجب علينا أن نحل محل هذه الأشياء تضامنًا يقوم على روح الإخاء، وأن نبني هيئة جديدة للأمم أو اتحادًا ينظم عمل الدول وتناصره، في هذه المرة، قوة دولية تكون بمثابة "بوليس عالمي"[٥]، له من الكفاية والقوة ما يجعله قادرًا على أن يخضع كل محاولة للاعتداء تأتيها دولة ضد أخرى.

لقد كان يقال، خلال الفترة التي سبقت الحرب الأهلية عندنا[٦]، أن دعاة الحرب في سبيل إبطال نظام الرقيق وتحريم الاتجار بالآدميين، أناس منحرفو التفكير، والواقع أنهم كانوا على أسوأ فرض منحرفي في التفكير، ولكنه انحراف إلى الاتجاه السليم.

---

(1) Nationalism
(2) Sovereign State
(3) Power Politics
(4) Imperialism International Police Force
(5) Imperialism International Police Force

(٦) يقصد الحرب الأهلية الأمريكية.

إن أصحاب النزعات الإنسانية والتفكير الحر من المثاليين العالميين في زماننا هذا يتوقعون، في ظني، أشياء كثيرة في وقت وجيز. غير أن ما يتوقعونه يظهر لنا، على أقل تقدير، آخذًا اتجاهه السليم. ونحن لكي نبني عالم أفضل، علينا أن نحاول، بكل ما أوتينا من وسائل، أن نحول أبصارنا صوب هذا الاتجاه، ولنتوقع مع ذلك أشياء كثيرة، على ألا نتوقع المستحيل. وما دمنا نسلم بأن الشرور قد تكاثرت، وأن الجرائم ما تزال إلى اليوم ترتكب باسم القومية وسيادة الدولة وسياسة القوة والتوسع الاستعماري أو التسلط، فلنحاول أن نختبر هذه القوة المعقدة قليلًا، كيما نرى، إذا كان من الممكن بعد كل هذا التعقيد نبذها دفعة واحدة، وإذا لم يكن من الميسور ذلك، فهل من الواجب ألا ننظر إليها. ما دمنا قد أخذنا على أنفسنا إدخالها في حسابنا عند بناء العام الجديد- باعتبارها عوامل تختلف فيها نسبة النفع أو الضرر، تبعًا لنسبة ما ينجم عن استعمالها في أوجه نافعة أو في أخرى ضارة. ولتكن "القومية وسيادة الدولة" إذن هما أول ما نبدأ بمعالجته.

١

ماذا نقصد بالأمة؟ الواقع أن تعريف هذه الكلمة، على وجه الدقة، ليس أمرًا هينًا. وكل ما يمكن أن يقوله المرء في تعريفها هو أن أي جماعة من الناس، تبلغ من الكبر في عدد أفرادها إلى حد "معقول"، وتعيش في بقعة معينة من الأرض، وتعد نفسها أمة، تكون كذلك. ومثل هذه الجماعة يغلب أن تعد نفسها أمة، إذا كانت تجمع أفرادها روابط اللغة المشتركة، والعنصر الواحد، والأفكار المتماثلة من ناحية الأخلاق والدين، وتحكمها حكومة تختارها بنفسها.

ولكن شيئًا من هذه العناصر، أو قل هذه العناصر كلها، لا يمكن أن يكون بالضرورة أمة لمجرد تجمع جماعة من الناس؛ ولهذا فإن الأيسر لنا أن نميز أمة من

الأمم وننعتها بصيغة الأمة، من أن نقول على وجه الدقة:

ما الذي يجعل من مجموعة من الناس أمة من الأمم؟

فسكان سويسرا مثلًا يكونون بالطبع أمة، وإن كانت أمة من أصغر الأمم، إذ تبلغ مساحتها ضعف مساحة الولاية الأمريكية المسماة "نيو جرسي New Jersey". فمساحة سويسرا تبلغ ستة عشر ألف ميل مربع، ومجموع سكانها أربعة ملايين نسمة، وهو ما يوازي نصف عدد (سكان نيوجرسي". وليست هناك لغة سويسرية واحدة يتكلمها الجميع، ففي بقاع مختلفة من الأرض السويسرية نجد الناس يتكلمون ثلاث لغات، هي الألمانية والفرنسية والإيطالية. وليس هناك دين واحد يعتنقه الجميع؛ فبعض الأهلين بدين بالبروتستانتية، على حين يعتنق الآخرون المذهب الكاثوليكي، ولكن بالرغم من هذه الفوارق المتعددة، لا يعد السويسريون أنفسهم ألمانيين أو فرنسيين أو إيطاليين، بل هم سويسريون وكفى. ولهذا فهم يكونون أمة، لأنهم عاشوا معًا خلال أجيال عدة، في ظل حكومة تخضع لرقابتهم جميعًا ويدينون لها جميعًا بالولاء. ولقد نمت بين أفراد الشعب عادات وتقاليد خاصة به، رسمت له طريقته الخاصة في الحياة، وهم يفضلونها على أية طريقة أخرى.

والواقع، إن من أكبر العوامل التي جعلت من الولايات السويسرية أمة متحدة واحدة، أنها عاشت طويلًا في ظل حكومة كانت وليدة أرادتها. ولكن بقاءهم محكومين زمنًا طويلًا بمثل هذه الحكومة لا يجعل منهم أمة واحدة.

وقبل عام ١٩١٤ كان ما يقرب من خمسين مليونًا من الأهلين خاضعين لحكم إمبراطورية النمسا والمجر. وقد كان ما يقرب من ربع هذا العدد من النمساويين الألمان، وما يقرب من الربع الثاني من المجريين، أما النصف الآخر فمن جنس سلافي. غير أن هؤلاء السلاف كانوا من عناصر مختلفة، فمنهم البولنديون

والتشيك والسلوفاك والروتانيون، (والروتانيون، وإن لم يكونوا من السلاف عنصرًا وأصلًا، إلا أنهم كذلك بحسب العادات).

والكرواتيون والصرب والسلافيون، كما كان هنالك عدد كبير من الإيطاليين؛ ومن ثم فقد كان هناك من اللغات ما يكافئ عدد هذه الطوائف والعناصر.

كما كان عدد الأديان لا يقل عن ثلاثة، فهناك أتباع الكنيسة الرومانية في روما، ثم البروتستانت، وكذلك أتباع الكنيسة الكاثوليكية الإغريقية.

وقبل عام ١٨٦٧ كان معظم هذه الطوائف محكومًا زمنًا طويلًا بأباطرة الهابسبورج النمساويين، ولكن في عام ١٨٦٧ أعطى الدستور الثنائي الإمبراطورية النمسا والمجر، جميع هذه الطوائف الحق في انتخاب ممثلين ينوبون عنها في الجمعيات التشريعية. ومع كل، فإن النمسا والمجر لم يكونا حتى عام ١٩١٤ أمة متحدة، بل كان حشدًا من شعوب منطوية على عناء شديدًا يبديه بعضها للبعض الآخر، حتى أن إثارة الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ لم يكن إلا نتيجة لعزم الشعوب السلافية (في هذه الإمبراطورية) على كسب استقلالها من حكومة يسيطر عليها الألمانيون والمجريون إلى حد بعيد.

على أنه لم يكن ثمة في طبيعة الألمانيين والمجريين والبولنديين والتشيك والسلوفاك والرومانيين والصرب والكروات والإيطاليين، ما يحول بينها وبين العيش معًا في ظل من الوفاق والألفة، كجزء من شعب واحد يدين بالولاء لحكومته.

والواقع، إن من هؤلاء جميعًا من هاجروا إلى الولايات المتحدة في أفواج كبيرة العدد، وسرعان ما فقدوا هنالك خصومتهم وعداوتهم المتبادلة وانقلبوا مواطنين أمريكيين صالحين ورعايا موالين لحكومة لم يكن لهم نصيب في إيجادها بل ليس في

مقدورهم أن يسيطروا عليها وفقًا لمصالحهم الخاصة.

ولكن لماذا اتحدت هذه الشعوب المتباينة. التي لم تستطع من قبل أن تتحد لتكون من أنفسها أمة واحدة في إمبراطورية النمسا والمجر– فكونت هكذا على وجه السرعة جزءًا من شعب الولايات المتحدة؟.

ليس من شك في أن الولايات المتحدة أمة من أكبر أمم الأرض، وهي بلا ريب من أقوى الأمم اتحادًا، ومع ذلك فإنه ما كان لها أن تكون شعبًا متحدًا أو أمة يفعل العديد من العوامل والتجارب التي كشفت عنها اختلافات الجنس واللغة والدين، وما توارثه أبناء هذه الشعوب من عادات وخصال.

إن هنا عددًا من السكان يبلغ المائة والأربعين مليونًا من الأنفس ينتشر فوق مسطح من الأرض تبلغ مساحته ثلاثة ملايين ونصف مليون من الأميال المربعة. ولم ينحدر هذا العدد الهائل من الشعب الأمريكي من أصلاب آباء وأجداد عاشوا في هذه البلاد زمنًا يعي العقل حصره وقياسه، وأورثوا حفدتهم خصائصهم وصفاتهم العنصرية المشتركة، وكذلك لغتهم وأفكارهم وآراءهم المشتركة عن الأخلاق والدين والحكومة، بل إن الأمر لعلى النقيض من ذلك، فهم قد انحدروا من أصلاب أسلاف جاءوا منذ زمن، لا يتجاوز الثلاثة القرون الأخيرة، إلى أمريكا، جاءوها في الواقع من كل بلد من بلاد الدنيا. ولقد ولد ما يقرب من أثني عشر مليونًا من مجموع تعداد الشعب، البالغ مائة وأربعين مليونًا من الأنفس في بلاد أجنبية.

ولعل البولنديين المولودين في الخارج والمقيمين في الولايات المتحدة، كان في مقدورهم أن يبنوا مدينة أكبر من وارسو (قبل أن يدمرها هتلر) كما كان في مقدور الإيطاليين المولودين في الخارج (والمقيمين في الولايات المتحدة) أن يبنوا بدورهم مدينة أوسع نطاقًا من روما.

ومن المرجو أن ثمة عددًا متزايدًا من اللغات التي تتكلمها، بعض طوائف الأهلين كل يوم في الولايات المتحدة، وهو عدد أكبر من ذلك الذي يتكلمه الناس في أية دولة أخرى.

أما من ناحية الدين، فإن الرباط الوحيد الذي يؤكد عري هذه الوحيدة، يتمثل في الميل العام إلى التسامح الديني وتقبل جميع الأديان والعبادات بغير ما تعصب.

وفي التقويم العام لأمريكا إحصاء لأكثر من مائة طائفة دينية مستقلة بنفسها. على أنه لم تحص كذلك الفرق التي تتشعب إليها بعض هذه الطوائف كطائفة "النظاميين **Methodists**"[(١)]، وقد رتبهم التقويم مبتدئًا بأتباع الكنيسة الكاثوليكية بروما ويبلغ عددهم عشرين مليونًا، إلى أتباع أصغر الطوائف الدينية هناك، ويقل أتباعها عن الألف[(٢)].

لقد كان "جيته **Goethe**"[(٣)] فيما أظن، هو صاحب تلك الكلمة: "أمريكا، إنها أطيب مقام لك".

ولقد حدث ذات يوم أن سألت يونانيًا له دكان لبيع الحلوى والمرطبات، وكان قد أقام بالولايات المتحدة مدة تقرب من الخمس سنوات، كيف استحب الإقامة هنا؟ أنه بلا ريب لم يسمع من قبل عن "جيته **Goethe**" ولكن إجابته جاءت متفقة مع كلمة الشاعر إذ قال: "إني أحبها وأراها بلدًا جميلًا، إني يوناني يهودي. ولكن ماذا حدث؟ إن أحدًا لم يسألني عما إذا كنت يونانيًا يهوديًا. إني

(١) هم أتباع طائفة دينية تنهي النظامية **Methodist**

(٢) هذه الطائفة تسعى:

The Apostolic Overcoming Holy Church of God

(٣) هو الشاعر الألماني الفيلسوف.

أدفع الإيجار في ميعاده، ولهذا فإن حالتي على ما يرام، وحلواي ومرطباتي جيدة ومن نوع ممتاز، لهذا فإن الأولاد والبنات يجب أن يذكروا أني يوناني يهودي، فإني هنا مستقيم الجمال كجاري تمامًا، وأطفالي تذهب إلى المدرسة. وليس هناك ما أدفعه، وهم يتكلمون، "اللغة الأمريكية" ويقرأونها أحسن ما أتكلمها وأقرأها، وأكاد لا أفهم الكلمات التي يستعملونها حتى أنهم لم يصبحوا يونانيين بل هم أمريكيون؛ إن في أمريكا فرصة طيبة للفقراء من أمثالي".

وبالجملة، فإن الذي جعل من هؤلاء المائة والأربعين مليونًا من الناس الذين تجمعوا من مختلف بقاع الأرض، أمة هو ذلك الاعتقاد الراسخ الذي يؤمن به هؤلاء المواطنون المولودون في الخارج، بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي المكان الذي يطيب فيه كل شيء حتى ليفضل سواه، وهي البقعة من العالم التي تكون فيها أسباب الحياة أكثر يسرًا، ويكون فيها الناس أكثر حرية وأقدر على أن يفعلوا ما يروقهم، وأن يحصلوا على ما يرغبون فيه، "إنها الأرض التي وارت تربتها أجساد آبائنا!" قد يكون الأمر كذلك ولكن الكثيرين من آبائنا– إذا ذهبنا إلى الوراء أجيالًا قليلة، ماتوا في مكان ما غير هذا المكان. إنها الولايات المتحدة الأمريكية تلك التي نخصها بحبنا، فنحن نحبها أكثر مما تحب صخورها وجداولها وهيا كلها وتلالها ومعابدها. إننا مرتبطون بهذه البلاد، ولكن ارتباطنا ها، بسبب ما هي عليه، أقل من ارتباطنا بها، بسبب ما تستطيع أن تقدمه إلى نزلائها وقطانها جميعًا. إن السويسري يحب بلاده سويسرا، ولكن بواعث هذا الحب ليست بماثلة لبواعث الأمريكي على حب بلاده. فالسويسريون يعلمون تمام العلم أن الحياة في بلادهم ليست أهون مشقة أو أيسر عبئًا منها في بلاد أخرى، كما أن الرجال فيها ليسوا أكثر حرية من أمثالهم في غيرها من البلدان، أنهم تكتبون سويسرا، ولكن لا لما يجب أن تقدمه إلى كل من جاءها، ولكن لما هي عليه بالنسبة إليهم.

فهي لهم أرض الوطن ومسقط الرأس ومثوى الآباء والأجداد الذين عاشوا فيها من قبل؛ وهي المكان الذي أحبوه لأنه عزيز عليهم مألوف لهم، وأنه لمألوف إلى حد بعيد، إذ ليس ثمة ما يتغير فيه كثيرًا أو سريعًا خلال الأجيال المتعاقبة، فلا الناس ولا المزارع ولا القرى ولا العادات القديمة في البلاد ينالها شيء من التغيير أو التحول.

إن العوامل والمؤثرات التي تجعل من أي شعب أمة موحدة، عديدة ومعقدة، فضلًا عن أنها تختلف بين بلد وآخر. ولكن أيًا كانت هذه المؤثرات، فإن ما ينتج عن ذلك من شعور القرابة الذي يربط بين أفراد الجماعة الواحدة، ويصلهم ببلد معين، هو في الحق أخص مميزات هذا الذي اصطلحنا على تسميته بالقومية والقومية بهذا المعنى ليست شيئًا جديدًا في القرن السادس عشر، بل وفي زمن أسبق من هذا، كان حتمًا أن يستشعر الإنجليز إلى حد ما، ما استطاع "شيكسبير **Shakespeare**" وحده أن يحسن التعبير عنه بقوله:

هذا العرش الملكي الذي اعتلاه الملوك في جزيرة الصولجان والحكم، وهذه الجنة الأخرى من جنات عدن، بل هذه الأرض المشابهة للفردوس، وهذا الجيل السعيد من الرجال، بل هذا العالم الصغير، وهذه البقعة المباركة، هذه الأرض، أو هذه الدولة، في إنجلترا!

غير أن القومية كما نعرفها في عالمنا الحديث، هي أمر أكثر من مجرد حب نخص به أرض الوطن؛ فلقد أصبحت القومية في وقتنا هذا تمتاز بالنزعة الوطنية، وهي حب الإنسان لوطنه حبًا يؤكد ولاؤه المطلق لحكومة هذا الوطن. ولعل الذي يجعل للقومية هذا الشأن الذي أصبح لها اليوم، وجعل منها قوة سياسية لها أثرها في العالم الحديث، ذلك إلى رباط من وحدة الشعور الذي يجعل أفراد الجماعة الواحدة كأنهم جماعة من الأقارب والأنسباء، ونعني به اجتماعهم على حب

الوطن، والولاء لسلطان الدولة صاحبة السيادة عليهم.

والواقع أن هذا الولاء المطلق لسيادة الدولة الوطنية ليس أمرًا جديدًا المعنى الدقيق لهذه الكلمة، إذ كان معروفًا للإغريق والرومان الأقدمين ولكنه اختفى وأنطوي أمره خلال عدة قرون. فلقد أخذ الرومان يغزون بالتدريج جميع الشعوب التي تقطن ضفاف البحر الأبيض المتوسط، وكونوا بذلك إمبراطورية ضمت في الواقع ما كان يسمى وقتئذ بالعالم المتحضر، ولقد حافظت الحكومة الإمبراطورية على السلم، وأتاحت لهذه الشعوب مستوى مقبولًا من الرخاء المادي خلال قرنين أو أكثر قليلًا، وهذا اختفت الروح القومية أو كادت.

والواقع إن أحساس الفرد بأنه إغريقي أو فارسي أو بريطاني قد ظل كما هو، ولكنه كان أهون شأنًا من وقع هذه الحقيقة التي تنادي بأن هذا الفرد مواطن من رعاية الإمبراطورية؛ ومن ثم جاء اصطلاحا "الإمبراطورية الرومانية" و"القانون الروماني" رمزين على مدلول أوسع نطاقًا، أو أكثر عالمية من مدلوله الضيق المحصور في نطاق محلي محدود بأرض الإقليم أو الوطن. فاصطلاح الإمبراطورية الرومانية جاء ليؤدي ذات المعنى الذي يقصد من كلمة "الحضارة" لأنه لم تكن ثمة حضارة معروفة خارج تخومها، كما جاء اصطلاح "القانون الروماني" ليؤدي ذات المعنى الذي كان يقصده من وراه "القانون الطبيعي" أو "شريعة العقل"، وذلك لأنه القانون الوحيد الذي ساد العالم المتحضر في ذلك الوقت أما "الروح الرومانية" فهي كما قال الفقيه الألماني "فون يهرنج **Von Jhering** " "سائل حمضي، ما أن امتزج بالقومية حتى أذابها".

ولقد قال "إدوارد جيبون **Edward Gibbon**" في تاريخه المشهور عن أسباب ضعف وانهيار الإمبراطورية الرومانية[1]، "إن القرن الثاني كان عصرًا من

(١) وهو المسمى **The Decline and Fall of the Roman Empire**

عصور التاريخ التي كانت فيها أحوال الجنس البشري على أحسن حال من الرخاء والهناءة". ففي ذلك الوقت الذي حفل بالسلام والرخام، كان كثير من الناس يعتنقون تلك الفكرة القائلة بأن روما هي "المدينة الخالدة"، وأن الإمبراطورية الرومانية والحضارة النامية التي تحافظ عليها وتثبت دعائمها في العالم المعروف وقتئذ سيدومان إلى الأبد، ولكن هذا السلام وذلك الرخاء أخذ نجمهما يأفل خلال القرنين الثالث والرابع، ومن ثم بدأ انهيار إمبراطورية الرومان ذلك الانهيار البطيء الفاجع، وهو أمر يعرفه الكافة وإن كان أحد منهم لا يستطيع أن يجزم على وجه اليقين بالأسباب التي أحدثت هذا الانهيار وأدت إليه. وما إن هل عام ٨٠٠ حتى كان الانهيار قد شمل الإمبراطورية؛ وهكذا أخذ يحل محل الإمبراطورية الرومانية ذات الحضارة الرومانية الإغريقية، جملة حكومات مستقلة تدين لثلاثة أنماط حضارية، لكل منها طابعه، فلقد كانت الحضارة البيزنطية تخفق ألويتها على أوروبا الشرقية، على حين سادت الحضارة العربية كلًا من أسيا وأفريقيا والأندلس، أما في غربي أوروبا، فقد كانت حضارة العصور الوسطى المسيحية هي السائدة؛ ولعل المهم في هذا الأمر هو أن العامل الذي أدى إلى توحيد الشعوب في كل من هذه المناطق الثلاثة، والذي طبع الحضارة بطابع خاص في كل منها، لم يكن الشعور القومي أو عامل الولاء للدولة صاحبة السيادة، بل هو اعتناق هذه الشعوب لعقائد دينية مختلفة. ومتعادية. فالمناطق التي سادها العرب كانت تخضع للإسلام، على حين أن تلك التي سادتها الإمبراطورية البيزنطية كانت تخضع لمذهب الكنيسة الكاثوليكية الإغريقية. أما في غرب أوروبا. فكان مذهب الكنيسة الكاثوليكية الرومانية هو المذهب السائد.

ولقد ظهر في أوروبا، بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية، جملة أمراء إقطاعيين وملوك تضطرم نفوسهم بعوامل العراك والحرب، وكان لهم سلطان غير ثابت

الدعائم على ما يدخل في حوزتهم من مقاطعات لم تكن معالم تخومها واضحة أو محدودة، بل كانت في تغير دائم. وفي عصور الظلام التي سادت القرنين التاسع والعاشر، اختفت بالفعل معالم الحضارة الإغريقية الرومانية القديمة، ولم تعد اللاتينية لغة التخاطب، إذ جلت خلها اللهجات المحلية– الرومانية أو الألمانية– التي تطورت وكونت فيما بعد اللغات الأوروبية الحديثة، كما مهدت التقسيمات السياسية وامتزاج الأجناس واختلاف العادات والتقاليد الطريق إلى تكوين الأمم المختلفة والثقافات القومية التي عرفها العصر الحديث.

غير أن كنيسة روما الكاثوليكية ظلت محتفظة بأسس التعليم القديمة خلال العصور المظلمة، طيلة القرنين التاسع والعاشر؛ كما ظلت الكنيسة محافظة على مجموعة من العادات والأفكار، فرضت على الأمراء المتحاربين والشعوب المختلفة دينًا عامًا وولاء للكنيسة ورجالها، ونعني بهم البابا وأعوانه من رجال الكهنوت. ولقد كان لأثر جهود الكنيسة والديانة الكاثوليكية في توحيد أوروبا الغربية أكبر الفضل في تخليص هذا الجزء من بربرية القرن العاشر؛ كما كان لها الفضل في تكوين مجتمع مسيحي واحد، على الرغم من اختلاف الحكومات وتباين اللغات والعادات، وبذلك مهدت السبيل إلى ظهور حضارة العصور الوسطى المسيحية التي سادت القرنين الثاني عشر والثالث عشر.

وفي خلال تلك الحقبة الزمنية الطويلة التي استغرقت ألفًا من الأعوام، لم يكن من الميسور أن تتحقق على الوجه الأكمل تلك الفكرة الرومانية. التي تنادي بإنشاء إمبراطورية عالمية عليا، ولا تلك الفكرة الحديثة إلى تقول "بإيجاد بمجموعة من الدول المستقلة ذات السيادة. ولقد تجلت الحقيقة السياسية البارزة وقتئذ في ظهور سلطتين منفصلة كل منهما عن الأخرى؛ على أن كلا منهما لم يستطع أن يفرض واجب الولاء والطاعة على رعاياه في جميع الأحوال. فلقد كان كل رجل،

أيًا كانت المملكة التي يعيش فيها– فرنسا أو ألمانيا أو إيطاليا أو إنجلترا– يدين بالولاء والطاعة للكنيسة ورجالها في الأمور الدينية[1]، كما كان يدفع للكنيسة مكوسًا معينة، فضلًا عن تقاضيه أمام محاكمها التي لها أيضًا اختصاص توقيع الحقيبة عليه في جرائم معينة، ولكنه كان يدين في الوقت ذاته بالولاء والطاعة لحكومة بلاده المدنية في المسائل المدنية[2]، فكان يدفع لأمير المقاطعة أو للملك ضرائب أخرى معينة، وكان يتقاضى أمام محاكم الأمير أو الملك، كما كانت هذه المحاكم توقع عليه العقوبة لارتكابه جرائم معينة.

وهكذا كان أمرًا مقضيًا أن ينشب النزاع بين هاتين السلطتين التي تطالب كل منهما الناس بواجب الولاء لها. ولم يكن تاريخ غرب أوروبا طيلة العصور الوسطى، وفي كل جزء منه، إلا تاريخًا لهذا الكفاح المستمر بين الكنيسة والدولية، أو بين البابا ورجال الكنيسة الذين كانوا يسعون في سبيل تثبيت سلطان الكنيسة على المجتمع المسيحي من ناحية، وبين الملوك والأمراء الذين سعوا بدورهم لإحراز السلطان الكامل على أقاليمهم، يمارسونه على جميع من يعيش فيها، سواء أكانوا من رجال الدين أم من الشعب، في جميع الأمور الروحية والزمنية من ناحية أخرى.

ولقد كان من نتيجة هذا الكفاح الطويل أن ازدادت قوة الملوك وتدهور تبعًا لذلك سلطان البابا، وظل الأمر كذلك حتى تم انتصار الدولة على الكنيسة انتصارًا أكدته ثورة البروتستانت في القرن السادس عشر، كما كان ظهور أفكار البروتستانت الدينية نتيجة لجملة عوامل. غير أن المذهب البروتستانتي لم يكن في مقدوره أن يعيش في أي بلد، وعلى أية صورة من الصور، دون أن يظفر باعتراف

(1)Spiritual Matters

(2)Temporal Matters

حكومة هذا البلد وتأييدها لدعوته.

ولهذا فإن تلك الدول التي اعتنقت المذهب البروتستانتي كإنجلترا، أصبحت فيها الكنائس الجديدة بمثابة هيئات حكومية تخضع للدولة خضوعًا تامًا. كما حدث مثل هذا تمامًا في تلك الممالك الكاثوليكية كفرنسا وإسبانيا، منذ أن تنازل البابا ورجاله لملوكها عن كثير من المزايا التي كانوا يتمتعون ما من قبل، وذلك في مقابل قضائهم على بدعة الإلحاد الديني. ولقد تم انتقال السلطان والقوة من الكنيسة إلى الدولة خلال المائة العام التي انقضت في حروب أهلية ودولية بسبب المنازعات الدينية، وقد كانت هذه الحروب كفاحًا وحشيًا داميًا لا يلين ولا يهدأ للظفر بالسلطان السياسي الذي لم يكن في مقدور المذهب الكاثوليكي أو البروتستانتي، في أية صورة له، أن يحيا في دولة من الدول إلا بالاستناد إلى معونة الدولة والاعتراف بسلطانها والخضوع لسيطرة حكومتها.

وهكذا اختفى من أوروبا الغربية مجتمعها المسيحي الموحد، وحل محل الكنيسة الواحدة والمذهب الديني الواحد جملة كنائس وعدة أديان، ومن ثم أصبح ملوك كبار "كهنري الثامن وفرانسوا الأولى وشارل الخامس وفيليب التأني" حكامًا بأمرهم في داخل بلادهم.. بدعوى الدفاع عنه الحرية الدينية، وهكذا أصبحت سيادة هذه الدول واستقلالها حقيقة واقعة. ولقد جاءت المبادئ النظرية بعد ذلك، لتؤيد هذه الحقيقة. فلقد عرف "مكيافيللي **Machiavelli**" في كتابه المشهور والأمير **"The Prince** الذي نشره قرابة عام **١٥١٣** "الدولة" بأنها قوة سياسية بحتة، كما أعلن فيه أن مهمة الأمراء والحكام، أو وظيفتهم الوحيدة، هي اكتساب السلطة واستخدامها، وهم في استخدامهم لهذه السلطة، لهم أن يحكموا وحدهم على الأغراض والغايات التي تتحقق عن طريقها، وهم من أجل هذا غير مقيدين بقواعد الأخلاق والدين التي كانت مفروضة على أفراد الشعب، خاصة.

ولقد كان خلفاء "مكيافيللى" في مجموعهم، أقل من مكيافيللى نفسه في نزعته التي سميت باسمه[1]، غير أن الفقيه "جان بودن "**Jean Bodin**" في كتابه "الجمهورية **The Republic**" الذي أصدره عام ١٥٧٦ والفقيه "جروتيوس **Grotius**" في كتابه "قانون الحرب والسلام **The Rights of War and Peace**، الصادر عام ١٦٢٥، وعدة فقهاء. سياسيين آخرين من فقهاء القرن السابع عشر، سواء أكانوا من رجال القانون أم من رجال الدين، دافعوا عن سلطان الملوك المطلق وسيادة الدول واستقلالها على قاعدة "الحق الإلهي **Divine Rights**" أو القانون الطبيعي أو مجموعة التجارب والعادات العامة التي اكتسبتها الدول في الماضي والحاضر.

وفي القرن الثامن عشر كان من المسلم به بوجه عام، أن الدوي الأوروبية، صغيرها وكبيرها، كانت مستقلة عن أية سلطة أعلى منها، وأن حكومة كل دولة من هذه الدول لها الحق في مطالبة جميع رعاياها بالولاء المطلق لها، سواء أكانوا من رجال الدين أم من الشعب. وكان هذا الولاء ينصب على الأمور كافة، سواء أكانت دينية أم مدنية.

وفي غضون ثورة التحرير الديموقراطية في القرنين الثامن عشر والتاسع وعشر، أصاب شكل الحكومة في الدول الأوروبية على اختلافها تغيرات جوهرية متفاوتة في سعة مداها. وقد ألغت هذه الثورة الحكم المطلق الذي كان للملوك، وأحلت محله سلطان الحكومة الذي تولته كله أو جزءًا منه، جمعيات نيابية ينتخبها الشعب. غير أن القضاء على الاستبداد الملوكي لم يجد شيئًا في إضعاف شوكة الاستبداد الذي تفرضه الدولة. وعلى النقيض من ذلك، جعلت الثورة الديموقراطية الحرة، في الوقت نفسه، الدول على اختلافها، أكثر اهتمامًا بالأمور

(١) المكيافيللة **Machiavellism**.

الدنيوية، وبالتالي أكثر استقلالًا من ذي قبل. وهكذا حلت إرادة الشعب محلى مبدأ "الحق الإلهي" للملوك من حيث اعتبار هذه الإرادة هي مصدر السيادة، وأصبحت طاعة المواطنين وولاؤهم اللتان كان يفرضهما الدين من قبل، ويفرضهما تحكم الملوك على هؤلاء المواطنين فرضًا، أهون شأنًا من الناحية الشرعية مما كانت عليه الحال من قبل، فهما اليوم ينظر إليهما كواجبين يؤديان طوعًا للأمة، فالولاء موجه إلى الشعب نفسه، أي إلى الوطن الذي أحبوه بقلوبهم، وإلى الحريات التي كسبوها بجهودهم.

وفي مدنية عصرنا الحديث التي تمتاز بطابع التفكير الحر المتشكك، والتي تتسع للأديان كافة، لا نجد ثمة من يستطيع أن يفرض واجب الولاء على فرد من الأفراد في ظلها، هذه المدنية التي تجد أناسها مدفوعين بمحض حريتهم إلى الاستجابة لجميع ألوان الفكر وإلى التعبير عن آرائهم كافة بملء إرادتهم، نجد أن نزعة التحليل الانتقادية فيها، قد أضعفت بل قضت على كثير من النظريات والمعتقدات السابقة التي عملت من قبل على تقييد الوحدة الاجتماعية للشعوب تقييدًا بليغًا.

بيد أنه مازال هناك في جميع الدول الوطنية التي نشأت نشأة تاريخية، شعور واحد ومعتقد واحد يعتنقه في الواقع جميع الرجال، ألا وهو شعور القومية. أو الاعتقاد بذلك الواجب الوطني المطالب به كل رجل، والذي يفرض عليه أن يدافع، ولو بتضحية حياته إذا دعا داعي الفداء، عن استقلال الأمة التي ينتمي إليها.

وكما كان الناس من قبل على استعداد لأن يقاتلوا ويموتوا في سبيل الدين والكنيسة، أصبح الرجل العصري على أهبة القتال والموت في سبيل دولته وشعبه.

٢

إن القومية في أي معنى لها، تعد دائمًا قوة سياسية هامة، ولكن بلغت في الدول التي تنشأت نشوءًا تاريخيًا إلى مستوى العقيدة الدينية ونعني بهذه الدول ذات النشأة التاريخية، كل دولة أو جدها شعب معين، معتمدًا في ذلك على جهوده الخاصة إلى حد كبير، وهكذا جاءت هذه الدول ثمرة لفترة طويلة من التطور التاريخي المتصل الحلقات، وليست كل هذه الدول ذات النشأة التاريخية "دولًا قومية **Nation States**"[١] كما أن هذه الدول لم تنشر كلها نشأة تاريخية فمملكة النمسا والمجر في عام **١٩١٤**. كانت تعد دولة ذات نشأة تاريخية لأنها كانت ثمرة تطور تاريخي متصل الحلقات طويل المدى، ولكنها لم تكن مع ذلك، دولة ذات قومية واحدة بل هي مجموعه شعوب مختلفة الأجناس متعادية؛ ولقد أودى بقوتها ما انطوت عليه جوانح هذه الشعوب من أحقاد مرة انتهت بالقضاء عليها.

أما بولندا فقد كان من الجائز أن تسمى دولة قومية في عام **١٩٣٩** ولكن ليس بالمعنى الدقيق الذي نفهمه من اصطلاح "الدولة ذات النشأة التاريخية" فهي دولة لم يخلقها البولنديون أنفسهم خلال حقبة طويلة من التطور التاريخي. وفي القرن التاسع عشر، كانت بولندا عبارة عن اتحاد واهي العرى مؤلف من إمارات إقطاعية، سيطرت عليها روسيا فترة طويلة من الزمن، ثم لم يلبث هذا الاتحاد أن انتهى إلى تقسيمه بواسطة روسيا والنمسا وبروسيا، وهكذا ظلت بولندا على هذا الحال حتى نهاية الحب العالمية الأولى، عندما استخلصتها قوات الحلفاء الظافرة وأرجعت إليها كيانها كدولة مستقلة.

---

(١) أي نشأت على أساس شعب موحد من ناحية الجنس أو العنصر.

غير أن استرجاع بولندا في القرن العشرين لم يكن– كما كان الحال عند تقسيمها في القرن الثامن عشر– إلا عملًا متفقًا عليه قامت به الدول العظمى في سبيل خدمة مصالحها الخاصة. ويمكن أن يقال مثل ذلك، إلى حد بعيد بالنسبة إلى دول البلقان التي خلقت عام ١٩١٩. في البلقان وآسيا وأفريقيا وجزر الهند الشرقية، توجد أمم عدة، ولكنها ليست مراكز للقوى السياسية، إذ أنها لم تظهر إلا قدرًا تافهًا من الكفاية، كما أنها لم تظهر في بعض الأحيان أي نوع من هذه الكفاية اللازمة لتأسيس دول أو حكومات يستطيع الشعور القومي أن يعبر بها عن نفسه من الوجهة السياسية.

ولما كنا نحارب اليوم في سبيل حق الشعوب في أن تحكم نفسها بنفسها، فإن من الطبيعي أن نقول، كما يقول ميثاق الأطلنطي، أن جميع الشعوب يجب أن نضمن لها الحق في أن تعيش في ظل حكومات تختارها هذه الشعوب بملء حريتها. إن نغمة هذا القول جميلة الوقع؛ ولكن هل نفكر حقًا، عندما نطلق هذا القول على علاته، في شعب بورما أو قبائلي شمال أفريقيا؟ إنني أشك في أننا نحصر تفكيرنا، بوجه خاص، في تلك الشعوب، التي كانت تعيش، عندما نشبت الحرب، في ظل حكومات جاءت وليدة اختيارها؛ إننا إنما نفكر أصلًا في تلك الشعوب ذات التعريف المحدد، أي الشعوب التي نشأت نشوءًا تاريخيًا.

ولعل أول وأيسر ما يخطر على الذهن من هذه الشعوب، هي الصين واليابان وروسيا وتركيا واليونان وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا والبرتغال وفرنسا وسويسرا وهولندا وبلجيكا والدانمارك والنرويج والسويد وفنلندا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة والمكسيك ودول أمريكا الجنوبية، كما يجب أن تتضمن هذه القائمة كندا وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا– وبالرغم من أن هذه الشعوب تحيا في ظل حكومات هي وليدة اختيارها، إلا أنها ليست دولًا مستقلة بالمعنى

الذي يقصد إليه الاصطلاح، إذ أنها ليست سوى أجزاء من الإمبراطورية البريطانية. وهذه الدول تكون مع بريطانيا ما يسمى "بمجموعة الشعوب البريطانية" التي يجب أن نعتبرها دولة من الدول ذات النشأة التاريخية، ولكنها تعد دولة من أقوى الدول التي نشأت على هذه الصورة.

ولقد ثبت في جميع الأحوال أن الدول ذات النشأة التاريخية هي مراكز ثابتة للقوى السياسية الفعالة في العالم الحديث. فبعض هذه الدول، فبعض هذه الدول أوتي جانبًا عظميًا من القوة، على حين تتفاوت أنصبة البعض الآخر من هذه القوة كثرة وقلة، وتعتمد هذه الدول في مدى قوتها على مساحة أرضها وعدد سكانها ومواردها الطبيعية ومنظماتها الصناعية وما شابه ذلك. ولكن العامل الذي يحول هذه القوة المادية، كبرت أم صغرت. إلى قوة سياسية تسم الدولة بسمتها وتمنحها صفتها ونجعل منها قوة سياسية باقية في هذا العالم، هو الشعور القومي بأوسع معانيه، أو إحساس أفراد الشعب بأنهم يكونون أمة متميزة عن غيرها من الأمم، وحبهم لأرض الوطن وارتباطهم بالعادات والتقاليد المأثورة في أمتهم، وهو أيضًا وفوق هذا كله، كراهية بالغة ونفور مستحكم من الخضوع لحكم شعب أو دولة أخرى تفرض عليهم سلطانها، مهما يكن من أمر كفايتها لمحاربة هذا الحكم.

ولا يخفى أن على جميع الأفراد التزامات أخرى خلاف تلك التي يلتزمون بها نحو "الدولة القومية". فهم ملزمون بواجب الإخلاص لهيئتهم الاجتماعية وللحزب السياسي والمعتقد الديني وللعلم وللبحث وراء الحقيقة، فضلًا عن محبة السلم العالمي والإخاء الإنساني. غير أن تاريخ القرنين الأخيرين قد أثبت بجلاء لا يقبل الشك، أن الأمر، بالنسبة للجمهرة العظمى من الناس- وبخاصة إذا تعلق باشتباك واجب الولاء للدولة والالتزام بالدفاع عنها بالالتزامات والواجبات الأخرى اشتباكًا لا سبيل إلى فضه- فإن كفة الأولى ترجح على كفة الثانية وتعلو

عليها. وثمة أمثلة ثلاثة بارزة تكفي للتدليل على هذا الأمر. فأما المثل الأول فهو هزيمة الديموقراطية الدولية خلال الثورة الفرنسية. والمثل الثاني هو هزيمة الاشتراكية الدولية خلال الحرب العالمية الأولى. أما المثل الثالث فهو هزيمة الشيوعية الدولية في وقتنا الحاضر.

كانت الحركة العقلية في القرن الثامن عشر، وهي تلك التي عرفت بحركة "الاستنارة" وكان له الفضل في توليد الأفكار الديموقراطية الحرة، كانت تلك الحركة في روحها ومنطقها دولية أو عالمية، وقد غلب طابعها الدولي على صبغتها القومية. أما مبدأ الحقوق الطبيعية فيقصد به تمتع جميع الأفراد بحقوق واحدة، وأن يكون شكل الحكومة الذي يساعد على ضمان هذه الحقوق عامًا بين جميع أمم الأرض. وقد بنيت. الثورة الفرنسية التي نشبت في عام ١٧٨٩ على هذا المبدأ، كما عد معظم الغلاة من المدافعين عن الثورة في سنوات ١٧٩٢، ١٧٩٣ العصيبة، بأن ثورة فرنسا ليست إلا بداية الثورة عالمية واسعة النطاق، ستعمل على تحرير الشعوب المستعبدة في كل مكان مما تلاقيه من استبداد الملوك وعسفهم، وما تعانيه من امتيازات طبقة الأرستقراطيين؛ فهم من أجل ذلك يقولون إن الثورة ليست ثورة قومية بل هي ثورة دولية. فأنصارها لا يحاربون من أجل تحرير الشعب الفرنسي وحده من استبداد ملوكه بل هم يحاربون أيضًا من أجل تحرير جميع شعوب العالم من استبداد ملوكهم.

ولما نشبت الحرب ضد المسا عام ١٧١٩، تضمن الميثاق الرسمي لإعلان بذل الإخاء والمساعدة لكافة الشعوب الأجنبية، هذا المبدأ؛ فلقد أعلن المؤتمر الوطني باسم الشعب الفرنسي أنه سيمنح إخاءه وسيقدم مساعدته لكافة الشعوب التي ترغب في استعادة حريتها، كما ستنتدب ضباط الجيش لتقديم المعونة العسكرية لهذه الشعوب، وللدفاع عن أولئك المواطنين الذين قد يلقون

عنتًا في سبيل الظفر بحريتهم. ولقد وجه هذا الإعلان بصفة خاصة إلى الشعب البلجيكي الذي كانت تحكمه وقتئذ النمسا، وهي الدولة التي كانت فرنسا تغزوها بجيوشها، ولا يخفى أن جانبًا كبيرًا من أفراد الشعب البلجيكي كان يتكلم الفرنسية، كما كان يعطف على مبادئ الثورة الفرنسية، ولكن هؤلاء البلجيكيين كانوا، كسائر أفراد الشعب البلجيكي، يكرهون وجود الجيوش الفرنسية بين ظهرانيهم. وعلى الرغم من أنه كان مضيقًا عليهم في حرياتهم ومما كانوا يلقونه من عنت في سبيل ظفر بها، فإنهم ما كانوا يرغبون في أن تفرض عليهم الحرية فرضًا عن طريق ضباط الجيش الفرنسي، وبخاصة إذا كان هذا الأمر يتقاضاهم أن يقبلوا التعامل بأوراق العملة الفرنسية المتدهورة.

بيد أن مبادئ المذهب الديمقراطي الحر امتدت موجتها فعبرت فرنسا إلى كثير من الممالك الأخرى. وكان نابليون في ذلك الوقت يغزو بجيوشه معظم بقاع القارة الأوروبية وكانت الشعوب ترى فيه محررها من الاستعباد، وخاصة أنه كان معنيًا بإنشاء نظام جديد يمنح به الشعوب الأوروبية حرياتها ويقيم لهما نظمها الحرة، على غرار ما منحته الثورة لأبناء فرنسا.

غير أن "نابليون" ما لبث أن مني بالهزيمة، وما كانت هزيمته إلا بفعل الشعور القومي، أو بمعنى آخر، بفعل كراهية الشعوب الأوروبية لتدخل فرنسا في شئونها وسيطرتها عليها، ومن ثم فقد تطلعوا إلى استرجاع عهود حكوماتهم الأولى التي خضعوا لها طويلًا، سواء أكانت وليدة اختيارهم أم لم تكن!

وفي القرن الثامن عشر ابتدع "كارل ماركس، المذهب الاشتراكي الذي نطلق عليه اليوم اسم "الشيوعية". وقد كان هذا المذهب بمنطوقه وطبيعة قواعده دوليًا أكثر منه قوميًا، وتقوم فكرته العامة على أن الجموع من الشعب أو الجماهير، وخاصة جماعات العمال الصناعيين، تستغل جهودها طبقة الرأسماليين في كل

دولة، وأن الحكومات القائمة ليست إلا أداة طيعة في أيدي هذه الطبقة تسوسها وتوجهها للغرض ذاته[1]، وأن النزاعات والحروب بين الدول ليست إلا من صنع أيدي هؤلاء الرأسماليين، وبقصد خدمة مصالح الطبقة الرأسمالية وحدها. وما كانت هذه النزاعات والحروب لتثار إلا لغرض واحد هو إبقاء العمال الصناعيين، وهم الذين يعنيهم هذا الأمر وحدهم، في حالة خضوع وإذعان. ولهذا فإن إيهامهم بالوطنية لم يكن إلا بقصد خداعهم وتغريرهم لخوض غمار القتال في سبيل خدمة مصالح لا يعنيهم من أمرها شيء.

والواقع إن المصالح الحقيقية للشعب، ونعني به طبقة العمال[2] في كل دولة، هي مصالح واحدة. ولهذا فإن الكفاح الذي يعنيهم أمره إنما هو الثورة العالمية، وهو كفاح جميع طوائف العمال، في شتى بقاع العالم، لتحرير أنفسهم من جميع طبقات الرأسماليين الذين يستغلون جهودهم في جميع أنحاء العالم. ولقد ختم "كارل ماركس" نداءه المشهور المعروف باسم. "**Communis Manifests**" عام ١٨٤٩ بعبارة أوضحت فكرته وهي "أيها العمال في جميع دول الأرض، اتحدوا فلن تخسروا شيئًا سوى هذه السلاسل التي تقيدكم"!

وفي مطلع القرن العشرين، كان في كل دول أوروبا عدا إنجلترا، منظمات اشتراكية قوية للعمال الصناعيين، كما كانت فيها أحزاب سياسية اشتراكية قوية ضمت بين صفوفها كثيرين ممن ليسوا من العمال. وقد تقلت هذه الأحزاب أفكار "ماركس" عن الثورة العالمية بعد إدخال بعض التعديلات عليها. وكانت هذه الأحزاب تعد نفسها أجزاء من النظام الاشتراكي الدول، الذي كان يمثل المصالح العامة جميع الشعوب في كافة الدول، ويحميها من طغيان المصالح العامة

---

(١) أي لغرض استغلال العمال.

(٢) ويسمون في الاصطلاح **Pioletarians**.

لطبقة الرأسماليين المتوالية مقاليد الحكم في كافة الدول؛ ومن ثم كانت هذه الأحزاب معارضة الفكرة القومية، مناوئة للروح العسكرية، مناهضة للنزعة الاستعمارية[1]، متحمسة في ذلك أبلغ التحمس. كما كان أفرادها يؤمنون إيمانًا راسخًا، بأنه لو أتيح لجميع أحزاب أوروبا الاشتراكية سبيل العمل كحزب واحد، فإن في مقدورها أن تحول دون نشوب الحرب، وذلك بنبذ فكرة الاتصاف بصفة الوطنية والامتناع عن التجنيد ورفض الاستجابة لداعي التعبئة العامة.

وفي بداية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ كان ثمة كثيرون يعتقدون أن ولاء الطبقات العاملة للنظام الاشتراكي الدولي، سيكون أشد وأوثق من ولائها لحكومات دولها، وبذلك يكون في ميسورهم أن يحولوا دون نشوب الحرب. وقد التأم في بروكسل شمل اجتماع كبير من ممثلي مختلف الأحزاب الاشتراكية البحث هذا الموضوع، بيد أنه لم يسفر عن نتائج تذكر، وهذا لم يستطع الاشتراكيون، لجملة أسباب، أن يرفضوا التجنيد، فلقد عرفوا أن رفضهم لهذا الأمر هو بمثابة خيانة وطنية يحتمل أن يعاقبوا عليها بوصفهم خونة لأوطانهم، كما أن الاشتراكيين في كل دولة لم يكونوا واثقين من أن إخوانهم في الدول الأخرى يستطيعون أن يقدموا على هذا الأمر. وهكذا قام التضامن الاشتراكي على دعائم واهية من المبادئ التجريدية والنتائج النظرية، أكثر من قيامه على العادة والعاطفة، فلما وضع على محك التجربة، تغلب عاملًا الشعور والعادة، فكان ولاء العمال للوطن أقوى من ولائهم لمبادئ، نظامهم الاشتراكي الدولي.

ولم يكن ثمة من هو أقدر من "جول رومان **Jules Romains**" على التعبير عن هذه الحقيقة في كتابه "**Death of a World**" في المجلد السابع الذي عقد فصوله على "الرجال ذوي الإرادة الماضية". وقد أشار إلى العمال والفلاحين

(**1**)**Anti- imperialist**

الفرنسيين في أغسطس من عام ١٩١٤ بقوله: "إنهم لم يستنفدوا في سبيل إقناع أنفسهم بأن قذائف الحرية والعدالة والمدنية في معركتها الأخيرة الكبرى على وشك الانطلاق، سوى ستة أيام. لقد قالوا إن صوت التاريخ كان يدعوهم إلى المشاركة في هذه المعركة السامية التي بدأت منذ عشرين ومائة من الأعوام؛ ولكن كان ثمة ما يعوقها ويعطلها، خلال جهاد الديموقراطية ضد قوى الطغيان، ومن ثم فقد حيل بينهم وبين التطوع في صفوف الشعوب التي تحركت للكفاح ضد الملوك والأباطرة. ولم يكن الغرض الذي يتوخونه مجرد هزيمة الألمان والنمساويين، بقدر ما كان تحطيم القيود التي تكبل أيديهم وأرجلهم. أما جرائد أحزاب اليسار من الثوريين، فكانت تعد الإشارة إلى جرائم دعاة النزعة الاستعمارية أو إلى مؤامرات الحكومات الرأسمالية، أو إلى ما تبديه الطبقات العاملة إزاء صيحة الوطنية المجرمة من عدم اكتراث أو مبالاة، أقول كانت تعد كل هذه الأمور من المسائل التي انقضى وقتها. وهكذا التوت أصوات جميع هذه الصيحات المستحدثة ذات الطابع الأكاديمي المثالي في أذهانهم، ثم تلاشت، مثلها في ذلك مثل قطع الورق القصديري المفضضة إذا ألقى بها في أتون من النار فإنها سرعان ما تحترق وتختفي، بعد أن تلون ألسنة اللهب بلون باهت سريع الزوال، ولم يعد الأمر بعد متعلقًا بطبقة دعاة الحرب، أو خاصًا بالمبدأ الاشتراكي أو بالنظريات المتعارضة، بل أنه أمر حرب للجهاد في سبيل المعتقد، أي من نوع ذلك الذي أشهر من قبل التحرير بيت المقدس واستعادة أورشليم".

وفي غصون السنوات العشر الأخيرة، لاحظنا أن الشيوعية الدولية تعاني الهزيمة ذاتها في روسيا. ولكن بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها (١٩١٤– ١٩١٨) استعادت الاشتراكية شيئًا من قوتها، كما تقبل أشد الراديكاليين استمساكًا بمذهبهم، في الأحزاب الاشتراكية، المبدأ الماركسي

الأرثوذكسي الأصيل الذي ينادي بالثورة العنيفة، واتخذ لنفسه اسم "الشيوعية".

أما في روسيا، فقد عجلت الحرب بثورة عام ١٩١٧ التي سرعان ما سيطر عليها ووجه أقدارها جماعة الراديكاليين من حزب الشيوعيين[١] تحت قيادة كل من "لينين وتروتسكي **Lenin and Trotsky**". وكان الرجلان ينظران إلى هذه الثورة باعتبارها بداية الثورة عالمية ستمتد لتعم جميع الدول، وتخلص الشحوب من الرأسماليين واستعبادهم، تمهيدًا لإنشاء المجتمعات الطبقية[٢]، تلك التي سوف تفني فيها حكومات وطنية يقود زمامها الرأسماليون.

ولم يكن "لينين" يعتقد أن الثورة في مقدورها أن تنجح، آخر الأمر في دولة واحدة، وكانت سياسة الحكومة السوفياتية قد رسمت قواعدها، في عهد "لينين"، على أساس خدمة وإعلان شأن قضية الشيوعية الدولية، وذلك بمد يد المساعدة وإسداء التوجيه إلى الأحزاب الشيوعية في البلدان الأخرى، عن طريق ما سموه "بالكمنترن **Comintern**" أو "الدولية الثالثة". وفي تلك الأيام كان الشيوعي المخلص لمبدئه مراعي، تبعًا لذلك أن يجرد نفسه من كافة الأهواء الوطنية. فاستمساك الإنسان مبادئ الوطنية وتعلقه بأهداب "روسيا الأم" وحبه لها، لا يعني إلا الجريمة في حق "البورجوازية". وعلى ذلك فإن الواجب الأول للشيوعي المخلص، هو أن ينبذ فكرة الولاء للوطن، وأن يعلن نفسه عضوًا في رابطة الأخوة الدولية، وأن يقف إخلاصه وولاءه لقضية الثورة "الشيوعية" العمالية لأنها القضية العليا.

غير أن "لينين" توفي في عام ١٩٢٤؛ وفي عام ١٩٢٨ تمكن "جوزويف ستالين" من إقصاء ""تروتسكي" عن الحزب وخلفه في تولى مقاليد الحكم. ومن

---

(١) ويسمون في الاصطلاح "**Bolshevist**": أي أعجابه الأغلبية.

(٢) وتسمى بالإنجليزية "**Classless Societies**".

وقتئذ بدأت روسيا تنتهج سياسة أخرى قوامها التخلي تدريجيًا عن فكرة معاونة وإعزاز شأن الثورة الشيوعية العالمية.

ولعل من أسباب ذلك ما توالى من الأحداث في البلدان والممالك الأخرى، وخاصة ظهور المبدأ الفاشي في إيطاليا ثم ألمانيا، وهي أمور أظهرت أن ليس ثمة وجه لاحتمال نشوب ثورة شيوعية في أي بلد آخر ولا في أي وقت مناسب. ولعل هذا السبب كان، إلى حد ما، مدعاة إلى اعتقاد "ستالين" بأن المهمة الأولى هي تأسيس الشيوعية في روسيا، كما أيقن أنه، لكي يحقق هذا الغرض، لا بد له من أن يكسب تأييد الشعب الروسي ومساعدته.

ولم يكن الحزب الشيوعي ليضم بين صفوفه أكثر من مليوني عضو، أما الأغلبية الساحقة من الشعب الروسي فلم تكن النظرية الشيوعية لتستهويها إلا قليلًا، ومن ثم لم يعنهم البتة أمر أحداث ثورة شيوعية تنتظم العالم كله، ولم يكن كل ما يطلبه الشعب الروسي إلا حكومة تحسن الأحوال لهم وللوطن. وليس ثمة شعب في العالم أكثر التصاقًا بأرض وطنه من الروسيين، ولهذا فإن حبهم لأمهم روسيا لا تستطيع أن تقضي عليه مراسيم رسمية أو مجموعة من النظيم موسومة. بسمة المذاهب العقلية. ولعل أمثل الطرق لكسب ولائهم وتأييدهم للحكومة السوفيتية، هو الإهابة بشعورهم الوطني وبعاطفة الحب التي يكنونها لوطنهم روسيا، وجعلهم يشعرون بأن قبولهم للشيوعية وولاءهم وإخلاصهم للحكومة السوفيتية، وحبهم للوطن الروسي، إن هي إلا مظاهر مختلفة ترجع في أصلها إلى مبدأ الولاء الأسمى الذي لا يتجزأ.

ولهذه الأسباب مجتمعة جعل "ستالين" قضية الشيوعية الدولية تابعة لصالح روسيا القومية؛ بيد أنه ظل على اتصاله بالشيوعيين في الدول الأخرى، عن طريق "الكومنترن"، ليرشدهم إلى ما يجب أن يفكروا فيه ويعملوه في كل حالة من

حالات التبدل التي تطرأ على الموقف الدولي. غير أن سياسته الخارجية كانت ترسم قواعدها أولًا لخدمة المصالح القومية والدفاع عنها. وقد أتاح للجميع أن يوقنوا بأن في مقدورهم أن يكونوا شيوعيين مخلصين فيكونون، في الوقت نفسه، روسيين محبين لوطنهم روسيا. وبذلك أمكن للنقاد أن يوجهوا ثناءهم وإعجابهم لكتاب الطبقة البرجوازية من أمثال "جوجول **Gogol**" و"تولستوي **Tolstoy**"، لأنهم كانوا روسيين صميمين، فضلًا عن أن كتاباتهم عرضت على الأنظار كلًا من فضائل الروسيين وعيوبهم بأسلوب يدل على كثير من الفهم الدقيق المنطوي على الإدراك والشعور.

كما أن التاريخ الروسي لم يعد يدرس بعد من وجهة نظر الشيوعيين. أما القياصرة الكبار كـ "إيفان الهائل **Ivan the Terrible**" وبطرس الأكبر **Peter the Great**" فهم قد أصبحوا، بالرغم من أنهم كانوا حكامًا قساة غلاظ الأكباد، موضع التقدير والإنجاب، لا لشيء إلا لأنهم جاهدوا كثيرًا في سبيل خلق الشعب الروسي.

وهذا الانتقال من طور السياسة الدولية إلى طور السياسة القومية، ثار عليه "تروتسكي" وجماعة البلشفيك القدماء ثورة مرة، أولئك الذين تعاونوا مع "لينين" على حمل أعباء الثورة الشيوعية. ولكن الثورة، كما يقول هؤلاء، قد منيت بخيانة بعض أبنائها لها؛ "نعم لقد خانها ستالين!". غير أن الثورة لم تلق من خيانة "ستالين" مثل الذي لقيته من خذلان الظروف لها، فالشيوعية لا يمكن تثبيت أقدامها في روسيا إلا بكسب تأييد الشعب الروسي، ولكي يكسبوا تأييد هذا الشعب لها، يقتضيهم الأمر أن يضعوا شروطًا وأوضاعًا للقومية الروسية، وهكذا مني الولاء للشيوعية الدولية بالخذلان إذ أفسح الطريق أمام ذلك الولاء القوى المتدفق للوطن الروسي أو "للأم روسيا **Mother Russia**". ولم يكن ثمة ما يحتاج

إليه، لجعل هذا الخذلان كاملًا ونهائيًا أكثر من ذلك الغزو الألماني الأراضي الوطن الروسي. وهنا رأت الحكومة السوفيتية، في سبيل الدفاع من الصالح القومي العام، أن تتحالف مع الحكومات البورجوازية المناهضة للنظام الشيوعي، تلك الحكومات التي كانت تقاتل هتلر. وهكذا أقدمت حكومة السوفييت على إلغاء الكومنترن على سبيل الترضية لهذه الدول. وهكذا يستطيع الشعبان البريطاني والأمريكي أن يعجبا بالحكومة السوفيتية، لأن هذه المقاومة الباسلة التي قام بها الشعب الروسي قد ألهمه إياها، لا مجرد عقد العزم على حماية حكومته لأنها شيوعية، بل لأنها حكومة روسية قبل كل شيء!

وهكذا أصبح الشعور القومي، بهذا المعنى الواسع، القوة السياسية الرئيسية في عصرنا الحاضر؛ وتعد الدول التي نشأت نشوءًا تاريخيًا بمثابة الشكل الذي اتخذته هذه القوة السياسية في العالم الحاضر. ويتوقف مدى القوة السياسية لأية دولة، من حيث القوة الكبيرة أو القوة النسبية، على حجم الدولة وعدد سكانها، وما تملكه من موارد مادية، وعلى ما لشعبها من قدرة فعالة على التنظيم الصناعي والنشاط السياسي.

وبمقتضى قواعد القانون الدولي العام، تعد جميع الدول المستقلة ذات السيادة متساوية فيما لها من حقوق. غير أن القوة الحقيقية التي تستطيع بها مثل هذه الدول أن تدافع عن حقوقها وتعمل على ترقيتها، تختلف اختلافًا بينًا، فهي تتدرج دائمًا من القوة الضئيلة المحدودة التي لبلاد– كـ "تيلاند **Thailand**" و"سويسرا" إلى تلك القوة الجبارة التي تملكها دول عظمى كالولايات المتحدة وروسيا والإمبراطورية البريطانية. ومن الحقائق الواجب التسليم بها، أن القوة السياسية ستتخذ هذا المظهر وستستخدمها كل دولة، صغرت أم كبرت. لحماية حقوق شعبها ومصالحه، أو لحماية ما يعتبره أفراد الشعب أنه من حقهم أو

مصلحتهم، ومن ثم فإن من العبث تقعيد أية خطة يقصد بها إلى خلق عالم جديد أفضل من عالمنا الحاضر في المستقبل القريب، على أساس افتراضنا بأن الشعور القومي سوف تحل محله محبة الجنس البشري عامة، أو أن القوة السياسية بنظامها الحالي، في الدولة المستقلة ذات السيادة، يمكن تحويلها عن طريق مواثيق تبرم أو معاهدات يتفق عليها، إلى حلف أوروبي أو عالمي عام، قوامه هذه الدول المستقلة.

ويعزى إلى اللورد "أكنون **Acton**" قوله "أن القوة تفسد، أما القوة المطلقة فإن فسادها مطلق غير محدود". وقد يصح هذا القول أو لا يصح ولكن ثمة شيئًا واحدًا مقطوع بصحته، وهو أننا لا نستطيع قط أن نضمن استخدام القوة السياسية، أيًا كانت الصورة التي تتخذها وأيًا كان الذي يملكها، بحكمة وتعقل واعتدال. فحيثما وجدت القوة السياسية كان هناك الخطر كامنًا، وكلما عظمت القوة مع بقاء الأشياء الأخرى متعادلة، عظم الخطر الذي تحدثه. والحق أن الدول الصغرى مضطرة إلى استخدام قوتها، إن لم يكن بتعقل وحكمة، فعلى الأقل باعتدال، عظم أم قل، وليس ثمة سبب لذلك سوى أن نصيب تلك الدول من هذه القوة جد محدود أما الدول الكبرى، فهي وحدها التي تكون عرضة لإغراء هذه القوة فتستخدمها بدون قيد، وحتى بدون أي اعتبار لحقوق الدول الأقل منها نصيبًا في مقدار هذه القوة.

إن الدول العظمى هي التي طالما استخدمت قوتها في هذه الناحية، قاصدة إلى أن تأخذ ما تحتاج إليه، لا لشيء إلا لأنها تحتاجه، ولإنها تملك من أسباب القوة ما ييسر لها أخذه، دون أن تلقى جزاء رادعًا على ما تفعله أو تقدم عليه! وليست هناك دولة عظمى– على قدر ما أعلم– لم تقدم بين وقت وآخر على نهب بعض الدول الضعيفة المجاورة لها، غير متذرعة بمسوغ لما تفعله أفضل من

هذا المبدأ الذي نادى به "تراسيما كوس Thrasymachus" وإن القوة هي التي تخلق الحق وما العدالة إلا حق الأقوى!"

ولا يمكن للإنسان أن يبرر حروب الملك لويس الرابع عشر أو الإمبراطور نابليون العدوانية، على أساس غير هذا الأساس، وإن الإنكليز أنفسهم لا يستطيعون أن يقرأوا بفخر قصة غزوهم لإيرلندا في القرن السابع عشر، ولا قصة حربهم العدوانية مع جمهورية البوير"Boer Republic" في مطلع القرن العشرين، وليس ثمة ما نستطيع أن نقوله عن حربنا ضد المكسيك عام ١٨٤٦ سوى أنها مظهر صريح لعزم الولايات المتحدة على امتلاك "نيو مكسيكو وكاليفورنيا New "Mexico & California". وهي حجة قد تسمح لأية دولة بنهب أراضي جيرانها، مادام عندها من القوة ما يمكنها من ذلك! كما أنه ليس ثمة ما نذكره عن حربنا ضد إسبانيا عام ١٨٩٨ سوى أن أهل "كوبا" كانوا يقاتلون في سبيل حرياتهم. لقد كان هذا هو ما حدنا إلى دخول الحرب في صف الكوبيين لمساعدتهم ضد الإسبان، ولكنه لم يكن بالسبب الحقيقي، وكذلك ليس هناك ما يمكن قوله لتبرير استيلائنا على "الفليبين Philippines" سوى ما قاله الرئيس "ما كندلي Mckinley" من "أن واجبنا أن نحضر الفليبين وندخلهم في حظيرة المسيحية". وقد شرعنا في تحقيق ذلك بأن أخمدنا بالقسوة والغلظة ثورات هذا الشعب الذي كان محفزًا إلى أن يحقق شكلًا معينًا من الحكم يرغب أن يحيا في ظله.

وفي ماضي التاريخ وحاضره، ارتكبت عدة جرائم واعتداءات باسم "المصلحة الوطنية" أو "الشرف القومي" أو باسم جق الدولة ذات السيادة، في المحافظة على قوتها والعمل على زيادتها بالأساليب التي تراها ضرورية لتحقيق ذلك.

إننا إذ نستعيد ذكرى تلك القائمة الطويلة من جرائم السلب والاعتداء التي شنتها الدول العظمى ضد جيرانها الضعفاء، أو ضد تلك الدول المتأخرة في مضمار الحضارة في كل من آسيا وأفريقيا، نشعر بميل إلى الاستجابة لنداءات أنصار المثل الدولية الرفيعة ذات الطابع الإنساني الحر، أولئك الذين ينادون بإلغاء القوميات وكبح سلطان السيادات.

وعندما تناصر الشعوب، كما هي عادتها غالبًا، مثل هذه الحروب العدوانية، وتصيح قائلة "إننا فداء لبلادنا، سواء أجارت أم كانت على حق"، فإننا نميل عندئذ لأن نوافق الدكتور "جونسون **Johnson**" ذلك الرجل الفياض على قوله "إن الوطنية هي آخر ملجأ يلجأ إليه الوغد!" حقًا قد يكون الأمر كذلك بل كثيرًا ما يكون كذلك! وعند ما يتفق الرجل الوغد أن يعد نفسه مركز كل شيء وغايته فيصبح كنابليون، أو يصبح رجلًا مصابًا بالهوس الكبتي كهتلر، فيسيطر على أقدار دولة عظمى كفرنسا أو ألمانيا، فإن الجرائم التي ترتكب عند ذاك باسم الوطنية أو سلطان السيادة القومية، قد تبلغ حدًا يصبح معه هذا المظهر الخاص من مظاهر القومية أو سلطان تلك السيادة حقيقًا بالقضاء عليه أو كبح جماحه، ولن يكون القضاء عليه وكبح جماحه إلا عن ذلك الطريق الوحيد الذي يتحقق به ذلك، وهو مقابلة قوتهم بقوة أعظم منها وأكبر.

ولقد كان ذلك هو ما تحدث غالبًا فيما مضى، كما أنه تحدث الآن. فالجرائم التي ارتكبها هتلر قد بلغت مبلغًا فاق كل تصور منذ الحروب الأهلية والدولية التي أثارها التعصب الديني في القرن السادس عشر. ولقد أرتكب هتلر أو أجاز ارتكاب الجرائم العدوانية ضده حريات الشعوب الصغيرة، منتهكًا بذلك كافة المبادئ والقواعد المقررة في القانون الدولي العام، ومخالفًا جميع التعهدات والمواثيق التي سجلها على نفسه. كما ارتكب أو أباح ارتكاب الجرائم ضد الأفراد وضد

طوائف خاصة منهم، مناقضًا بذلك جميع القواعد المشروعة والمقررة، وكافة التعاليم الدينية وشتى مبادئ الأخلاق والعدالة، ومتجاهلًا أو مزدريًا أبسط المبادئ الأولية للصدق والسلوك الإنساني الكريم، ولقد كانت هذه الجرائم كلها تبرر علنًا، وبطريقة ساخرة مستهترة، باسم الوطنية، وبدعوى أن الشعب الألماني هو الشعب صاحب السيادة العنصرية. فالألمان من ثم في حل من احترام حقوق الشعوب الأدنى منهم مرتبة. كما كانت ترتكب قبل كل شيء، على أساس أن القوة هي التي تصوغ الحق وأن العدالة توجد حيث توجد القوة!

وإذا سلمنا بأن مثل هذه الجرائم إنما ترتكب باسم الوطنية والسيادة القومية للدولة، وأنه لا توجد دولة غير آثمة أو بريئة من هذا الذنب، فإن ذلك الشعور الذي يدفع الناس إلى أن يحكموا على الجرائم بمقتضى الباعث عليها، وأن يزنوها بميزان الخطورة التي تكون عليها نتائجها، يعد، من قبيل الحدث الغريزي الصائب.

وإذا حكمنا على الجرائم التي ارتكبها هتلر بهذا المقياس من الحكم، وجدنا أن هذه الجرائم كانت جد كافية لإثارة الاشمئزاز أولًا ثم الفزع ثانيًا والإجماع على المقاومة الموحدة من جانب دول العالم ثالثًا.

وبعد فإننا جميعًا مقتنعون بأن هذا المظهر الخاص الذي تبدو فيه الوطنية وسلطان السيادة القومية، حقيق، لا بكبح جماحه فحسب، بل بالقضاء عليه ومحوه.

والواقع أن القضاء على هذا الأمر أصبح شيئًا محققًا لا مرية فيه، ولكنه إذا كان ثمة شيء مساعد، أكثر من غيره، عدة شعوب على أن تتحد في تحقيق هذا الغرض، ومنحها العزيمة والقدرة على تحقيقه، فلن يكون هذا الشيء على وجه التحديد سوى الشعور الوطني القومي، وعزم أبناء الأوطان على الدفاع عن

سلطان سيادتهم مهما كلفهم الأمر. فلنكف إذن عن اتهامنا لهذا العامل، بوصفه شرًا في ذاته، على حين قد أنقذ حياتنا خلال هذه الأزمة الحاضرة، كما أنقذ أسلوبنا الذي اتخذناه في الحياة من الدمار؛ ومن ثم لا يجب أن تخدعنا تلك الفكرة التي تقول بأن في وسعنا، بعد أن تضع الحرب أوزارها، أن نقضي على هذا الشعور[1] كقوة سياسية، وخاصة بعد أن رفعته الحرب العالمية الثانية إلى مستوى العقيدة الدينية.

وعندما تنتهي الحرب، ستظل الروح القومية، أيًا كانت عيوبها، خلال المستقبل البعيد، مثل ما كانت عليه طيلة زمن طويل مضى، أقوى قوة سياسية في العالم الحديث، وستبدو هذه القوة في صورة عدة دول مستقلة ذات سيادة.

بيد أن هذا الشعور القومي لن يمكن القضاء عليه أو كبح جماح سلطانه، إلا على الوجه الذي يجعل كل شعب في أية دولة، بفضل ما له من كفاية ذكائه وشعوره الأخلاقي، قادرًا على استخدام القوة لإدراك غايات مستنيرة وتحقيق أهداف منشودة، إذ أن كل دولة ستدخل عندئذ في حسابها ما للشعوب الأخرى من مصالح وحقوق.

(١) يقصد الشعور القومي.

الفصل الرابع

هل في إمكاننا أن نقضي على سياسة القوة والتسلط؟

للألفاظ في غالب الأمر تأثير كبير في ذاتها، سواء أكان استعمالها للدلالة على معنى من معاني الخير أو الشر، بغض النظر عن الأشياء التي ترمز هذه الألفاظ إليها. والألفاظ شأنها شأن ممثلي المسرح، تظهر وتختفي، وهي تارة تلعب دورًا هامًا مدى حين ثم لا تلبث تارة أخرى أن تفقد مكانتها. وهي أيضًا، كالرجال، قد تولد متمتعة بالحرية والمساواة، ولكنها على غرارهم تجرى عليها أحداث القضاء والقدر من هبوط وصعود. وثمة ألفاظ معينة لها صيغة خاصة، إذ سرعان ما تكسب قدرًا أكثر مما تستحقه من الاعتبار والقيمة، ولكنها تفقد شيوعها وتداولها بعد زمن، إما بسبب كثرة استعمالها أو لأن الأشياء التي تعنيها وتشير إليها قد أصبحت مشئومة (تجلب النحس) أو سخيفة (لا يقبلها العقل)، فهي من ثم تهجر تمامًا فلا تعود يسخرها الاستعمال لتعبيراتنا أو قد تستعمل على وجه يحرف من معناها الأصلي.

ومثل على هذا كلمة "خالق **Creative**" التي لعبت، خلال فترة طويلة من الزمن، دورًا مناسبًا لها. وإن كان قليل الأهمية. ثم يتفق أن يستعمل أحد النقاد هذه الكلمة في ترويج كتاب من الكتب التي يفضلها، فيصف مؤلفه بأنه كاتب مبدع، ومن ثم يشيع استعمال الكلمة على هذا الوجه ويتسع مجال تطبيقها. وكل شيء لا يتصف بهذه الصفة، صفة الخلق والإبداع، لا يعد صالحًا أو قيمًا. فالكاتب والناقد والفنان ومزخرف الحجرات وحتى طاهي الطعام، إذا لم يكن أي

واحد منهم متحليًا بهذه الصفة فإنه قد يلقى الذم. على أن الاستعمال المبالغ فيه يفقد الكلمة ما تنطوي عليه من دلالة، ويحيلها إلى مجرد لفظ سخيف لا ينطوي على معنى.

خذ مثلًا كلمة "Re fined" فإنها كانت تطلق خلال القرن التاسع عشر على الرجل ذي الثقافة الواسعة والخلال الحميدة والذوق السليم. مثل هذا الرجل كان يوصف بأنه مهذب، فهي، على هذا المعنى، كانت من قبيل الكلمات التي تقال على سبيل المجاملة، ولكن على مر الزمن أصبح كثير مما كان يعد في ذلك القرن من قبيل الخلال الحميدة والذوق السليم أمور متكلفة أو مصطنعة، مثلها مثل "حلة يوم الأحد" التي يلبسها المرء ليبدو فيها أكثر أناقة مما هو عليه عادة. ومن هنا كان قولك اليوم عن أحد الأشخاص أنه "مهذب جدًا" يعد من قبيل الإهانة التي تمس شعوره، إذ أنها تعني الآن أن الشخص قد بلغ من الرقة والطراوة أو السذاجة إلى الحد الذي لا يؤمن معه تركه ليقضى لياليه وحيدًا.

وهكذا أصبحت هذه الكلمة، من ناحية الأشخاص، تستعمل على وجه يحرف من معناها الأصلي. ويقصر استعمالها اليوم على وصف البضائع ومنتجات الاستهلاك السكر والكحول ونحوهما.

ولقد حدث مثل هذا التطور لكلمات معروفة منذ زمن قديم، ومثالها "السياسة والقوة والإمبراطورية والإمبراطوري". فلقد ظل الاصطلاح المقصود بكلمة "سياسة" لا يعني غير معني تافه، يدل عليه ما يعبرون عنه بقولهم "إنه يلعب دوره السياسي" أو "إن ذلك ليس إلا من قبيل السياسة".

وفي محيط العلاقات الدولية أصبح قيام الأدوار السياسية الذي يعرف باسم "اللعبة الدبلوماسية Diplomatic Game" أقل أهمية وأدعى إلى التشاؤم، من يوم أن وصف بهذا الوصف، وأعني به "سياسة القوة".

وفي القرن الثاني للميلاد كان لفظ "الإمبراطورية الرومانية" يؤدي ذات المعنى الذي يؤديه لفظ "الحضارة **Civilization**"، وكان الحديث عن نفوذ الإمبراطورية الرومانية. يعني خلع أسمى مزايا الجلال والرفعة على مدينة روما.

وبعد أن انقضى زمن طويل على سقوط الإمبراطورية الرومانية واختفائها من عالم الوجود، كان الحديث عن هذه الإمبراطورية يقع من نفوس الناس موضع التقدير، حتى أمسوا جد مشوقين إلى استعادة هذا المجد الغابر، ومحاولة إضفاء لون من المهابة عليه زيادة عما كان له، فأطلقوا على هذا المجد اسم "الإمبراطورية الرومانية المقدسة". بيد أن لفظي "الإمبراطورية والتسلط"[١] ظلا ردحًا طويلًا من الزمن مثارًا للطعن.

وفي العصور الحديثة أصبح هذان الاصطلاحان أوسع مدى من أن يقتصرا على معاني الذم، فلقد أصبحا رمزين على أمر هو الشر كله. ولعل السبب في ذلك راجع إلى أننا نفسر كلا اللفظين بفلسفة هتلر وأعماله التي شاركه في انتهاجها حكام اليابان. وإنما المقتنعون جميعًا، وبحق، بأن ذلك اللون من سياسة القوة التي مارسوها وحازت قبولهم لهو شر محض، وأن ذلك الضرب من التسلط الإمبراطوري الذي كانوا يرمون إلى تحقيقه، ليس أقل شرًا من سياسة القوة. ومن هنا كانت كل سياسة تتخذ القوة منهج والتسلط غاية، تبدو لنا شرًا محضًا، وهو أمر لسنا متهمين باقترافه، بل إننا لنقاتل في سبيل القضاء عليه. ولعلنا، لهذا السبب، نشاهد كثير من الناس يرون أن من الميسور أن يفكروا وأن يقولوا إنه، بمجرد انقضاء الحرب، "يجب نبذ سياسة القوة" كما يجب إنهاء سياسة التسلط، كما يجب على الرجل الأبيض أن يجلو عن الشرق الأقصى".

---

(١) أو حب إنشاء الإمبراطوريات **Imperialism**

وقد يجدر بنا أن نترسم الخطوات التاريخية لهذه المصطلحات، وأن نعالج الأشياء التي ترمز إليها، كي نرى ما إذا كانت هذه الأشياء تنطوي في ذاتها على شر محض، وفي أي الحالات يمكن أو يسهل إنكارها أو التخلص منها لتأمن شرها.

١

منذ نيف وألفين من الأعوام، كتب الفيلسوف الإغريق الشهير، أرسطو، كتابًا أو خلف بالحري مذكرات أفرغت في كتاب سمي بـ "السياسية" وكان أرسطو، كما كان الإغريق والرومان وأهالي العصور الوسطى، يفهمون من لفظ السياسة كل ما له صلة بالنظم والقوانين والعادات والأفكار الدينية والأخلاقية التي يسوس بها الناس حياتهم الاجتماعية، ولم يكن معنى هذا اللفظ ليقتصر على شكل الحكومة وطريقة سن القوانين، بل اتسع حتى شمل أوجه النشاط الاقتصادي ومجموعة المثل الأخلاقية التي يعتنقها أفراد المجتمع.

غير أن "مكيافيللي" في القرن السادس عشر تناول بالبحث في الحكم دون أن يشير إلى فلسفة الأخلاق والفضائل[1]. وفي القرنين التاليين تناول بعض الكتاب بالبحث أوجه نشاط الإنسان التي يقصد من ورائها إلى كسب المعاش وتحصيل الثروة، وعدوها موضوعًا مستقلًا عن السياسة، وإن كانوا قد سموه "الاقتصاد السياسي أو علم الاقتصاد".

ومن وقتئذ، أصبح لفظ "السياسة" يدل بوجه عام، على شكل الحكومات وفن تشريع القوانين ودراسة كافة أساليب الحكم التي يخضع لها الناس.

وفي القرن الثامن عشر، عندما كانت غالبية الشعوب يحكمها ملوك مطلقو

(1)Morality & Ethics

السلطان، لم يكن ثمة بالطبع انتخابات أو أحزاب سياسية، ولكن كانت هناك عائلات نبيلة لها نفوذها في المجتمع، كما كانت هناك نقابات صناعية ومؤسسات مالية تمثل مصالح طوائف معينة، كما كانت جميعها تعمل على كسب رضا الملوك وعطفهم. وقد يكون في ميسور رب العائلة النبيلة القوية، لأسباب عدة، أن يكسب نفوذًا كبيرًا لدى الملك، أو لدى رئيس وزرائه أو لدى محظياته، وهذا النفوذ يستغله بطبيعة الحال في قضاء مآرب أسرته وحاجات أصدقائه وهو، إذ يفعل ذلك، أنما يلعب دورًا سياسيًا، وإن يكن مصطلح العصر وقتئذ لا يجرى بهذا الوصف، بل كان يقول عنه أنه نال الحظوة لدى الملك أو أنه يخدم مصلحته عن طريق وزير الملك.

ثم جاء زمن فقد فيه الملوك معظم سلطانهم، وما هل القرن التاسع عشر، حتى سنت معظم دول أوروبا قوانينها على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، أي عن طريق جمعيات نيابية تتألف من ممثلين ينتخبهم الشعب. ولقد تألفت الأحزاب لتنظيم طرائق انتخاب الممثلين وتحبيذ سياسات معينة. وهكذا سمي أولئك الذين يقودون زمام الأحزاب ويرشحون أنفسهم لمراكز الوزارة والحكم "سياسيين"، ومن يومئذ أصبح لكلمة "السياسة" معني مزدوج. فهي إذا كانت تعني، بوجه عام، البحث في شكل الحكومات ووسائل سن القوانين، نجدها تعني من ناحية أخرى دراسة نشاط رجال السياسة في سبيل كسب معاركهم الانتخابية والفوز بتصديق الهيئات النيابية على ما يقدمونه لها من قوانين تروق في أعين ناخبيهم.

وفي النظام الديموقراطي الأمثل يفترض في الناس أن ينسوا أشخاصهم ومصالحهم الخاصة، ليناصروا الوسائل التي تخدم الصالح العام للشعب. وهناك فريق كبير من الناس ينهج هذا النهج دائمًا، ولكن ثمة فريقًا آخر، وهو الفريق الغالب، لا يأخذ بهذا الأسلوب إلا بعض الوقت: على أنه ليس من الميسور

دائمًا، أو حتى غالبًا، أن ندرك معنى المصلحة العامة على وجهه الحق، على حين نجد أن من السهل دائمًا أن ندرك المصلحة المباشرة للفرد أو للمجموعة التي ينتمي إليها.

وتوجد في الولايات المتحدة جماعات كثيرة كهذه، من فلاحين وعمال ورجال أعمال ومشتغلين بالتجارة، موزعة ما بين جنوبي الولايات المتحدة ومناطقها الصناعية في الشمال الشرقي والمناطق الغربية الوسطى وهكذا.

والواقع أنه لم تعد هناك بعد أسر كبيرة، إذ أن هذه الجماعات والطوائف التي لها مصالحها القومية، ليس لها حظوة عند ملك من الملوك، بل هم أثيرون عند مثلهم في كل من مجلسي النواب والشيوخ. وعن طريق هؤلاء الممثلين، أمكن لهذه الجماعات والطوائف أن فوز بسن القوانين التي تحسبها في صالحها؛ وهي تبذل في سبيل ذلك قدرًا كبيرًا من "الضغط"؛ ومن ثم سميت السياسة التي تنتهجها هذه الجماعات والطوائف المتنافسة، وهي بسبيل الحصول على مطالبها، سواء اتفق ذلك مع الصالح العام للمجتمع أم لم يتفق، بسياسة الضغط. ولكن لما أن أتيح لهذه الجماعات أن تفوز بأسباب السلطان السياسي، ترانا لا نعدو الصواب إذا نعتنا هذه السياسة بسياسة القوة.

غير أن ما اصطلحنا على تسميته "بسياسة الضغط"، لا تخلف في النفس ذات الأثر السيء الذي خلفه اصطلاح "سياسة القوة". ولعل هذا يفسر لنا السبب في أن أحد الاصطلاحين يستعمل في السياسة القومية، على حين ينطبق الآخر في محيط السياسة الدولية، غير أن سياسة الضغط ما زال اصطلاحها، بالنسبة لأولئك الذين ما زالوا يتحلون بطراز مثالي للديموقراطية، عاجزًا عن أن يترك أثرًا طيبًا في نفوسهم، فهو يقع من أسماعهم موقعًا غير مقبول. وأيًا كان وقع هذا اللفظ على الأسماع والنفوس، فإننا ندرك جميعًا أنه إنما يفسر الأسلوب

الواقعي الذي تسير عليه الديموقراطية. ومهما يكن من شيء، فإن الديموقراطية لا مفر لها بدورها من أن تهج هذا النهج.

والواقع، إن السواد الأعظم من الناس لا يفتأ يسعى وراه مصالحه الخاصة. وعندما تكون مصلحة جماعة من الجماعات واضحة ملموسة، فإن القانون إما أن يؤيدها وإما أن يناهضها، وعندئذ لا مفر لهذه الجماعة التي نوهضت من أن تلجأ إلى التشريع تستنصره في سبيل حماية مصالحها وضمان الاطراد في نموها.

ولعل التبرير العملي لهذا العمل يمكن تلخيصه في أن الحكومة الديموقراطية تستند إلى إرادة الشعب، وهذه الإرادة إنما تتحدد بأغلبية الأصوات وحدها، كما أن هذه الأغلبية تتحدد في الواقع عن طريق ما يتولد من ضغط التنافس بين هذه الجماعات المتباينة. ومن هنا جاز أن يقال إن مثل هذه الجماعات التي تظفر في وقت ما بمطالبها، إنما تمثل، حين تظفر بهذه المطالب في وقتها، إرادة الشعب، سواء أتحقق لها ذلك عن طريق الضغط على رجال المجلس النيابي، أو عن طريق ما يقوم من مساومة واتفاق بين هذه الجماعات.

ولكن الأمر الذي يعيب هذه الطريقة، هو أن الناس جميعًا لهم مصالح كثيرة متعددة بحيث لا يمكن لجانب منها أن ينمو ويطرد إلا بسن تشريع يحقق هذا الغرض، ولكن هذا التشريع يسن على حساب الآخرين. فالزراع والعامل مثلًا هم المنتجون والمستهلكون في وقت معًا. فهم كمنتجين يتطلعون إلى أسعار أعلى من تلك التي يبيعون بها منتجاتهم. ولكنهم كمستهلكين يتطلعون إلى أسعار أقل من تلك التي يشترون به حاجياتهم ولعل مصلحتهم كمنتجين هي أكثر المصالح مثولًا أمام أعينهم، كما أنها أكثر تقبلًا للتشريع الذي ينميها من مصلحتهم كمستهلكين.

وإلى جانب هذا نجد أن كل شخص يعد بذاته أداة استهلاك. والمستهلكين جميعًا مصلحة أخرى باعتبارهم أداة استهلاك، غير أن الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها كل شخص، وهي التي تجمع شمل المستهلكين جميعًا، لم تنظم بعد. فهي لا تستطيع من ثم أن تفرض ضغطها دائمًا على الأداة التشريعية، وعلى ذلك نشعر بأن ما اصطلحنا على تسميته بسياسة الضغط، لا يقع صداه في الآذان موقع القبول، لأن مثل هذه السياسة لا تخدم أو تفيد غير أولئك الذين نظموا أنفسهم إلى حد يكفل لهم أن يصونوا مصالحهم الخاصة وينموها على حساب الآخرين.

وفي الأزمنة التي تلم فيها ملمة، كهذا الزمن الذي ألمت فيه بالناس حرب عالمية ثانية، يرن صدى هذا اللفظ رنينًا أسوأ من دنيته في أزمنة يسودها السلام. وهكذا يتضح لنا في جلاء أن اصطلاحي "ممارسة السياسة وسياسة الضغط" لا يخدمان إلا الصالح الخاص لفريق من الناس، ولكنهما يعطلان من صالح الشعب كله الذي يتمثل في كسبه للحرب، لا في مجرد رفع الأسعار لكي تلائم مطالب الزراع، أو في زيادة أجور العمال الصناعيين، أو في السعي وراء الحصول على أرباح طائلة كتلك التي يسعى وراءها متعهدو حوائج الجيوش.

إننا لنشاهد هذه الحالة، فتكاد نتفق جميعًا على القول بأن هذه "المصطلحات" قد فات أوانها، فنحن لا نقول بأن "سياسة الضغط يجب أن تهجر بعد أن تضع الحرب أوزارها"، إذ لسنا من السذاجة أو الغفلة حيث نصدق ذلك، ولكننا نكتفي بأن نقول "أن مثل هذه السياسة يجب أن لا يستمر بقاؤها" وإن كان هذا القول لا يكاد يخلو بدوره من سذاجة، إذ يبدو أن هذه السياسة لم ينته بعد تمامًا أمد بقائها.

إن فن السياسية، فيما يتعلق بالشئون الدولية، يتفق في كثير من أوجه الشبه

مع فن السياسة الخاص بالشئون القومية. ولكن هذه الحقيقة مازال أمرها خافيًا علينا، إذ أن ظروف كل من المحيطين تتفاوت إلى حد ما، ومن هنا اضطررنا إلى استعمال اصطلاحات متباينة كي نصف هذه الحقيقة. إننا حين نتحدث عن "العلاقات الدولية" نطلق عليها ذلك الاسم، بدلًا من أن نطلق عليها كلمة "الشئون السياسية"، ونقول كذلك إننا "نلعب اللعبة الدبلوماسية" بدلًا من قولنا إننا نلعب دورًا سياسيًا، ونتحدث أيضًا عن "سياسة القوة" فتطلق عليها ذلك الاسم بدلًا من وصفها بـ " سياسة الضغط".

وفي محيط السياسة الدولية، نجد أن المصالح المتشابكة تتمثل في الدول المستقلة، لا في جماعات مؤلفة من شعب الدولة، ولا في أجزاء من إقليمها. والواقع، إن نمو هذه المصالح وإطراد تقدمها، يتحقق عن طريق سياسة القوة أكثر منه عن طريق سياسة الضغط. وتحل هذه المصالح المتشابكة، لا عن طريق الهيئة التشريعية التي تسن قوانين تنفذها جبرًا بأساليب القضاء، بل عن طريق معاهدات واتفاقات اختيارية تشارك في إبرامها الدول صاحبة المصلحة فيها. فإذا كانت هذه المصالح محدودة من الأمور الحيوية التي لا يتيسر حلها عن طريق التوفيق بينها، فإن الأسلوب الوحيد لحلها في محيط هذه السياسية الدولية، هو الحرب!

وفي ميدان السياسة القومية، نجد أن النزاع بين المصالح المختلفة التي تتمسك بها الجماعات والهيئات قد يصعب حله بالوسائل السلمية، غير أن هذا الأمر يقل احتمال حدوثه في الدول ذات الوحدة القومية المكينة. ولكن إذا ما قدر حدوثه، فإن الطريق إلى علاجه يكون مماثلًا لذلك الذي يتبع في ميدان السياسة الدولية، ومن ثم ينشب بين الفريقين المتنازعين من شعب الدولة ما نسميه بالحرب الأهلية، وقد تأخذ هذه الحرب في بعض الأحوال اسم الثورة.

وعلى كل حال، فهنالك فائق هام بين السياسة القومية والسياسة الدولية

فالظروف والملابسات التي تفرق ما بين شعب وآخر، هي أعمق وأكثر رسوخًا وتشبثًا بالبقاء من تلك التي تميز بين جماعة وأخرى من أبناء الشعب الواحد. فالفلاح الذي يتكلم الإنجليزية في ولاية "أيوا **Iowa**" الأمريكية لا يعد رغم هذا أجنبيًا بالنسبة إلى عامل في مصانع "ديترويت **Detroit**" يتكلم الإنجليزية، أي أنه ليس أجنبيًا إلى الحد الذي تقول معه أن إيطاليًا من أهالي روما يعد أجنبيًا بالنسبة إلى إنجليزي من أهالي لندن.

ولهذا السبب نجد أن المصالح المشتركة لمختلف الجماعات الموجودة بالولايات المتحدة، أكثر ظهورًا من المصالح المشتركة للشعوب الأوروبية المختلفة أو الشعوب العالم الأخرى، حتى ولو ظهر في آخر الأمر أن تلك المصالح الأمريكية ليست أقرب إلى الواقع الملموس من المصالح المشتركة لهذه الشعوب. ولهذا فإن النزاع القائم بين هذه المصالح المشتركة سرعان ما يبدو أكثر استعصاء على وسائل العلاج السلبية حتى ولو كان في حقيقة أمره، على عكس ذلك.

وما دامت لم توجد. بعد حكومات دولية تستطيع أن تفرض نصوص الاتفاقات جبرًا على الدول، فإن أية دولة تحس في نفسها القوة الكافية، تكون في حل من استعمال هذه القوة، غير خاضعة لقيد غير ذلك الذي تفرضه على نفسها بنفسها، وبصورة تقبلها عقليتها وتقره روح فهمها للياقة والعدل.

فعندما ينهج زعماء الدول القوية الذين لا يقيدهم وازع من اللياقة أو العدل، إذ لا إيمان لهم بذلك، نهجًا صريحًا في اعتناق "مذهب الحق الذي يقوم على القوة"، ويوالون تطبيق هذا النهج في غير هوادة ولا رحمة، فإن سياسة القوة سرعان ما تصبح أبلغ ألوان الشر، وهو الوضع الذي استطاعت حكومة هتلر أن تطوع له هذه السياسة. على أنه افتراضنا أن "سياسة القوة" تنطوي دائمًا على شر محض، لأن هتلر وأعوانه القساة من النازيين قد جعلوا منها أداة شر بالغة،

ليس في الواقع إلا طمسًا وتحريفًا لأوضاع الحقائق السياسية التي أجازها هذا العالم الذي نعيش فيه.

إن محاولة اجتذابنا في الآونة الحاضرة إلى الحدس بأن الولايات المتحدة لم تشترك، ولن تشترك في يوم من الأيام، في ممارسة "لعبة سياسة القوة" أو في أي شيء آخر يبلغ من العقم مبلغ تلك المحاولة التي تقصد إلى صيانة السلم، بتنظيم مبدأ التوازن الدولي، لهو من قبيل تشويه الحقائق السياسية وإسدال ستار من الغموض عليها. والواقع، إن الأمر الذي يمكن استخراجه، بمجرد تبديل طفيف في استعمال الكلمات، لهو أثر بليغ حقًا يدعو إلى العجب والدهشة.

إننا نلفت أنظار الناس في مطلع كل يوم إلى قدرتنا السياسية الفائقة، وإلى قواتنا الحربية والبحرية المتزايدة، وإلى الاعتقاد الجازم بكفاية هذه القوة لتحطيم أداة الحرب الألمانية واليابانية، ولكن أحدًا لن يسلم بأننا قد اشتبكنا في هذه الشئون المخزية التي تمليها "سياسة القوة" أو أننا نحارب من أجل استعادة مبدأ التوازن الدولي القديم، إذ أن هذه كلمات عامة نعد مشاركين لكل من ألمانيا واليابان في اعتناقها!

والواقع، إن الأشياء التي ترمز إليها مثل هذه الكلمات يجب أن تكون، من أجل ذلك، شرًا كبيرًا. ومن ثم، فإننا نخدع أنفسنا بسهولة، عندما نردد تلك الفكرة التي تنادي بأنه عندما تحطم قوتها العظمى كلا من ألمانيا واليابان، فإننا سنهجر جميعًا "سياسة القوة، ولن يكون ثمة من تحدثه نفسه بالمحافظة على مبدأ توازن القوى.

ولكننا إذا وجهنا اهتمامنا إلى الأشياء لا إلى الكلمات، فإنه يتضح لنا أن اصطلاح "سياسة القوة"، هو من نوع الألفاظ التي يصفها اللغويون بأنها لغو أو ألفاظ تنطوي على إطناب. ولعل أبسط الحقائق ينادي بأن السياسة غير منفصلة

عن عنصر القوة، وأن الدول والحكومات ما وجدت إلا لالتماس القوة، كي تصون بها النظام وتتولى بها تحقيق العدالة، كما تدفع بها عن الجماعة خطر العدوان عليها، إذ نجد، من الوجهة النظرية على الأقل، أن هذه هي المبادئ والأغراض التي تقصد إليها الحكومات من وراء استخدام القوة والالتجاء إليها.

فالقوة، عظم قدرها أم قل، موجودة أبدًا لتسند هذه الأوضاع. وسيظل استخدامها موكولًا بخدمة الأغراض، سواء أكانت طيبة أم سيئة أم لغيرها من الأغراض التي تدل على اهتمام بهذه الأوضاع.

والحكومة في أية دولة قد تكون قوية أو ضعيفة. وفي هذا العالم المتسع الأطراف، توجد إلى جانب الدولي القوية الكبرى، دول أقل منها نصيبًا في القوة والسلطان. كذلك نجد في كل دولة. بل في العالم على سعته إما حالة مستقرة من توازن القوى، أو حالة أخرى غير مستقرة لا تتوازن في القرى، وأما حالة ثالثة لا يتحقق في أي لون من هذا التوازن أو الاستقرار، غير أنه في كل هذه الأحوال يكمن عنصر القوة. (فالقوة، على حد قول "ليونيل جربر **Lionel Gerber**" في كتابه "**peace by Power**" لا يأفل لها نجم أبدًا فإن أنت أبيت الاحتفاظ بها أو استغلالها، فإن غيرك سوف يتقدم لإنفاذ ما أجحمت أنت عنه. إنك قد تستشعر آثار القوة بصورة سلبية محضة، كما قد تمارسها باعتبار أنها عامل إيجابي نشيط. وفي كلا الحالين لا مفر منها ولا نجاة!).

إن القوة السياسية ستظل قائمة في هذا العالم ليفيد منها أولئك الذين يملكونها ويوجهونها لتحقيق أغراض صالحة كما نأمل، وإن كان توجهها اقتداء مآرب أخرى سيظل أمرًا لا مهرب منه!

والسياسة بهذا المعنى على علاته، وفي شتى صورها، هي سياسة القوة. وكل فوز بأسباب القوة يتناول بالتعديل ميزانها، بمعنى أن يكون غنمًا لفريق وغرمًا على

فريق آخر. وأن الحقيقة لتبدو أمام أعيننا بشعة مخيفة لا مفر منها، وهذه الحقيقة الغالية في عصرنا هي أن الحرب العالمية الثانية ليست إلا مظهرًا سافرًا لسياسة القوة على أوسع نطاق عرف لها، وأن الغرض الأول للأمم المتحدة من وراء هذه "اللعب" التي شاركت فيها، وأعني بها "سياسية القوة" هي إعادة "ميزان القوى الدولية" على صورة مضادة لمصلحة ألمانيا واليابان ومتمشية مع صالحها الخاص. وسوف يقال يومًا إن الأمم المتحدة تبغي الظفر بالقوة لتحقيق ما تسعى وراءه من أغراض سامية، على حين أن رغبة ألمانيا واليابان في الظفر بها إنما ترمي إلى استخدامها لخدمة أغراضهما السيئة، والواقع، إن الحوادث تؤيد هذا الأمر وتكاد تلحقه بالبديهيات، إذ لا مفر لنا من أن يهدينا تفكيرنا إلى القول بأن الأغراض التي تسعى وراءها ألمانيا واليابان هي أغراض سيئة. وإذا نزلنا بهذه الأعراض إلى الحضيض من السوء والشر، وجدنا أن هذا السوء أو الشر الذي يسم هذه الأغراض، مرده إلى أن الألمان واليابانيين، بامتلاكهم لناصية القوة، يصبحون سببًا في خسراننا لها، وهذا وحده دليل يكفينا للجري وراء هذا الزعم والتمسك به. ولكن أيًا كان صلاح هذه الأغراض التي نسعى إلى استخدام القوة، في سبيل تحقيقها بعد نهاية الحرب، فإن قدرتنا على تحقيق هذه الأغراض أن يعظم شأنها، بمجرد افتراضنا أننا لا نحارب في سبيل الظفر بأسباب هذه القوة السياسية، أو أن نتيجة كسبنا لهذه الحرب لن تؤدى إلى جعل ميزان القوى في صالحنا، أو أن في مقدورنا صيانة السلام والنظام في العالم دون الالتجاء إلى سياسة القوة، وبمعنى آخر دون أن نستفيد من التجائنا إلى سياسة القوة التي ظفرنا بها.

وعند ما تضع الحرب أوزارها، ستظل سياسة القوة معمولًا بها، وما من شك أنها سوف تقترن بعدة شرور. ولكن لا حاجة بنا إلى أن نفترض، مستندين في ذلك إلى أسباب معقولة، أن وضع هذه السياسة في أيدي الحلفاء لن ينجم عنه

من الشرور البالغة (ما كان ينجم لو أن مقاليد هذه السياسة) كانت بيد ألمانيا واليابان. وسيكون هناك أيضًا. توازن دولي في القوى؛ ولكن ليس من مقتضيات ذلك أننا نعود إلى الحالة التي كان عليها التوازن الدولي قديمًا. ولقد وضح هتلر، كما فعل نابليون من قبل، أن توازن القوى ليس، كآلة الجرس الكهربائي، ينطوي في ذاته على القدرة على تنظيم نفسه بنفسه، فلا يحتاج إلا إلى مجرد إعداده وتنظيم سير حركته، حتى نضمن المحافظة على السلم دون أن نوليه رقابة أو عناية.

ولقد ولدت هذه الفكرة في القرن الثامن عشر، عندما كان يتنازع القارة الأوروبية ست دول كبرى تكاد تتمثل في السلطان والقوة، وتقوم هذه الفكرة على أساس أنه إذا عنيت كل دولة برعاية مصالحها، دون أي تقدير منها لمصالح الدول الأخرى، أو إذا مس سلطانها أي تهديد من جانب دولة أو دولتين من الفريق الآخر، فإن الأمر يقيني بذاته إلى ظهور مخالفات مشتركة لها من القوة ما من شأنه أن يعيد التوازن الدولي إلى حالته التي كان عليها من قبل.

وإذا صرفنا النظر عن حروب نابليون المدمرة، نجد أن هذه الفكرة كان لها أثرها الفعال خلال قرنين متتابعين؛ وهو أثر، إن لم يكن كافيًا لمنع الحروب، فقد كان على الأقل كافيًا لمنع أية دولة قوية من هدم الاستقلال السياسي لأية دولة أخرى. غير أن هذه الفكرة التي تقوم على أساس توازن دولي ينطوي على القدرة على تنظيم نفسه بنفسه، لن تخدم بعد غرضًا من الأغراض النافعة.

ولقد أظهرت تجربة الحرب العالمية الأخيرة، أنه إذا كانت كل دولة تعنى بالسعي وراء مصالحها الخاصة، دون نظر أو اعتبار المصالح الدول الأخرى، فإن النتيجة المحتملة لهذا الوضع ستنتهي إلى ضرب من التوازن غير المستقر، لأنه سيكون توازنًا في صالح الدول المعتدية من ناحية، على حين سيكون ضارًا

بالاستقلال السياسي والثقافي الدول الأخرى إلى حد يجعله، بالنسبة إليها، بمثابة الكارثة.

فلو كان من الواجب أن يصان السلم العالمي بموازنة القوى (الدولية) موازنة سليمة، فإن هذا التوازن يجب أن يكون في صالح تلك الدول التي ترغب في صيانة هذا المسلم، وتملك من القوى ما يؤهلها للنهوض بهذا العبء.

وعلى كلٍ فقد أثبتت أحداث التاريخ القريب أن كلًا من "هتلر وهيرو هيتو" هما اللذان رغبا في القضاء على هذا التوازن، كي يخدما بذلك مصالح الشعبين الألماني والياباني وحدهما. ولكن بهزيمة هذين الشعبين سينتقل ميزان القوى إلى أيدي روسيا وإنجلترا والولايات المتحدة والصين، على القدر الذي تستطيع به الأخيرة، أعنى الصين، أن تفيد إفادة فعالة من قوى شعبها وموارده.

ونحن لا نستطيع أن نتخلص دفعة واحدة من القوى التي تستخدمها هذه الدول، كما لا نستطيع أن نتخلص من ذلك التوازن الدولي الذي سيسود العالم كله (في أعقاب هذه الحرب) نتيجة لامتلاكهم لهذه القوي. ولكن كل ما نملكه، هو أن نأمل وأن نعمل كل ما في وسعنا، كي نحقق وضعًا يجعل كلا من هذه الدول العظمى قوامًا على رعاية التوازن الدولي، لا كأمر يمكن الإخلال به في كل فرصة ملائمة للتوسع في خدمة المصالح الذاتية، ولكن كمبدأ يجب تقويمه وضبطه بالاتفاق المتبادل، وبما يبذل من رعاية موصولة وعناية دائبة في سبيل صيانة السلم وتنمية أسباب الرخاء بين الشعوب.

والواقع إنه، حتى أولئك الذين ينعون على القوة السياسية العظمى ما تنطوي عليه في ذاتها من خطورة، أو معظمهم، كغاندي وأتباعه، يدركون تمامًا أنه من العسير أن نبني عالمًا أفضل من عالمنا الحاضر، دون التوسل بمثل هذه القوة. ولكن لماذا هم ينادون، ويشاركهم في رأيهم الناس جميعًا، بأنه من العسير إنشاء

عالم أفضل من عالم اليوم، مالم تقم هذه الدول، بريطانيا العظمى وروسيا والولايات المتحدة، بالنصيب الأوفى في بنائه؟ والجواب الدقيق على ذلك هو أنها تملك من القوة ما يكفي، إذا عملت كلها معًا، لأن تقرر ما يجب أو ما لا يجب عمله في هذا العام، ولترقب في نفس الوقت ما تم عمله وما لم يتم بعد.

ومن ثم أخذت هذه الدول العظمى تتواصى على أداء نصيبها من عبء الرجل الأبيض، الذي يتقاضاه أن يوفر للشعوب كافة أسباب العيش المطمئن داخل حدود أوطانها. فهم من ثمة أحرياء أن يتظاهروا بالمشاركة في تحمل هذا العبء في بلدان الشرق الأقصى وفي غيرها من الأقطار. ومع كل، فإن كثيرين ممن يصرون على أن يكون لهم النصيب الأوفى في فعل هذا كله، هم أولئك الذين ينادون بأن "الرجل الأبيض يجب أن يغادر الشرق الأقصى، فضلًا عن أن نزعة التسلط الإمبراطوري يجب أن تنقضي" وسيؤدي بنا هذا البحث إلى محاولة تعريف والتسلط الإمبراطوري" وكذا "الدول الاستعمارية".

٢

لقد كان لألفاظ "الإمبراطورية والإمبراطوري والتوسع الإمبراطوري"[١] دلائل ومعان تختلف باختلاف الأوقات. غير أن الواقع السياسي الذي خلق هذه الألفاظ والمصطلحات، كان وما زال، المظهر الوحيد البارز السياسية القوة، أو بمعنى آخر للسلطان السياسي.[٢] وفي فترات زمنية متلاحقة، خلال الأربعة أو الخمسة القرون الأخيرة، مدت، بعض الشعوب ذات الموقع الجغرافي الممتاز– وفي حدود ما هيأته لها ظروفها وكفايتها الخاصة– سلطانها السياسي على شعوب تباينها في الأصل العنصري وفي الثقافة، وقد سميت تظاهرة امتداد هذا السلطان

(١) وهو الذي نعنيه أحيانًا بحب التسلط

(2)Political Power

السياسي، سواء أكان على اليابسة أم على الماء، بالإمبراطوريات. وهكذا صرنا، بشيوع استعمال هذا المصطلح، نتحدث عن إمبراطوريات البابليين والآشوريين والميديين والفرس التي تكونت في الأزمان الغابرة، كما نتحدث عن إمبراطوريات الإغريق والمقدونيين والرومان تلك التي قامت في أزمنة متأخرة قليلًا على الإمبراطوريات السالفة.

وهكذا الشأن في حديثنا عن إمبراطوريات العرب والمغول، ثم إمبراطوريتي البنادقة والجرمان التي برزت على مسرح التاريخ خلال العصور الوسطى. ويستطرد بنا الحديث إلى ذكر إمبراطوريات البرتغاليين والإسبان والهولنديين والفرنسيين والإنجليز والروس والصينيين التي تكونت في العصور الحديثة. غير أننا لا نتكلم عادة عن إمبراطورية الولايات المتحدة ولكن لماذا؟ الواقع إنني لا أدري سببًا لذلك. فمنذ أن امتلكت الولايات المتحدة "شبه جزيرة ألسكا وبورتوريكو وجزائر هاواي وجزائر الفيليبين" أي منذ أحرزت كل هذا الذي سماه "وولتر ليمان **Walter Lippman**" بـ "الملحقات السياسية **Political Commitments**"[(١)]، تلك التي تمتد على نصف الكرة الأرضية، أصبح لها الحق حسب هذه المقاييس العامة، في أن يطلق عليها لقب "الإمبراطورية" فهي بذاتها قوة من أعظم القوى السياسية في هذا العالم.

وفي العصور الحديثة أصبح لفظ الإمبراطورية مقترنًا، على وجه خاص وأكثر من ذي قبل، بتلك الإمبراطوريات التي خلقها ما يسمونه بنزعة "التوسيع الاستعماري **Colonial Expansion**". ففي القرنين السادات عشر والسابع عشر، أخذت كل من إسبانيا وفرنسا وهولندا وإنجلترا تستكشف وتستعمر أراضي الدنيا الجديدة في القارة الأمريكية، كما نالت كل من البرتغال وهولندا وفرنسا وإنجلترا بعض الممتلكات، وحصلت على حقوق تجارية في الهند وجزر

---

(١) هذه الملحقات السياسية تتعهد بحمايتها الدولة المسيطرة عليها.

الهند الشرقية. وفي القرن الثامن عشر، اتخذت حركة التوسع الاستعاري صورة الكفاح بين كل من فرنسا وإنجلترا في سبيل امتلاك الهند وأمريكا الشمالية، وهو كفاح أنتهى بهزيمة فرنسا في كل من أمريكا والهند. ولقد هدأت الحركة الاستعمارية نوعًا ما عقب الحروب النابليونية، ولكن في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ظهرت حركة توسع استعماري سريعة وواسعة النطاق أدت إلى انتشار النفوذ الأوروبي، من الناحيتين السياسية والاقتصادية، في دول العالم التي يطلق عليها اسم "الشعوب المتأخرة". فاستولت بريطانيا العظمى وفرنسا وبلجيكا وألمانيا والبرتغال على معظم القارة الإفريقية، كما مدت روسيا سيطرتها السياسية على سيبيريا وأواسط آسيا، واستولت الولايات المتحدة، كما ذكرنا، على ألسكا وبورتوريكو وجزائر هواي والفيليبين، وأرغمت الصين على اتباع سياسة الباب المفتوح، بمعنى أن كلًا من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا وروسيا أحرزت حقوقًا إقليمية معينة في الأراضي الصينية، كحق استغلال موارد بعض الأقاليم الصينية استغلالًا اقتصاديًا، وحق استعمال بعض الموانئ كقواعد بحرية، فضلًا عن عدة حقوق خاصة في موانئ بحرية أخرى عرفت باسم "موانئ المعاهدات **Treaty Ports**"[١].

غير أن سياسة الباب المفتوح في الصين أدت إلى نشوب ثورة جماعات "البوكسرز" وهم الذين قاموا في وجه "الشياطين الأجانب". ولكن جيوش هذه الشياطين الأجانب سرعان ما أخمدت الثورة، واضطرت الحكومة الصينية من ثم إلى دفع تعويضات جسيمة وإلى إعطاء عدة امتيازات أخرى.

ولقد كانت الدوافع إلى هذا التوسع الاستعماري السريع في الشعوب المتأخرة اقتصادية في أساسها، إذ أن ضغط مشروعات الأعمال والمصالح

(١) وهي موانئ الدولة التي تستخدمها دولة أخرى بموجب معاهدات.

الأوروبية والأمريكية أخذ يتلمس فرصًا جديدة للربح التجاري ولتلبية الحاجة الماسة إلى خامات وبضائع معينة تعد من لوازم الصناعة الحديثة، كالبترول والمطاط، فضلًا عن ضغط الحاجة إلى أسواق جديدة لتصريف بضائع هذه الدول الصناعية ومنتجاتها، وما يتبع ذلك كله من طلب التدخل السياسي لضمان سداد القروض التي عقدتها البنوك الأوروبية للحكام الوطنيين المماطلين، وهكذا.

وإذا نظرنا إلى هذا الأمر بصفة عامة، حكمنا بأنه عمل من أعمال الخسة والغدر. وكل دولة شاركت بنصيب في هذه الأعمال ليس لها ما تعده موضع زهو أو فخار لها. وليست قصة حرب البوير أو الحرب الأمريكية الإسبانية أو الحرب الروسية اليابانية أو ثورة البوكسرز، ولا قصة الأساليب التي لجأت إليها حكومة الولايات المتحدة بقصد حرمان أهالي الفيليبين من أن يعيشوا في ظل حكومة تجيء وليدة اختيارهم- أقول إن قصة كل هاتيك الأحداث هي، في الجانب الأكبر منها، قصة العسف الذي تلاقيه الأمم المستضعفة، لتحقيق مصلحة الأمم القوية في الناحية الاقتصادية. وحتى أواخر القرن التاسع عشر، كانت "الشعوب المتأخرة" موضع تنافس وتزاحم جشع وإلى هذه الحالة يشير الآن إصلاح "التسلط الإمبراطوري" بصفة خاصة؛ ومن ثم كان لمدلول هذا الاصطلاح رائحته الكريهة، لا لشيء إلا لأن الاصطلاح بذاته ممقوت. غير أن هذا الاصطلاح له الآن رائحة أبشع من ذي قبل لأن الأسباب التي تذكر عادة في هذا العصر لتبرر مثل هذه "المشروعات المربية"[1] نشتم منها رائحة الخداع. وقد قال الرئيس. "ماكنلي **McKinley**" أنه بعد هزيمة الإسبان، لا يمكن أن يقرر ما إذا كان يستولي على جزر الفيليبين أم يصرف النظر عن هذا الأمر، إلى حد أن

(١) أي أنها مشروعات يخالف ظاهرها باطنها لتخفي على الناس حقيقة أمرها.

راح يستلهم فيه هدى العناية الإلهية. ولكنه، على حين فجأة، لم يدر لماذا بدت هذه المسألة بعد ذلك جد واضحة له، فإن إعادة الفيليبين إلى إسبانيا سيكون أمرًا ماسًا بالشرف الأمريكي، كما أن تركهم ليقعوا غنيمة باردة في أيدي الألمان أو اليابانيين لن يكون من حسن السياسة في شيء، وكذلك الاعتراف باستقلالهم لن يعني غير الحكم السيئ والفوضى، وعلى ذلك قرر الرئيس أن من واجب الولايات المتحدة. أن تستولى على جزائر الفيليبين، كي تضطلع بعبء تعليم الفيليبين ورفع مستوى معيشتهم وتحضيرهم وإدخالهم في دين النصرانية، بوصفهم إخوانًا لهم في الوطن!

ولقد برر الشاعر الإنجليزي الاستعماري "رديارد كبلنج **Rudyard Kipling**" في أشعاره نزعة التسلط الاستعماري التي سادت العصر، على ذات الطريقة التي نهجها "الرئيس ماكنلي" وإن كان أقل منه سخفًا في التعليل بل وأكثر تهذيبًا. فلقد ابتكر أسطورة "عبء الرجال الأبيض" التي شاعت وذاعت وأصبحنا اليوم نتبين منها الخداع الذي يثير السخرية (في نفوس الشعوب).

وتقوم فكرة هذه الأسطورة على أن الرجل الأبيض، إذا اضطلع بعبء حكم البلاد المتأخرة وسياسة شعوبها، فإن ذلك لن يكون إلا لتحقيق صالحهم الخاص. وما الربح الضئيل الذي يمكن أن يعود على الدولة الحاكمة بأكثر من مقابل عادل لما بذلته في سبيل إعدادهم للانتفاع بنعم الحضارة الغربية المسيحية، وليس هذا إلا تفسيرًا جديدًا لهذه الفكرة التي طالما رددت لتبرير غزوات الأوروبيين للدول الأخرى والشعوب الغريبة عنها. وقديمًا قال الرحالة "فاسكودي جاما"، بمجرد أن وطأت قدمه أرض الهند في القرن السادس عشر "لقد جئنا للبحث عن ناس يدخلون في دين المسيحية وللبحث عن بهارات الشرق".

ويعزى إلى كريستوف كولمبوس قوله "إن الذهب معدن يفوق سائر معادن

الأرض؛ أنه كنز، وإن من يملكه يستطيع أن تحقق كل غائبه في هذا العالم، كما أنه يوفق إلى مساعدة الأرواح لكي تسلك طريقها إلى جنات الفردوس"!

وأحسب أن ليس هناك إنسان يستطيع أن تحس بمدى ما في هذه الأقوال من سخرية تجعلها منطوية على معان خسيسة لم يكن يقصدها أولئك الذين أرسلوها، لاعتقاده اعتقادًا جازمًا بأن ما صرحوا به ليس إلا من قبيل ذلك العبء الذي ألقى على عاتق الرجل الأبيض، والذي يتقاضاه واجب تنصير وتحضير أجناس العالم الغارقة في ظلام جهلها. غير أننا لا نستطيع بعد اليوم أن نردد هذه "الدعوى" بوجه صريح. ولعلنا منذ زمن "كولومبوس" أو منذ زمن "كبلنج"، قد عرفنا كل شيء عما يسمى (في علم النفس) بالعقل الباطن، وأدركنا كيف يمكننا هذا العقل الباطن من إخفاء البواعث الحقيقية لكل ما نفعله، وذلك بأن نتعلل ببواعث أخرى طيبة تقوي من ثقتنا في أخلاقنا.

وهذ الأمر في جملته حسن لا بأس به. غير أننا، كما هو شأن الناس غالبًا إزاء كل فكرة جديدة[١]، قد بالغنا فيه وتطرفنا في تطبيقه إلا إننا بعد ارتدادنا من حالة البساطة الأولى التي كنا خلالها نخدع أنفسنا، قد سرنا أبعد مما ينبغي وأصبحنا معرضين لأن نخدع أنفسنا مرة أخرى– بعد أن ادعينا رجاحة عقل من هم موضع السخرية دائمًا– بزعمنا أن البواعث الحقيقية هي دائمًا بواعث خسيسة، وأن تلك التي نعترف بها ليست هي دائمًا البواعث الصادقة[٢]!

---

(١) إن فكرة عبء الرجل الأبيض في تحضير الشعوب المتأخرة هي فكرة أدخلها في روع الشعوب الأوروبية جماعة من الساسة غلبت عليهم النزعة الاستعمارية فأرادوا تبريرها بصورة أدبية عن طريق ابتكارهم لهذه النظرية حتى تقبل هذه الشعوب على بذل التضحيات اللازمة لتحقيق التوسع الاستعماري. فلما استنار الرأي العام الأوروبي نبذ هذه الفكرة وسخر من القائلين بها.

(٢) يقصد المؤلف إلى أننا كمفكرين يجب ألا نتعصب في الحكم على الناس والأشياء بصورة مطلقة أو أن نعطيهما قيمًا نهائية لأنه يرى أن هذا التعصب ضرب من الغرور وخدع النفس.

وهكذا طبع لفظ "التسلط" أو والتوسع "الإمبراطوري" بطابع شائن، إذ أصبح لا يشير إلا إلى الشرور التي كانت تقترن بالتوسع الاستعماري الأوروبي في القارتين الإفريقية والأسيوية. ويبدو، لكي يكون المرء من دعاة "التوسع الإمبراطوري"، أن من الواجب أن يكون رجلًا أبيض ومن الأوروبيين ذوي النزعة المحافظة الضيقة الأفق التي تناصر سياسة امتياز الطبقات في الداخل، ولا يجد في محيط السياسة الدولية، شيئًا أجلب للثناء والمدح من الإصرار على التمسك بمثل هذه الأسلاب الاستعمارية التي أخذت بوسائل غير شريفة في كل من أفريقيا وآسيا، ومن ثم فإن من المسلم به– أيًا كانت نسبة هذا التسليم– أن الرجل الاستعماري إما شخص أحمق أو منافق، وإما رجل مخبول العقل، أو رجل انطوى على اللؤم.

على أن هذا الأمر ليس بذي بال. أما الأمر الذي له شأنه، فهو أن الدولة الوحيدة من بين جميع الدول ذات النزعة الإمبراطورية التي يبدو أن دعاة التعاون الدولي من رجالنا المجاهدين الأحرار ينظرون إليها، بوصفها دولة تمثل هذه النزعة هي بريطانيا العظمى، وقد تجمع لي مما قرأته، ما يجعلني استنتج أنه لا الولايات المتحدة ولا روسيا أو الصين من الدول التي تسودها اليوم هذه النزعة؛ وإذا كانت هذه الدول قد غلبت عليها هذه النزعة فيما مضى، فإنها قد عدلت عنها وشيكًا. أما بريطانيا العظمى فإنها مازالت موصومة بها، أو على الأقل، مازالت طبقتها الحاكمة مولعة بها فلا بدع؛ أن تصبح بريطانيا العظمى حجر عثرة في سبيل عالم جديد أفضل من عالم الأمس، عندما تضع الحرب أوزارها. ومع ذلك فإن هؤلاء الأحرار من رجالنا المجاهدين المهتمين بالشئون الدولية، لهم أكثر الناس اهتمامًا بمحاولة تخليص بريطانيا من مأزق هذه الحرب. وكم تضرعوا إلى الله في صلاة كل أسبوع أن يكتب النصر لبطلهم "تشرشل **Churchill**"!

ولقد وقع في يدي أخيرًا كتاب طبع حديثًا يعالج موضوع شئون ما بعد الحرب، وقرأت فيه ما يلي: ماذا يجب علينا عمله على مدى واسع نحو التركة الاستعمارية في عالم أخذ على عاتقه تحقيق السلام الدائم؟ وما دامت المستعمرات تعد بمثابة موارد "الطعام المحفوظ" الذي يدخر للحاجة، بالنسبة للدول الاستعمارية، فإنه لا أمل في تحقيق خطة عملية مجدية بدون تعاون الدول الاستعمارية الكبرى، عن طريق حرصها على اتخاذ كافة الوسائل التي تراها لازمة. ومع كل فقد ظهر أن من بين الدول الأربعة الكبرى التي تتزعم جبهة الحلفاء، ثلاثًا خلصت من شائبة الادعاء بأن لها حقوقًا استعمارية مكتسبة. وقد لا يكون من قبيل الخيال البالغ حدود الوهم، أن نأمل في توفيق هذه الدول الثلاثة في مهمة إقناع الدولة الرابعة– بريطانيا العظمى– لتتعاون معها في سبيل إقامة نظام جديد يقصد إلى تخليص العالم من شرور هذه العداوات التي تخلقها نزعات "التوسع الاستعماري". وقد يكون هذا مثلًا صالحًا للون معين من التفكير الذي يعالج شئون ما بعد الحرب، ذلك التفكير الذي يفرغ في قالب من الاصطلاحات أو العبارات ذات المعنى المحدد الذي يشوه الحقائق السياسية ويطمس معالمها!

إنني أقول على سبيل الفرض، لو أن سيبيريا، بسكانها الذين يتراوح عددهم بين الثمانية والعشرة ملايين من غير الروس[1]، كانت عبارة عن جزيرة واحدة أو جملة جزائر منفصلة عن روسيا بمساحة مائية تبلغ نحو الألفين من الأميال، فإنه لن تكون هناك من صعوبة أمامنا لكي ندرك أن روسيا دولة إمبراطورية لها مصالحها الاستعمارية المكتسبة الواسعة النطاق! ويمكن أن ينطبق مثل هذا الكلام على الصين، فتعتبر ذات نزعة إمبراطورية، لو أن مقاطعاتها الكبري كمنغوليا ومنشوريا والتبت وسيكيانج كانت منتشرة في المحيط الهندي وجنوب غربي الباسيفيك.

---

(١) يتألف مكان سيبيريا من السيبيريين والصينيين والكوريين.

ومن حسن الحظ أن يكون الأمر بالنسبة إلينا مناسبًا حقًا، فإن مقاطعة "لويزيانا" ومقاطعات الغرب الأوسط التي حصلنا عليها عام ١٨٠٢ ليست منفصلة عن شاطئ الأطلنطي، كما أنها ليست منفصلة بعضها عن بعض بمساحات مائية شاسعة، وإلا كنا تعرضنا لهذا الوضع السيء الذي تخلع علينا لقبًا لا نرضاه، هو "مجموعة شعوب أمريكا المتحدة" أو بمعنى آخر "الإمبراطورية الأمريكية". ويبدو أن أمثل الطرق بالنسبة إلى أي شعب يريد الخلاص من وصمة هذا الداء الاستعماري، هو أن يكون خصب الإنتاج في نسله حتى ليبلغ تعداد سكانه، إذا أمكن، مائتي مليون نسمة، على أن يشغل حيزًا كبيرًا من الأرض لسكناه، كقارة كبيرة بدلًا من جزيرة صغيرة!

وعلى كل حال، فإن من الواجب أن أقول، دون أن أسرف في الخيال، إن من المفروض إذا حاولت الولايات المتحدة وروسيا والصين إقناع بريطانيا العظمى بإقامة نظام جديد تتبعه إزاء مستعمراتها، أن تحاول بريطانيا العظمى، على أغلب الظن، أن تعرف هل سيكون في النية تطبيق مثل هذا النظام الجديد على سيبيريا وسيكيانج والتبت وبورتوريكو وهاواي والفيليبين.

والواقع إن الأسس التي يقوم عليها نظام التوسع الاستعماري اقتصادية بحتة. وستجد أن العلاج الذي سأبحثه في إيجاز في الفصل الأخير من هذا الكتاب، يتطلب أمرًا أكثر من مجرد بذل جهود ودية تقوم بها الحكومات غير المتهمة بالنزعة الاستعمارية، في سبيل إقناع الدول أو الحكومات المتهمة بهذه النزعة لتقوم من اعوجاجها هذا.

ولعل أسوأ النتائج المترتبة على هذا التشويه للحقائق السياسية يتمثل في إضعاف العلاقات الودية التي يجب أن تقوم بين كل من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، سواء أكان ذلك لكسب الحرب أو لإقامة أسس

سلام طويل الأمد. وعلى كلٍ فإننا أقرب إلى نفسية الشعب البريطاني وسائر ممتلكات التاج البريطاني الحرة، منا إلى نفسية أي شعب آخر. فنحن نرتبط معهم برابطة الاشتراك في اللغة والأدب، فضلًا عن ميراث المبادئ والنظم السياسية المشتركة. وقد كنا في هذه الحرب، كما كنا في سابقتها، نتبادل معًا أسباب التعاون الوثيق في سبيل القضاء على العدو المشترك. وبالرغم من ذلك، فإن هناك أناسًا كثيرين في الولايات المتحدة مازالت تروعهم فكرة التحالف الذي ربطت أسبابه بيننا وبين دولة استعمارية، شأنهم في ذلك شأن أولئك الذين تروعهم فكرة تحالفنا مع دولة شيوعية. فهؤلاء قد يعجبون بالبريطانيين وقد يحسنون الظن بجامعة الشعوب البريطانية. ولكن ثمة شيئًا خفيًا يحتمل بين جوانحهم نحو الإمبراطورية البريطانية، تراهم يداورون في التعبير عنه. فهم قد يسلمون، مع شيء من التأفف، بأن الحكومة البريطانية حكومة ديموقراطية، ولكنهم يتساءلون: لماذا يكون للإنكليز ملك، إذا كانت حكومتهم ذات شكل ديموقراطي، وخاصة أن ملكهم– وتلك هي المشكلة الحقيقية– قد خلعوا عليه لقب إمبراطور الهند، كما أنهم يتساءلون: لماذا لات عطى بريطانيا العظمى للهند استقلالها فورًا إذا كانت تدافع حقًا– كما تدعى– عن قضية الحرية، وهم في هذا ينسون أن حكومة الولايات المتحدة تخضع لسلطانها شعوبًا غريبة عنها، في بورتوريكو وهاواي والفيليبين، كما أنهم لا يكلفون أنفسهم مؤونة مطالبة الرئيس "روزفلت" بأن تتخلى حكومته عن ممتلكاتها فيما وراء البحار، عندما يعيبون على المستر "تشرشل" وقوفه المشئوم في نادي "كليفدن هاوس **Cliveden House**" ليخطب الجموع قائلًا لهم في صراحة: "إنه ما جاء لحكم ليصفي بيديه تركة الإمبراطورية البريطانية"!

ومن أجل هذه الأسباب الظاهرية، يشارك كثير من الناس المستر "اندبرج **Lindbergh**" شعوره بأن الحرب ليست إلا تصادمًا آخر بين دول استعمارية

متنافسة، فهم يقرون "المس دوري طومسون **Miss Dorothy Thompson**" على رأيها من "أنها لن ترفع أصبعًا واحدًا لإنقاذ الإمبراطورية البريطانية بحالتها الحاضرة". والواقع إن هذا الرأي، إذ كان قد صار عن "مس طومسون" كما وصل إلينا. إنما يكشف عن تناقض عجيب في الفكر والعمل. فقد لا تكون "المس طومسون" رفعت أصبعًا في سبيل نصرة الإمبراطورية البريطانية، غير أنها ظلت مدى سنوات ترفع صوتها في كل أسبوع، صادرة في ذلك عن نوايا طيبة، لكي تكشف، لشعب الولايات المتحدة عن طبيعة النظام النازي وحقيقة فلسفته السياسية والعملية، قاصدة إلى استشارتهم وبث شعور واحد فيهم بالخطر الذي ينتظرهم من وراء النازية وحثهم من ثم على مد يد المساعدة قدر المستطاع إلى أية دولة تخوض معركة القتال في سبيل القضاء عليها. ومن هنا كان كل شيء نادت به هذه السيدة أو عملته، وكل دولار أنفق، وكل سفينة أعدتها الحكومة الأمريكية للمشاركة في هزيمة هتلر، كان لكل هذه العوامل مجتمعة أثرها– أيًا كانت الغاية المنشودة من ورائها– في إنقاذ الإمبراطورية البريطانية بصورتها الحاضرة.

ولنحذر أن تسحرنا الألفاظ وتلقي الغفلة في نفوسنا، ولنقل في صراحة أن بريطانيا العظمى وروسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية كلها دول استعمارية، لأن هذه هي الحقيقة التي تدل عليها أوضاع هذه الدول. ولنسلم إذا كان في هذا إرضاء لضمائر البعض، أن هذه الدول تأخذ بالنزعة الاستعمارية. ولكن لنضع الأمور مواضعها أولًا، ثم نحكم بعد ذلك على هذه الدول الاستعمارية بمقتضى أعمالها؛ ومن ثم سوف يبدو لنا أن ذلك الطراز من الاستعمار الذي يهمنا هنا أمره، هو الاستعمار الألماني والياباني. وفي مقدورنا أن نتفق جميعًا على وجوب القضاء على كل مظاهر النظام الاستعماري، كما أنه في مقدورنا أن نتفق جميعًا على أن الغرض المباشر الذي نقصد إليه من وراء الحرب

الحاضرة هو القضاء على هذا النظام. ولعل أبسط الحقائق تلخص في أننا إذا كنا في مركز يمكننا من القضاء على نظام الاستعمار، فإن السبب في ذلك يرجع إلى أن الإمبراطورية البريطانية، بنظمها الحاضرة، ظلت بعد سقوط فرنسا تناضل بقوتها المتماسكة مدى اثني عشر شهرًا، وحيدة منفردة، وهي تخوض كفاحًا عنيدًا موفقًا لولاه لكتب "هتلر" الفوز في نضاله منذ زمن طويل.

والواقع إن اللحظة الحاضرة في ذاتها تعد غير ملائمة في ظرفها الزماني، بالنسبة إلى شعب الولايات المتحدة، الذي لا يستطيع حتى إلغاء "ضريبة النفوس" التي كان الغرض منها حرمان الزنوج من حقوقهم كمواطنين أمريكيين– هذه اللحظة ليست ملائمة لهذا الشعب كي يناصر فيها فكرة التشكيك، ولو بهوادة ورفق– في نقاء الاستعمار البريطاني من الشوائب. فما من شك في أن الإمبراطورية البريطانية كانت وما تزال لها أخطاؤها وسقطاتها. ولكن أي دولة عظمى خلت صحيفتها من تلك الأخطاء؟ طبيعي أن الولايات المتحدة ليست هذه الدولة. ولكننا يمكن أن تضع الأمر على الوجه الآتي: وهو أنه نظرًا إلى الاعتبارات التي تمليها الحكمة السياسية ويقتضيها الحزم في فرض قيود السلطة المستمرة على الشعوب الغريبة، ثم ما تستلزمه المعاونة في سبيل نشر الحرية السياسية في العالم، يمكننا أن نقول أن الإمبراطورية البريطانية ليست في هذه الاعتبارات بأسوأ من غيرها من الإمبراطوريات التي سجل لنا التاريخ قديمه وحديثه أخبارها والحق إن الإمبراطورية البريطانية حقيقة من حقائق السياسية الرئيسية في زماننا؛ ومن ثم لا يجوز الحكم عليها بما ارتكبته من أخطاء انفردت بها، بل بما أدته من أعمال وما اضطلعت به في الجملة من مهام، كما لا يجوز الحكم عليها بما خابت أو عجزت عن تحقيقه فيما مضى، ولكن بما هي بسبيل القيام به من مهام في الأزمة الحاضرة. فإذا حكمنا على الإمبراطورية البريطانية

بهذا المقياس، فإننا نجد أن هناك أمرًا واحدًا جد واضح، على أغلب الظن، هو أنه إذا كانت الحرية السياسية– التي ظلت هذه الإمبراطورية قوامة عليها زمنًا طويلًا في جزء كبير من العالم– يجب أن تصان من العبث منها، وإذا كانت. الهند لا يجوز أن تفقد أملها الحاضر في الحصول على أمن وحرية سياسية مماثلة (لتلك التي تناصرها إنجلترا في أوروبا)، فلن يكون أمامنا سوى أمر واحد علينا جميعًا أن نعمله، وهو أن ترفع أيدينا جميعًا مطالبين بإنقاذ الإمبراطورية البريطانية، أيًا كانت الأوضاع والقواعد التي تقوم عليها! أما ماذا ستكون عليه أوضاع هذه الإمبراطورية، عندما تضع الحرب أوزارها، فهذا أمر أفضل أن نتركه للبريطانيين أنفسهم ولكل من يخصهم بحثه (من شعوب المملكة المتحدة)، ما دمنا ننتظر منهم بدورنا، ونكون على حق في ذلك، أن يتركوا لنا أصعب عبء نواجهه وأعني به تنظيم بيتنا في عمر ما بعد الحرب.

٣

لقد قيل إننا نحارب للمحافظة على استقلالنا السياسي، ولكن فإننا أنه يجب أن يلغي مبدأ سيادة الدول المستقلة بعد الحرب. ولقد قيل أيضًا إننا تستخدم قوتنا السياسية لنقضي بها على النفوذ السياسي لكل من ألمانيا واليابان، وفاتنا أنه يجب أن يلغى مبدأ سياسة القوة بعد أن تنتهي الحرب؛ كما قيل إنه من الواجب، بعد انتهاء الحرب، أن ينقضي عصر السيطرة الاستعمارية ويغادر الرجل الأبيض بلدان الشرق الأقصى، ولكن على شريطة أن تتعاون دول الجنس الأبيض العظمى (الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وروسيا) مع الصين في سبيل تشييد دعائم سلام طويل الأمد في الشرق الأقصى بل وفي العالم أجمع والعمل على صيانة حرماته. ولقد قيل إنه لكي نشيد دعائم سلام عالمي دائم ونحافظ عليه، فإن من الواجب أن تعمل الدول الأربعة العظمى معًا في اتفاق وإيمان صادق،

على شريطة أن تلتزم، في ذات الوقت، احترام حقوق جميع الشعوب في اختيار شكل الحكم الذي ترضى أن تعيش في ظله.

كل هذه أهداف طيبة، ولكن عرضها عرضًا أجوف وتجميعها هكذا بعضها إلى بعض والمقابلة بينها كاف لإثارة جملة مشكلات رئيسية معقدة تبعث على الارتباك والحيرة. وسوف نعرض بالبحث لجانب من هذه الأسئلة فيما بعد. غير أن اثنين منها نرى من المناسب أن تعرض لهما الآن بالدراسة. أما أولهما فهو: هل في مقدور دول الجنس الأبيض العظمى أن تغادر الشرق الأقصى، على أن تتعاون في ذات الوقت مع الصين في سبيل صيانة السلام الدائم في هذا الجزء من الأرض؟ وأما ثانيهما فهو: هل في مقدور الدول العظمى أن تنسق جهودها معًا في سبيل العمل على صيانة السلام الدائم في العالم، على أن تعترف في الوقت ذاته بحق الشعوب كافة في اختيار شكل الحكم الذي ترضى أن تعيش في ظله؟

ولكن ماذا يقصد على وجه التحديد من قولنا إن الرجل الأبيض يجب عليه أن يغادر الشرق الأقصى؟ يغلب على ظني أن هذا الأمر لا يعني أن الأستراليين مثلًا يجب أن يغادروه، على الرغم من أن الأستراليين من الجنس الأبيض، ومن أن أستراليا تقع في نطاق هذا الشرق الأقصى. ولهذا فإني أتناول هذه المسألة على أساس أن المقصود منها هو أن الرجل الأبيض يجب أن يتخلى عن سيطرته السياسية والعسكرية التي يفرضها على بلاد الشرق الأقصى التي تسكنها، بصفة أصلية، شعوب أخرى. وإذا كان هذا هو المقصود، فقد يبدو لنا حينئذ أن على الرجل الأبيض أن يغادر بدورة بلدان الشرق الأقصى والقارة الإفريقية، مادامت هذه الأقطار تقطنها كذلك شعوب أخرى!

ولكن إذا كان على الرجل الأبيض أن يغادر هذا الشرق الأقصى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فإن السؤال الذي يجب طرحه هو: لماذا لا يفعل ذلك

الآن، مادام هذا الأمر سيصبح، بفضل المساعدة القوية التي تقدمها اليابان، مرجو النفع إلى حد بعيد؟ وبمعنى آخر لماذا يقاتل الرجل الأبيض قتال اليائس، كي يدم بقاءه في الشرق الأقصى، إذا كانت نتيجة احتفاظه بقوته للبقاء فيه تستلزم أن يغادر فورًا هذا الشرق إلى غير رجعة؟

قد يبدو هذا السؤال عند كثيرين من أصحاب النزعات المثالية الحرة من أنصار الاتحاد الدولي بين الشعوب مجرد هراء؛ غير أنني أرى، مع ذلك أنه جد توجد مناسب للموقف الحاضر ولا لشيء إلا لأن أولئك الذين يقولون إن على الرجل الأبيض أن يجلو عن الشرق الأقصى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، هم في غالبيتهم، وعلى أغلب الظن، مناصرون لفكرة مواصلة هذه الحرب إلى نهايتها المحتومة. وهم يأسفون اليوم لأن الرجل الأبيض لم يمكن لإقدامه فيه تمكينًا وافيًا، قبل أن تنشب هذه الحرب، حتى تكون قوته في سنغافورة والفيليبين وهاواي وغيرها من مضايق البحار في منطقة جزر الهند الشرقية منيعة لا تغلب على أمرها. ولعل السبب في أخذهم بهذا الرأي هو، كما سيتعللون بغير شك، أن مطامع اليابان العدوانية مقترنة بأغراض ألمانيا الاستعمارية، تعد تهديدًا خطيرًا للحرية والأمن اللذين تحرص عليهما كافة الشعوب المحبة للحرية في كل من أوروبا وأمريكا، وفي بلدان الشرق الأقصى والأوسط. ولهذا السبب يجب أن تواصل هذه الشعوب الحرب حتى تبلغ نهايتها، وحتى يقضى القضاء التام على قوة ألمانيا واليابان. ولكن إذا تحطمت قوة اليابان التي تستند إلى قوة ألمانيا العسكرية تحطمًا كاملًا وهو الوجه الذي يبدو أن قضية البحث تنحو نحوه، فإن التهديد الذي ظل سيفه مسلطًا على حرية وأمن الصين وأمم الشرق الأقصى سينتهي أمره؛ ومن ثم يسهل على الرجل الأبيض أو بالحري (روسيا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة) أن تغادر في أمان هذا الشرق الأقصى، تاركة أموره إلى أبنائه الذين

تنتسب غالبيتهم إلى عناصر صينية وهندية.

ولنفرض أن الرجل الأبيض أقدم على تنفيذ هذا الأمر، فماذا تعنيه هذه السياسية على أصدق وجه؟ إنها لا تعني أكثر من أن بريطانيا سوف تسحب قواتها العسكرية، وتطوي كذلك صفيحة نفوذها السياسي في كل من الهند وسيلان " **Ceylon**" وشمال جزيرة بورنيو ومن مواقعها الاستراتيجية على المضايق وولايات الملايو المتحالفة. وسنغافورة وهونج كونج، كما أن هولندا ستنتهج هذا النهج في جزائر جلوة وسومطرا وبورنيو وغيرها من الأقطار التي تسكنها شعوب يبلغ تعدادها الستين مليونًا من الأنفس، كما تنحو فرنسا نحو هاتين الدولتين فتسحب قواتها من الهند الصينية، وتسحب روسيا بدورها قواتها من جميع ممتلكاتها الأسيوية، وهي مأهولة في غالبيتها بسكان من غير العنصر الروسي. ويجيء دور الولايات المتحدة فتنسحب هي الأخرى من الفيليبين وهاواي. على أنني لا أظن أن دولة من هذه الدول ستقدم على مثل هذا الانسحاب! ولكننا إذا فرضنا أن كلًا من بريطانيا والولايات المتحدة، بعد اطمئنانهما على مصايرهما بالقضاء التام على قوة اليابان العسكرية، قد ارتأيا عمل ذلك، فإني لأتساءل حائرًا كيف تشعر الصين بالطمأنينة، وهل ترى يرحب الصينيون بمثل هذا الأسلوب في التعاون مع الصين لصيانة السلام في الشرق الأقصى؟

الواقع أني لا أدري جوابًا على هذا السؤال. ولكني أرى أن الصينيين الذين ظلوا يستميتون في كفاحهم الباسل ضد عدو أن اليابانيين البربري مدى ست سنوات أو سبع سنوات، سيدركون تمامًا، أنه على الرغم من أن قوة اليابان قد تحطمت تحطمًا تامًا، فإن اليابان ستظل مع ذلك جاثمة لهم هناك، وعلى مقربة منهم، تتحين الفرصة المناسبة لتحقق مطامعها العدوانية من جديد.

إنني لو كنت صينيًا، فإن هذا الأمر، على ما أظن، هو أهم ما سأدركه وأظن

إنني يجب أن أكون أكثر طمأنينة، إذا تعاونت بريطانيا العظمى والولايات المتحدة مع بلادي على صيانة السلم في الشرق الأقصى، وذلك باحتفاظهما بقوات بحرية وجوية كافية لتحقيق هذا الغرض هناك، قد يرغب الصينيون في جلاء الإنجليز عن "هونج كونج"؛ ولكن ترى هل يرغبون في جلاء الإنجليز كذلك عن كل من سنغافورة ومضايق (جزائر الهند الشرقية)؟ وهل يرغبون في أن تضعف الولايات المتحدة قواتها البحرية والجوية في الفيليبين وهاواي أو تقوي شأنها هناك؟

لقد منحنا الفيليبين استقلالهم، ولكن هل هم في حاجة إليه الآن؟ أو هل يرغب أهالي هاواي إلى الولايات المتحدة أن تنسحب من بلادهم، وتدعهم وشأنهم في اختيار ما يشاءون من نظم؟ وبعد فسيبقى هنالك الأستراليون، وهم أيضًا يريدون أن يعيشوا في أمن وسلام داخل حدود بلادهم، ولكن أي طمأنينة يحسونها وأي سلم يستطيعون أن يطمحوا إليه لو أن بريطانيا العظمى جلت بقواتها الجوية والبحرية من الشرق الأقصى من ناحية، وجلت الولايات المتحدة بدورها عن جزائر الفيليبين وهاواي من ناحية أخرى؟

إن الأستراليين سوف يشعرون، على أغلب الظن، بأن السلام الدائم لن تقوم له قائمة أو تصان حرماته في الشرق الأقصى إلا إذا عملت كل من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة على زيادة قواتها الجوية والبحرية زيادة ملحوظة، في سنغافورة ومضايق جزر الهند الشرقية فضلًا عن جزر هاواي والفيليبين، وكذلك غينا الجديدة وجزائر سليمان، وأية جزر أخرى، لها مواقعها الاستراتيجية، يستطيعون الحص هذه الحرب[1].

أطلق على الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا العظمى كل صفات الدول الاستعمارية المنطوية على نزعات التوسع الإمبراطوري. ولكن أيًا كان اللقب

(١) لا ننسى أن فصول هذا الكتاب كتبها مؤلفها والحرب العالمية الثانية ماتزال قائمة.

الذي تخلعه على هذه الدول، فإن ثمة أمرين يخيل إلى أنهما بعيدان عن عالم السياسة العملية. أما أحد هذين الأمرين فهو أن تخلع دولة من هذه الدول عنها، في يوم من الأيام، استقلالها وسيادتها، أو أن تسمح بأن يحد منها، إلا إذا جاء هذا التحديد عن طيب خاطر منها، أما ثاني الأمرين، فهو أن تقدم إحدى هذه الدول على سحب قواتها البرية والجوية، وهي التي تضمن لها نفوذها السياسي، من أقطار الشرق الأقصى.

غير أن الأمل الوحيد الذي يرجى من ورائه استقرار السلام الدائم في الشرق الأقصى، هو أن تتمكن هذه الدول الثلاث من التعاون فيما بينها من ناحية، ومع الصين من ناحية أخرى، في تسوية مشاكل هذه الشرق على وجه يرضي كل منها، فضلًا عن إرضائه للعديد من شعوب الهند وجزائر الهند الشرقية، تلك الشعوب المحرومة من الخصائص والمميزات البارزة.

غير أن الأمل الوحيد المعقود عليه استقرار السلام استقرارًا دائمًا في أوروبا، يتوقف على تعاون بريطانيا وروسيا والولايات المتحدة وفرنسا المحررة على تنسيق الجهود فيما بينها، والعمل في إيمان وثقة في سبيل تسوية عامة المشاكل هذه الحرب تكون موضع رضا هذه الدول، وتحول دون خلق شعور دائم بالاضطهاد والعجز في ألمانيا وإيطاليا وأمم أوروبا الشرقية والشرق الأدنى– التي ليست لها معالم واضحة– يكون مصدر قلق وخطر دائمين.

وهذا الأمر يتصل بنا تجاه المشكل الثاني وهو: هل في مقدور هذ الدول العظمى الأربعة أن تجرى هذه التسوية وأن تحافظ عليها، وهي تسوية تدخل في حسابها جملة المصالح القومية ذات القيمة الحيوية بالنسبة إلى كل واحدة منها، على أن تعترف في ذات الوقت حتى كافة الأمم في أن تحيا في ظل حكومات تكون وليدة اختيارها ومشيتها؟

إن من الوهم أن نتصور أن هذه الدول العظمى لن تكون لها مصالحها القومية التي تعدها حيوية بالنسبة إليها، كما أن من الوهم أيضًا أن نفترض عدم احتمال ما سيقوم بين هذه المصالح المتعارضة، في بعض الحالات، من اشتباك وتطاحن. فإذا كان من الضروري لهم أن يظلوا متحدين حتى يحققوا لأوروبا سلامها الدائم، فلا مفر لكل منهم من التسليم بما للبعض الآخر من مصالح في ألمانيا وإيطاليا ودول شرق أوروبا وبلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. أما بالنسبة لألمانيا، فإن مصالح هذه الدول ليست في حاجة إلى أن تتعرض لأي لون من الصراع المحتوم، طالما ظلت هذه الدولي متفقة على العمل معًا لمواجهة الاعتبارات الأخرى. والواقع، أن للولايات المتحدة وروسيا وإنجلترا وفرنسا وسائر دول أوروبا الغربية الأقل شأنًا مصلحة مشتركة في منع أية دولة أوروبية كبرى من أن تظفر بمركز متفوق قد تكون له خطورته في أوروبا، كما أن واحدة من هذه الدول لن تقر سياسة الاعتراف للألمانيين حقهم في اختيار شكل الحكم الذي يرضونه لأنفسهم، إذا كان هذا الحق سينحرف صوب مذهب حكومي يعد ضربًا آخر من النازية، أو أي مذهب آخر مشابه لها. ومن المحتمل أن ينطبق موقف هذه الدول على تسوية مشكلة إيطاليا من هذه الناحية.

أما بالنسبة إلى الدول المهزومة، فإن الادعاء بأنه من الضروري أن تظل عرى الاتحاد وثيقة بين كل من روسيا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، إذا أريد للسلم العالمي بقاء طويل الأمد، قد يتعارض وقد لا يتعارض مع الادعاء الآخر الذي ينادي بأن من المرغوب فيه، بوجه عام، أن تحترم حقوق الدول كافة في اختيار نوع الحكم الذي ترضى أن تعيش في ظله.

ولكن ماذا سيكون من أمر تسوية المشكلات السياسية الأخرى الخاصة بقية دول أوروبا ودول الشرق الأدنى وشمال أفريقيا؟

أما بخصوص تسوية المشكلات القائمة في دول غرب أوروبا التي اجتاحتها جيوش المحور (كفرنسا وبلجيكا وهولندا والدنمارك والنرويج) فإن من غير المحتمل أن ينشب نزاع بين روسيا وبريطانيا والولايات المتحدة، كما أنه من غير المحتمل أن تكون هناك صعوبة ما في احترام حق هذه الشعوب، إذ تختار شكل الحكم الذي ستنظم شئون حياتها في ظله. والحق إن هذه الشعوب لها مميزاتها وخصائصها البارزة كشعوب معترف بها من الجميع، كما أنها عاشت أزمانًا طويلة داخل حدود معينة لم يطرأ عليها تغيير يذكر، تحكمها حكومات كانت وليدة اختيارها. وليس لهذه الشعوب فيما بين بعضها والبعض الآخر نزاع على مسائل الحدود، فلا روسيا ولا بريطانيا العظمى ولا الولايات المتحدة تطمع في أي إقليم من أقاليم هذه الأوطان السياسية، كما أنها لن ترضى أن تعارض في نوع الحكم الذي ترغب هذه الشعوب في إقامته؛ ومن ثم لن تكون تسوية مشاكل هذه الدول السياسية مفضية إلى مشكلات معقدة تستعصي على العلاج. غير أن أمر هذه التسوية السياسية بالنسبة لدول شرق أوروبا وشمال أفريقيا لن يكون هينًا أو ميسورًا. فبالنسبة إلى بولندا مثلًا صرخت روسيا، أثناء مجاهدتها العدوان النازي بأنها ستحتفظ بأجزاء معينة من بولندا كما كانت عليه الحال في عام ١٩٣٩، فمسألة أي العناصر يشتمل عليها الشعب البولندي، ليست بعد من الأمور الواضحة، وكذلك أي الأقاليم يعتبر من صميم الأرض البولندية بمقتضى الحقوق التاريخية، فأمر يعد بدوره أقل وضوحًا من موضوع العناصر.

ولكن إذا افترضنا أن جميع أفراد الشعب الذين كانوا يعيشون في ظل الحكومة البولندية عام ١٩٣٩، سيرغبون، بعد أن تنتهي الحرب، في أن يعيشوا كذلك في ظل حكومة بولندية تجيء وليدة إرادتهم الحرة، فماذا ترى سيكون من أمر السياسة التي ستتبعها الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا إزاء تسوية

المسألة البولندية؟ هل يجب أن تصر حكومات هذه الدول على تطبيق المبدأ الذي ينادي بأن من الواجب السماح للشعوب كافة بأن تحيا محكومة محكومات تجيء وليدة اختيارها الحر، وبذلك، تتعرض هذه الدول لمواجهة السياسة الروسية وتغامر بالاحتكاك بها إلى حد يهدد بقطع علاقاتها بها، أم أن من الواجب أن يؤمنوا على مطالب روسيا، وبذلك يهجرون مبدأ حق الأمم في تقرير مصيرها؟ إن استمساكهم بهذا المبدأ قد يجلب لهم قدرًا ما من النفع، فيما لو رفضت روسيا قبوله، مادام أن لروسيا القوة العسكرية الراجحة في شرق أوروبا، بجانب ما لها من مصالح رئيسية في هذا الجزء من القارة.

ويبدو لي أنه من غير المحتمل أن تقدم بريطانيا العظمى أو فرنسا أو الولايات المتحدة على قطع علاقاتها مع روسيا، وبذلك تتعرض جميعًا إلى فقدان الأمل الوحيد في حفظ السلام الدائم في القارة الأوروبية، لا لشيء إلا لإصرارها على التمسك بهذا المبدأ المثالي، مبدأ حق الأمم في تقرير مصيرها، وخاصة في تلك الحالة التي لا يكون فيها الشعب، أو الإقليم الذي ينتسب إليه الشعب، غير واضحي المعالم أو مقرري الأصولي.

أما ما يحتمل أن تقدمه روسيا من مطالب لها بخصوص تسوية مشاكل البلقان، فلا يعرفها أحد بعا، غير أن الأمر الذي سيكون معروفًا للكافة، ولن يكون وجه للفرار من حقائقه التي ستجعل تطبيق مبدأ تقرير المصير أمرًا غير مرض، إلى حد كبير، هو ما نلمسه في كافة الدول التي خلقتها معاهدة فرساي، من عداوات مرة بين عناصر الشعوب المختلفة، وما يقوم بينها خصومات عنيفة على المسائل الإقليمية والحدود، وما سينشأ عن ذلك كله، بغير شك، من أقليات ساخطة تتخلف حتمًا عن تخطيط الحدود، أيًا كانت أوضاع هذا التخطيط.

أما في القارة الأفريقية فإن المصالح الإمبراطورية أو الاستعمارية التي ستعترض تطبيق مبدأ تقرير المصير، ليست مصالح روسية، بل هي مصالح بريطانية وفرنسية، كما أن للولايات المتحدة مصالح غير مباشرة في هذه القارة. ولكن دعنا نسأل قبل كل شيء، ماهي أمم القارة الإفريقية؟ إن مصر بلا شك، إحدى هذه الأمم، وقد اعترف بها كدولة مستقلة ذات سيادة منذ عام ١٩٢٢، والحبشة هي أيضًا أمة أخرى من أهم هذه القارة، وقد أتيح لها الآن، بعد طرد الإيطاليين من أراضيها، أن تعيش في ظل حكومة وطنية جاءت وليدة اختيارها. ولكن هل الوطنيون، من سكان أقاليم باسوتولاند وروديسيا وسوازيلند وكينيا ونيانزا وتنجانيقا والصومال أو نيجيريا وجامبيا وغيرها من الأقاليم الإفريقية، يكونون شعوبًا متفرقة إلى أبعد حد، وهل تراهم يرغبون حقًا أن تغادر بريطانية أراضيهم وتسمح لهم بأن يؤلفوا حكومات تجيء وليدة إرادتهم؟ وهل السكان الوطنيون من أهالي الكنغو الفرنسية والكاميرون والصومال وجزيرة مدغشقر يؤلفون أممًا منفصلة؟ وهل تراهم يرغبون في انسحاب فرنسا من بلادهم والسماح لهم بأن يؤلفوا حكومات تكون وليدة اختيارهم؟ ثم إننا إذا صرفنا النظر عن قبائل زنوج أفريقيا الوسطى، فماذا يكون من أمر أهالي ليبيا والجزائر وتونس ومراكش؟ هل تعد هذه الشعوب. نفسها أممًا منفصلًا بعضها عن البعض الآخر وهل تجمع على التخلص تخلصًا تامًا من رقابة وحماية أية دولة أوروبية لهم؟

إنني هنا أقف عند حد التساؤل فحسب، فليس لدى من المعرفة بأحوال أي شعب من هذه الشعوب ما يكفي لمدى بالجواب السديد. ولكن أيًا كانت الإجابة عن هذه الأسئلة، فإن أغلب الظن أنه من غير المحتمل، إلى أبعد حد، أن تميل بريطانيا إلى الأخذ بفكرة الانسحاب من أي جزء من أجزاء ممتلكاتها في

القارة الإفريقية[١]، هذه الأجزاء التي كانت مسيطرة عليها قبل الحرب العالمية الثانية. فإن لم يكن لديها العزم على فعل ذلك، فإنها لن تكون في موقف يمكنها من أن تطلب إلى فرنسا أن تنسحب بدورها من الكنغو والكاميرون أو حتى من الجزائر وتونس ومراكش: وعلى أي حال، فإنني لا أظن أن بريطانيا العظمى تريد أن تطلب إلى فرنسا الانسحاب من شمال إفريقيا. بريطانيا العظمى، ومعها الولايات المتحدة أيضًا، لو جنحتا إلى التعقل، فإنهما سترغبان في جعل فرنسا من القوة بمكان، لا بحسبانها أداة ضرورية لتحقيق التوازن السياسي في أوروبا تجاه ألمانيا فحسب، بل باعتبارها كذلك عاملًا من عوامل المساعدة التي لا غنى عنها في الدفاع عن مبادئ ما سماه الكاتب "وولتر ليبمان" بـ "جماعة الأطلنطي"[٢].

وأيًا كانت طلبات كل من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، فإنهما ستريان أن من الحمق المطبق ترك تلك الأقاليم– التي أثبتت حوادث أكبر محنة عالمية عرفها تاريخهم السياسي– أنها على أعظم جانب من القيمة بالنسبة إليهم، هذا إذا كنت لم أخطئ كثيرًا فهم الفرنسيين أنفسهم، أولئك الذين وجدوا أن إمبراطوريتهم الأفريقية هي المكان الوحيد الذي يستطيعون أن يجمعوا فيه قواهم السياسية والعسكرية المشتتة، حيث بدءوا غزوهم الجديد لوطنهم "فرنسا" لعيدوا إليها استقلالها السياسي.

وما من شك في أن الحرب العالمية الثانية قد أثبتت أن السيطرة على شمال إفريقيا كانت عاملًا له أثره، لا في هزيمة ألمانيا فحسب، بل في هزيمة اليابان أيضًا. وإني لأظن أنه من غير المرجح– إلى أبعد حد– أن تقدر أية دولة من دول الحلفاء العظمى (فرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا أو الولايات المتحدة) سلامًا عالميًا

---

(١) وما تزال تسيطر عليها.

(٢) يقصد الدول الموقعة على ميثاق الأطلنطي.

دائمًا، لو أن التوجيه السياسي لشمال إفريقيا وأداة الدفاع العسكري عنها قد سلمت مقاليدها كاملة إلى شعوب شمال إفريقيا في ليبيا والجزائر وتونس ومراكش) التي ما تزال تعاني أسباب الضعف السياسي، وقد لا نستطيع الجزم ما إذا كان أبناء هذه الشعوب يرحبون بالاضطلاع بأعباء هذه المسئولية التي تقتضي قدرًا كبيرًا من الحرية أم أن الأمر سابق لأوانه.

تلك هي بعض الصعاب التي تنطوي عليها أية محاولة لتطبيق مبدأ حق الشعوب في اختيار شكل الحكم الذي تريد أن تعيش في ظله. والحق إننا لا نستطيع بلوغ هذا الهدف في يسر.

إننا إذا حثثنا الدول العظمى لتقاتل قتال المستميت كي تحافظ على استقلالها السياسي في هذه الحرب، وكنا نطرى مسلكها إذا هي فعلت ذلك، فإن من العسير علينا أن نتوقع أن واحدة منها ترضى النزول عن هذا الاستقلال السياسي بعد أن تضع الحرب أوزارها. ثم إننا إذا أصررنا على وجوب بقاء الدول العظمى مرتبطة برباط الاتحاد فيما بينها، كي تضطلع بالعبء المشترك في إقامة سلام عالمي دائم، أنه لا مفر لنا من أن نخول لهم الحق، على سبيل الامتياز[١]. في إقامة السلام العالمي الدائم على أساس رعاية ما يعادونه. مصالح حيوية لهم. كما نخول لهم استعمال القوة التي يملكونها، والضغط الذي يرون التوسل به لضمان الانتفاع بالنقل الاستراتيجية التي يعتمدون عليها في إنشائهم لدعائم السلم العالمي ومحافظتهم عليها، ومن هنا يتبين لنا أن سياسة القوة وسياسية المحافظة على المصالح الإمبراطورية ستظلان قائمتين بعد الحرب، كما ستكونان أساسين ضروريين لقيام عالم جديد أفضل من عالم الأمس. فإذا ما اعترض على ذلك بأن الدول العظمى لا يمكن أن تؤتمن على ترك هذه القوة غير المحدودة في أيديها،

---

(١) Privilege

أجبنا بأن الواجب يحدونا أن نثق بها طالما كانت القوة في أيديها، ولم يبق إلا أن نرى هل تستطيع كل منها أن تثق بالأخرى، وفي هذه الحالة سيعرض لنا قطعًا هذا السؤال:

لماذا نحارب إذن؟ أنحارب لنبقى على الحالة القائمة ونحافظ عليها؟ وهو سؤال حقيق بأن نطرحه على بساط البحث تعلم لماذا نحن نحارب إذن؟

الفصل الخامس

لأية غاية نحن نحارب؟

طالما طرح الناس هذا السؤال على بساط البحث، وكان محل جدل كبير، واختلفت إجابات الناس عليه. وقد يكون ثمة ما يمكن أن نسميه بالإجابة التقليدية، إلى جانب ما يمكن تسميته بالإجابة التي تحمل طابع أصحابها. ولكي نميز بين هذين النوعين من الإجابة، نرانا في حاجة إلى إيضاح هذا الأمر. فالحياة تسوقي لنا مناسبات متعددة نتوقع من الفرد إزاءها أن يقول وأن يؤدي من الأمور ما تفرضه عليه التقاليد. فعند ما يتزوج صديق لك، ينتظر الناس أن تهنئه، والحق أنك تقوم بأداء هذا الواجب ولو كنت تعتقد أنه أقدم بتصرفه هذا على عمل غير مناسب. وعندما يموت أحد معارفك، يتوقع الناس أن يقول: "إن هذا أمر بالغ السوء" أو قد تعبر بشيء آخر يجري على نسق هذه العبارة، على حين قد تظن أن ذلك الحادث يعد بدوره أمر لا اعتراض عليه.

وعندما تخوض دولة من الدول الحرب، فأول ما يقوله الناس على سبيل التقليد والمحاكاة، إنها إنما تحارب لتدفع عن نفسها غائلة العدوان، أو إنها تقاتل دفاعًا عن قضية الحرية، وهذا ما يتردد على ألسنة الناس اليوم في جميع دول الأرض، أي في دول المحور وسائر الدول الأخرى. فنحن نسمع هذا كل يوم عن طريق محطات الإذاعة ومن فوق منصات المحاضرات، كما نقرأه في الكتب والصحف. فالرد التقليدي الذي يتردد على الألسنة، والذي يتوقع كل فرد أن يسمعه وأن يقبله كل الناس أو معظمهم على أنه أمر واقع، هو "أننا نقاتل

للاحتفاظ باستقلال بلادنا وفي سبيل حرية البشر، بل قل في سبيل عالم جديد أفضل من عالمنا الحاضر".

على أن هناك من يشذ عن هذا الإجماع، وهو الأمر الذي أوضحه أحد محرري "جريدة نيويورك" في مقال له بقوله "إننا نخوض اليوم غمار الحرب إلى جانب بريطانيا؛ وعليه فإن من واجبنا أن نتعاون بكل وسيلة ممكنة مع البريطانيين لكي نفوز بالنصر. غير أن الذي يقلقنا هو دعوة المستر تشرشل إيانا إلى نوع من الاتحاد مع بريطانيا بعد الحرب، على أننا نأمل ألا تنتهي بنا الحرب إلى مثل هذا الاتحاد، كما نأمل بعد هذه الحرب ألا نصبح بالفعل جزءًا من الإمبراطورية البريطانية، كما هي حالنا الآن، وكما كانت حالنا يوم أن اشتركنا في الحرب العالمية الأولى. وإذا كنا من الناحيتين الرسمية والشكلية ستشتبك ببريطانيا بعد هذه الحرب، فإن قوتنا ومواردنا سوف تشجعهم على أن يهيبوا بنا أن نقوم بكفاح مثالي جديد في سبيل قضية كبرى نؤمن بها. وقد اشتركنا في مثل هذا الكفاح مرتين خلال خمسة وعشرين عامًا، باشتراكنا في حرب لم تكن لنا مصلحة فيها. ويتساءل محرر هذه "الجريدة "لأي غاية نحن نحارب؟ ثم يرد قائلًا: إنك إن سألتني عن هذا أجبتك بأننا نشترك في حرب ليست لنا مصلحة فيها سوى إنقاذ إنجلترا من ورطتها".

وليس ثمة شك في أن الجمهرة العظمى من الناس تلتقي معنا في هذا الرأي، وأن كان لا يوجد سوى عدد يسير ممن يواجهون الجمهور ويعالنونه بهذا الرأي في صراحة وإخلاص. وعلى كل حال، فإن سواد الناس يتقبل ما يتردد على الألسنة من أننا نحارب لكي نحافظ على استقلالنا وندافع عن قضية الحرية.

والحق إن هؤلاء مخلصون إلى حد كبير في ظنهم، وهذا هو الرد الذي أجيب به، وإني لأحسبه الرد السليم، غير أنه يوجد في كل دولة من الدول أناس يقبلون

هذا الرد، دون أن يطيلوا التفكير فيه. وهؤلاء يتفاوتون في كل دولة بين الكثرة والقلة، لأن ذلك يتوقف على قدر اقتراب الدولة من الحرب أو بعدها عنها. على أنهم يرتضونه لأنه الرد المناسب المقبول، وهو ما نتوقع أن يفكر فيه أو قل يردده المواطنون المحبون لأوطانهم، ومع ذلك فإننا عندما نتحدث إلى عامة الناس، على حد تعبير رجال الصحافة، وعند قراءة الكتب والرسائل التي تعالج موضوع الحرب ونلم بما تتكشف عنه من نتاج، يصبح واضحًا أن الناس على اختلاف نزعاتهم، سواء فكروا في هذا الموضوع كثيرًا أو قليلًا، إنما يعبرون عن آراء مختلفة، إذ يعلنون أننا إنما نحارب دفاعًا عن حرية البشر، ولننشئ بعد الحرب عالمًا أفضل من عالمنا الحاضر، وما هذه الموضوعات الخاصة التي يقصد إليها الناس من وراء اختلافهم في طرائق تحدثهم في هذا الموضوع، سوى مثال لإجاباتهم الطبيعية عن هذا السؤال: "لأية غاية نحن نحارب؟".

ولعل الأمر الوحيد الذي. يلتقي عنده الناس جميعًا، هو أننا نحارب لأن اليابان اعتدت علينا. وهو بالنسبة للجمهرة العظمى من الناس، غاية ما يعرفونه أو هو كل ما تحتاجون إلى معرفته، وما دمنا قد اعتدى علينا حتى لم يكن أمامنا من سبيل آخر سوى أن نقاتل، بل ما دمنا قد خضنا غمار الحرب بالفعل، فليس ثمة من سبيل أمامنا سوى أن نعمل على كسبها. وهذا ما يتوخونه حتمًا من وراء قولهم "إننا نحارب ضد الاعتداء ودفاعًا عن الحرية الإنسانية". وإذا خطر لك أن تسألهم لماذا كنا في حاجة إلى أن نعد الاستيلاء على جزائر هاواي والفيليبين في المرتبة الأولى من الأهمية، وعما إذا كان من الأفضل أن ندعها تفلت من أيدينا بدلًا من أن نضحي في سبيلها بالأرواح الأمريكية العديدة، وقعوا في حيرة من أمرهم، أو قل عدوك مجانبًا الصواب والعقل، ولأجابوك "أجل نحن حصلنا عليها بطريقة ما ولهذا فإن من واجبنا أن نحميها من أي اعتداء. أليس كذلك؟".

إننا نستطيع أخذ "بيرل هاربر" لقمة سائغة؛ ومن ثم فإن من واجبنا أن تعلم هؤلاء اليابانيين الذين يستحقون اللعنة، كيف يجلون عنها. وتعد إجاباتهم هذه منطقية إلى حد كبير، ولكنها لا تذهب في قياس المنطقة إلى الحد الذي يجعل منها ردًا على هذا السؤال: "لأية غاية نحن نحارب؟". والحق أنه لأيسر، للسواد الأعظم من الناس، أن يدرك لماذا نحن نقاتل اليابان من أن يدرك السبب الذي دفعنا إلى محاربة ألمانيا. فألمانيا لم تعتد علينا. ولعل كل فرد قد سمع، بطبيعة الحالي، عن كتاب "كفاحي **Mein Kampf**" وفلسفة النازي وأساليهم. ولكن هذه الموضوعات لم تكن، قبل أن تنشب الحرب، لتدل على معان كثيرة تشغل أذهان الغالبية العظمى من الناس، وهي ليس لها في أذهانهم حتى اليوم من المعاني بقدر ما قد تحمله. ولقد حدث، قبل أن تنشب الحرب، أن تقدم إلى عدد كبير من الناس العاديين الذين لم يكن لهم إلمام كبير بالمسائل القومية والدولية، وبالتالي لم يظهروا اهتمامًا كبيرًا بها، وسألني عما إذا كان انتصار هتلر في الحرب القائمة[١] يحدث تغييرًا في الموقف، وعما إذا كانت الأحوال تسير كما هي الآن بالنسبة لعامة الناس؟ هذه فكرة رجال الأعمال الذين ظنوا أن في مقدورنا أن نوفق بين مصالحنا ومصالح هتلر.

ومثل هؤلاء الناس، كبر عددهم أو قل، قد لا تكون عندهم بعد فكرة واضحة عما تهدف إليه النازية في دنيا الواقع. ولكنهم يعلمون أن ألمانيا واليابان تقف منا موقف العداء، وأنه حين يشترك أبناؤهم في الحرب يكون ذلك مبعث فخار لهم، لاسيما إذا وسموا بأوسمة الإقدام والشجاعة.

وإذا قدر لأبناهم أن يستشهدوا في ساحة القتال، كان في ميسورهم أن يؤمنوا إيمانًا جازمًا بأن هؤلاء الأبناء إنما ضحوا بأنفسهم في سبيل بلادهم ودفاعًا

(١) يقصد الكاتب الحرب العالمية الثانية وقد كانت قائمة فعلًا وقمت أعداد الكتاب.

عن حرية البشر، وطبيعي أن يشعر هؤلاء الآباء أن أولئك الفتيان الأمريكيين لم تذهب أرواحهم عبثًا. وعليه فإن في مقدورهم أن يعلنوا، عن إيمان وثقة، أنه لا بد لنا، بعد أن يلقي المتحاربون السلاح، من أن نعمل شيئًا في سبيل إقامة عالم جديد أفضل من عالمنا الحاضر، وأن كان ما يجدر بنا عمله لم تتضح صورته بعد في أذهانهم. فكثير من هؤلاء سوف يرى أن اندحار ألمانيا واليابان سيؤدي بنا إلى العالم الأفضل الذي ننشده، وعندما يلقى السلاح سوف يشارك كثير منهم الجندي أمنيته التي يجيش بها صدره في أوقات عطلته والتي تتمثل في قوله: الآن وقد انتهت الحرب، فإنه يرجو أن يعود إلى الولايات المتحدة دون أن يسمع بعد الآن شيئًا عن أي بلد أجنبي أخر.

وهنالك الذين يتولون قياد الرأي العام ويصوغون له أفكاره، كرجال السياسة ورجال الأعمال والمحامين والأطباء، ورجال الدين ومدرسي المدارس وأساتذة الكليات، والمؤلفين ومحرري الجرائد والكتاب والمعلقين على الأخبار المذاعة بالراديو، وكثير من المفكرين في كل مجتمع، أولئك الذين لا يؤلفون الكتب ولا يلقون الخطب بل يقرأون كثيرًا ويفكرون جديًا في الحرب والسلم على السواء. ويعد هؤلاء أقلية ضئيلة بالنسبة إلى مجموع الأمة، إلا أن مبلغ تأثيرهم في أفكار الناس في كل مجتمع يفوق نسبة عددهم، فأمثال هؤلاء القادة يستطيعون أن يحدثونا في دقة، وكثير منهم يفعل هذا في نهاية الأمر، عما يقصدون إليه من وراء قولهم "نحن نقاتل في سبيل الاحتفاظ باستقلالنا الوطني ودفاعًا عن حرية البشر". وبالجملة نجدهم يلتقون معنا في الرأي الذي ينادي بأن الواجب يقضي بهزيمة ألمانيا واليابان هزيمة تامة، والقضاء على نظام النازي. كما أن هذا الواجب يقضي ببذل الجهود، فيما بعد، لخلق عالم تستطيع الدول أن تتمتع في ظلاله بنصيب أكبر من الأمن والحرية. ولكنهم يختلفون اختلافًا بينًا على الوسائل التي يمكن، أو التي يجب

أن تتذرع بها لتحقيق هذه الغاية. ففريق منهم يظن أن فكرة الدولة العالمية مستحيل تحقيقها، على حين يرى فيها الفريق الآخر الأمل الوحيد. وثمة فريق ثالث يرى أن الغرض الأولى يجب أن ينحصر في الحيلولة دون إثارة حرب أخرى، وأن تحالفًا يقوم بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وروسيا والصين لكفيل بتحقيق تلك الغاية، على حين يرى فريق رابع أننا نتخير السلم، حتى ولو خرجنا من الحرب ظافرين، ما لم يطرأ على العلاقات الدولية والنظم الاجتماعية تغيير جوهري، ولذا فليس ثمة جواب واحد أو رد بسيط على هذا السؤال "لأية غاية نحن نحارب؟".

وتتوقف الإجابة على هذا السؤال على تحديدنا لهؤلاء الذين نعنيهم بضمير "نحن". إن هذا الضمير يشمل دولًا كثيرة وطوائف عدة في كل دولة من الدول، فالشعوب التي ضربت بالقنابل واستعبدت، أعرف بالغاية التي تحارب من أجلها وبالأمر الذي تقف دونه مكافحة. نعم أنها أعرف بذلك كله من شعب الولايات المتحدة الذي، إذا استثنينا منه الجنود ورجال الصحافة العاملين في جبهة القتال، نجده لم يشهد قنبلة تلقى، فهو من ثم لا يعرف من أمر الحرب سوى ما يبلغه عن طريق النقل والإشاعة، وفضلًا عن ذلك فإن الشعوب المشتركة في الحرب تزداد فكرتها وضوحًا عن الغاية التي تتوخاها من الكفاح كلما تقدمت الحرب. وليس ثمة شك في أن شعب إنجلترا وفرنسا يعرف الآن، أكثر مما كان يعرف عندما نشب القتال في عام ١٩٣٩، أنه إنما يكافح دفاعًا عن حرية البشر. ولعل أفضل طريقة للإجابة على هذا السؤال "لأية غاية نحن نكافح" هي أن نعود بالذاكرة إلى عام ١٩٣٩، لنقدر الأسباب التي من أجلها اشتبكت هذه الدول المتعددة في الحرب، وكيف أثر تقدمها في تغيير، أو بالحري في تنوير، أفكار تلك الشعوب عن الغاية التي تكافح في سبيلها.

١

وإذا عدنا بالذاكرة إلى السنوات التي انقضت منذ عام **١٩٣٣** حتى عام **١٩٢٨**، فإن من السهل علينا أن نقدر أنه كان في استطاعة الدول المحبة للحرية أن تأخذ على هتلر السبيل بقرار موحد وحاسم قبل فوت الفرصة، فتحول بذلك دون نشوب الحرب. والحق أن من السهل دائمًا، بعد أن تحل الكارثة، أن نرى ما كان في مقدورنا أن نعمله، وما كان علينا أن نقوم به لتفادي وقوعها. وعلى الرغم من جميع المبررات التي يقتضيها التبصر وحكمته السامية، لايزال يخيل إلينا أنه من غير المصدق أن إنجلترا وفرنسا، هذا إذا قصرنا الكلام على هاتين الدولتين المحبتين للحرية، تفضلان واجب الوقوف معًا جنبًا إلى جنب، كما لو كان الأمر لا يعنيهما وقت أن أسس هتلر النظام النازي في ألمانيا، وكون أقوى جيش في العالم، وأيد "موسوليني" في غزوته الوحشية لأثيوبيا، وأعان "فرانكو" على القضاء على الحرية السياسية في إسبانيا، حتى تهيأ له من ثم أن يتقدم لغزو النمسا وتشيكوسلوفاكيا وانتهابهما غنيمة باردة.

وثمة بطبيعة الحال تفسيرات لهذه السياسة المنطوية على عدم المبالاة من جانب تلك الدول نحو سلامتها ونحو قضية الحرية الإنسانية. فأحد تلك الأسباب يرجع إلى أن الزعماء المسئولين في تلك الدول لم يدركوا مبلغ الخطر والشر الذي كان ينطوي عليهما النظام النازي، والسبب الآخر أنهم لم يستطيعوا أن يعتقدوا بأن هتلر كان يعني ما قاله، عندما صارح العالم في كتابه "كفاحي" بما كان ينوي فعله وما سيتذرع به من وسائل لتنفيذ نواياه. ويبقى بعد ذلك سبب ثالث، وهو أنهم لم يعتقدوا يومًا أن هتلر كان يعني ما قاله، عندما وعد بألا يطالب أبدًا بأي إقليم أوروبي إلا إذا كان يستوطنه عنصر ألماني.

والواقع أنه لا يوجد من بين هذه التفسيرات ما يعد في رأي العقل مقبولًا.

فليس أمام القادة المسئولين إذن سوى عذر واحد يتعذرون به تبريرًا لعدم وقوفهم على حقيقة النازية أو الفاشستية، من الناحيتين النظرية والعملية. ولقد ظل كل من هتلر وموسوليني خلال سنوات يوضح بصورة جلية، إن لم تخل من صخب وجعجعة، أن النازية والفاشستية ليست سوى تشكيلات منظمة تقوم على القوة والغدر. كما ظل كلاهما يخرج نظريات مذهبه إلى حيز التنفيذ العملي. ولقد كان الضغط البالغ على الحرية السياسية وحرية الرأي والتعليم، والقضاء المنظم على اليهود، وتمجيد الدولة للأعمال الدالة على كراهيتهم والمفضية إلى البطش الوحشي بهم، فضلًا عن معسكرات الاعتقال التي كان يباح فيها ارتكاب أحط أنواع التعذيب، كانت كل هذه التصرفات يكشف عنها الغطاء فيما يكتب، كما كانت تسجل بما يقع على مرأى العالم وسمعه من أحداث. وقليل من الناس، بل قليل من يشغلون مناصب رفيعة، أمثال السفير "دد **Dodd**" و "ونستون تشرشل **Winston Churchill**" هم الذين أبصروا ما وقعت عليه أعينهم وفهموا ما كان ينطوي عليه من دلالة. ولكن القادة المسئولين في الدول المحبة للحرية، كانوا من قصور الفهم حيث لم يدركوا الحقائق، أو كانوا من التهاون إلى حد أنهم لم يعيروا الأمر أهمية تذكر، بل كانوا على أغلب الظن أغبياء إلى حد كبير. فما لم نفترض أن هتلر كان يعني ما انطوت عليه تصريحاته في "برختسجادين وميونخ **Berchtesgaden and Munich**"، لما كان ثمة، على وجه التحقيق، ما هو أدل على الإمعان في الغباء، من أن يظل هؤلاء حتى عام ١٩٣٧ على ظنهم، بأنه لم يكن يعني ما قاله في كتاب "كفاحي".

ولعل أدق وأبلغ مثل لغباء يسجله كاتب على نفسه، وأن كان على غير قصد منه، هو ذلك الكتاب الذي نشر تحت عنوان: "الإخفاق في أداء مهمة **The Failure of a Mission**"، وقد وضعه المرحوم "السير نيفيل هندرسون" سفير

إنجلترا في ألمانيا خلال السنوات التي سبقت الحرب مباشرة وكان هندرسون هذا رجلًا إنجليزيًا مثقفًا، أوفده إلى ألمانيا ليخلق بينه وبين زعماء النازي جوًا ملائمًا يسمح له بالوقوف على مطالبهم، وعلى ما يرضهم منها، وليقنعهم من ثم بالحاجة إلى الاحتفاظ بالسلم في أوروبا. وقد حاز السير "نيفيل" القبول لدى الألمان، وبذل كل ما في وسعه لتنفيذ "التعليمات" التي أعطيت له، ولكن مهمته أخفقت. ومع ذلك فإن السبب الرئيسي في إخفاقها، وقد سجل هذا السبب في كتابه، ينحصر في قصوره عن فهم ما كان يجري في ألمانيا، أو بعبارة أخرى، قصوره عن معرفة الصفات الحقيقية للرجال المسئولين فيها. وبالرغم من أن الفرص كانت تتاح له ليقف على حقيقة ما كان يجري في ألمانيا، فإنه لم ير مع ذلك شيئًا يثير فزعه. وعلى الرغم كذلك من أن الفرص أتيحت له ليري هتلر وجوبلز وجورنج ويحادثهم، إلا أنه لم يكشف فيهم ما يبعث على إثارة الذعر منهم. فلقد حسب أن هتلر لم يكن أكثر من رجل يتمتع بجانب عظيم من القوة، وهو إلى هذا شخص غريب الأطوار حقًا. ولكن الأجانب من الألمان كانوا بدورهم أقرب وقتئذ إلى الغرابة. ولقد عد جورج رجلًا على جانب ملحوظ من الدهاء والفطنة، كما رأى فيه أكثر مما رآه في أي شخص آخر، حتى لقد ظن أنه من الطراز الذي يميل إلى الزهو والفخار، وإن كان يتميز قبل كل شيء، كسائر الألمان، بطابع السذاجة وطيب القلب المأثورين عنهم. ولاحظ كذلك أن الجانب المرح في طبعه يغلب على الجانب الإنساني فيه، وقد تمتع "هندرسون" بإكرام جورج البالغ وأحب الرجل كما يحب الإنجليزي المهذب زميلًا أثيرًا عنده غير أنهم، في رأي هندرسون، لم يكونوا من السوء إلى الحد الذي صورهم به الناس، وقد عاد هندرسون إلى إنجلترا وهو يجهل، تحت تأثير مظهرهم الخشن، أن "هتلر وجوبلز وجورنج" ليسوا بالرجال الشرفاء الذين يوثق بوعودهم، أو أن أمر النظام النازي أخطر من مجرد حكومة استبدادية. خلابة لا تروق في أعين الإنجليز.

وقد كان هندرسون يمثل تلك الروح المثالية التي كانت تسيطر على "نيفل تشمبرلين" رئيس الحكومة البريطانية في آرائه وسياسته. وقد تشابه الرجلان كثيرًا فيما كان لهما من مرانة وكفاية وخلال، كما تشابها فيما كان لهما من عيوب. فلكم بذل تشمبرلين من جهد البائس المستميت ليمنع الحرب، لأنه كان يعرف أن الحرب كارثة لا نظير لها من ناحية، ولأنه كان يعتقد، من ناحية أخرى، أنها ستكون تربة خصبة لنشر الشيوعية الروسية مهما كان الدافع عليها. وقد أطلق على سياسته المنطوية على منح الحرب "سياسة التهدئة"، وهي السياسية التي كانت ترمي إلى التخلي لهتلر عن أكثر ما يمكن التخلي عنه، على أمل أن يقنع بألمانيا التي تشمل الولايات التي يسكنها الألمان.

ففي عام ١٩٣٨، عندما طالب هتلر بأراضي السوديت الألمانية: "Sudeten Lands" التابعة لتشيكوسلوفاكيا، أقدم: تشمبرلين على خطوة ليست لها سابقة، بأن طار إلى ألمانيا حيث اجتمع بهتلر على هيئة مؤتمر خاص في "برختسجادن" وهناك كان موضع إعجاب الناس، حتى لقد استقبل استقبالًا رسميًا من الحكومة الألمانية، وقد رأى تشمبرلين في هتلر رجلًا غريب الأطوار كما عده "هندرسون" من قبل، لأن هتلر بدلًا من أن يناقش الأمور في هدوء وتؤدة، شأن الرجل السياسي المهذب، كان يثور ويتكلم في ضجيج ومباهاة أمام الناس. ومع ذلك فقد حصل تشمبرلين من هتلر على وعود ظنها مرضية ثم طار ثانية إلى جودسبرج، وكان من نتيجة ذلك، بطبيعة الحال، أن تقدم هتلر بطلبات أكثر، وهدد بتسيير جيشه إلى تشيكوسلوفاكيا في أول أكتوبر إذا هو لم يجب إلى هذه المطالب. وقد أعقب هذا عقد مؤتمر في ميونخ في التاسع والعشرين من سبتمبر ونظم على وجه السرعة، واجتمع فيه "هتلر وموسوليني" والمسيو دلادييه رئيس الوزارة الفرنسية والمستر تشمبرلين"، وهناك تم الاتفاق فيما بينهم على أن تسلم

لألمانيا أراضي السوديت التي تتألف غالبية سكانها من الألمان على أن يترك الناس، في مناطق أخرى معينة، حق البت في هذا الأمر بطريق الاستفتاء العام. وقد سبق للحكومتين الفرنسية والروسية أن أكدتا "للتشك **Czechs**" أنهما ستقفان إلى جانب تشيكوسلوفاكيا ضد الاعتداء الألماني؛ غير أن الحكومتين الإنجليزية والفرنسية لم تكونا راغبتين في المخاطرة نخوض غمار حرب، وعلى ذلك أبلغ "التشك" بأن من واجبهم أن يقبلوا اتفاق ميونخ، وعاد تشمبرلين من ميونخ إلى بلاده وهو مملوء تيهًا حيث صرح "لقد عدت لجيلنا بالسلام والشرف".

لم يرتكب سياسي بريطاني من قبل خطأ جر وراءه مثل هذه الكوارث. فقد سبق لهتلر أن وعد في ميونخ بأنه لن يطالب بأي إقليم أوروبي زيادة على ما ضمه لألمانيا، غير أنه أصر على أن يسمح للجيش الألماني، كضمان لتنفيذ شروط اتفاقية ميونخ، بأن الخل تشيكوسلوفاكيا دخولًا سلميًا. على أن التشك لم ينخدعوا بذلك، إذ كانوا على علم بأن اتفاق ميونخ إن هو إلا مهزلة. وقد برهنت الحوادث على صحة ذلك، فاستولى الألمان أولًا على تشيكوسلوفاكيا، وفي خلال ستة أشهر أقيمت فمها حكومة منفصلة لتكون ألعوبة في يد الألمان، وضمت بوهيميا والجزء الأكبر من مورافيا إلى ألمانيا. أما ساسة التشك: وزعماؤهم المفكرون الذين أبوا الفرار، فقد أرسلوا إلى معسكرات الاعتقال أو لاقوا حتفهم أو أعدموا. وهكذا نهبت الدولة نهبًا منظمًا، وتقلت ملكية الأراضي إلى الألمان، ويقال إن السجلات الأصلية التي تثبت حق تملكها قد أعدمت. أما الأطعمة ومنتجات الصناعة وما تحويه المتاحف والمكتبات، فقد شحنت مئات من العربات بغنائم النهب ونقلت إلى ألمانيا، كما طهرت المدارس والجامعات من المدرسين التشك إذ أغلقت دفعة واحدة، وانتزع طلبة الجامعة والرجال والنساء ليلًا من مساكنهم حيث حشدهم رجال "الجستابو **Gestapo**" في ميدان عام

ليظهروا فيهم ما اعتادوه من تلذذ بتعذيب الآدميين. وكان الشبان يضربون ويعذبون إلى أن يفقدوا شعورهم، ثم يردون إلى وعيهم بما يسلط عليهم من ماء بارد، ثم يعذبون مرة أخرى حتى يفقدوا الشعور أو الحياة. وفي الوقت نفسه كانت تخطف الفتيات على سبيل الترويح، وعلى ملأ من الجميع، وكان أعضاء الجستانو في خلال هذه العمليات وقوفوا كل ينتظر دوره– كان كل هذا يحدث مقرونًا باللهو والضحك الداعر الذي يدل على أبلغ الاستهتار.

لم يكن التشك إذن في حاجة إلى أن يعرفوا شيئًا عن النازية بطريق الكتب فقد شاهدوها فعلًا ولسوا آثارها وقاسوا منها الأهوال، ومن ثم أدركوا لأول وهلة ماذا تنطوي عليه. فهي لم تكن أمرًا يستطيع الناس المتمدينون أن يرتبطوا به أو يستقروا في ظله. ولذا عرفوا، دون أن يخامرهم الشك، خطر الأمر الذي يحاربون من أجله. وهو أمر لم يكن من الميسور صونه أو إصلاحه بمؤتمرات يتباحث فيها هتلر أو بتقدير دقيق للمصلحة الوطنية أو مناورات دبلوماسية بغية الوصول إلى تسوية يتحقق بها التوازن الدولي. كانوا يعرفون أنهم إنما يحاربون في سبيل كيانهم القومي وحريتهم السياسية، بل في سبيل أمر قد يكون أكثر أهمية من هذا كله، وهو السلوك البديهي الذي يسلكه أي رجل متمدين. وأدرك التشك كذلك أنه إذا قدر لأوروبا مرة أخرى أن تكون موطنًا تستطيع الشعوب المتمدينة احتمال العيش فيه، فإن من واجب الشعوب المحبة للحرية أن تجعل نزاع الطبقات والمصالح القومية في الدرجة الثانية من الأهمية، بجانب الواجب المشترك العاجل، وهو القضاء على هتلر ومعاونيه من النازي، كما يقضي الإنسان على عش من الأفاعي حين يراه آخذًا في النمو.

ولم يفطن الناس في فرنسا وإنجلترا إلى هذا إلا أخيرة ولكن القضاء على تشيكوسلوفاكيا أقنعهم بأن كلمة هتلر التي ضمن بها استقلال تشيكوسلوفاكيا لا

وزن لها. وما داموا قد عجزوا عن إيقافه عند حده بسياسة التهدئة، فإن الواجب كان يقضي عليهم بأن يلزموه حده بالالتجاء إلى القوة. فلما بدأ هتلر مناوراته ذاتها ضد بولندا، على غرار تلك التي قام بها ضد تشيكوسلوفاكيا، تم الاتفاق بين فرنسا وبريطانيا العظمى على أن يتقدما معًا إلى مساعدة بولندا بجميع ما تملكانه من قوة، إذ رأت الحكومة البولندية أن من الضروري الوقوف في وجه العدوان الألماني بالقوة، وعملًا بهذا الاتفاق أعلنت الحرب على ألمانيا في الثالث من سبتمبر عام ١٩٣٩.

وقد كانت المعاهدة البولندية في ذاتها حجة للتدخل، فلم تعلن إنجلترا أو فرنسا الحرب على ألمانيا لتصونا الحكومة الديموقراطية في بولندا، إذ لم تكن في بولندا حكومة ديموقراطية، حتى تقومًا بالمحافظة عليها، كما أنهما لم تعلن الحرب أملًا في إنقاذ بولندا من غزو مفاجئ، إذ كان يتعذر على كليهما، لأسباب جغرافية، مد بولندا بأية معونة حربية مباشرة. وإنما أعلنتا الحرب على ألمانيا لكي تحولا بين هتلر وبين السيطرة على أوروبا، وهو أمر قد يعرض كلًا من الأمتين الفرنسية والإنجليزية، وكذا استقلالهما السياسي للخطر؛ ومن ثم أكرهتا على سلوك هذه السياسية. ولم يكن ثمة من سبيل أمامهما للاختيار بين الحرب والسلم إذ ذاك أو فيما بعد. وقد آثرتا عدم الانتظار، لأنهما طالما تمسكتا بسياسة التريث على غير جدوى، كما حدث، لاسيما وأن التريث مدة أطول كان من شأنه أن يعطي هتلر مزايا أعظم من تلك التي أتيحت له. وقد قامت كلتا الدولتين بإعلان الحرب لكي تؤمنا مصالحهما الخاصة بتعديل التوازن الدولي وجعله في صالحهما وفي غير مصلحة هتلر.

وسرعان ما فتحت بولندا وقسمت بين ألمانيا وروسيا، ونهب الجزء الأكبر الذي كان من نصيب ألمانيا ودمر بطريقة فاقت في قسوتها تلك التي اتبعت مع تشيكوسلوفاكيا ففي خلال ثمانية شهور لم تكن في الجهة الغربية حرب جدية، ولم

تقم فرنسا ولا إنجلترا بالاستعداد الكافي لشن الحرب التي كان هتلر مستعدًا لخوض غمارها. ولكن حدث في مايو سنة **١٩٤٠** أن غزت ألمانيا، عن طريق هجوم خاطف وبدون سبب أو إنذار سابق الدنمارك والنرويج وهولندا وبلجيكا. وفي أعقاب هذا الغزو تمت هزيمة الجيوش الفرنسية البريطانية، وانسحاب القوات البريطانية من "دنكرك" ذلك الانسحاب الذي كان مصحوبًا بالكوارث ثم بهزيمة فرنسا واستسلامها وثم الغارات الجوية المروعة على بريطانيا.

وفي ذلك الوقت أدركت الشعوب في جميع تلك الدول "النازية" على حقيقتها، كما أدركت الهدف الذي كانت ترعى إليه من الحرب، وأدرك أهالي النرويج والدنمارك وهولندا وبلجيكا أن سياسة العزلة وسياسة الاعتماد على توازن القوى والوسائل التي تواضعوا عليها لتسيير دفة الحرب لا تجديهم نفعًا، وأدرك رجال الصناعة الأثرياء وساسة فرنسا المدنيون والعسكريون المعروفون بالميل إلى الدسائس حمقهم البالغ، عندما ظنوا أن هتلر يمكن أن يكون أقل شرًا من الاشتراكية. وأدركت طبقات العمال أن هذا الأمر هو قبل كل شي أشد خطرًا من حرب تحركها طبقة الأثرياء ولا يعنيهم من أمرها شيء؛ وهنا أدرك الشعب البريطاني أنه إنما يكافح، لا لتعديل التوازن الدولي والوقوف في وجه ألمانيا ذات القوة البالغة فحسب، بل للقضاء التام على الحكومة النازية التي لا يستقيم قيامها مع أي صورة من صور الاستقلال السياسي أو الحرية في أوروبا بل في العالم كله. ولقد أدرك الشعب الرومي هذا كله بمجرد أن غزت الجيوش النازية بلاده، كما سبق أن أدرك أهالي أثيوبيا وإسبانيا والصين ذلك جيدًا قبل أن تنشب الحرب الأوروبية.

وبهذا الأسلوب ذاته، كان شعب الولايات المتحدة يلم حقيقة النازية وبطبيعة الحرب، بيد أن التجربة كانت منذ ذلك الحين أقل أثرًا وأبطأ ظهورًا. ومن غير المحتمل أن يدركها الأمريكيون بمثل هذه الصورة الفعالة التي أدركتها بها شعوب

أوروبا والصين، فلقد وقفوا على ما ارتكبه اليابانيون في الصين وما أتاه الفاشيون الإسباني والألمان والطليان في إسبانيا، وما اقترفه الألمان النازيون في تشيكوسلوفاكيا وبولندا. ولكننا في الواقع لم ندركها أكثر مما أدركها الفرنسيون والبريطانيون قبل عام ١٩٤٠. فقد كان كل شيء بمنأى عنا، كما كان سجل الحوادث أبعد من أن نقرأ عنه أو نأسف لما يجري فيه. وبالرغم من أن هذه الحوادث الموجبة للأسف كانت لا تعنينا، إلا أننا فكرنا فيها أول الأمر ثم وطدنا العزم على أن نبقى بمنأى عن الحرب وأن نتفادى نتائجها، برفضنا أن نخوض غمار كفاح كان علينا أن نخوضه، وبامتناعنا حتى عن الدفاع عما تخوله لنا حياتنا من حقوق. ولكن بعد أن سقطت فرنسا وتوقع الناس غزو إنجلترا، أدركنا أهمية الاحتفاظ بالإمبراطورية البريطانية ثم دخلنا الحرب نتيجة لذلك بأن انتهجنا سياسة الإعارة والتأجير لمد يد المعونة للدول التي كانت في حاجة إلى معدات الحرب، وكل ما يعوزها من ضروب المساعدات اللازمة لتسيير دفتها؛ ولم ندخل الحرب بصفة رسمية ولم نقدم المعونة الكاملة إلا بعد أن اضطررنا إلى ذلك نتيجة للاعتداء الياباني على بيرل هاربر وجزائر الفيليبين. وعلى الجملة فقد دخلنا الحرب، كما دخلتها فرنسا وإنجلترا، دفاعًا عن مصالحنا القومية، وبقينا حتى أكتوبر سنة ١٩٤٣ ننهج في كفاحنا هذا النهج، ونحن مجمعون على أن الحرب يجب أن تستمر حتى تتحقق الغاية المقصودة من ورائها.

نحن نطالع كل يوم، بل ونؤمن إيمانًا جازمًا، بأننا إنما نحارب دفاعًا عن حرية البشر ضد الوحشية الألمانية واليابانية. ورغم هذا مازلنا حتى الآن قاصرين عن إدراك ما تنطوي عليه هذه الوحشية بالصورة التي أصبحت تدركها بها الشعوب الأوروبية والصينية، وهي الشعوب التي عانت ويلاتها، فنحن ندركها بقدر ما كان لها من أثر مباشر فينا.

ويلوح للذين يطلقون العنان لخيالهم أن الواجب كان يقضى علينا بأن نقوم بأحسن مما قمنا به. فقد كان الحادث الاغتيال الذي وقع "لرجال دوليتل Doolittle's Men" كما يقول المستر "نورمان كزنز Norman Cousins" من الأثر في الولايات المتحدة ما أزاح الستار عن جانب ذي مغزى عن علاقة أمريكا بالحرب، فوقع الخبر موقع المفاجأة من أمة صريعة حائرة، ولقد روع ذلك الحادث أمريكا على قدر ما كانت غير مصدقة له، كما كان صدمة لها على قدر ما أثاره من شعورها. ولم نكد نصدق أن قوانين الحرب كما وضعت، تنتهك حرمتها بمثل هذه الجرأة. فهناك أمر انتهكت فيه حرمة البلاد وأمر آخر كان موضع الدهشة منها، وهو لماذا قابلنا الحادث بمثل هذه الدهشة إلى حد أن كدنا لا نصدقه؟ أين كنا طوال هذه السنين عندما كانت هذه الأمور ذاتها تحدث على نطاق واسع؟ في كنا نحلم عندما كان العسكريون والمدنيون في الصين يلقون حتفهم بالآلاف تحية لحرب الغازات التي لجأ إليها اليابانيون؟ وأين كانت مراكز الدفاع الرئيسية عن الولايات المتحدة، عندما جاهر اليابانيون أنفسهم بمباهاتهم بإعدام الطيارين الأمريكيين ولما لم يمض غير يومين؟ أنهم أعدموا كذلك سكان القرى الصينية القريبة من المكان الذي أضطر فيه الطيارون الأمريكيون إلى الهبوط، فاتهم هؤلاء السكان بارتكاب جريمة في حق "الجغرافيا" إذ وضعت الصدفة المحضة منازلهم القليلة البائسة بجوار المكان الذي هبطت فيه الطيارات، وهكذا أعدم الآلاف منهم، وأصبح هذا التصرف من قبيل الألاعيب، وأطلق عليه الناس في اليابان. "Kwangtut" ووصفه أخرين بـ "Lidice".

تناول "دبوسا" وثبته في أي مكان من الخريطة فلن يغير هذا من الأمر شيئًا؛ ولكن سيؤدي بك هذا إلى أن تهتدي إلى مكان ما، وإذن سوف تدبر في الخطوة التالية الوسائل التي تقضي فيها على حياة الناس المقيمين في هذا المكان؛ تري.

هل تضعهم في صف واحد ثم تطلق عليهم النار؟ قد تكون هذه الوسيلة كثيرة النفقات، فلنلجأ إذن إلى حشدهم تحت سقف واحد ثم نشعل النار فيهم جميعًا. وقد تكون الوسيلة الأخيرة أقل نفقة ويعاني الناس منها كثيرًا. وعندما تبدأ دورة اللعب الثانية، تستطيع أن نحصر الناس الذين يقطنون منازل ذات أرقام فردية في نطاق دائرة معينة، ثم نزع عن أيديهم، أظافرها!

والأمر الذي لم يتناوله البحث والذي لا يمكن تفسيره، هو عجزنا عن أن نسمع الرعد حتى يدهمنا فيصم آذاننا. والواقع ليس ثمة حادث نحس بوقعة حقًا ما لم يكن له أثره الفعال فينا، وهذا أمر صحيح إلى حد بعيد، وهو يصدق على شعوب أخرى كما يصدق عليها. ولعل الذي عاناه الأثيوبيون والإسبان والتشك والبولنديون لم تحس بوقعة الفرنسيون والبريطانيون حتى أتيح لهم أن يلمسوا. آثاره. وإذا استثنينا الأفراد ذوي الإحساس والمرهف والخيال الخصب أمثال مستر "Cousins" يمكن القول أننا لم نعان حتى الآن شيئًا من آثار الحرب، حتى ما نعده منها عاديًا، وليس حقًا أننا نستطيع أن نعمل كما لو كانت أحداث الحرب قد مرت بنا، وليس حقًا أننا أقل. حساسية وخيالًا من الشعوب الأخرى، أو أننا أقل تأثرًا بالأساليب البربرية والوحشية، ولكن مرد هذا إلى أننا أكثر بعدًا عن الحرب منهم، فمنذ ما يقرب من العامين ونحن مشتركون في الحرب، وقد بذلنا في سبيل كسبها بمحض إرادتنا جهد الجبابرة.

ولكن إذا استثنينا الرجال الذين يعملون في جبهات القتال، فإنما لم نشهد الحرب ولم نعان شيئًا من آثارها، فلم ينشب القتال ولن ينشب في بلادنا. فإذا كان ثمة ما يهدد استقلالنا القومي تهديدًا غير مباشر، فإن هذا الاستقلال ليس في خطر بالغ ولا يوجد من يخامره هذا الظن. فنحن نتدرب على الغارات الوهمية ونحرك كوامن الخيال فينا بإطفاء الأنوار إطفاء تامًا، ولكننا لم نشاهد طيارة معادية

تحلق في سمائنا، ولا قنبلة تلقي علينا، ولا أحقر كوخ من أكواخنا يتحطم في غارة. فمن الطبيعي إذن أن تأتي السيدة المؤمنة إطفاء الأنوار لأنها تثق بالله وتعرف أنه سوف يرعانا بعنايته، فإذا نحن أستثنينا الجنود الذين يعملون في جبهات القتال، وأولئك الذين فقدوا أولادهم، فإننا لم نقاس ويلات الحرب، ولم يكد ينالنا من متاعبها شيء يذكر. هذا وقد لا يكون الواقع كذلك فإننا نحصل على الغاز بالبطاقات. وعلى الرغم من أننا ندرك الدافع إلى تقرير هذا النظام، إلا أننا لانزال نضج بالشكوى طلبًا للمزيد منه. وعلى الرغم من أن الكميات التي تصرف منه لاتزال على حالها، فإننا ننطلق بسياراتنا مسافات أكثر مما تقضي به الحاجة. وقد طبق على الأغذية كذلك نظام البطاقات، ولكن لا يزال غذاؤنا كشعب أحسن مما كان عليه قبل الحرب، كما أن أوعية القيامة ليست أقل امتلاء من ذي قبل، فلا يعاني فرد من الأمريكيين العوز ولا يشكو الجوع. هذا إذا استثنينا قالب الزبد الثاني أو شواء الحمل الذي اعتاده بعض المترفين من الأفراد، أو النبيذ الجاف المحبب إلى نفوسهم، كما لا يشكو أحد من فقدان حريته السياسية أو حريته في أن يطلق لسانه فيما يريد، ولا يتوارى فرد خوفًا من الرقباء أو البوليس السري، كما لم يشاهد أحد معسكرات الاعتقال من الداخل ولم يتعرض وبالتالي لعذابها. وكذلك لم يشهد رجال الجستابو ينهبون منزله، فنحن لا نعلم شيئًا ولن نعلم شيئًا عن خونة من طراز "كويسلنج **Quisling**" يحكمون بلادهم باسم الألمان ولا عن نواب للحكومة النازية[1]، ولا عن حرق القري وأساليب التعذيب العنيفة المنظمة التي كانت ترتكب على سبيل اللهو والسخرية، كل هذا لا نعلم عنه شيئًا ولن تتاح لنا الفرصة لكي نعلم عنه شيئًا.

نحن نحارب في سبيل استقلالنا القومي وفي سبيل الحرية الإنسانية، ولكننا لا

---

(١) كان الحكام الألمان الذين يحكمون البلاد المفتوحة باسم ألمانيا– يلقبون بلقب **Cauleiters**.

نصدر في هذا الكفاح عن ذلك الإيمان الجازم الذي ينطق بوحدة الغرض أو الرغبة في التضحية في سبيل الصالح العام، على غرار ما فعلته الشعوب التي فقدت أو كادت تفقد هذه القيم، لهذا تستطيع السيدات المقدرات لواجبهن أن يملأن مخازن بيوتهن بالأغذية لكي لا يتهمن بالتخزين عندما يحين الوقت الذي يحظر عليهن القانون ذلك، ويستطيع هذا أيضًا- الرجال المتصفون ببعد النظر بالنسبة لما يحتاجونه من وقود الغاز، كما يستطيع رجال السياسة أن يلعبوا دورهم السياسي في سبيل الملاءمة بين مطالب الحرب المتعددة، ويستطيع رجال الصحافة أن يغرقوا في حماقاتهم التي لا يقبلها العقل حين يفترضون أننا خدعنا بدخول الحرب كي تخلص بريطانيا من مأزقها الذي وقعت فيه، ويستطيع أصحاب النزعة السولونية[1] أن يطالبوا (الحكومة) في أسلوب صبياني بعودة الأسطول إلى الوطن ليحمى ولاية كاليفورنيا أو إنجلترا الجديدة من الغواصات الألمانية أو اليابانية التي يمكن أن تلقى على مدن الساحل، وبصورة ملموسة، بضع قنابل صغيرة.

ولعلنا إذ نستعرض في إنجاز كيف اشتربكت دول معينة في الحرب، وكيف استفادت من تجاربها فيها، نلقي ضوءًا على هذا السؤال "لماذا نحن نحارب؟" وفي وسعنا بعبارة عامة أن نجيب على هذا السؤال على الوجه الآتي: تقاتل شعوب الدول المتحدة، وأعني بذلك عددًا معينًا منها- لأن الغالبية لا تشترك في الحرب على أية صورة من الصور- فنحن نقاتل في سبيل الغرض المشترك، ونعني به الاحتفاظ بالاستقلال القومي أو العمل على استعادته، بل وفي سبيل حرية البشر ضد الوحشية النازية، سواء أكانت من الطراز الألماني أو الياباني. وطبيعي أن تدرك شعوب البلاد التي دمرت ونهبت بفعل الوحشية النازية الغرض الذي من أجله تشترك في القتال، أكثر مما يدركه غيرها، كما أنها تدرك أكثر من غيرها

(١) نسبة إلى الفيلسوف اليوناني "**Solon**".

الهدف الذي من أجله. تحارب. وعلى كل حال فهي تحارب بادئ ذي بدء للاحتفاظ بتراث حصلت عليه، أو لاسترداد شيء فقدته. وذلك التراث هو أرض الوطن واستقلاله القومي ومنشئاته العامة وأساليب حياته. فهي بهذا الشعور إنما تقاتل في سبيل حرية البشر، غير أنها لا تقاتل في سبيل المعنى التجريدي للحرية الإنسانية، بل لتحقيق الصورة المثالية للحرية التي تحلى بها. وعلى العكس من ذلك فإن كل أمة تقاتل في سبيل نوع معين من الحرية، بل في سبيل مجموعة بذاتها من النظم السياسية والاجتماعية ذات الصلة الوثيقة بها. وعلى العموم فهي تحارب للاحتفاظ بالتراث الذي كان لها قبل أن تنشب الحرب، وكنت على وشك القول إنها تحارب كي تحتفظ بالحالة التي كانت عليها قبل الحرب أو لاستعادتها. بيد أن استعادة تلك الحالة والاحتفاظ بها يعني خوض غمار الكفاح. وأجدر بنا ألا نستعمل هذه العبارة دون أن ترتسم على وجوهنا ابتسامة، أو على الأقل دون أن نوضح ما تؤديه من معنى.

وقد أصبح اصطلاح الحالة القائمة "**Status Quo**" ينطوي على معنى غير محمود مثله في ذلك مثل ما اصطلحنا على تسميته "بسياسة القوة" و"سياسة التوسع الاستعماري". ولعل تكوين هذا الأثر في نفسي يرجع إلى هذا الذي أسمعه في دوائر معينة وأقرأه في بعض الكتب والمجلات. وبعبارة أخرى، فإن كلمة طيبة تقال عما اصطلحنا على تسميته بالحالة القائمة، تعد بمثابة جناية للنظام الجديد، أو من قبيل إسداء المعونة والعزاء إلى المستر "هوفر **Hoover**"، أو إلى أولئك الذين يحنون رءوسهم في خشوع الليل ليستنزلوا في صلاتهم غضب السماء على الرئيس "روزفلت". ولقد سمعت خلال الأحاديث المرددة وقرأت فيما تأدي إليّ من كتب ما يدل على أن الحرب إذا لم تقض بنا إلى أكثر من الاحتفاظ بما اصطلحنا على تسميته بالحالة القائمة، فإننا نكون قد دخلنا غمارها على غير جدوى.

وإذا نظرنا إلى هذا الحكم من وجوهه الظاهرة، فإني لأقر بعجزي عن فهم ما يمكن أن يدل عليه. ويلوح لي أن هذا يستوي كذلك في الحكم مع حالة صاحب البيت المحكم البناء أو القديم المتداعي، الذي يستميت في إطفاء النار إذ يراها تشب فيه، والذي يكون قد أضاع جهوده سدى إذا لم تكلل في النهاية بأكثر من الاحتفاظ بأسس البناء وما اشتمل عليه من أدوات صحية ووسائل تدفئة عتيقة، ليتخذ منه بعد ذلك مأوى يصلح لسكناه! فهو على الأقل قد نجح في إنقاذ المنزل، وفي وسعه أن يبقى مقيمًا فيه. وسواء أقام بإصلاحه إصلاحًا شاملًا، وأدخل عليه أحدث طراز في الأدوات الصحية، أو لم يفعل، فقد استطاع أن يحتفظ، على الأقل، بأحسن جزء كان يملكه، الأمر الذي كانت تملي عليه الحكمة أداءه، وكان الهدف الأول فيما بذله من جهد ليدرأ عنه النار.

لقد أعجبت إعجابًا شديدًا لم يخل من أشفاق على محرر جريدة "نيويورك تيمس" الذي تصدى للدفاع عما اصطلحنا على تسميته بالحالة القائمة، فقد كتب مقالة على غير ما أساس عندما قال:

ما هي أمريكا هذه التي نقاتل دفاعًا عنها؟ منذ أن مضى أكثر من عام على سقوط فرنسا وإنجلترا تقف بمفردها في طريق هتلر. ولولا وقفتها هذه لما أتيحت الفرصة لأمريكا لأن تصبح حصنًا للديموقراطية، ولولا الأمل الوطيد في معونة أمريكا لما استطاعت إنجلترا أن تنهض بهذا العبء الكبير. فنحن محط آمال العالم اليوم، بمعنى أننا أصحاب القول الفصل. فصوتنا هو الصوت الذي يعزز النصر، وقد أعطيناه في صالح الإنسانية والحضارة.

تلك هي أمريكا التي يطلب إلى الشعوب الأمريكية أن تدافع عنها، إنها أمنيتهم القديمة ومثلهم الذي يستشهدون في سبيله منذ القدم، فهلا خط لشبابنا، عندما كان ينفس منذ سنين قليلة على شباب هتلر وموسوليني الإيمان المتقد في

نفوسهم، أن يلاحظ روح البلاد التي لجأ إليها ضحايا ذلك المذهب الذي كان ينادي به كل من "هتلر وموسوليني"؟ لقد جاء اللاجئون إلى أمريكا كما كان يؤمها اللاجئون منذ أكثر من ثلاثمائة عام ولم تكن ضحايا الإرهاب النازي ليقروا، ولو على سبيل المساومة، بأن الأرض الأمريكية أفضل من أي أرض سواها، قبل أن يكونوا قد احتموا بها عن طيب خاطر. وقد كان ما اصطلحنا على تسميته بالحالة القائمة فيما مضى، ينطوي على عدة مزايا لهم، إذ أتاح لهم الحياة والحرية وسبل العيش.

ماذا إذن نعني حين نقول بصفة جدية إن أمريكا التي بلغ عدد المتعطلين فيها منذ عشر سنين أثني عشر مليونًا أصبحت محط آمال العالم؟ نعم إنها أصبحت محط آماله، ولكن هلا زالت أمريكا موطن ملوك الثروة وقراصنة الاستغلال تجتذب أنظار العالم؟ نعم إنها لكذلك. ثم هلا تعد أمريكا موطن المتعصبين من أتباع الجمعيات السرية مثل جمعية "**Ku Klux Klan**" وبلد الاقتصاص من الزنوج على وجه غير مشروع، وموطن رجال السياسة الملوثين، هلا تعد أمريكا هذه محط آمال العالم؟ نعم إنها لكذلك. وليس الإنسان في حاجة إلى أن يستطلع رأى الشعب الأمريكي في هذا الشأن؛ سل الشعوب في بريطانيا وروسيا والصين وأمم أوروبا الشهيدة المغلوبة على أمرها، سل تلك الشعوب رأيها في تاريخ أمريكا.

إني لأحسب هذا الكاتب يحب الاحتفاظ، من جميع الوجوه، بما اصطلحنا على تسميته بالحالة القائمة، ولكني أحسبه راغبًا كأي مواطن آخر في التخلص من العطلة ومن عصابة الاستغلاليين والمتعصبين من جماعة "**Ku Klux Klani**" وسياسة القضاء على الزنوج بطريق غير مشروع، ورجال السياسة الملوثين وباقي العيوب التي ينطوي عليها ذلك النظام القائم.

ولعل له من الإدراك ما يجعله يرى أن هذه الأمور المشاهدة ليست من بين

الأوضاع المرغوب فيها، تلك التي يرى أي مواطن الاحتفاظ بها ضمن ما اصطلحنا على تسميته بالحالة القائمة، وخاصة إذا قيست بالأوضاع الأساسية لهذه الحالة القائمة التي لا يخامرنا شك في أن أغلبية الشعب ترغب في الاحتفاظ بها.

وفي حديثنا عن العالم الجديد المفضل الذي نشده، وخاصة في محاولتنا إنشاء عالم كهذا، نجد أن الأمن البالغ الأهمية هو ألا يفوتنا التفكير فيما اصطلاحنا على تسميته "بالنظام القائم" في مجموعه ومزاياه الرئيسية، وكذا عيوبه الظاهرة. ولعل الهدف الأول لهذه الحرب، إذا لم أتورط في الخطأ، هو العمل على الاحتفاظ بالعيوب البارزة. في كل مواطن يجاهر بأننا إنما نقاتل في سبيل الاحتفاظ بأسلوبنا الأمريكي في الحياة. ولكن ما هي الخصائص الجوهرية لأسلوبنا الأمريكي في الحياة؟ إنها لا تخرج عما كانت عليه منذ عام ١٧٨٩ أعنى الاستقلال السياسي للولايات المتحدة، ونظام الحكومة النيابية كما عرفه الدستور، وكذلك المشروعات الاقتصادية الحرة التي نتناولها بالتعديل من وقت لآخر، عن طريق سن النظم الاجتماعية كلما لاحت ضرورة تدعو إلى ذلك. يضاف إلى هذه، الضمانات الدستورية كحق الفرد في تأمين حريته الشخصية ضد القبض التعسفي والسجن، وحريته في أن يختار العمل الذي يتخذه مهنة له، وأن يكون آمنًا فيه، وكذلك حرية العبادة والكلام والصحافة وحرية التعلم والتعليم، ومن المؤكد أن غالبية الشعب تفهم هذه الحريات كلها على وجه ناقص، ومن المؤكد أيضًا أن نظام الحكومة يقبل الإصلاح بوضعه الحالي به ولكن هذا النظام الحكومي وهذه الحريات بوضعها الحالي هي كل ما نملكه وهي المعالم البارزة في النظام القائم، وهي ما نقاتل في سبيل الاحتفاظ به.

وقبل أن تنشب الحرب (العالمية الثانية)، كان وضع "الحالة القائمة" وفي العالم كله يقوم على مجموعة من الدول المستقلة التي تتفاوت في قوتها. وكان لكل دولة

نظامها السياسي والاجتماعي الذي يتمشى مع رغبة أهلها، ويكون في مقدورهم أن يدبروا الوسيلة إلى إقامته. وكان نظام الحكومة في كثير من الدول يشبه من بعض الوجوه نظام الحكومة عندنا (أي في أمريكا)، وكان في بعضها الآخر يختلف عنه. إن الأمم التي تخوض غمار الحرب ضد ألمانيا واليابان، وكذلك الدول التي غزاها العدو ودمرها تكافح اليوم مع هذه الأمر على قدر ما تسعفها طاقتها، لتحتفظ نظام الحكومات المستقلة، ولتسترد حق الشعوب في كل دولة في أن تختار نوع الحكومة التي تعيش في ظلها، إنها لتكافح في سبيل هذه النظم والحقوقي حيثما وجدت، كما تكافح في سبيل ردها إلى الأمم التي فقدتها. فقوة المحور هي التي قضت على جزء من النظم القائمة، ولو استطاعت لقضت عليها قضاءً تامًا. فإذا قدر للأمم المتحدة أن تهزم قوات المحور لما عد اشتراكها في الحرب عبثًا، لإنها تكون قد احتفظت على الأقل بأفضل ناحية من تراثها، وسواء كذلك أكسبت الدول المتحدة السلم، بمعنى أن اتجه عزمها إلى استغلال ما أحرزته من نصر، وكان في مقدورها ذلك، لتتيح لجميع الدول وسائل السكني في أمن وسلام داخل حدودها الخاصة، أم عملت على أن تتمتع جميع الدول على السواء بزيادة نصيبها في التجارة والمواد الخام في العالمي على قدم المساواة، وفي خلق التعاون بين جميع الدول في ميدان الاقتصاد، لتضمن للعال مستوى عالميًا ولتحقق الإصلاح الاقتصادي والأمن الاجتماعي– أقول– سواء استطاعت الدول المتحدة أن تقوم بتحقيق كل هذه الأهداف أو لم تستطع، أيًا كان مدى هذه الاستطاعة، فكل هذا سوف يكشف عنه المستقبل. غير أنها إذا لم تكسب الحرب أولًا وتحتفظ بالنظام القائم، كنقطة للتحول، فلن يكون هناك أقل أمل في تحقيق هذه الأهداف أو حتى محاولة العمل على تحقيقها.

ولو إننا توخينا ذكر الحقيقة في عبارة واحدة، لاستطعنا أن نقول إن النظام

القائم إن هو إلا مجموعة ثابتة من النظم والقوانين والعادات التي يستطيع مجتمع أن يحتفظ بها أو يرجع إليها على الدوام. فالقوانين والعادات في تحول مستمر، لأن الظروف والملابسات التي يعيش الناس في ظلها في تغير دائم. وفي الأوقات العادية تكون التغيرات بطيئة نسبيًا، كما تحدث بصورة غير ملموسة لا يكاد يلتفت إليها أي إنسان، فقد غير اختراع السيارة مثلًا وسائل الانتقال والنقل تدريجًا وبصورة خداعة، ولم يعد للطرق القذرة موضع بجانب الطرق المرصوفة. وقد أفلست عربات النقل التابعة لشركة "انتزربان **Interarban**"، كما فقدت الطرق الحديدية كثيرًا من أعمالها، لأن العربات قامت بنقل شحنات كثيرة. وزادت تبعًا لذلك أنواع معينة من الجرائم إذ استطاع المجرمون، أكثر من ذي قبل، أن ينسلوا خفية إلى أهدافهم على وجه السرعة، وارتفعت قيمة الممتلكات في الضواحي، إذ أصبح في مقدور الناس أن يسكنوا على بعد عشرة أميال أو اثني عشر ميلًا من مكان عملهم، وهكذا لعبت السيارة، بطرق متعددة، دورًا ملحوظًا في تعديل عادات الناس ومسلكهم في الحياة.

وفي أزمنة الثورة، وما الحرب سوى نوع من أنواع الثورة، يحدث التغير المعتاد على عجل. وحتى إذا رسمت الطريق للثورة في تؤدة وتبصر، ووجهت إلى غاية معينة، فإن التغير الذي سيتناول القوانين والنظم يمكن أن تحقق الغرض منها إلى أبعد مجد. وسواء أوصلنا إلى أحسن النتاج أو إلى أسوئها، فإن الثورة تحقق أقل مما كانت ترمي إليه. وليست التقاليد المرعية– تلك التي تعد نمطًا من التفكير والسلوك اللذين انحدرا إلينا من الماضي– بالأمر الذي يمكن التغلب عليه. ولم أعرف محاولة كانت غايتها الانفصال عن الماضي وإنشاء التاريخ على أساس جلد بلد ثم قدر لها النجاح.

وقد كانت الثورة التي قامت في فرنسا عام ١٧٨٩ محاولة رشيدة حازمة

لإحداث تغيير أساسي في كيان المجتمع الفرنسي، واستطاعت في مدى ست سنوات أن تحدث تغييرات معتدلة بعيدة الأثر في النظم الاجتماعية والاقتصادية وفي شكل الحكومة. ولكن آمال "اليعاقبة" في نبذ الماضي وبدء التاريخ بعام جديد، وبالقضاء على المسيحية، وخلق عنصر من الفضيلة يقوم على ديانة جديدة للإنسانية، كل هذه الآمال قد باءت بالخيبة. وقد أحكم كذلك تدبير الثورة الروسية التي نشبت عام ١٩١٧، وأحدثت بدورها تغييرات فعالة في النظم الروسية حتى قضت على طبقة الرأسماليين، وجعلت الأرض والصناعة ملكًا للأمة. ولكن أحلام الشيوعيين في خلق مجتمع لا يقوم على الطبقات، وفي القضاء على الشعور القومي وإلغاء الدول والسيدات، وفي نبذ الصالح القومي كمبدأ تسترشد به الحكومة في تنظيم العلاقات الدولية، كل هذا باء أيضًا بالفشل. وفي كلتا الحالتين كان الماضي أقوى من أن ينبذ، فإن عشرين عامًا انقضت على زعزعة البناء الاجتماعي في كل ثورة من هاتين الثورتين، لتدين للتاريخ بالفضل أكثر مما تدين للثورة.

ومن ثم لا يمكن تبديل الطبيعة البشرية دفعة واحدة، أو تحويل اتجاه الأمور الجوهرية التي تسيطر على التطور التاريخي عن مجراها الطبيعي، أو الانحراف بها عن الطريق السوي، مهما كان العزم صادقًا ومهما بلغت الخطة المرسومة من الأحكام والدقة مدى بعيدًا. فيجدر بنا إذن أن نغتبط بما وصلنا إليه، لأن المقاومة العنيفة من جانب النظم العامة والتشبث بالبقاء من جانب التقاليد، وقوة الروح الوطنية والولاء للحكومة والارتباط بالنظم القائمة والعادات المرعية كل هذه العوامل تعمل على هزيمة ألمانيا النازية، ولسوف تقضي قضاءً تامًا على مجهودها الجبار الذي تسنده أحسن النظم دقة وأوفاها استغلالًا للقوة بطريقة علمية، وأن كانت غاشمة، لم نكد نشهدها من قبل- أقول- سوف تقضى كل

هذه العوامل على المجهود الجبار الذي تبذله ألمانيا في القضاء على النظم القائمة وخلق نظام جديد في أوروبا على أنقاض النظم القديمة.

ومن المستحيل أن نتنبأ بالنتائج العاجلة التي تترتب على الهزيمة الفجائية التي قد تمنى بها ألمانيا واليابان. فقد تؤدي هذه الهزيمة في أوروبا إلى حالة من الفوضى في الناحيتين، السياسية والاقتصادية، وإلى مجاعة وخراب لم تشهدها منذ حرب الثلاثين سنة. ومن حسن الطالع أن علاج تلك الحالة سيتحقق على صورة أسرع، لأن الأمم الظافرة ستعمل، مدفوعة بمصلحتها وبعوامل إنسانية، على أن تنشئ هيئة سياسية ونظامًا اقتصاديًا بأسرع ما يمكن من الوقت. وعندما تتم هزيمة اليابان يصبح من الضروري تحقيق إصلاح مشابه في الشرق الأقصى. ولا يمكن تحديد الزمن الذي يستغرقه إنشاء هذا النظام الإصلاحي سواء في أوروبا أو في الشرق الأقصى، ومن الأمور التي لا يمكن البت فيها على وجه التحديد، الإمام بالتغييرات التي قد تطرأ على الحدود السابقة، وكذلك نظم الحكم التي تقضي بها الضرورة.

ولكن عندما تنتهي فترة الاحتلال الحربي ستلوح لنا معالم التنظيم السياسي للعالم، كما تلوح صور التلال والأنهار في القرية بعد أن يكون اجتياح العاصفة لها قد خنقها، وهكذا تبدو الحالة من حيث مظاهرها الرئيسية كما كانت عليه من قبل. ومعنى هذا أنه ستكون ثمة دول عظمى قليلة وإلى جانبها دول أخرى صغيرة، كما كانت عليه الحال في الماضي؛ وسيشهد العالم في الغالب هذه الدول ذاتها التي كانت قائمة قبل الحرب، وسيبقى البناء الاجتماعي والسياسي في معظم تلك الدول سليمًا في جوهره، كما كان قبل الحرب، وسوف تكون استعادة ما نسميه "بالحالة القائمة" منصبة على النظم الجوهرية أو بمعنى آخر "على الاحتفاظ بما كان لنا منها" وهذا النظام القومي والدولي الذي تعمل على استرداده، سواء

أسميناه النظام القائم أو أي اسم آخر شئت، سيكون النقطة التي يبدأ منها السير نحو خلق عالم جديد أفضل من عالمنا الحاضر. ولسوف يبنى هذا العالم الجديد الذي من واجبنا جميعًا أن نشارك حقًا في سبيل بنائه على أساس مكين من الماضي، فمحال أن نخلقه دفعة واحدة، ولو كان ذلك بمعجزة أو بسحر ساحر، وستواجه الحكومات مرة أخرى، وذلك في خلال الجهود التي سوف تبذلها لكسب حريات جديدة، المشكلتين اللتين استعصى عليها حلهما خلال نيف وخمسين سنة.

ولن تختلف إحدى المشكلتين في جوهرها عما كانت عليه من قبل، كما أن تكون أقل استعصاء على الحل، إذ ستظل مشكلة "الأمن الاجتماعي" ومشكلة الإفراط في الإنتاج، ومشكلة توزيع الثروة على أساس أقرب إلى العدالة، قائمة في جميع الأمم. كما ستقوم في العالم كله المشكلة القديمة، مشكلة تدبير الوسائل لتسوية المنازعات الدولية تسوية منظمة يرتاح لها الجميع، ويكون من شأنها تحسين التجارة الدولية والعلاقات الثقافية ومنع وقوع الحرب. ويرتبط كل من المشكلتين بالآخر ارتباطًا وثيقًا، وليس في وسع أية دولة أن تعالج إحداهما بما يحقق المصلحة دون أن تدخل الأخرى في حسابها. ولكن قد يكون من المناسب لأغراض تتصل بالبحث أن ندرس كلا منهما على حدة. وسأتناول المشكلة الأولى في الفصل القادم بعنوان "أي أنواع النظام الجماعي نحن في حاجة إليه؟".

الفصل السادس

أي أنواع النظام الجماعي نحن في حاجة إليه؟

يغلب على الظن أن يجيب معظم الناس في الولايات المتحدة على هذا السؤال بقولهم: لسنا في حاجة إلى أي نوع من أنواع النظام الجماعي، والتعبير بسر النظام الجماعي Collectivism، حقيق بأن يذكرنا بكلمة "الاشتراكية Socialism" ويحسب معظم الناس أن الاشتراكية هي الشيوعية ذاتها. وكثيرًا ما يؤدي الخطأ في مثل هذه الموضوعات إلى اضطراب كبير في التفكير لا طائل تحته. لهذا أحب أولا أن أوضح تمامًا ماذا أقصد إليه من قولي "النظام الجماعي". الواقع أنني لا أقصد من النظام الجماعي سوى النظم الحكومية أو الإشراف على حياة المجتمع الاقتصادية، وهذه النظم أو هذا الإشراف يتفاوت في مدى كماله، حتى أن هناك أنواعًا مختلفة من النظام الجماعي تعتمد على مدى تطبيق هذه النظم والإشراف عليها، وكذلك الوسائل التي تتحقق بها. وإذا قلنا إننا لا نرغب في أي نوع من أنواع النظام الجماعي، فإنما نعرب بذلك عن رغبة لا تصدر إلا عن زهد وورع، فليست المسألة مسألة شيء نرغب فيه، إذا كان من الميسور الحصول عليه، ولكنها مسألة ما يجب علينا أن نقبله على حالته التي تمليها علينا ظروف الواقع. وأن أنا حتى الآن قدرًا معينًا من النظام الجماعي أو قدرًا معينًا من النظم الحكومية التي وضعت لتنظيم الحياة الاقتصادية. ومن البداهة بمكان أنه لا بد أن نستزيد من هذه النظم على قدر المستطاع.

ولكن لماذا يجب أن يكون لدينا أكبر قدر منه؟ ولماذا لا نستطيع الحصول

على ما تحتاجه منه؟ إن هذا الأمر من شأنه أن يدعو الناس إلى أن يتبادلوا إلقاء ذلك السؤال الذي طالما بحثه الفلاسفة منذ زمن بعيد. هل يصوغ الناس تاريخهم ويسيطرون على مجراه؟ أو أنه يصاغ لهم بفعل قوة ليس لهم عليها أي سلطان؟ والجواب السليم هو أنه لا يمكن الرد على أحد شطري السؤال في مجموعه بالإيجاب، فهم من ناحية يعملون على صياغة تاريخهم، وهو من ناحية أخرى يصاغ بفعل عوامل معينة لا يستطيعون تغييرها أو هم لا يستطيعون تغييرها تغييرًا تامًا.

ومن هذه العوامل ما هو طبيعي، كالعوامل الطبيعية الجغرافية من تربة ومناخ وما شابه ذلك. فالناس يستطيعون أن ينتجوا الموز والأرز ولكن قد يكون من قبيل إضاعة الجهد أن نحاول إنتاجهما في "شبه جزيرة لبرادور" أو في ولاية نيو إنجلند". أما العامل الآخر فهو تاريخي، وهو عبارة عن أنماط من العادات الشخصية والقومية والنظم التي توجد في أي وقت وفي أي مكان نتيجة لمرحلة طويلة من مراحل التطور التاريخي. فالناس الذين يعيشون في ولاية "نيو أنجلند" اليوم يستطيعون أن يحصلوا الآن على كل ما يحتاجونه من أرز وموز، إذ من الميسور نقل هذه الأغذية بثمن بخس من مواطن إنتاجها إلى هذه الولاية، وما وسائل النقل الحديثة إلا جانب من تلك العادات والتنظيم المعقدة التي استحدثت على مر الزمن. وهذا النمط المعقد من العادات والنظم، هو في ذاته، قيد يحد من قدرة الناس على صياغة تاريخهم. وقد قيل إننا قد نكون أسعد حالًا لو أننا لم نهتد إلى الآلات البخارية والسيارات والطيارات. حقًا قد نكون كذلك، ولكن الواقع أننا نملك هذه الوسائل فلا نستطيع أن نتخلص منها بمجرد التمني. وإننا لنستطيع أن نصوغ تاريخنا، حاضره ومستقبله، في نطاق الحدود التي فرضها وجود الآلات البخارية والسيارات والطيارات وما تقتضيه أوجه استعمالهما، كما

نستطيع ذلك في نطاق لون من الحياة الاجتماعية يحتم هذه الوسائل وأمثالها العديدة، من التدابير والمعدات الفنية.

ويستطيع الناس أن يتناولوا بالتبديل في أي زمان أسلوب التفكير والسلوك والعادات والنظم، وأن لم يتم ذلك في سهولة أو دفعة واحدة. كما أن الطريقة التي يتم بها هذا التبديل، والاتجاه الذي يجب أن يسير فيه، يرسمهما ما وقع ومازال يقع من أحداث، كما ترسمهما إرادة الناس ورغباتهم وفي خلال القرن الماضي كانت النظم الاجتماعية والسياسية وطرائق تفكير الناس فيها في تغير دائم حينًا وبسرعة بالغة حينًا آخر، ولكنها ظلت تتغير في اتجاه معين. وهذا النحو الذي ينحوه التاريخ في زماننا، كان يبتعد باستمرار عن نطاق المشروعات الاقتصادية الحرة التي لا تتقيد بقيد، إذ يتجه اليوم نحو المشروعات الاقتصادية الحرة، المقيدة بالنظم الحكومية، أو نحو ما نسميه. بالنظام الجماعي.

والحق أن الناس قد عرضوا لهذا بالبحث فتخيروا أربعة ألوان من النظام الجماعي: هي الاشتراكية والشيوعية والفاشية وما نسميه الآن، نظرًا لعدم وجود اصطلاح أفضل، باسم الديموقراطية الاشتراكية. وليس في وسعنا أن نعكس سير التاريخ لنوجهه صوب النظام الجماعي، ولكننا نستطيع بشيء من الفطنة والعزم أن نقرر ما إذا كنا نفضل طابع الديموقراطية الاشتراكية على طابع الاشتراكية أو الشيوعية أو الفاشية. ولعل مما يحسم الخلاف على هذه المذاهب، أن ننظر كيف برزت، من الناحية التاريخية، سمات النظام الجماعي، وفي أي أوجه الشبه تشترك وفي أيها تختلف.

١

وقد برزت صور مختلفة من النظام الجماعي خلال المائة سنة الأخيرة، وهي كلها ومسائل عرضت للبحث أو وقع الاختيار عليها لحل المشاكل الاجتماعية والسياسية التي نشأت في المجتمعات الراقية ذات النظم المعقدة، نتيجة للانقلاب الصناعي والفني في وقتنا الحاضر. وإن عرضًا تاريخيًا موجزًا لذلك من بشأنه أن يساعد على إيضاح طبيعة المشكلة والوسائل التي يتذرع بها النظام اجتماعي في مختلف صوره لحل عقدتها.

فالديموقراطية العصرية من حيث الفكرة والواقع، إن هي إلا نتيجة لمعارضة قامت في وجه ذلك النظام الذي سار علية المجتمع والحكومة وكان سائدًا في معظم الدول الأوروبية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وقت أن كان يحكم الدول ملوك ادعوا السلطة المطلقة استنادًا إلى الحق الإلهي. وقد استندت سلطة هؤلاء الملوك في الواقع إلى مناصرة طبقة قليلة العدد كبيرة النفوذ من الأعيان أصحاب الامتيازات وفئة قليلة من العائلات الثرية التي تنتمي إلى الطبقة الوسطى، كما استندت إلى سلطة الكنيسة الموطدة، سواء أكان مذهبها البروتستانتية أو الكثلكة. وكانت غالبية الناس، وبخاصة الأجراء من الفلاحين، تسام الظلم وتستغل، وكان نصيبهم من الحقوق كما نفهمها ضئيلًا، فلم يتمتعوا بالحرية السياسية أو حرية العبادة أو حرية الكلام أو الصحافة أو حرية الفرد في أن يختار عمله أو مهنته. وإذا استثنينا إنجلترا وهولندا والمستعمرات الأمريكية، لم يكن للمواطنين أي ضمان ضد العسف بهم أو القبض عليهم وحبسهم، ولم يكن لهم الحق في أن يحاكموا أمام هيئة من المحلفين، ولا حق حمايتهم من تفتيش رجال الشرطة لمساكنهم واستيلائهم عليها، فقد كان المجتمع "مجندًا" تحكمه ديكتاتورية وراثية، كما كانت الثورة الإنجليزية التي شبت في عام ١٦٨٨، والثورتان الفرنسية

والأمريكية اللتان شبتا في أواخر القرن الثامن عشر، موجهة ضد هذا النوع من الديكتاتورية، وضد امتياز بعض الطبقات التي جندت قوي المجتمع لنفعها الخاص. فلم يكمن القرن التاسع عشر يبلغ نهايته، حتى حلت الديموقراطية الحرة في معظم الدول الأوروبية وفي أمريكا محل الديكتاتورية.

أما نظرية الديموقراطية الحرة أو الفلسفة التي تنطوي عليها هذه الديموقراطية، فقد صيغت في غضون القرن السابع عشر، وبخاصة في القرن الثامن عشر. وذلك في مجموعة من الكتب والرسائل التي جاز في كتابها ومؤلفوها إلى حد تعريضها للصادرة، فضلًا عن تعريض أنفسهم للسجن أو النفي. وكان التعبير الكلاسيكي لفلسفة الديموقراطية، يتمثل في وثيقة إعلان الاستقلال التي كتبها "توماس جيفرسون **T. Jefferson**" وفي وثيقة إعلان حقوق الإنسان الفرنسية التي سبقت وضع الدستور الفرنسي الأول عام ١٧٨٩. ولقد قامت هذه الفلسفة على أساس أن الناس كانوا يحكمون حكمًا استبداديًا لا تحتمله طاقتهم، وكان يظن بحق، أن الاضطهادات والمظالم التي كان يئن منها الناس، مردها إلى حجر الحكومة على نشاط الناس وتفكيرهم. لهذا كانوا ينظرون إلى الحرية على أنها تحرير الأفراد من القيود التي كانت تفرضها عليهم حكوماتهم. وعلى ذلك فإن الفكرة الرئيسية التي تنطوي عليها الفلسفة الديموقراطية الحرة، إنما كانت تتمثل في أن الناس يستطيعون أن يحكموا أنفسهم بصورة أفضل مما لو حكمهم الملوك وطبقة الأشراف ورجال الدين، ومن ثم فإن أفضل شكل للحكومة هو ذلك الذي يتدخل في شئون الأفراد، على أضيق نطاق ممكن، أعني ذلك الشكل من الحكم الذي يتدخل بقدر في نشاط المواطنين وتفكيرهم. وفي أوائل القرن التاسع عشر كان الكتاب الاقتصاديون يستعملون هاتين الكلمتين الفرنسيتين " **Laissez faire**" تعبيرًا عن هذه الفكرة، أي دع الناس أحرارًا في أعمالهم، وبمعنى آخر يجب

على الحكومات أن تختار السياسة المنطوية على ترك الناس يعملون أحرارًا، فتدع، على قدر الإمكان، كل فرد يعمل ما يحب أن يعمله وأن يختار لنفسه ما يريد. وإذا نحن طبقنا هذا المبدأ على الحكومة، أمكننا أن نسمي هذه الفلسفة فلسفة عدم التدخل أو الفلسفة المنطوية على عمل لا شيء، أما إذا طبقناها على الفرد فهي فلسفة تركه حرًا يعمل عمله وحده.

وطبيعي أن هذا الضرب من التفكير، حقيق أن يضع الأمور موضعًا غير مناسب إلى أبعد حد. وإذا نحن استثنينا نفرًا قليلًا من الفلاسفة أصحاب المذاهب الداعية إلى الفوضى من أمثال "برودون Proudhon"، فإننا لا نعرف زمانًا كان الناس يعتقدون فيه أن الحكومات يجب ألا تعمل شيئًا، أو أنه يجب أن تتاح للمواطنين الفرصة كي يعملوا وفق ما يشتهون. ولكن في مطالع القرن التاسع عشر وفي وسطه، كان الاعتقاد السائد يتلخص في أنه يجب على الحكومات ألا تتدخل في أعمال الناس؛ وكانوا يظنون أن واجب الحكومة ينحصر في حماية الأرواح والممتلكات والمحافظة على النظام وحماية البلاد ضد الاعتداء الخارجي. فكان جميع المواطنين إذ ذاك أحرارًا في أن يمتهنوا أية مهنة، وأن يعملوا أي عمل يفضلونه، إذ يجد كل فرد المجال الطبيعي لإبراز كفايته في العمل الذي يعتقد أنه يصلح له. وفي هذه الحالة، ستؤدي الرغبة الطبيعية عند كل فرد، في أن يكون ثروة وفي أن يتقدم في الحياة، إلى أن يبذل أقصى جهد له وإلى أن يظهر أو في قسط من الكفاية وإلى إنتاج أكبر مقدار من الثروة، هذا إلى أن المنافسة الحرة التي من شأنها خفض الأسعار إلى أدنى مستوى مستطاع، ستفضي إلى توزيع عادل الثروة يتناسب مع كفايات وعيوب الناس. وكانت الفكرة العامة تنادي بأنه إذا سعى كل فرد وراء منافعه الذاتية، فإن ضربًا من التوفيق بين مصالح الشعب المختلفة سرعان ما يزداد ظهوره أو يقل بصورة آلية. وكان يعبر عن هذه الفكرة

في إيجاز بالعبارة الآتية: "إن المنافع الخاصة تؤدي بدورها إلى تحقيق المنفعة العامة.

وهذه النظرية البسيطة، التي تتلخص في ترك كل فرد يعمل لنفسه، لأن من لا يسعى إلى ذلك يتخلف وراء الصفوف، هي نظرية تعمل لمصلحة القوى ضد الضعيف. وفي مجتمعات القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر التي لم تكن حياتها، بالقياس إلى غيرها، قد تعقدت بعد، كانت هذه النظرية تعمل لمصلحة أولئك الأفراد القلائل الذين أتاح لهم الحظ أو الذكاء الممتاز أو فقدان الضمير، أن يقتنوا ثروة، وأن يستعينوا بها في توسيع دائرة مصالحهم الشخصية عن طريق الضغط السياسي، ذلك الضغط الذي يخلق دائمًا طبقة كبيرة من الأفراد، لا يتقيدون بقواعد السلوك المثالي في سبيل مد يد المعونة إلى الحزب الذي ينتمون إليه.

ولكن بظهور الآلات ذات القوى المحركة، أصبح واضحًا أن المنافسة الصناعية الحرة لم تؤد إلى النتيجة التي كان يتوقعها الاقتصاديون والفلاسفة السياسيون. وفي عام ١٨٣٠ كانت صناعة الأقمشة القطنية في إنجلترا. وهي التي كانت تنسجها الآلات الجديدة، صناعة جد رائعة ومع ذلك فإن ربحها كان يعود على أصحاب الصناعة والآلات وحدهم، مع أن الآلات هي التي نهضت بأكبر عبء من هذا العمل، وعلى حين إنها لم تعد بأي ربح على العمال، الذين لم تكن لهم مشاركة في امتلاك المؤسسات الصناعية أو إدارتها، فإنهم كانوا مع ذلك يحملون على قبول أية أجور يقدمها لهم أصحاب العمل. ولما كانت البلاد تحوي من العمال أكثر مما كانت تتطلبه حاجة العمل، فقد اتخذ أصحاب الصناعات من هذه القاعدة سياسة لهم، ووجد العمال أن حريتهم في اختيار مهنهم كانت محدودة بمقياس الحاجة إلى العمل ساعات طويلة في أي عمل. يعرض لهم لقاء أجور. تافهة لا تكاد تقوم بأودهم.

ولقد بلغت الحالة في مصانع القطن من الحرج حدًا فاضحًا حمل البرلمان الإنجليزي على تأليف لجنة لفحص هذا الموضوع، وقد هال أعضاء اللجنة ما تكشف لهم عندئذ. ويقال إنهم عزموا على أن يغضوا عن ذكر الأمور التي بلغت حد السوء، خوفًا من أنهم لو كشفوا حقيقة الأمر لما صدق أحد شيئًا مما ذكروه. وعلى فرض أن الأمر كان كذلك، فإن الحالة، كما أشار إليها تقرير اللجنة، بلغت من السوء إلى الحد الذي لا يمكن أن يحتمل الناس مثله في زماننا هذا. فقد كانت جميع النساء والأطفال الذين أنهكهم الجوع والضعف، يشتغلون في العمل بمعدل اثنتي عشرة ساعة في اليوم داخل حوانيت قذرة وخطرة وغير صحية، لقاء أجور لا تكاد تقيم أودهم! ولقد جاء تقرير اللجنة صدمة الشعور الرأي العام؛ ومن ثم وافق البرلمان عام ١٨٣٣ على سن قانون يقضي بتحسين الحالة نوعًا ما. وقد حظر القانون استخدام الأطفال الذين لم يبلغوا سن التاسعة في المصانع، وألا تتجاوز ساعات العمل الأطفال– الذين يتراوح سهم بين التاسعة والثالثة عشرة– ثماني وأربعين ساعة في الأسبوع. وبالنسبة للأطفال بين الثالثة عشرة والثامنة عشرة، تسعًا وستين ساعة في الأسبوع. ولقد كان التشريع الذي نص على ألا يشتغل الأطفال في سن التاسعة أكثر من ثماني ساعات في اليوم، وألا يشتغل من كان منهم في سن الرابعة عشرة أكثر من اثنتي عشرة ساعة ونصف ساعة في اليوم، ينظر إليه على أنه محاولة لتحسين حالة العمال! وإذا نظرنا بعين ذلك العصر، كانت هذه الخطوة في الواقع محاولة لتحسين حالة العمال.

والنقطة المهمة هي أن "قانون المصانع"، وهو الأول من نوعه، قد وافق عليه البرلمان، على أساس أن الحكومة يجب أن تتدخل في شؤون الصناعة، كي تحمي العمال الذين لم يكونوا في مركز يسمح لهم بأن يدخلوا في مساومات مع أصحاب العمل على قدم المساواة معهم. وأما النقطة الثانية فهي أن قانون المصانع الأول

لم يكن سوى خطوة ابتدائية. فمنذ عام ١٨٣٣ حتى الوقت الحاضر، تتدخل الحكومة الإنجليزية بصفة مستمرة، وعلى نطاق واسع، في شؤون الصناعة، حتى أقرت قوانين لا حصر لها وضعت لتصحيح الأوضاع الظالمة التي كانت ظاهرة للعيان، وهي أوضاع نشأت عن المنافسة الحرة في سوق المشروعات الأهلية، فضلًا عن القوانين التي تتعلق بتشغيل الأطفال في المصانع وبساعات العمل وبالأجور، وقوانين اتحادات العمل والإضرابات والمساومات الجماعية، وكذلك القوانين التي تلزم أصحاب العمل بتوفير الشروط الصحية في المصانع وجعلهم مسئولين عن الحوادث التي تقع للعمال أثناء تأدية أعمالهم، والقوانين التي تفرض الضرائب على أساس مقدرة الفرد على الدفع وما شابه ذلك. وقد سنت قوانين مماثلة لهذه في دول أخرى، وقبل أن يجيء هتلر بخطته الجنونية نية للقضاء على كل شيء نافع، كان لألمانية قانون للتأمين الاجتماعي يعد أكمل وأحسن قانون من نوعه في العالم، وقد سارت دول قليلة إلى أبعد مما سارت إليه هولندا والدانمارك والنرويج والسويد في تنظيم مشروعات الأعمال الحرة، متوخية بذلك أن تتيح للجميع فرصًا متساوية للعمل وللتملك. ونظرًا لأن ظروف الحياة في الولايات المتحابة أيسر منها في الدول الأخرى، فقد تخلفت في هذا المتجه عن الدول الأوروبية، ولكن حدث في عام ١٨٧٣ آن سنت القوانين لحماية الفلاحين من رسوم الشحن المرهقة التي كانت تحصلها شركات النقل بالسكك الحديدية، وقد أيدت المحاكم هذه القوانين على أساس المبدأ القائل: "بأنه يجب أن يسمح للحكومة أن تختار من القواعد والنظم ما تراه ضروريًا لتقدم الصالح العام". ومنذ ذلك التاريخ سنت قوانين كثيرة للحد من المنافسة الحرة وتنظيمها لكي تتحقق الأكثرية العظمى من الشعب ما أطلق عليه "تيودور روزفلت" "النظام العادل **Squate Deal**". وما سماه "وودرو ولسون" "بالحرية الجديدة **New Freedom**" وفرانكلين روزفلت" "بالنظام الجديد **New Deal**".

ويلوح لي أن كثيرًا من الناس يظنون أن هذا النظام الجديد له طابع الجدة؛ ومن الواضح أنه ليس بالشيء الجديد، ولكنه مجرد إسراع في السير بهذا الاتجاه التشريعي الذي كان مستمرًا مدة طويلة. وفي خلال الخمس والسبعين سنة أو المسائية السنة الأخيرة، اتسع نطاق النظم الحكومية في جميع الدول الديموقراطية، إذ وضعت مشروعات الأعمال الحرة الطليقة من القيود. وبمعنى آخر أطرد النمو فيما نسميه حركة "الإصلاح الاجتماعي **Social Reform**" أو "التشريع الاجتماعي **Social Legislation**"؛ ولقد بني أمثال هذا التشريع على افتراض أن واجب الحكومة ليس مقصورًا على مجرد حماية الأرواح والممتلكات والمحافظة على النظام، بل يشمل العمل على تقدم الصالح العام، وذلك بتحسين وسائل المعيشة للطبقات الفقيرة على حساب الطبقات الغنية، إذا اقتضت الضرورة ذلك: وقد أطلقت اسم الديموقراطية الاشتراكية. "**Social Democracy**" على النوع المسمى باسم "النظام الجماعي". وقد وصلنا إلى النتائج التي أحرزناها عن طريق الوسائل الديموقراطية وإصلاح المساوئ التي لها طابعها الخاص عند ظهورها بإجراءات خاصة يؤيدها الشعب. ذلك هو الأسلوب البطيء، وبمعنى آخر، الأسلوب الأصعب نهجًا في تحقيق الديموقراطية الاشتراكية.

وثمة أولئك الذين احتفظوا ولا يزالون يحتفظون بالأسلوب الذي قضى عليه بالإخفاق، وهو أسلوب لا طائل تحته. وقد عرض تبعًا لذلك على بساط البحث، كما وضعت موضع التجربة أشكال من النظام الجماعي التي أطلق عليها اسم "الاشتراكية الشيوعية والفاشية". ولنلق الآن نظرة عليها.

٢

ترجع النظرية الشيوعية على الأقل إلى عهد أفلاطون في القرن الخامس قبل الميلاد. ولكنها في صورتها الحديثة، ترجع إلى "ابتكار كارل ماركس" وذلك في منتصف القرن التاسع عشر. فمذهب الشيوعية الماركسية أو "الاشتراكية العلمية Scientific Socialism" وكلاهما كان يستعمل فيه ذلك العصر، بني على أراء بسيطة. وتقوم الفكرة الرئيسية على أساس أن مجزى التطور التاريخي يتكيف بصورة حتمية بفعل القوى الاقتصادية، أكثر مما يتكيف بآراء الناس فيما يجب أن يحدث. فتنظيم المجتمع في أي وقت، وآراء الناس عنه، تتكيف تكيفًا جوهريًا عن طريق أهم مصدر من مصادر الثروة، وهي عوامل الإنتاج. فالطبقة التي تسيطر على هذا المصدر من مصادر الثروة، تبقى مقاليد الحكم في بادها بفضل سلطانها الاقتصادي، وتبقى كذلك ما بقي مصدر الثروة الذي تسيطر عليه أهم مصدر هذه الثروة، وما ظل شكل الحكومة والعادات والأفكار السائدة يتلاءم تلاؤمًا تامًا مع احتفاظ الطبقة الحاكمة بالسلطة.

ولكن عندما يصبح مصدر آخر من مصادر الثروة أهم دعامة للقوة الاقتصادية، فلا مفر من أن تنتزع الطبقة الاجتماعية، المسيطرة على هذا المصدر العديد من الثروة، السلطة من الطبقة الحاكمة القديمة، ومن ثم تخلق نظم جديدة وتحد عادات وأفكار ستكون أكثر تلاؤمًا مع احتفاظ الطبقة الحاكمة الجديدة بسلطانها الاقتصادي. فمثل هذا التحول في القوة الاقتصادية، وتغيير النظم والآراء، يحدث ما سماه "ماركس" بالثورة الاشتراكية. والسبب الفعال في الثورة، هو انتقال القوة الاقتصادية من طبقة إلى أخرى. وما الاتجاهات والنظم الحديدة سوى النتيجة الحتمية لمثل هذا الانتقال لمقاليد السلطة.

وبالجملة فإن السبب الفعال في التطور التاريخي وفي حركة التقدم ليس إلا

الحرب الاقتصادية بين الطبقات، تلك الحرب الدائبة التي لا مفر للمجتمع الإنساني منها. وتمشيًا مع هذه الفلسفة، لم تكن الثورة الديموقراطية الحرة– التي قامت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر– سوى نتيجة من نتائج هذه الحرب الاقتصادية الناشبة بين الطبقات. وقد قامت هذه الثورة لأن مصدرًا جديدًا من مصادر الثروة، ونعني به رأس المال، أصبح أكثر أهمية من ذلك المصدر القديم، ومن ثم انتزعت طبقة الرأسماليين– التي سيطرت على هذا المصدر الجديد من مصادر الثروة– السلطة من الطبقة الحاكمة القديمة التي كان يمثلها أصحاب الأراضي، واستبدلت بالنظم والآراء الاستبدادية والإقطاعية التي ساعدت على بقاء طبقة أصحاب الأملاك الأرستقراطية في الحكم، النظم والآراء الديموقراطية الحرة، لأنها كانت أصلح لكي تبقى في يد الهيئة الحاكمة الجديدة ممثلة في رجال الأعمال والمال والمحامين، والحريات الجديدة التي قامت عليها الحقوق النيابية، وهي حرية السلام وحرية الصحافة وحرية العبادة وحرية المشروعات الاقتصادية القائمة على نظام المنافسة، كل هذه الحريات كانت مقصورة على طبقة أصحاب رؤوس الأموال من الفلاحين. ولم تكن تلك الحريات بالنسبة لعمال الصناعة والدهماء حريات على الإطلاق، بل مجرد تدابير لإخضاعهم، ومن ثم نشأت بالضرورة، تمشيًا مع نظريات "ماركس" داخل نطاق النظام الرأسمالي حرب اقتصاديه جديدة بين الطبقات، أعني بين الطبقة الحاكمة وطبقه الدهماء. وستؤدى حرب الطبقات هذه. حتمًا إلى ثورة اجتماعية أخرى. وقد ظن "ماركس" أن الثورة القادمة لا بد واقعة، لأن النظام الرأسمالي كان يحتوي على مفارقات كانت ستودي به حتمًا. وقد قام المبدأ الأساسي في هذا النظام على المنافسة الحرة في سبيل الربح الخاص، ومن شأن هذه المنافسة أن تمكن أصحاب رؤوس الأموال الذين يمتازون بالفطنة، ويتمتعون بالسمعة الطيبة، من أن يكتسحوا منافسيهم في ميدان الأعمال الحرة. وهكذا تمسي الثروة مركزة في أيدي

أفراد قلائل، وتنزل الغالبية العظمى من الشعب إلى مستوى العبيد المأجورين الذين لا يكاد يكفي كسبهم للقيام بأودهم. ولكن فقر الغالبية العظمى من الشعب يقضي بدوره إلى تدهور سوق البضائع وانكماش الصناعة إلى أن تنتهي سلسلة الأزمات المتزايدة الخطيرة إلى انهيار النظام الرأسمالي برمته.

وهذه الحالة من شأنها أن تساعد على خلق الظروف اللازمة لقيام الثورة الاشتراكية التي لا تبدأ إلا في الدول التي بلغت شأنًا كبيرًا في الصناعة، ثم تمتد منها إلى الدول الأخرى. ويلوح أن "ماركس" كان يعتقد أن الثورة مقدر لها النجاح بمجرد قيام الشعب بالثورة بمحض إرادته وتكوين دكتاتورية قوامها الدهيماء، فتلغى ملكية الأراضي والصناعة، ويقضى على طبقة أصحاب رؤوس الأموال، وتقوم الحكومة بتوجيه الإنتاج وتوزيع الثروة. وعندما تصل الثورة إلى مرحلتها الأخيرة، تخلى الحكومة الدكتاتورية الطريق لحكومة ديموقراطية حقة قوامها الشعب. ولما لم تكن هنالك ملكية خاصة أو منافسة في سبيل الربح الخاص، فلا يكون للطبقات الاقتصادية أي وجود؛ ومن ثم تتلاشى حرب الطبقات. وتمشيًا مع النظرية الماركسية ستكون الثورة نهاية لعالم المظالم وبداية العالم جديد أفضل منه، يقوم على المساواة والعدالة ويتنافس الناس فيه، لا في سبيل المنفعة الخاصة، بل في سبيل مستوى إنساني أرفع يقوم على الثقافة الفكرية والخدمة الاجتماعية.

ولقد زودت الفلسفة الماركسية، في ميداني التاريخ والتطور الاجتماعي، عمال أوروبا بضرب من الدين يقوم على عقيدة الكفاح[1]، كما أكدت اللهم هذه الفلسفة أن الظلم الذي يعانونه في حاضرهم، إن هو إلا جانب من طبيعة الأشياء تقضي به الضرورة. ولكن طبيعة الأشياء هذه كانت إلى جانبهم ولابد أن تخلق لهم ولأولادهم من بعدهم عالمًا خالصًا من جميع المظالم. ويقضي عليهم

---

(١) أي الكفاح في سبيل المجتمع اللا طبقي.

دورهم في هذا الكفاح أن يدركوا سنة التاريخ على حقيقتها، وأن يتخذوا له الأهمية في انتظار الثورة القادمة، باتحادهم مع إخوانهم في الدول الأخرى في سبيل ذكاء حرب الطبقات ضد الرأسماليين في جميع البلدان.. وقد قام عمال الصناعة. هذه الخطوة عن طريق تنظيم الجمعيات والأحزاب الاشتراكية السياسية في جميع الدول الأوروبية الكبرى، كما وقع اختيارهم على برامج الإصلاح الاجتماعي وضعت لمصلحة العمال خاصة، والطبقة الفقيرة عامة، وانتخبوا وفودًا إلى الهيئات التشريعية التي أخذت على عاتقها العمل على إصدار هذه التشريعات، ومع ذلك فقد كان ينظر إلى أمثال هذه التشريعات، في أول الأمر، على أنها مجرد تدابير مؤقتة، أو هي بمثابة الفتات الذي يمكن التقاطه من فوق موائد أصحاب رؤوس الأموال، أثناء انتظارهم الثورة التي سوف تضع حدًا نهائيًا لوليمة أصحاب رؤوس الأموال.

عندئذ حديث، قرب نهاية القرن التاسع عشر، أن ضعف الإيمان بالمذهب الماركسي القائم على الثورة، وكان مرجع هذا الضعف إلى أمر واحد، هو أن الثورة سوف ينقضي زمن طويل قبل أن تتحقق، وهو زمن أطول مما كأن يقدره "ماركس"، فبصرف النظر عن الفقر الذي تردت فيه الغالبية العظمى من الشعب، فقد لاح أن النظام الرأسمالي يزيد في ثرائها، إذ كانت تعمل التشريعات التي قصد بها إلى تحقيق الإصلاح الاجتماعي، على إصلاح جانب كبير من أحوال الطبقة العاملة. وقد وضع جانب من مثل هذه التشريعات موضع التنفيذ عن طريق الأحزاب الاشتراكية التي كانت قادرة على اختيار وفود أكبر عددًا لتمثلها في الهيئات التشريعية. على أن زعماء الأحزاب الاشتراكية رأوا أنه، كلما قل حديثهم عن الثورة المنتظرة وانهيار النظام الرأسمالي، كثرت الأصوات التي ينالونها في الانتخابات، ومن ثم لم يعد التبشير بالمبادئ الماركسية الأصيلة التي

تقوم على الثورة العنيفة من قبيل المناورات السياسية السليمة. ولم يكد يقترب القرن التاسع عشر من نهايته حتى أعادت الغالبية العظمى من أتباع "ماركس" النظر في أصول المبدأ الماركسي. وتمشيًا مع النظرية المعدلة، كانت الثورة ستتحقق تدريجًا عن طريق التشريعات الديموقراطية. وقد كان ولا يزال جعل الأرض والصناعة ملكًا للأمة، وإشراف الحكومة على الإنتاج وتوزيع الثروة، هدف الثورة الأكبر، ولكن ليس من الضروري تحقيق ذلك الغرض بالثورة المصحوبة بالعنف وباقتلاع أسس النظام الاجتماعي. وقد احتفظت تلك القلة من الأحزاب الاشتراكية في معظم الدول بإيمانها بالمذهب الماركسي الأصيل الذي ينادي بالثورة المصحوبة بالعنف. وبعد الحرب العالمية الأولى، أطلقت القلة على نفسها بصفة عامة اسم والحزب الشيوعي، تمييزًا لطابعها القائم على المذهب الماركسي عن الطابع الاشتراكي أو الماركسي المعدل الذي اعتنقته معظم الأحزاب. فبعد الحرب العالمية الأولى، كان "نيقولاي لينين **Nicolai Lenin**" يقود في روسيا زمام حزبه البلشفي، أي حزب الأغلبية. وقد قبل "لينين" الآراء الأساسية التي نادى بها "ماركس" ولكنه اختلف معه في الوسائل التي كان يمكن بها إحداث الثورة، كما كان "لينين" يدرك أن الغالبية العظمى من الناس في روسيا لا تعرف شيئًا عن فلسفة "ماركس" ولا تبدي اهتمامها بها، ومن ثم كان مؤمنًا بأنه من المحال أن تنجح الثورة في تحقيق هدف معين، وذلك بقيام الشعب بالثورة بمحض إرادته؛ ومن الأفضل أن تقوم الثورة عن طريق جماعة قليلة العدد منظمة تنظيمًا راقيًا، قوامها شخصيات محنكة يوثق بها من قبلت المذهب الشيوعي عن إيمان وغيرة. ولكي يضمن للثورة النجاح يجب أن ترسم لها الخطة بدقة تامة، على أن يبدأ بها حين تكون الظروف مواتية لها، وعلى أن تتم مراحلها عن طريق دكتاتورية يفرضها الحزب الشيوعي لمصلحة الدهماء، ولتقف على الأرجح في وجه المقاومة الدائبة القوية من جانب غالبية الشعب التي دبرت الثورة لمصلحتها.

وعملًا بهذه الخطة، نفخ "لينين" وحزبه الشيوعي في بوق الثورة الروسية منذ عام ١٩١٧. وقد كان من شأن هذا الحادث أن يدهش أو يربك "كارل ماركس" الذي كان يتوقع في ثقة أن تبدأ الثورة في أرقى الدول الصناعية نتيجة لتدهور النظام الرأسمالي. ولكن روسيا كانت أقل الدول الأوروبية تقدمًا في الصناعة وكان النظام الرأسمالي فيها، فضلًا عن أنه أبعد ما يكون عن التدهور، لم يكن بعد قد توطد تمامًا. ولقد جاءت الثورة الروسية نتيجة لظرفين انطوت فيهما طبيعة الحوادث التاريخية التي ما كان في وسع الفلسفة الماركسية أو أية فلسفة تاريخية أخرى أن تتنبأ بها. كان أحد هذين الظرفين تدهور سلطة القيصر نتيجة للحرب، فلولا فساد وعدم صلاحية الحكومة القيصرية خلال الحرب الماضية (يقصد الحرب العالمية الأولى)، لبقى النظام القيصري قابضًا على زمام السلطة. ويرجع العامل الثاني إلى وجود "نيقولاي لينين" وإلى مقدرته الفائقة. فلو أننا استثنينا "لينين"، لاستطعنا أن نقرر في ثقة أن الثورة ما كان ليقدر لها أن تنتهي إلى وضع أساس الشيوعية. ودليلنا على هذا أن الثورة الروسية انحرفت كثيرًا عما كان "ماركس" أو حتى "لينين" نفسه يأمل أن تصير إليه. فبعد خمسة وعشرين عامًا لم يتحقق من المثل العليا التي قامت على أسسها الشيوعية سوى مبدأ مثالي واحد يهدف إلى جعل الأرض والصناعة ملكًا للدولة، وإلى إشراف الحكومة على الإنتاج وتوجيهها له وتوزيعها للثروة. على أن هذا المبدأ المثالي لم يتحقق إلا بعد خمسة عشر عامًا في وجه مقاومة عنيفة مرة من جانب الفلاحين الأجراء، وعن طريق القضاء المنظم الذي لا رحمة فيه، لأعلى طبقة الرأسماليين فحسب، بل على المنشقين كذلك من طبقة الدهماء ذاتها. ولا تزال الديكتاتورية، التي توقع "ماركس ولينين" أنها لتكون موقوتة، قائمة تحت سيطرة "يوسف ستالين **Joseph Stalin**" على صورة أوغل في الاستبداد منها أيام حكم "لينين" وفي غضون خمسة وعشرين عامًا تمت إصلاحات كثيرة، وتحولت روسيا على وجه السرعة إلى

بلاد صناعية، وزاد إنتاج الثروة زيادة كبيرة، ووزعت بصفة عامة توزيعًا أقرب إلى العدالة مما كان عليه الحال أيام النظام القيصري. كما تحت الأمية على نطاق واسع وارتفع مستوى المعيشة بالنسبة لأكثرية الشعب، وبذلك اعتنقت غالبية الشعب نظام الحكم وأضمرت له الولاء والإخلاص. ولكن المجتمع القائم على محو الطبقات، وهو الذي تنبأ به "ماركس" وكان يحلم بإقامته "ستالين"، لم يبزغ فجره بعد. أما الحريات التي نراها ضرورية والتي ظن "ماركس" أن الثورة ستكفلها وهي الحرية السياسية وحرية الكلام والصحافة فليس لها وجود حتى الآن. والتاريخ عامة، وبخاصة تاريخ روسيا، ينقض الفلسفة التاريخية التي يقوم عليها المذهب الماركسي.

وليس بين نواحي المذهب الماركسي في فلسفة التاريخ ناحية نقضها توالي الحوادث التاريخية نقضًا تامًا كتلك التي نقضها الاعتقاد بأن هذه الثورة ستتحول يومًا إلى ثورة عالمية أو تنمحي فيها الخصائص القومية وتذوب فيها العاطفة الوطنية التي تتمثل في الطبقة الوسطى، ولقد برهنت الحوادث في روسيا على أن حب الوطن الروسي أشد رسوخًا من المثل الثورية. ولكي يفوز ستالين بتأييد الشعب الروسي، اضطر إلى أن يلجأ إلى الإهانة بشعورهم الوطني يتلمسه في حبهم العميق لأرض بلادهم التي تطبع الشعب الروسي بطابعها. وروسيا اليوم بكل ما فيها من مظاهر الشيوعية قوية في وطنيتها وفي إخلاصها للصالح الوطني كاي دولة أخرى في العالم. ومع ذلك فهناك سبب آخر يدعو إلى نبذ المثل التي تتوخاها الثورة الشيوعية العالمية، فسرعان ما اتضح أنه من المحال نشوب ثورة شيوعية في أية دولة أخرى ذات شأن. وقد ظن "ماركس" أن نجاح الثورة الشيوعية في بلد من البلاد كفيل أن يساعد، إلى أبعد حد، على نشوب الثورة في البلاد الأخرى. ولكننا لو نظرنا في الأمر على ضوء الحقيقة، لوجدنا أن تأسيس

النظام الشيوعي في روسيا، بصرف النظر عن معاضدته للثورة الشيوعية في البلاد الأخرى، قد أدى في الواقع إلى إضعافها. ولقد ولدت الثورة الروسية في جميع البلاد الأخرى ذعرًا عظيمًا من الشيوعية وبذلك ساعدت على ظهور نوع آخر من الثورة الجماعية. وكان أول ظهور لهذا النوع الآخر من الثورة الجماعية في إيطاليا حيث اتخذ اسم الفاشية، ومن ثم ظهر في ألمانيا حيث اتخذ اسم النازية.

والفاشية اصطلاح عام يستعمل في الدلالة على شكل الحكومة والنظام الاجتماعي الذي وضع وموسوليني، أسسه في إيطاليا، وأقام "هتلر" قواعده في ألمانيا "فرانكو" في إسبانيا، كما أدخله في دول أخرى زعماء قلدوا "موسوليني" أو "هتلر"، ويختلف النظام اختلافًا كبيرًا في الدول المختلفة التي ظهر فيها. غير أن ثمة مميزات عامة معينة تميز هذا النظام وتجعل منه شيئًا واحدًا. والفاشية، كما أنشئت في ألمانيا وإيطاليا، تشبه من بعض الوجوه الشيوعية حين أسهمت في روسيا. ففي ظل هذين النظامين تقوم الحكومة على دكتاتورية فرد واحد وحزب واحد، وفي كلا النظامين تخمد حريات الفرد التي تسود في الدول الديموقراطية، وتسيطر الحكومة في كلا النظامين على مشروعات البلاد الاقتصادية سيطرة تتفاوت بين الضعف والقوة.

غير أن الفاشية تختلف عن الشيوعية من بعض الوجوه الأخرى اختلافًا جوهريًا، فالشيوعية ترتكز على فلسفة تاريخية معقولة؛ وقاد كانت السياسة تبث لها الدعاية بطريقة منظمة منذ خمسين سنة، قبل أن تتحقق في النظام السوفيتي في روسيا. وتعد الشيوعية، من الوجهة النظرية، نظامًا ديموقراطيًا بمعنى أن الديكتاتورية تعد نظامًا موقوتًا، وينظر إليها على أنها تدبير تقضي به الضرورة لكي تسير بالثورة في طريق النجاح على أن تحل محلها، بمجرد أن تتم الثورة مهمتها، حكومية من الشعب يشرف عليها الشعب لمصلحة الشعب. وتعد الشيوعية من

الوجهة النظرية نظامًا عالميًا أعني أنها تدعو إلى الإخاء بين الناس والمساواة بين الأمم. وتقوم الشيوعية من الناحية النظرية على التفكير، أعني أنها تؤيد فكرة التنظيم الجماعي ومبدأ التقدم على أساس من العلم؛ وهذا العلم لا تستطيع تحصيله إلا إذا بحثنا عن الحقيقة بحثًا جرًا مجردًا عن الغاية. ولم يصل النظام السوفيتي بعد إلى الحكومة التي يشرف عليها الشعب، على الرغم من أنها تجاهر بأنها حكومة الشعب التي تعمل لصالح الشعب. فهي لا تزال تفرض رقابة صارمة إلى حد ما على حرية الكلام والصحافة والتعليم والتعلم. ولكن النظرية التي يقوم عليها أي نظام سياسي، تعد على جانب كبير من الأهمية. وأنه لمن الميسور، بل من المحتمل حقًا، أن تصبح الحكومة السوفيتية يومًا ما أكثر ديموقراطية مما هي عليه الآن، ومن ثم يخف هذا الضغط على حريات الأفراد وتعد الفاشية من كل هذه النواحي على النقيض من الشيوعية، فالفاشية مضادة للديموقراطية لأن الحكم الديكتاتوري وخنق حريات الأفراد لأحد لها في ظل الفاشية، وهي منافية للروح الدولية لأنها لا تعترف بالمساواة بين الشعوب والأمم، كما لا تعترف بالمساواة بين الأفراد، وهي مضادة للفكر لأنها تنظر إلى كل من العلم والبحث عن الحقيقة على أنهما ليسا بذوي أهمية إلا بمقدار ما يحققان من نفع لتحقيق الأهداف السياسية العاجلة. وتخمد الفاشية صوت الحقيقة وتستعمل الوحشية، لا كمجرد وسيلة وقتية لإدراك أهداف لا يستطاع تحقيقها عاجلًا بدون هذه الوسيلة، ولكن كوسائل دائمة لا تنفصل عن الأهداف النهائية، وتحمل في نفسها مثل تلك المؤثرات.

وتعد الشيوعية إلى حد كبير أثرًا من آثار التفكير الفلسفي، ولكن النظرية الفلسفية التي تقوم عليها الفاشية إذا صح لنا أن نسميها كذلك، لم تكن تحمل بأي حال معنى السبب، بل هي مجرد نتيجة لهذا الأمر نفسه. ولقد كانت النظرية

الفاشية لا تكاد تعدو في الأصل مجرد ابتكار من جانب "موسوليني" لكي يبرر بها أطماعه الذاتية ويقوي بها سلطاته الشخصي.

وقد بدأ "موسوليني" حياته السياسية اشتراكيًا يعارض في دخول إيطاليا الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، ثم ما لبث أن غير وجهة نظره وأيد فكرة الدخول في تلك الحرب عندما اقتربت من نهايتها؛ وكانت إيطاليا على حافة الفوضى الاقتصادية والسياسية، إذ كانت غشاوة الأوهام قد زالت عن أعين جميع طبقات الشعب التي لم تكن راضية عن الدور الذي لعبته إيطاليا على مسرح هذه الحرب، ولا عن الكسب الذي نالته في مؤتمر السلام. وكانت غالبية الشعب قد فقدت كل ثقة لها في الحكومة القائمة، إذ كانت حكومة فاسدة وعاجزة إلى حد لا يكاد يصدق، فاستغل "موسوليني" ذلك الوضع ونظم جماعة قوامها الاشتراكيون القدماء والجنود المسرحة وأطلق عليهم اسم "اتحاد المجاهدين المكافحين **Union of Combat**".

وقد دافعت هذه الجماعة عن كثير من الإصلاحات الاجتماعية كفرض ضرائب ثقيلة على الأغنياء، غير أن هدفها الرئيسي كان مقصورًا على مناهضة الشيوعية. فكانت تشجع فرقًا من الشبان ذوي القمصان السوداء المسلحين بالبنادق والحراب، على منازلة الشيوعيين وفض اجتماعاتهم وتدمير مطابعهم ومطبوعاتهم وتمزيق راياتهم الحمراء، وطبيعي أن يعامل الأفراد الذين كانوا يكرهونهم أمثال الاشتراكيين واليهود معاملة الشيوعيين، سواء أكانوا على غرارهم أم لم يكونوا.

وقد جعلت كل هذه التصرفات غير المشروعة والمنافية للقانون "موسوليني" معروفًا لدى أولئك الذين كانوا يخشون جميع صور التطرف السياسي الحزبي أمثال المذاهب الاشتراكية والشيوعية. وجاء الشبان أفواجًا من جميع أنحاء إيطاليا

ليلتحقوا بجماعة الفاشست. وكلما زاد عدد الجماعة أعتق. "موسوليني" كل لون من الأفكار قد يضاعف في عدد أتباعه فاجتذب إليه أصحاب المصالح والأعمال ذوي النفوذ باستنكاره للإضرابات، كما كسب إلى جانبه كبار أصحاب الأملاك بمناصرته لهم على الثائرين من الفلاحين الأجراء، كما التجأ إلى عمال الصناعات بالدفاع عن كرامتهم وعن حقهم في العمل، ثم خطب ود أصحاب الحوانيت والمحامين والأطباء والكتبة ومدرسي المدارس بدفاعه عن الحاجة إلى التزام النظام والقانون. وهكذا استنصر جميع الطبقات، ومن ثم وفق إلى اتهام الحكومة أنها بسياستها الخارجية الضعيفة قد خانت الشرف القومي. ولقد كان "موسوليني" كل شيء في نظر الناس، وارتقى إلى منصة الحكم عن طريق إقناع جميع الطبقات أن حكومة قوية تضغط على كثير من الحريات خير من حكومة حرة تكون قاصرة عن تنفيذ عمل من الأعمال. وقد عبر "موسوليني" عن الفكرة التي برر بها نشاطه وسلطانه بلفظ "الفاشستية **Fascism**" التي أشتقها من الكلمة اللاتينية "**Fasces**" ومعناها حزمة من العصى كان يحملها قديمًا الحكام الرومانيون، عندما يعهد إليهم بتنفيذ الأحكام كرمز للوحدة السياسية والسلطان الحكومي وتوقيع الجزاء، ويري "موسوليني" أن الوحدة والسلطان وتوقيع الجزاء كانت قد قضت عليها الحريات الديموقراطية التي لم تزد عن كونها رخصة للفرد يستطيع أن يأتي بها من الأعمال ما يروقه. وكانت الفاشية راغبة في إعادة النظام بالتخلي على السلطان والقوة إلى زعيم واحد، لا تتمثل فيه الأفراد أو الطبقات أو الأحزاب، بل إرادة الأمة المتحدة.

فلم تكن الفاشستية الإيطالية يومًا مصدر خطر جدي، ذلك أنها لم تكن قط مذهبًا جديًا خالصًا، فهي لم تزد يومًا عن مجرد اعتقاد مزعزع بأن "موسوليني" سوف يكون على الأقل أفضل من الحكومة التي حلي مكانها في السلطة. وكان

وموسوليني، نفسه رجلًا متعلمًا ينظر إلى الأمور نظرة واقعية، كما كان رجلًا متشككًا غير مخلص، أو أمين. فهو لم يكن يعتقد حقًا في أي شيء، كما لم يؤمن حتى بصدق الآراء التي جاهر بها أو وأحاديثه المبنية على المبالغة، ولكنه كان مثلًا رائعًا قادرًا على إثارة العواطف وإقناع الجماهير، فاستغل ميل الإيطاليين إلى الروايات التمثيلية المثيرة، ولو لم يخرج تمثيله أمامهم عن كونه تمثيلًا محزنًا.

ويروى أنه حدث، عندما ظهر أمام الجماهير في إحدى المناسبات بمظهر الخطيب البليغ، أن أتكأ على "تشيانو" وهمس في أذنه قائلاً "هل تعد هذه الخطبة من الحماسة بحيث تكفي لإثارتهم أم ترى أن أجعلها أشد حماسية؟" ثم انتصب وأبرز ذقنه وجعل خطابه أشد حماسة. وكلما اشتد في حماسته الخطابية، زادت حماسة النظارة واستجابوا لكل إشارة فيها وصاحوا هاتفين "الدوتشي. الدوتشي. الدوتشي!" ولكن كان النظارة في الغالب يدركون الدافع إليها كما عرفه موسوليني، وهو التمثيل السياسي الذي لا يخلو من الهزل. والفاشية الإيطالية شر كبير كأي نظام يقوم على الأكاذيب والقسوة البالغة حد الوحشية. وهي تعد سطحية. في جوهرها بالقياس إلى النازية الألمانية، فليس في الفاشية الألمانية أي جانب هزلي، وأن قامت بدورها على الأكاذيب والقسوة. غير أن هتلر كان يؤمن بأكاذيبه إيمانًا مقرونًا بالتعصب الأعمى، ونفذ سياسته المنطوية على العنف بالهدوء النفسي العميق الذي يوحي بهذا الشذوذ. وهو إلى ذلك رجل جاهل خائب لا يفكر إلا في شخصه مجرد من الخيال لا يستطيع الشعور بالعطف أو الشفقة، عاجز كل العجز عن إدراك أي شعور أو استشعار أية حاجة سوى حاجته الخاصة. وهكذا لم يكن يتمثل، أصدق تمثيل، الطبقة الذكية المتنورة المثقفة أو حتى الطبقة الجاهلة المنحطة من الناس ذوي النية الحسنة، بل كان يمثل الطبقة الجاهلية الفاسدة من الناس الذين ينطوون على سوء النية، فهو لم يكن في حاجة

إلى أن ينظر فيما يراه هؤلاء الناس أو يعملونه ولما لم يكن يخرج عن واحد منهم، فقد مثلهم بشخصه تمامًا، إذ كان يعمل باسمهم ويشجعهم على أن يعملوا لحسابهم كل ما يمنحه ويمنحهم أقصى مدى من الشعور بالقوة وخطر الشأن. ولقد كان هتلر الزعيم المثالي للضعفاء والخائبين، أولئك الذين لم تكن لهم، كأفراد، عقول ولا أخلاق ليحرزوا بها شيئًا، ولكنهم باتحادهم مع الدهماء يستطيعون أن يشعروا بأنهم أحرزوا النجاح بأن يسوموا الطبقة الممتازة الإذلال الذي قاسوه أنفسهم وتربط بين كل من "جورنج Goering" و"جوبلز Goebbels" من ناحية و"موسوليني" من ناحية أخرى رابطة الشبه، إذ أن: زعيمي ألمانيا الفاشية اللذين يتسمان بالذكاء وينظران إلى الأمور بمنظار الواقع يدركان ماذا يفعلان ويعرفان أن الأمر لا يعدو حد اللعب. غير أن "هتلر وهملر Hitler & Hinitler" هما الزعيمان الحقيقيان اللذان بيدهما مقاليد الأمور ولكل منهما خطره، لأنهما بحكم طبيعتهما المفطورة على الشر والقسوة يمثلان التنفيس عن تلك الغرائز الوحشية الشريرة التي تستبد بنفوس الجماهير الفاشلة المغلوبة على أمرها، تلك الغرائز التي تأباها عادات المجتمع الراقي. وقد ارتفع هتلر إلى منصة الحكم بنفس الأساليب التي استخدمها "موسوليني"، كما طبقها على ظروف مشابهة ولدها ما أصاب أمته من انحلال قومي. ولكن الفاشية الألمانية أبعد خطرًا من الفاشية الإيطالية، لأنها أشد إمعانًا في تعصبها وأدق تنظيمًا وأبعد أثرًا في إنكارها للمبادئ الأولية مبادئ الصدق والعدل والإنسانية.

والفاشية أخطر من الشيوعية، ولأنها أشد منها في إنكارها لمبادي الصدق والعدل والإنسانية، ولكن لأنها أكثر مرونة، ومن ثم أكثر تلاؤمًا ومطابقة للتقاليد التاريخية والمزاج القومي لأية دولة، وهي تقوم على آراء من السهل إدراكها، أولها أن الأمة أو الجنس المميز المختار يعلو على سائر الأجناس الأخرى؛ وثانيها أن شعوب الجنس أو الأمة المختارة تستمد من هذا التفوق الحق في أن تفعل ما تريد

أن تفعله دون اعتبار لحقوق الأمم والأجناس الأدنى شأنًا، وثالث تلك الآراء أن إرادة الجنس أو الشعب المختار تتقمص شخصية الزعيم الذي يدين له كل الأفراد بالطاعة العمياء، لأنه سيمكن الجنس أو الشعب المختار من أن يحقق تفوقه، ورابع تلك الآراء أن تفوق الجنس أو الشعب المختار تسوغ للزعيم ما يقدم عليه من تشويه للحقائق ومن التجاء إلى القوة، مما يراه ضروريًا لإخماد كل معارضة لمشيئته ومشيئة الأمة، ولما كانت هذه الآراء هي وسيلة التعبير عن الشعور الوطني في صورته المتطرفة "فهي متأصلة في طبيعة كل أمة. ولهذا فهي في غير حاجة إلى دعوة منظمة لتقوم بنشرها في أية دولة يفكك أوصالها الاضطراب الاقتصادي الواسع النطاق، وحرب الطبقات وضياع الثقة في كفاية نظام الحكم القائم. وفي مثل تلك الظروف ستجد هذه الآراء صدى في نفوس الجهال والمغلوبين على أمرهم والسفلة، والذين نشأوا نشأة فاسدة، وكل الذين يؤمنون بأن السلطان السياسي ألزم من الحرية السياسية. فكل ما تحتاجه الأمة إذن هو الزعيم الصالح.

وقد وصف "هارولد لاسكي **Harold Laski**" الزعيم المثالي للنظام الفاشي وصفًا بديعًا لا شك أنه، حين وصفه، كان متأثرًا بشخصية هتلر فقال:

"يجب أن يسمو الزعيم سموًا كبيرًا عن أتباعه. ولكن من واجبه أيضًا أن يكون معهم ومنهم، ويجب ألا يكون لابتعاده عنهم دخل في الصلة الوثيقة التي تربطه بهم. لهذا فإن الزعيم المتأله لا يخرج عن كونه من طينة البشر، وهو ذلك الشخص الضئيل الذي أخفق في جمهورية أفلاطون فعزل من الحكم، وهكذا يستطيع الأفراد الذين قد يعتريهم الإخفاق في ظل نظام أفلاطون الاجتماعي أن يتعرفوا إلى أنفسهم في شخص زعيمهم".

وفي وسع أية أمة أن تتجنب مثل ذلك الرجل. وعندما تصبح الظروف

مواتية، لا يكون الناس في حاجة إلى أن يلموا إلمامًا دقيقًا بأية فلسفة خلابة لتفسير التاريخ تأتيهم من الخارج، أو الإلمام بأية فلسفة أخرى لكي يقبلوا أن يكونوا من أتباعه. وإنهم ليرضون به زعيمًا يتبعونه لأنهم يدركون بفطرتهم أنه واحد منهم، وأنه معهم وأنه بذلك مدرك لما يستشعرونه وما هم في حاجة إليه، فالزعيم ليست به حاجة إلى الفلسفة، كما أنه لا يحتاج إلى مثل هذه الألفاظ "كالفاشية" أو "النازية" فلسوف يختار الزعيم، إن كان رجلًا ضيقًا تعبيرًا وطنيًا مألوفًا لديها له أثره الحسن في نفسها. وجل ما يحتاجه هو أن يطبق مبدأ العمل المباشر بوسائل مألوفة يستسيغها الشعب لسياسة الأمور وتصريفها. والفاشية أشد المذاهب السياسية خطرًا لأنها أشد أعداء الديموقراطية خداعًا. وهي ليست في حاجة إلى اصطناع الثورة العنيفة، إذ في وسعها أن تظهر تدريجيًا بسبيل من تبديل النظم القائمة تبديلًا لا يكاد يحسه الناس وبذلك تحصن نفسها بستار من الأوضاع الديموقراطية قبل أن يحس الناس أن الديموقراطية قد قضى عليها.

٣

تلك هي الصور الأربعة للنظام الجماعي التي عرض لها البحث ووضعت موضوع التجربة في زماننا، وهي تتشابه في اعتبار واحد فقط، ذلك أن فيها ينعكس ويتجلى الاتجاه المحتوم في مجتمعاتنا ذات النظم الفنية المعقدة ذلك الاتجاه الذي ينحو نحو التوسع في إشراف وتطبيق النظم الحكومية على المشروعات الاقتصادية الحرة، ولكنها قد تختلف أحيانًا اختلافًا جوهريًا في اعتبارات أكثر أهمية. فهي تتفاوت في مدى تطبيق هذه النظم التي يظن أنها ضرورية، أو في الوسائل التي تقترح لتحقيق الهدف المنشود.

ولكي نوضح هذا الخلاف دعنا نمثل الصور الأربعة للنظام الجماعي وهي "الديموقراطية الاشتراكية، والاشتراكية الشيوعية، والفاشية، بأربع شخصيات بارزة

هي "فرانكلين روزفلت" و"نورمان توماس" و"يوسف ستالين" و"أدولف هتلر".

أما "فرانكلين روزفلت" فيؤمن. بالديموقراطية الاشتراكية وهو يرغب في الاحتفاظ، على قبر المستطاع، بالنظام الرأسمالي وبالمنافسة الحرة بين الأفراد، غير أنه يؤمن بضرورة القيام بقسط كبير من التنظيم الحكومي للمشروعات الحرة لكي تظفر بأعلى نسبة للإنتاج وتحقق توزيع الثروة على وجه عادل. وهو يؤمن إيمانًا جازمًا أنه مهما كانت الضرورة التي تقضي بالتنظيم الحكومي، فإن من المستطاع، بل من الواجب، القيام به في حدود السياسة الديموقراطية المقررة التعريف الأمور وبغير التفريط في حرية من حرياتنا الديموقراطية.

وأما "نورمان توماس" فهو رجل اشتراكي بأدق ما تحمل الكلمة من معنى، وهو يختلف عن "روزفلت" فيما يتعلق بالنظام الرأسمالي القائم على الملكية الفردية والمنافسة الحرة في سبيل المنفعة الخاصة فهو يعتبر هذه الأهداف مصدر الشر الذي يجب القضاء عليه قبل أن تكون هناك نسبة عالية للإنتاج أو أي توزيع عادل للثروة إلى الحد المعقول؛ ومن ثم فهو يؤمن بأن من الضروري أن تستحوذ الحكومة على مشروعات الإنتاج العظيمة وتديرها كما تشرف الآن على مصلحة البريد وتديرها، ولكنه يلتقي مع "روزفلت" في الوسائل الممكنة بل والواجب اتخاذها لتحقيق هذا المبدأ. وهو لا يؤمن كالشيوعيين أن الأمر يستلزم أو تحتاج أية ثورة عنيفة، بل إنه، على النقيض من ذلك، يعتقد أن الغاية المنشودة ستتحقق بمجرد أن تؤمن أكثرية الشعب بضرورتها وذلك عن طريق تأييد الحزب الاشتراكي وبرنامجه سن التشريعات الضرورية بالأساليب الديموقراطية المقررة. وهنا نجد "روزفلت" الديموقراطي الاشتراكي مختلف مع "نورمان توماس" الاشتراكي في مدى الإشراف الحكومي الذي تقضي به الضرورة، ولكنه يلتقي معه. في أن أي تنظيم ضروري يمكن إجراؤه بالوسائل الديموقراطية المسالمة.

أما "جوزيف ستالين" فهو شيوعي، ولو أنه يلتقي مع "نورمان توماس" في أن الملكية الفردية في الأراضي الزراعية والمؤسسات الصناعية، وكذلك المنافسة في سبيل المنفعة الخاصة، هي أساس الشر الذي يجب القضاء عليه قبل أن تقوم حكومة تعمل للشعب كله أكثر من عملها لطبقة الرأسماليين الممتازة؛ غير أنه لا يؤمن بأن من المستطاع القضاء على النظام الرأسمالي القائم على الملكية الفردية في أي بلد ديموقراطي بالوسائل السياسية الديموقراطية. فهو يرى أن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق إلا بالثورة، إذ أن الطبقة التي تقضي الحاجة بتجريدها من أملاكها هي الطبقة التي تسيطر على الحكومة وتسن التشريع في البلاد الديموقراطية الرأسمالية، ومن ثم يمكن تحقيق الهدف المنشود وإقامة ديكتاتورية ثورية وبالضغط إلى حين على الحريات الديموقراطية وباستصفاء أموال الطبقة الرأسمالية بالطريق الجبري.

و"أدولف هتلر" رجل فاشستي؛ والفاشستية ليست في حاجة لأن تحمل كل الصفات الثورية التي تميز الفاشستية الألمانية. ولكن حيثما قامت الفاشستية، قيمت على الحريات الديموقراطية والضمانات السياسية وأقامت ديكتاتورية، ودون أن تبطل حتى تملك الأراضي الزراعية والمؤسسات الصناعية، تخضعها لإشراف حكومي كامل يصل إلى نفس النتيجة المترتبة على هذا الإلغاء؛ ومن ثم تتفق الفاشستية والشيوعية في دعوتنا إلى أن تتخلى عن جميع الحريات الديموقراطية الثلاث أعني، المشروعات الاقتصادية الحرة وحرية الكلام والصحافة ونظام الحكم الذاتي. وتدعونا الاشتراكية إلى التخلي عن شيء واحد هو نظام المشروع الاقتصادي الحر. أما الديموقراطية الاشتراكية فلا تدعونا إلى أن تتخلى عن حرية من الحريات الديموقراطية وأن كانت لا تتطلب منا سوى إخضاع نظام المشروع الاقتصادي الحر للقيود التي يمكن أن قضي بها ضرورة المحافظة بصفة عامة على صالح الشعب الاقتصادي.

فأي هذه الصور الأربع من النظام الجماعي نحن في حاجة إليه؟ من العبث أن نقول إننا في تغير حاجة إلى صورة من هذه الصور، وهي الصور الأربعة للنظام الجماعي التي يعرفها تاريخ المجتمعات المنظمة تنظيمًا فنيًا في زماننا، فلا مفر لنا من أن نقبل صورة منها. وإذا كان هذا هو الوضع، فإننا لا نكاد نحس بحاجة إلى القول بأن الغالبية العظمى من شعوب الولايات المتحدة لا ترغب في اختيار الفاشستية أو الشيوعية. وقليل هم من يفضلون نظام الاشتراكية. ومما لا شك فيه أننا في حاجة إلى القول بأن الناس لو تركوا الأمور تسير في مجراها الطبيعي، وإذا لم يعيروا مهمة تحقيق الديموقراطية الاشتراكية بالأساليب الديموقراطية نصيبًا من الاهتمام الجدي المستنير أكثر مما أعاروه لها حتى الآن، فلسوف يجدون أنفسهم أمام خطر عظيم يضطرهم إلى الأخذ بإحدى صور النظام الجماعي، وهو آخر ما يرغبون فيه، ومن ثم لا يستطيعون أن يسايروا بسهولة تيار الشيوعية أو الاشتراكية. وإذا هم تركوا الأمور تسير في مجراها، فالنظام الذي يرجح أن يهدفوا إليه هو النظام الفاشستي. وعلى ذلك فإن المفاضلة التي أمامنا الآن فعلًا هي، على ما أظن، المفاضلة بين أمرين: إما أن نكون من الفطنة بحيث ندبر وسيلة لجعل النظام الرأسمالي القائم على نظام المشروع الاقتصادي الحر يتم عمله وبذلك نحتفظ بحرياتنا الديموقراطية، وإما أن تتخبط في الطريق ونلعب ألاعيبنا السياسية حتى ينتهي بنا الأمر إلى نوع من الفاشستية ذات الطابع الأمريكي، وإلى ضياع حرياتنا الديموقراطية.

ويرجع السبب في إمكان نشوء نوع من الفاشستية هنا، بصورة أيسر من نشوء أي نوع آخر من الشيوعية، إلى أن خوفنا من الاشتراكية يقل عن خوفنا من الشيوعية، وهذه في الواقع حقيقة غريبة تثير الاهتمام. وعلى الرغم من أننا نكافح كفاح البائس لتنقضي على الفاشستية في ألمانيا، وعلى الرغم كذلك من أن

الناس يعلنون في كل مكان أن ألمانيا الفاشستية اليوم أعظم مصدر للشر في العالم (يشير الكاتب إلى الفترة التي كانت الحرب فيها قائمة بين ألمانيا والحلفاء)، كما أنها مصدر الخط الرئيسي الذي يهدد حياتنا الديموقراطية، وبالرغم من أننا متحالفون مع شيوعي روسيا في المجهود الذي نبذله للقضاء على الفاشستية الألمانية، وبالرغم من أن الشيوعية لم تقم بغية تحقيق فتوحات جديدة خلال الخمس والعشرين السنة الأخيرة، على حين انتشرت الفاشستية في كثير من الدول الكبيرة– أقول أنه بالرغم من هذا كله– فإن الشعب في هذه البلاد في (الولايات المتحدة) يخشى الشيوعية أكثر من خشيته للفاشستية، وفي استطاعتنا أن نتلمس الدليل على هذا فيما لاقته لجنة التحقيق المتعصبة ضد الشيوعية من تأييد وهي اللجنة المعروفة بلجنة "ديس **Dies**". وقد نلمس الدليل أيضًا في هذه الحقيقة المنطوية على أن أيسر سبيل للنيل من "زيد" من الناس أو فكرة من الأفكار، هي اتهام هذا أو تلك الشيوعية أو مشايعة الحمر. وقد نلمس الدليل أيضًا في هذه الحقيقة، وهي أن مندوبي الحكومة الذين يحققون في ولاء الأشخاص الساعين وراء توريط الحكومة في خرب يوجهون أسئلة صبيانية عما إذا كان البعض الأشخاص نشاط مستمر في تأييد اتحادات العمال، أو عما إذا كانوا يقدمون معونة مالية إلى الإسبانيين الذين تربطهم بأمتهم رابطة الولاء، أو يشتركون في مجلة الأمة، أو مجلة "الجمهورية الجديدة"، أو لهم أصدقاء كثيرون من بين اليهود، وما من شك في أن تفسير هذا الخوف الشامل من الشيوعية يرجع إلى أنه، خلال الخمسين سنة الأخيرة، كانت كل الآراء السياسية الراديكالية، "أي ذات النزعة المتطرفة"، تقترن في ذهن الأمريكي العادي بكلمتي "الشيوعية والاشتراكية". ففي نظر الأمريكي كانت هاتان الكلمتان تؤديان معنى واحدًا، وتوجل بجانبهما كلمات أخرى شائعة الاستعمال مثل كلمة "يلشفي"، وكلمة "أحمر **Red**". تلك هي الرموز المألوفة لكل ما يدلي على نزعة سياسية متطرفة أو

كل ما هو أجنبي وغير أمريكي؛ ومن ثم كل ما يشتم منه الخطر من مثل هذه المذاهب. فالفاشية أجنبية أيضًا ولكنها حديثة العهد، ولم تصبح بعد رمزًا لمذهب يمكن أن يذاع بين الناس خفية وبصورة تنطوي على التغرير والخداع.

فهي مجرد شكل من الحكم يقترن بكل من "هتلر" وألمانيا من ناحية وكذلك "موسوليني" وإيطاليا من ناحية أخرى، فالرجل العادي في أمريكا يقال له إن الفاشستية الألمانية أكثر شرًا من الشيوعية الروسية، وهو قول قد يتقبله عن عيب خاطر. فلماذا إذن نستشعر القلق؟ نحن دائمًا نكافح للقضاء على الفاشية الألمانية، وسوف نقضي عليها. وإذا كنا سنقضي عليها حتمًا فمن الجلي أنها لا تستطيع أن تشق طريقها إلى هذه البلاد، وهذا هو السبب في أننا نعد الأحرار المخلصين والمتسمين بالفطنة أمثال "روبرت هورس لوفت **Robert Morse Lovett**" و"وليم. أ. دد الصغير **William E. Dodd**"، أشد خطرًا على حريتنا الأمريكية من "سلفر شيرتس **Silver Shirts**" أو "شيكاجو تربيون **Ch. Tribune**".

وما أظن أن الفاشية ستدخل هذه البلاد، ولكن من الحماقة أن نقول إنها. لا يمكن أن تدخل هنا، فأمامها فرصة أوسع للدخول هنا وهي فرصة أفضل، إلى حد بعيد، من تلك التي تبدو أمام الشيوعية. أما الظروف التي تجعلها محتملة فهي، حدوث تدهور اقتصادي كبير أخر مصحوب بكوارث أشد وأطول أمدًا من تلك التي حجبت التدهور السابق، فضلًا عن الركود العام في المشروعات الاقتصادية التي تحتاج إلى الأسواق، وبقاء عشرين مليونًا من الرجال بلا عمل أو أمل في المستقبل، هذا إلى جانب جموع الفلاحين في كل مكان الذين يجدون أمامهم قانونًا يبيح نزع ملكية أراضيهم المرهونة على الرغم مما لهم من المحاصيل المكدسة التي يتسرب إليها التلف. ولا يبدو هناك سبيل أمام أعيننا لمعالجة هذه

الحالة سوى العمل على خفض نسبة إنتاج المواد الغذائية، وكذلك معالجة المشكلات الأخرى المتمثلة في اتحادات العمال، التي تشينها أساليب رجال العصابات ورجال الأعمال، أولئك الذين غلبت عليهم نزعة القضاء على اتحادات العمال بأي ثمن، وحرب الطبقات التي اشتدت إلى حد استحال معه التوفيق بين القائمين بها، ثم سلطان رجال السياسية الذي قوى واشتد إلى حد جعله مثارًا للتهكم.

وتألفت جماعات جعلت من همها أن تحفز أعضاء مجلس الكونجرس على القيام بحركة تعم البلاد، وبالجملة كان من شأن التفكك الاقتصادي وضياع الثقة في الأداة السياسية الديموقراطية البطيئة المقلقلة، ذات التكاليف الباهظة في مثل هذه الظروف، أن تحي بسهولة في نفس الأمريكي العادي الاعتقاد المخيف الراسخ بأن المظالم والارتباكات ليست بالمشكلات التي تعالج دون سعي وكد، كما أن من شأنها أن تطلق استعداده ومقدرته على العمل المباشر، ذلك الاستعداد وتلك المقدرة التي كان من نتائجهما قيام لجنة المراقبة على الحدود، وظهور عصابة **Ku Klux Klan**"، عقب الحرب الأهلية، فضلًا عن ضروب النشاط القوية والفعالة التي جاوزت حد المألوف والتي تغلبت على مبدأ حظر تعديل الدستور، وبديهي أن الضرورة كانت تستدعى ظهور زعيم أو زعماء، أو تنيء بظهور زعيم أو زعماء لهم شخصية "تيودور روزفلت" القوية، وهم الآراء التي هي من نسج العقل الأمريكي، كما لهم مثل الصوت الساحر الذي أوتيه "وليم جينجز برايان "**W. Jennings Brayan**" ومثل قريحة " **Huey Long**" الوقادة. وأيًا كان الشكل الذي يمكن أن تتخذه الحكومة، فإن الطريق لن تنتهي بنا إلى الفاشية، كما أن انتهاءها إلى النارية سيكون، من باب أولى، أقل احتمالًا. وسيكون النذير لمثل هذا الانقلاب في صورة صيحة من الشعب

الأمريكي تنادي بتطهير الأداة الوطنية وانتهاج سياسة أمريكية جديدة، وكفاية الأفراد لأن يتمتعوا بالحرية، وغير ذلك من العبارات التي لم تسبق صياغة مصطلحات لها والتي قد تصادف أكثر من غيرها هوى في نفس الشعب، وتكون أصدق تعبير عن رغباته. ومهما يكن أمر الصورة يمكن أن تتخذها هذه الحركة، فلن تتناول سوى طرائق الحياة التي يسير عليها الأمريكيون.

وما أظن أن مثل هذه الحالة تحدث في هذه البلاد، ولكننا إذا تجنبنا الظروف التي يمكن أن تؤدي إليها، هذا إذا لم تعمل على الوقوف في طريقها، فمن واجبنا بعد أن تصل الحرب إلى نهايتها، أن نوجه على الأقل اهتمامًا مقرونًا بالفطنة إلى المشكلة القديمة، مشكلة تحقيق الديموقراطية الاشتراكية على غرار الجهد الذي نبذله اليوم في سبيل كسب الحرب. ويتحدث الناس الآن عن النظام الجديد بأنه شوه. وقد يكون أكثر انطباقًا على الحقيقة إذا قلنا إن النظام الجديد الذي وضع لي من الحرب قد طغى على النظام الجديد لزمن ما قبل الحرب وتغلب عليه. وما النظام الجديد الذي وضع لزمن ما قبل الحرب سوى امتداد للنظام الذي أطلق عليه "وودرو ولسون" اسم "الحرية الجديدة" وما سماه وتيودور روزفلت" بـ "النظام العادل". ولم يكن هذا النظام سوى محاولة لحل ما يمس "المشكلة الاجتماعية" وبمعنى آخر "تحسين مستوى معيشة المال والملاءمة بين الأحوال الاقتصادية ومبدأ التأمين الاجتماعي" كما ذكر في ميثاق الأطلنطي. وكل ما تحتاجه لحل هذه المشكلة الاجتماعية نستطيع أن نعبر عنه بسهولة فيما يأتي:

نحن في حاجة إلى أن نرى مشروعاتنا الصناعية والزراعية تسير بكفاية تامة لتنتج لنا ما نحتاج إليه من سلع، وأن نرى جميع أفراد الشعب يعملون لقاء أجور حسنة، وبذلك يستطيع الناس أن يشتروا منتجات الصناعة التي هم في حاجة إليها. وأنه لأمر ليس بالهين أن تقرر الطريقة التي يمكن أن نصل بها إلى هذه

النتيجة. فلقد كان النظام الجديد لسياسة ما قبل الحرب بمثابة تجربة أو محاولة لتدبير الوسائل لتحقيق هذه الغاية، وقد استطاع أن تحقق قدرًا منها ولكنه لم يكن كافيًا. ثم جاءت الحرب واضطررنا إلى أن يختار نظامًا جديدًا يلائم زمن الحرب، ويجعل تدخل الحكومة في شئون الصناعة مطابقًا لما يقضي به النظام الجديد الذي وضع لزمن الحرب، الأمر الذي جعل النظام القديم يبدو بالنسبة إلى النظام الجديد كما تبدو وحدات البطاطس الصغيرة أمام الوحدات الكبيرة، وقد استطاع ذلك النظام أن تحقق الغاية المنشودة من وراء تشغيل آلاتنا الصناعية وقتًا كاملًا وإتاحة العمل لجميع أفراد الشعب.

ولقد صادف النظام الجديد الذي وضع لزمن الحرب نجاحًا أكثر مما صادفه ذا النظام الذي وضع الزمن ما قبل الحرب، لأسباب متعددة نخص منها بالفكر سببين: أولهما أننا نعرف على وجه التحديد ما يجب علينا عمله وهو كسب الحرب؛ وثانيًا إننا متحدون اتحادًا يعد إلى حد ما كاملًا، في الرغبة والتصميم على كسبها. ولكن لكي نكافح ونكسب الحرب كان من الضروري، بل ما زال يعد على وجه العموم أنه من قبل الضروريات، أن نضع في يد الحكومة من السلطة ما يربو على ما كان لها في أثناء السلم لكي تقوم بتنظيم وتنسيق حياة البلاد الاقتصادية. إن الحكومة قد أصبحت مشروعًا اقتصاديًا غير عادي وشركة مهيمنة على كل الأعمال في الدولة، فمن سلطتها تقرير البضائع التي يتم إنتاجها وكمياتها، وأي الرجال تستخدمه في الخدمات المسلحة وأعمال الحكومة الخاصة بالحرب، وأي الرجال الذين يجب الاحتفاظ بهم للعمل في صناعات الحرب. كل هذا يتطلب من الحكومة نفقات لا حد ما. وهذا يعني زيادة الحاجة إلى البضائع والعمال بثورة لم يسبق لها مثيل. وتمشيًا مع الإحصائية التي أعدها. "ستيوارت تشيز **Stuart Chase**" كانت الحكومة الأمريكية تصرف في يونية عام ١٩٤٣

ما يقرب من ثمانية بلايين من الدولارات في الشهر الواحد على كلا البضائع والخدمات. ولهذا فإن آلاتنا الصناعية تسير على وجه التقريب بأقصى طاقة لهما؛ ومن ثم تلاشت العطلة وأصبحت الغالبية العظمى من الشعب تستحوذ على مقادير أكبر من النقود، أي أن مقدرتها على شراء ما تحتاج إليه زادت عما كان عليه الحال منذ زمن بعيد. وما النظام الجديد الذي وضع لزمن الحرب سوى توسيع لنطاق النظام الجديد الذي وضع لزمن ما قبل الحرب، أي أن تدخل الحكومة، طبقه الخطة مقررة في شئون البلاد الصناعية وحياتها الاقتصادية، أصبح على صورة أوسع وأكثر نظامًا.

ولكن سوف يقال، ومن المؤكد أنه يقال الآن وأن الحرب لم تكن سوى حالة طارئة، وخلال هذه الفترة تأخذ الحكومة على عاتقها بحكم الضرورة، القيام بكل شيء، على حين يجب على الحكومة، عندما تصل هذه الحالة إلى نهايتها، أن تكف عن التدخل في شؤون الناس وأن تدع الأمور تسير في طريقها، كما يجب أن يوضع حد في الوقت الحاضر الإنفاق الحكومة على هذا المعدل الجنوني (يقصد أيام كانت الحرب دائرة الرحي) كما بجب أن يقف عند حد تدخل رجال الدواوين الحكومية وأساتذة الكليات في "واشنجتن" ذلك التدخل الذي يشيع الاضطراب في سير الأعمال، وبالتالي يجب أن يعود كل منهم إلى مقره الأول: هذا هو ما يتردد الآن على الألسنة، ولكن ماذا عساه كان يحدث لو أن الحكومة كفت عن التدخل يوم يصدر قرارها بتسريح الجنود؟ أو لو أنها كفت، وبين عشية وضحاها، عن صرف ثمانية ملايين من الدولارات كانت تنفقها شهريًا، وقام رؤساء الإدارات الحكومية وأساتذة الكليات بتصفية أعمالهم ليعودوا إلى مزاولة أعمالهم الأولى؟ لعل أول ما كان يحدث هو تعطل خمسة وأربعين مليونًا من الرجال يعملون الآن بطريق مباشر أو غير مباشر الحساب الحكومة، وسرعان ما تصبح نسبة كبيرة من

هؤلاء، من بينهم نسبة كبيرة من الجند والبحارة ورجال الطيران يبلغ عددها نحوًا من أثنى عشر مليونًا، أقول، سرعان ما يصبح هؤلاء جميعًا على قارعة الطريق وفي وقت قصير، سيكون هناك تدهور اقتصادي نجعل ذلك التدهور الاقتصادي الذي حدث خلال السنوات. ١٩٢٩– ٩٣٣ كأنه زمن الرخاء والاستقرار القياس إلى التدهور الاقتصادي الذي سوف يعقب هذه الحرب.

وعندما تنتهي الحرب ستكف الحكومة، نزولًا على حكم الضرورة، عن القيام بمهام كثيرة تقوم بها الآن. ومما لا شك فيه أنها ستكف عن صرف أمو إلى كثيرة تنفقها الآن، وستظل البلاد معرضة لأزمة أخرى طارئة وأن اختلفت في طرازها. فسوف تواجه البلاد أزمة تسريح الجنود، الأزمة المؤقتة الناشئة عن الحاجة إلى الانتقال من حالة اقتصاد وضع ومن الحرب إلى حالة اقتصاد يلائم زمن السلم. وستبقى تلك الحالة زمنًا ثم تلاشي ضمن حاجات السلم القديمة الدائمة والأكثر تعقيدًا، تلك الحاجات التي كانت موجودة قبل أن تنشب الحرب، والتي كان النظام القديم بمثابة محاولة لمواجهتها.

وإذا فرضنا أن حاجة السلمي ستكون في المرتبة الثانية من الأهمية أو أقل ضرورة أو صعوبة من حاجة الحرب، وإذا افترضنا كذلك أن الحكومة ستكون قادرة على مواجهة هذه الحاجة والاعتماد على السير العادي للأمور، لكي تحتفظ بالإنتاج التام وتضمن العمل لجميع أفراد الشعب، إذا افترضنا هذا كله، فإنها تكون قد بلغنا من السذاجة درجة تكاد لا تصدق. ولكننا عاجزون عن أن نتعلم من أية تجربة من التجارب التي مرت بها خلال السنوات الخمسين الأخيرة.

وأيًا كان الحزب الذي سيتولى مقاليد السلطة بعد الحرب فإنه سوف يرى أن الحكومة لا تستطيع أن تكف عن الإنفاق أو التدخل، ومن المحتمل أن تكون الحكومة من التبصر بحيث تكف عن سياسة التخبط. وسوف تواجه الحكومة على

كل حال نفس المشكلة التي كان النظام الجديد– الذي وضع لزمن ما قبل الحرب– بمثابة محاولة لحلها، ولكن هذا النظام لم يكن كافيًا لمواجهة الموقف قبل الحرب، ولسوف يكون أشد قصورًا. في مواجهته بعد أن تنتهي الحرب، ومع ذلك فقد كان تجربة نستطيع أن نتعلم منها أشياء كثيرة. وما النظام الجديد الذي وضع لزمن الحرب، سوى محاولة أخرى سيتعين علينا أن نتعلم منها كثيرًا. وما زلنا نؤمل أن ما تعلمناه من هذه التجارب مضافًا إلى ما سنفاجأ به من تسريح الجنود، سوف يمهد الطريق لنظام جديد لوضع السياسة ما بعد الحرب، يتلافى الأخطاء الظاهرة التي برزت في جميع النظم الجديدة السابقة. ولعل العيب الرئيسي في جميع النظم الحديثة التي وضعت لزمن السلم، من عهد الرئيس "تيودور روزفلت" إلى عصر الرئيس "فرانكلين روزفلت"، هو أنها كانت كلها معنية، بادئ ذي بدء، بإجراءات خاصة وضعت لمعالجة عيوب معينة. وعندما كانت البنوك على شفا الإفلاس، أغلقت بضعة أيام لتتاح لها الفرصة للخلاص من ورطتها. وعندما أصبحت ملايين الناس بلا عمل كانوا يعطون إعانات مؤقتة، وإلا خلقت لهم الأعمال خلقًا ليستخدم فيها المتعطلون منهم: ولما بلغ الفلاحون حد اليأس حُظر بصفة مؤقتة على الدائنين المرتهنين نزع ملكية الأراضي المرهونة. ولكي ترفع الحكومة أثمان المحاصيل الزراعية، وضعت قيودًا على زراعة القطن والقمح أو قامت بشراء ما زاد على الحاجة منها واحتفظت به وهلم جرا. غير أنها لم تقم بمحاولة كافية للوقوف على الأسباب التي ينطوي عليها الانكماش العام. ونتيجة لذلك لم تكن هناك فكرة واضحة، أو تم الاتفاق عليها، بشأن الغاية الأخيرة التي تنشدها به ويرجع العيب الرئيسي في النظام الجديد، الذي وضع لزمن ما قبل الحرب نه أنه كان مبنيا أكثر مما يجب بعلاج عيوب خاصة، ولم يعن إلا قليلًا بحقيق جانب من الأعمال ذات النفع الإيجابي العام، وإنها لحقيقة لها دلالتها، وهي أن هذا النظام فشل في القضاء على البطالة على الرغم من أن هذا هو هدفه

الرئيسي، على حين استطاع النظام الجديد الذي وضع لزمن الحرب أن يقضي حقًا على البطالة، على الرغم من أن هدفه الرئيسي كان شيئًا آخر. فالهدف العام الذي يتوخاه النظام الجديد لزمن الحرب، هو كسب الحرب. وما اختفاء البطالة إلا نتيجة عرضية نشأت عن السعي وراء هذه الغاية العامة، ولو كنت في مكان "جلبرت شيسترتون **G. Chisterton**" لاستطعت القول بأن النظام الجديد الذي وضعه "فرانكلين روزفلت" لسياسة ما قبل الحرب قد فشل في علاج مشكلة البطالة لأنه "حاول" أن يعالجها، على حين نجح النظام الجديد لزمن الحرب في علاج البطالة لأنه لم "يحاول" علاجها.

هذا أمر يعد أكثر من مجرد مفارقة تبعث على التسلية. وهو يعنى أنه إذا كان في مستطاعنا أن نفوز خطة مدروسًا درسًا وافيًا للنهوض بالصالح القومي العام، أي تحسين مستوى المعيشة لجميع أفراد الشعب، وكنا متحدين أقوياء العزيمة في تنفيذها، كما نحن متحدون في كسب الحرب لاستطعنا أن ننسي الركود الاقتصادي والعطلة، ولاختفت هذه المساوئ كما أخلت تختفي أثناء الحرب، وكأن اختفاؤها نتيجة عرضية للمجهود الذي يبذل لتحقيق غرض أكثر واقعية وأعم شمولًا. ومن سموه الطالع أن الخوف من وقوع كارثة عاجلة ترى واضحة في الأفق يعد بالنسبة لأية أمة أيسر من حيث تحقيق وجدتها من مجرد التعلق بأمل في نفع مستقبل يكون مشكوكًا فيه أو موضع خلاف بين الناس. لهذا كان أيسر لنا إن كسب الحرب من أن نكسب السلم، وبمعنى آخر أن نوفق في حل تلك المشكلة الاجتماعية، ولكن نقطة البحث التي نبدأ منها على الأقل حل هذه المشكلة الاجتماعية، هي أن نسائل أنفسنا عن نوع الوسائل التي نحن في حاجة إلى اتخاذها كي نرفع مستوى المعيشة لجميع أفراد الشعب، وعن أي هذه الوسائل كان يتخذ لو كنا متحدين في جهادنا من أجل تحقيق ذلك الهدف، كما هي حاليًا

الآن من الجهاد في سبيل كمية الحرب.

ومن شأن أية خطة شاملة توضع لرفع مستوى المعيشة لجميع أفراد الشعب أن تعنى عناية ظاهرة بمثل هذه الأمور، الغذاء الكافي والملبس والمسكن والخدمة الطبية العافية، وتحسين الوسائل المؤدية إلى تيسير التعليم والإعداد المهني للوظائف وللبحث العلمي، وتيسير وسائل الرياضة والتسلية، والتأمين ضد العجز عن العمل والشيخوخة، ولكن ماذا نقصد من وراء ذلك على وجه خاص؟ إننا نقصد من وراء ذلك إلى اتساع نطاق الإنتاج في المواد الغذائية والملابس والمساكن وجميع سلع الاستهلاك اتساعًا هائلًا، وسيعني هذا وضع برنامج حكومي لبناء مساكن شعبية وإزالة الأحياء الفقيرة القذرة، وإعادة بناء بعض أجزاء من مئات المدن لجعلها أكثر ملاءمة الظروف الصناعة والنقل في الحاضر والمستقبل، كما سيعني هذا أيضًا وضع برنامج للتوسع في نظم النقل وتنسيقها وتحسينها، بما في ذلك الطرق الرئيسية والطرق الحديدية والمائية والهوائية وشبكة الأنابيب، وسوف يقصد من وراء هذا كله وضع برنامج حكومي للتوسع في إنشاء وتحسين حالة المدارس والكليات والجامعات والإقامة الحدائق العامة ومراكز الرياضة والمتاحف ومعارض الفن ووسوف يقصد من وراء هذا، فضلًا عن كل ما تقدم، وضع برنامج حكومي لإنشاء وتجهيز وإدارة مستشفيات أكثر وأفضل من المستشفيات الحاضرة، وملاجئ للمصابين بالأمراض العقلية ومراكز الأبحاث الطبية وهكذا. إن هذا كله هو على الأقل ما سوف يقصد من وراء ذلك. ولكن مثل هذا البرنامج المنظم سوف يكون قابلًا لأن يتسع اتساعًا غير محدود.

ومن الجلي أن مثل هذا البرنامج القومي الشامل يتعذر تنفيذه أو رسم قواعده دون التعاون والمراقبة والمعونة من جانب الهيئات المحلية والحكومية على طول الخط. كما أنه من الجلي أن يحتاج هذا المشروع إلى جانب كبير من التنظيم

الحكومي للعمل الفردي الحر. ولكننا في تنفيذنا المشروع يجب يكون المبدأ الذي نسترشد به هو الانتفاع أعظم الانتفاع من المشروعات الفردية الحرة، فلن يقدر النجاح لأي برنامج بوضع للنهوض بالصالح العام مالم يعلن تأييد الشعب ورجال الأعمال والمزارعين والعمال، ولن يفوز برنامج بتأييد رجال الأعمال إذا ظهر لهم في صورة قيود توضع بادئ ذي بدئ لتحد من نشاطهم في ميدان العمل الحر. والمشروع الرأسمالي يسعى وراء التوسع فحسب. ويقدر النجاح لمثل هذا البرنامج الذي يقصد به إلى النهوض بالمرافق ذات النفع العام، إذا استطعنا أن نجعل أصحاب المصالح الزراعية والصناعية يقتنعون، إلى أبعد حد، بأن مثل هذا البرنامج يتيح لهم الفرصة لتوسيع نطاقي مشروعاتهم. الزراعية والصناعية، والوسيلة الوحيدة لتنفيذ مثل ذلك البرنامج الشامل، هو أن نجمع بين الباعث على الربح الشخصي والرغبة في النهوض بالمرافق ذات النفع العام. ولكن إذا أمكن القيام بذلك، فإن المساوئ التي تنجم عما يصيبه ميدان الأعمال من ركود وتعطل كبير بن سوف لا تقلق بالنا بعد اليوم.

لست أهون من شأن العقبات التي قد تقدم في سبيل تنفيذ. مثل هذا البرنامج القومي الشامل، وستبقى العقبة الرئيسية في إقناع المشتغلين بالمسائل الزراعية والصناعية، وإقناع من مثلهم في مجلس الكونجرس، بأن من مصلحتهم تأييد مثل هذا البرنامج. وحتى لو استطعنا ذلك، فسوف يكون هنالك التطاحن المحتوم بين مصالح الناخبين في أقاليهم ومصالح الطوائف فيها للحصول على ما يعتقده كل فريق أنه من حقه، وأن كان في الواقع شيئًا يزيد على نصيبه العادل المعقول. وبالجملة ستكون هنالك سياسة الضغط التي لا مفر منها تسندها المنافسة في سبيل تحقيق الربح الخاص. والمسألة الرئيسية التي نحن بصددها هي هل يمكن التوفيق بين الباعث على الربح الخاص في النظام الرأسمالي وبين الرغبة

في تحقيق المنفعة العامة، وقد لا يكون ذلك ميسورًا، ولكن على كل حال، وبصرف النظر عن مثل هذا البرنامج، فإنه من الصعب أن نتنبأ بأي موقف يتيح الفرصة لأصحاب المشروعات للتوسع في نشاطهم توسعًا كافيًا غير محدود. وإذا ما أفلتت منهم مثل هذه الفرصة فإننا سنضطر بلا شك إلى العودة إلى سياسة ما قبل الحرب التي وضعها الرئيس روزفلت وأحرزت نجاحًا محدودًا، دون أن نهتدي إلى تشخيص الأسباب الحقيقية وإن حاولنا القضاء على ذلك الركود الذي يصيب الأعمال وخلق البطالة، بمنح رجال الأعمال والعمال المتعطلين إعانات مالية، ومن المحتمل أن يكون الفرق الرئيسي بين الحالين هو أن الإعانات المالية ستكون أكبر وأكثر. وإذا فرضنا مع ذلك أن من المستطاع تنفيذ مثل هذا البرنامج الشامل، أو ما يشابهه، وإذا فرضنا أيضًا أننا سننجح بأية وسيلة كانت في الحصول على إنتاج كامل وتوفير العمل للجميع، فماذا كان يحدث حينذاك؟ كان يحدث أن تتجمع لدينا بضائع فائضة عن حاجتنا نصرفها في الخارج. ومع ذلك فإننا لا نستطيع أن نصرفها مالم تكن الدول الأجنبية في مركز يسمح لها بأن تدفع أثمانها، أو يسمح لها بدفع الثمن في صورة بضائع تصدرها إلى هذه البلاد (الولايات المتحدة). فالإنتاج الكامل وتوفير العمل للجميع من المستطاع الاحتفاظ بهما في بلد لم يتم تطوره الصناعي مثل روسيا، حيث قضى على النظام الرأسمالي وسيطرت الحكومة على حياة المجتمع الاقتصادية سيطرة تامة مراسيم حكومية. غير أنه من الصعب أن نتصور كيف يستطاع عمل مثل هذا في الولايات المتحدة أو أية بلاد أخرى تعيش في ظل النظام الرأسمالي، إذا كانت بقية بلاد العالم قد عمها الفقر. ومن المحقق أنه لا يمكن تنفيذه في الولايات المتحدة إذا كانت الولايات المتحدة، كدولة من أهم الدول الدائمة، تتوقع أن تبيع بضائعها وتقوم بتأدية خدمات في الخارج وتنشئ في الوقت نفسية التعريفة التي وضعها هولي سموت "Hawley Smoot" تلك التعريفة التي تجعل

من المستحيل على الدول الأجنبية أن تدفع ما عليها، عن طريق بيع بضاعها لنا على سبيل المبادلة التجارية. فإذا نحن عدنا إلى تلك السياسة أو إلى أية سياسة تماثلها، فإن تجارة الصادرات سوف تضعف عندنا، وتحمل تصفه بلاد العالم على مقاطعتنا، كما تزيد في تدهور العالم الاقتصادي، ومن ثم تساهم بنصيبنا في تمهيد الطريق الحرب عالمية أخرى. وبقدر ما يستحيل على أية دولة بلغت في الصناعة شأنًا كبيرًا وقامت على النظام الرأسمالي أن تعيش في عزلة سياسية عن العالم، فإنه يستحيل عليها كذلك أن تعيش في عزلة اقتصادية عنه، ومن ثم فإن الجهد الذي نبذله لبناء عالم على جديد في وطننا، أفضل من العالم الحاضر، لا يمكن فصله– على مدى الزمن– من إنشاء عالم جديد آخر يقوم على علاقات دولية أفضل من تلك التي يقوم عليها عالم اليوم، وسيفضي بنا هذا البحث إلى أن نتساءل عن نوع النظام الدولي الجديد الذي قم نستطيع أن نحصل عليه.

الفصل السابع

أي أنواع النظام السياسي الدولي نستطيع الحصول عليه؟

يلوح لي أن كل إنسان، أو على الأقل كل من يؤلف في هذا الموضوع، يسلم بأن الواجب يقضي، بعد أن تنتهي الحرب، أن يكون لنا نظام جديد يقوم على علاقات دولية أفضل من تلك التي يقوم عليها عالم اليوم. ولما كان السبب الرئيسي في اهتمام الناس في كل مكان بهذا الموضوع يرجع إلى الحرب وويلاتها المضاعفة، كانت المشروعات التي وضعت لإنشاء نظام دولي جديد أكثر عناية بالبحث في كل ما يفضي إلى منع الحرب.

وقد أشار ميثاق الأطلنطي إلى النظام الدولي الجديد بقوله: "إنه نظام دائم وأوسع نطاقًا من غيره في ناحية تحقيق الأمن العالمي". وقد بلغ هذا البيان من الاتساع في المدلول وعدم تحديد المعنى المقصود كأي بيان آخر يمكن أن يدلى به. نعم أنه بلغ من سعة النطاق وعدم التحديد إلى حاد جعله يتسع لوصف أي لون أو بالحري كل لون من المشروعات التي ترتقي من مجرد تحالف حرفي يربط بين الدول الظافرة أو بين بعضها البعض إلى أن تهي بتلك الحكومة العالمية العالية التي صورها لنا "ويلز **HG. Wells**" في حلمه المثالي، تلك الحكومة التي ستقيم للجنس البشري عهدًا يسوده القانون والنظام الحرية.

وتتحصر المشروعات الحالية التي وضعت للنظام الدولي الجديد بين هذين الطرفين المتقابلين، وكثيرًا ما قوبلت بالرفض فكرة قيام تحالف بين الدولي

الظافرة، ممثلة في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وروسيا وربما الصين، إذ لا يلوح فيها شيء جديد، بل هي مجرد تعديل للسياسة القديمة المخزية التي تقوم على مبدأ "توازن القوى". وقد يحول قيام مثل هذا التحالف، دون وقوع الحرب، ما دام الحلفاء على وفاق فيما بينهم؛ غير أنه يخشى أن لا تمتنع الحرب إلا بثمن غال، هو فوز الدولي القوية بالسيطرة العالمية على حساب الدول الضعيفة. ومن الناحية الأخرى يظهر للناس جليًا أن فكرة الحكومة العالمية العليا التي سيتمحى فيها استقلال الحكومات المتعددة، كما انمحى استقلال كل ولاية من الولايات المتحدة بالاتحاد العام في ظل الدستور، أقول إن هذه الفكرة قد بلغت حدًا بالغًا من العظمة جعلها أقرب إلى طبيعة التفكير المنطوي على مجرد التمني منها إلى ذلك التفكير الميسور تطبيقه من الناحية العملية. وتسلك معظم المشروعات الحالية طريقًا وسطًا بين هذين الطرفين وذلك باقتراحها بعض صور للاتحاد أو "العصبة" أو التحالف أو الحكومة المتحالفة التي قد تقوم بين الدول الأوروبية أو بين جميع الدول، تحتفظ فيه هذه الدول المتعددة بقسط كبير أو قليل من الحكم الذاتي، وتتنازل للعصبية أو التحالف عن كثين أو قليل من سلطانها لحسم الخلافات الدولية ومنع نشوب الحرب.

ويندر أن يستعمل واضعو تلك المشروعات المتعلقة بإنشاء نظام دولي جديد، كما يندر أن يستعمل واضعو مشروبات النظام الدولي الجديد، كلمة "عصبة" لتصوير مشروعاتهم هذه. والمرجح أن السبب في هذا يرجع إلى أن فشل "عصبة الأمم" أعطى للكلمة دلالة سيئة. أما الاصطلاح الذي يعم الآن استعماله فهو الحكومات المتحالفة تحالفًا اتحاديًا "Federation" وهو الاصطلاح الذي سوف يتم استعماله، بصفة عامة ومن دلالة أقوى من اصطلاح "العصبة". أما اصطلاح الحكومات المتحالفة دل بوجه عام على اتحاد دام بين

الدول، تتنازل فيه الدولية المتعددة للحكومة الاتحادية عن الإشراف على أمور معينة تتصل بالصالح العام. وقد تظفر حكومة الاتحاد بسلطان كبير أو محدود. ولقد كان لحكومتنا الاتحادية بمقتضى ما تخوله لها المواد الأصلية في وثيقة الاتحاد سلطة سني القوانين، غير أنه لم يكن لها سلطة وضعها موضع التنفيذ. وقد أعطيت حكومة الاتحاد بمقتضى نصوص الدستور الحالي سلطات أوسع فيما يتعلق بسن القوانين وتنفيذها، ومن ثم فإن اتحادًا كهذا قد يكون قويًا وقد يكون ضعيفًا، غير أنه من واجب هذا الاتحاد إذا أخذنا بالمعنى العادي الاصطلاح، أن يزود الحكومة الاتحادية بالقوة التي تمكنها من سن القوانين الملزمة للولايات المتعددة المكونة للاتحاد.

وإذا أخذنا بهذا المعنى الذي يدل عليه الاصطلاح لاعتبرت بعض المشروعات الحالية التي وضعت للنظام الجديد اتحادات إسمية فحسب، فهي لا تزيد في الواقع سكن مجرد مقترحات يتصل بها إلى إحياء وتقوية العصبية الراحلة. ويلوح من هذه الفكرة أن العمانية القديمة أخفقت في رسالتها إذ لم تكن لديها قوة حربية تسند قراراتها. ولقد عولج هذا الضعف في تلك المشروعات عن طريق إعداد العدة لإنشاء قوة "بوليس" دولية. غير أنه من الأنسب أن نطلق على المشروعات الحالية– التي تجعل الاتحاد مقصورًا على الدول الأوروبية– اسم "الاتحادات". وهم يقترحون إنشاب حكومة اتحادية أوروبية ذات مجالس تشريع اتحادية ومحاكم اتحادية وجيش اتحادي: ويلوح من الفكرة الأساسية في مثل هذه المشروعات أنه في مقدور الدول الأوروبية، بل ومن واجبها، أن تكون ولايات متحدة أوروبية، تشابه في قليل أو كثير، تلك الاتحادات الناجحة مثل الاتحاد السويسري والاتحاد الهولندي، وعلى الأخص اتحاد الولايات الأمريكية.

ولكن ماذا يمكن أن يقال عن هذين المشروعين المختلفين، اللذين يرميان إلى

وضع نظام دولي جديد للعالم؟

قد لا يكون من الصعب حقًا أن نقوم بإحياء وتقوية عصبة الأمم الراحلة عن طريق إمدادها بقوة وليس دولية، أيًا كان المعنى المقصود من وراء ذلك. غير أن السؤال الذي يجمل بنا أن نلقيه على أنفسنا هو: هل ينتظر من وراء ذلك أن تصبح عصبة الأمم أداة أبعد أثرًا في خدمة السلم، مما كانت عليه وقت أن كانت بغير قوة بوليس دولية تسندها؟ إن اتحادًا حقيقيًا يقوم في أوروبا على غرار اتحاد الولايات الأمريكية، سيكون بلا شك أداة فعالة في هذا السبيل. وهنا يجمل بنا أن نتساءل: هل في الإمكان إيجاد مثل هذا الاتحاد في الظروف التي ستكون حتمًا سائدة بعد أن تنتهي الحرب؟ إننا إذا أمعنا النظر في طبيعة النظام العالمي الجديد الذي نستطيع أن تظفر به، فإن شيئًا كثيرًا يتوقن على الجواب الذي نجيب به على هذين السؤالين.

١

لم تكن عصبة الأمم من بنات أفكار الرئيس "وودرو ويلسون **W. Wilsot**؛ فمنذ القرن السابع عشر، هذا إذا صرفنا النظر عما قبل ذلك، أخذت تظهر على التوالي عدة اقتراحات تنطوي على مشروعات مماثلة في طبيعتها لهذه العصبة. ولعل أشهر مشروع ظهر في القرن السابع عشر هو ذلك الذي وضعه "سوللي **Sully**": وقد أطلق عليه اسم "العهد الأعظم فترى الرابع" ثم ظهر خلال القرن الثامن عشر مشروع والأب سان بيير **St. Pierre**" لتحقيق السلام الدائم في أوروبا. وفي القرن التاسع عشر فازت مشروعات أخرى مماثلة لهذه بتأبيد الجمعيات التي نظمت إذ ذاك لخدمة السلم. ثم جاءت مؤتمرات السلام الدولية التي توصي الحكومات الأوروبية أكثر من مرة الأخذ بها. وقد جاءت كل تلك المشروعات في جوهرها، بما في ذلك مشروع عصبة الأمر الذي وضعه

الرئيس "وودرو ولسون"، متفقة في أهدافها وفي الوسائل التي قصده بها الوصول إلى الغاية المنشودة، وأن اختلفت في تفصيلاتها.

وتجرى قضية البحث التي تؤيد وجهة نظرهم، على المنوال الآتي:

ومن المسلم به أن الحرب شر كبير، ومن مصلحة جميع الدول أن تقضي عليه. غير أنه ليس في وسع أيه دولة أن تنبذ الحرب، ما لم تنبذها أيضًا باقي الدول الأخرى، فلتحاول من ثم جعل دول أوروبا أو دول العالم ترتبط جميعًا بمعاهدة أو دستور أو ميثاق مقدس، يكون موضع احترامها، ولنحقق الأهداف الآتية:

أولًا: تحيين شكل الحكومة من ناحية، والحدود الإقليمية بين الدول من ناحية أخرى، بما في ذلك التعديلات التي يتم الاتفاق عليها في المعاهدة أو الميثاق الذي ترتبط به الدول الأعضاء.

ثانيًا: إنشاء محكمة دولية أو سن قانون مرافعات دولي للفصل في أوجه النزاع التي تقوم بين دولتين أو أكثر، قد لا تستطيع الدول التي يهمها أمس الفصل فيه بالوسائل السلمية.

ثالثًا: تطبيق أمثال تلك الجزاءات، سواء كانت دبلوماسية أو اقتصادية أو عسكرية، كما نص عليها في المعاهدة أو الميثاق، صد أية حكومة أو حكومات قد ترفض النزول على حكم المحكمة.

وقضية البحث هذه قضية سليمة. وقد توفق أمثال تلك العصبة، أو الاتحاد إلى من وقوع الحرب فحسب، على شريطة أن تقوم كل أو معظم الحكومات الأعضاء بالالتزامات التي ارتبطت بها بتوقيعها على المعاهدة أو الميثاق. والغرض الرئيسي الذي تقوم عليه أمثال هذه "العصبة" وأمثال تلك الهيئات، هو أن

تنهض الدول الأعضاء ما ارتبطت به مدفوعة إلى ذلك بالسبب الآتي، وهو أن الحرب شر له من خطورة الشأن ما يستوجب دائمًا منع أية حرب خاصة، إذ أن مصلحة الغالبية العظمى من الدول، التي لا تشتبك بطريق مباشر في النزاع المؤدي إليها، تفوق في الأهمية أية مصلحة أخرى يمكن أن تضعها في موضع يجعلها تسمح بوقوع هذه الحرب.

وعلى أساس هذه الافتراضات وطبقًا لقانون المرافعات هذا، أنشئت "عصبة الأمم" في أعقاب الحرب العالمية الأولى لغرض واحد هو منع الحروب في المستقبل. غير أنها أخفقت إخفاقًا تامًا في تحقيق هذه الغاية ويحق لنا أن نتساءل لماذا أخفقت؟ إن إخفاقًا العصبة يعزى بصفة عامة إلى سيرين أحدهما أنه لم تكن لها وتحت تصرفها قوة بوليس دولية قادرة على تأييد قراراتها. والآخر يرجع إلى أن الولايات المتحدة رفضت الانضمام إلى العصبة. وسنحاول الآن بحث هذه الدعاوى.

لنفرض أن العصبة كانت قد أبدت بقوة بوليس دولية لتسند قراراتها، فما هو السبيل إلى تجنيد تلك القوة؟ وأين كانت تعسكر؟ ومن أية سلطة كانت تتلقى الأوامر؟ وما مبلغ ما يجب أن يتوفر لها من كفاية القوة البوليسية، لكي تستطيع القبض على "موسوليني" عندما غزا "أثيوبيا" أو القبض على اليابانيين لما غزوا الصين، أو القبض على "هتلر" وقت أن اجتاح "تشيكوسلوفاكيا" أو القبض على "ستالين" عندما شهر الحرب على "فنلندا؟ إني لأفترض أن قوة البوليس هذه كانت تجند من دول الوصية الأعضاء بالنسبة إلى قوة كل منها العسكرية أو قوتها في ناحية أخرى. ولا أستطيع أن أتصور أين كانت تعسكر تلك القوة، فقد كان الواجب يقضى أن تكون العصبة على ضوء الأمثلة القاطعة التي تحرينا الدقة في سردها، أقوى من الجيش الإيطالي أو الياباني أو الألماني أو الروسي: حقًا إن

العصبة لفي حاجة إلى قوة بوليسية ما! ولكي تتم الصورة كان الواجب يقضي بأن يتلقى جزء كبير من هذه القوة البوليسية الأوامر من العصبة إنك تقاتل تلك الدولة التي جندت منها تلك القوة. ولقد أخفقت العصبة لا لأنها كانت في حاجة إلى قوة بوليسية تسند قراراتها بل لأنه لم تكن هنا في كل المواقف الحاسمة قرارات لكي توضع موضع التنفيذ، إن العصبة أخفقت لأنها وهي لم تزد على أنها هيئة ممثلة للدول الأعضاء فيها، لم تستطع أن تحقق أكثر مما كانت الدولة الرئيسية الأعضاء ترغبه فيه من حيث استخدامها أداة لتحقيقه. وفي المواقف الحاسمة لم تظهر الدول الأعضاء الرغبة في أداء ما وعدت أن تقوم به عندما وقعت على ميثاق العصبة. وما دامت تلك الدول غير راغبة في ذلك، فليست قوة البوليس التي كان من الممكن وضعها تحت تصرف العصبة بكافية لدفعها إلى أدائه. وإذا صدقت عزيمة الدولي على تنفيذ ما وعدت به، فإن قوة البوليس تصبح أمرًا لا ضرورة له. ولكن لو أن الولايات المتحدة كانت قد اقتصرت على الانضمام للعصبية لبلغت من القوة حدًا ينتفي معه وقوع الحرب، بل لحالت دون قيام الحرب العالمية الثانية. ولم يكن انضمام الولايات المتحدة ليحول وحده دون قيام الحرب، بل لأن الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا العظمى كانت قد تضامنت تضامنًا كافيًا، عقب تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الأوروبية، على العمل بحزم، في الوقت المناسب، لوقف العدوان من جانب هتلر. فني خلال الحرب العالمية الأولى، قام تحالف بين فرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة، وكان الواجب يقضي بإقامته مرة أخرى لإدارة دفة الحرب العالمية الثانية. ولو أن هذا التحالف ظل قائمًا وبلغ تمامه بعد عام ١٩١٩ لحال بلا ريب دون قيام الحرب الحاضرة. ومع ذلك فلم يكن ليحول. دون وقوع هذه الحرب، أن تلك الدول كانت أعضاء في العصبة، بل لأن مصالحها القومية كانت تحفزها إلى منع وقوعها، كما أن قواتها مجتمعة كانت تمكنها من منعها. على أن وجود الولايات المتحدة في

العصبة ما كان ليحول دون انسحاب ألمانيا وإيطاليا أو اليابان منها، عندما رأت أن العصبة لم تعد تخدم مصالحها. وعندما انسحبت تلك الدول من العصبة لم يعد لهذه الحصة وجود كأداة المنع نشوب الحرب. فإذا كانت تلك الدول قام بينت النية على الحرب، لما كان من المستطاع منها إلا بمقاومة الدول الأخرى التي بقيت أعضاء في العصبة. غير أن العصبة تكون قد حملت في هذه الحالة مجرد أسم آخر لتحالف حربي يقوم بين مجموعة من الدولي عنده بمجموعة أخرى.

لقد أخفقت عصبة الأمر في تحليلنا الآخر لها، كما ستنتهي الإخفاق أية عصبة أخرى تماثلها. ومرجع هذا الإخفاق أسباب ثلاثة، أولها أنها ألفت لأغراض جل محدودة وسلبية إلى أبعد حد. ولما كانت العصبة قد أنشئت في بادئ الأمر لتحول دون وقوع الحروب الخاصة، أي تلك التي تنشب لتحقيق مصالح أو أطماع خاصة، لم تستطع العمل إلا بعد فوات الوقت حين تكون المنازعات المؤدية إلى قيام تلك الحرب الخاصة قد استفحلت إلى حد يتعذر معه حسمها بالوسائل السلمية. أما السبب الآخر فهو أنها قامت على فرض مزيف، فليس صحيحًا أن المصلحة الوطنية الكبرى هي على الدوام في منع وقوع الحرب. فكل دولة مشتركة في الحرب العالمية الثانية إنما تخوض غمارها لأنها تنظر إلى بعض الامتيازات مثل الاستقلال الوطني، على أنه أكثر أهمية، إلى حد أبعد من اعتبارات منع الحرب. أما السبب الثالث فهو أنه من المحال تحويل السلطة السياسية من الدول صاحبة الشأن إلى عصبة تتألف من خمسين أو عشرين دولة تعد من الناحية النظرية متساوية في السيادة طبقًا للمعاهدات المبرمة والمواثيق المختارة أيًا كان مبلغ خطورتها، وأن كانت في الواقع غير متكافئة، ولسوف تبقي السلطة السياسية على الرغم من الوعود والنوايا الطيبة مركزة حيث هي في عدد قليل من الدول العظمى، (أي تلك الدول التي تقوم لتحقيق مصالح أو أطماع

خاصة). وسوف تتوقف نتيجة الحرب أو السلم، سواء أوجدت العصبة أو لم توجد، على الصراع الذي ينشب على المصالح القومية الحقيقية أو المحتملة لهذه الدول.

كما ستتوقف على سياسة القوة التي لابد وأن تلعب دورًا فيها، سواء أتم ذلك عن طريق العصبة الشكلية وقانون إجراءاتها أم لم يتم.

وإذا قلنا إن العصبة قد أخفقت في منع وقوع الحرب فلسنا نعني بهذا أنها أخفقت على طول الخط. فلقد كانت العصبية تجربة مجدية في ميدان التعاون الدولي، وأنجزت في هذا السبيل أمورًا كثيرة تستحق الذكر. ولكن النجاح الذي أحرزته كان بعيدًا عن أهدافها الرئيسية، فإنها، كهيئة دولية تبحث عن الحقيقة، قد أمدتنا بمعلومات قيمة وأدت وظيفتها كمكتب تصفية دولي عنى بمعالجة كثير من المشكلات المعروفة التي لها علاقة ظاهرة بشؤون العمل والعمال وتجارة المخدرات والاتجار بالرقيق الأبيض، وأعادت الثقة المالية إلى الدولي المفلسة، حتى ولو جردناها من صفتها كأداة المنع وقوع الحرب، ما دمنا نستطيع أن نتعلم من إخفاقها أن أية محاولة ناجحة لإنشاء نظام دولي جديد يجب أن توجه، لا إلى منع الحروب الخاصة فحسب بل إلى القضاء أيضًا على الظروف التي تجعل الحروب أمرًا لا مفر منه.

فإذا لم تكن ثمة عصبية من الأمم أو الدولي بكافية لتحقيق هذه الغاية، فما هو شكل الاتحاد الحقيقي إذن؟ الواقع أنه لما كان يبدو أن أوروبا هي المركز الذي تنبعث منه الحروب، فهناك أناس كثيرون يناصرون فكرة قيام اتحاد حقيقي بين الدول الأوروبية، أي ولايات متحدة أوروبية تكون على غرار الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد تبين أن الولايات المتحدة الأمريكية الثلاثة عشرة التي يتألف منها

الاتحاد الأمريكي كانت مستقلة أو طالبت بأن تكون دولًا مستقلة، ولو أنها احتفظت بهذا الاستقلال لمزقت قارة أمريكا الشمالية كما مزقت أوروبا من قبل نتيجة الليسانس السياسية والحروب الدهورية التي كانت تقوم للمحافظة على سياسة توازن القوي أو تعديلها. غير أن الولايات المتحدة قد تفادت– تلك التجارب التعسة التي حدثت في أوروبا وذلك بإنشاء اتحاد فيما بينها، في ظل دستور سه ١٧٨٧، ولم يقع الاختيار على الدستور لتحقيق الغرض، السلمي الوحيد وهو منع وقوع الحرية فحسب، ولكن لتحقيق الأهداف السياسية الإيجابية التي تقوم من أجلها الحكومات ومن بين تلك الأهداف المساهمة في الدفاع المشترك والنهوض بمرافق الصالح العام، ومن ثم فإن الاتحاد الأمريكي الذي أنشئ ليعالج مشاكل السلم التي تعرض كل يوم، قد بذل بدوره أقصى ما يستطيعه أي اتحاد لكي يحول دون وقوع الحرب. لماذا نتساءل إذن: لِمَ لم يكن من المستطاع منع الحروب الأوروبية عن طريق إنشاء حكومة اتحادية، على غرار حكومة الولايات المتحدة، لتساهم في العمل على الدفاع المشترك والنهوض بالصالح العام؟

لا شك أنه كان في ميسورها ذلك، لو أنه كان من المستطاع إنشاء اتحاد أوروبي على غرار ذلك الذي يقوم بين الولايات المتحدة الأمريكية، غير أنها لم تستطع تحقيق هذا الاتحاد إلى الآن. والسبب في هذا أن الظروف في أوروبا لم تكن مواتية– يومًا ما لقيام مثل هذا الاتحاد، كما كانت في أمريكا خلال عام ١٧٨٧، فإن الشعوب التي تقطن الولايات الثلاثة عشرة الأصلية، طوال نيف ومائة سنة كانت متجددة في ظل: الحكومة البريطانية. وقد انحدرت، تلك الشعوب في الأصل من الجنس الإنجليزي، الذي كان متسلطًا وقتئذ على البلاد، وإذا استثنينا القليل منهم، فإنهم كانوا جميعًا يتكلمون الإنجليزية، كما كانت لهم جميعًا نظم محلية

واحدة، من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وكانت لهم إلى جانب ذلك عاداتهم الاجتماعية وآراؤهم الدينية والأخلاقية، وفي غضون الثورة بدئوا يفكرون في أنفسهم على اعتبار أنهم يؤلفون أمة واحدة. فلم يجعل دستور سنة ١٧٨٧ من أهالي المستعمرات الثلاثة عشرة، أمة واحدة، بل على العكس، لم يكن من الناحية الشكلية إلا مظهرًا لاتحاد قائم بالفعل، وكان من السهل توثيق روابطه، لأن الشعوب التي يتنمها كانت لها حاجات ومصالح واحدة كما كانت لها آراء واحدة من أفضل الوسائل المؤدية إلى تحقيق سلامتها وتقدمها. وبالجملة فإن الظروف التي أدت إلى إنشاء ولايات متحدة أمريكية كانت ظروفًا. مواتية كأحسن ما تكون الظروف. وعلى الرغم من هذا كله فقد كان من الضروري بعد مضي ثلاث وستين سنة على وضع الدستور أن تنشب حرب أهلية في سبيل المحافظة على الاتحاد.

ولم توجد مثل تلك الظروف الملائمة في أوروبا في يوم من الأيام وربما لم تكن في يوم ما أقل ملاءمة ما هي عليه الآن. صحيح أن هناك، أو بالحري كانت هناك في أوروبا حضارة أوروبية لها طابعها الظاهر الذي يميزها عن الحضارتين الفينيقية أو الهندية. ولقد تكونت هذه الحضارة الأوروبية بعد أن شاركت فيها جميع دول أوروبا. وصاغت العقلية اليونانية والنظم السياسية الرومانية وكذلك تعاليم المسيحية الفلسفية أسس هذه الحضارة إلى حد بعيد.

ولكن بينما كانت جميع الظروف في الولايات المتحدة ملائمة لخلق أمة واحدة، كانت جميع الظروف في أوروبا منذ القرن الثالث عشر يعمل على. خلق أمم متعددة. فهناك في أوروبا أكثر من عشرين أمة لكل منها مميزاتها الخاصة، إذ هي تختلف في أصل الجنس واللغة والعادات الاجتماعية والخصائص القومية. وكثيرًا ما تولد هذه الفوارق بين الشعوب المنافسات المتبادلة، والحد أوات التي

تأصلت خلال أحداث الماضي وأكدتها المنازعات العسكرية المتكررة وحروب الغزو المتعددة. فعندما ذهب "جون آدمز J. Adams" إلى فيلادلفيا في سنة ١٧٧٤ ليشهد أول اجتماع لمؤتمر القارة، ولم يسبق له قبل ذلك أن غادر ونيو إنجلند، كان يشاهد الناس والعادات في "نيويورك وبنسلفانيا" بروح الجائل المملوء نحب الاستطلاع والتشوف اللذين لا يصدران إلا من سائح. غير أن الفروق القائمة بين أهالي سكان ولاية "ماساشوستس Massachusetts" وأهالي سكان ولاية نيويورك، أو بين أهالي "بنسلفانيا" وأهالي "فرجينيا" كانت لا تعد شيئًا مذكورًا بالقياس إلى تلك الفروق بين الفرنسيين والألمان وبين البلغار وأهالي الصرب وبين البولونيين والروس وبين اليونانيين والألبانيين. فليست شعوب أوروبا بأمة واحدة ولم يسبق أن عدت نفسها أمة واحدة ولا هي أبدت الرغبة في يوم من الأيام في أن تتحد في ظل حكومة واحدة، أو حتى في ظل حكومة اتحادية لها أن تتمتع بأي قدر من السلطة، ولو كان ضئيلًا، لكي تتدخل في شئون الحكومات التي خضعت لها معظم هذه الشعوب زمنًا طويلًا، والتي ترتبط بها ارتباطًا وثيقًا. ولعل هذا يفسر السبب الذي من أجله كان من المستحيل حتى الآن خلق ولايات متحدة في أوروبا على نمط الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من تلك الحروب المتكررة التي توالت على غير جدوى. وإذا لم يكن تحقيق هذا الاتحاد في أوروبا أمرًا ممكنًا فيما مضى فإنه اليوم أقل إمكانًا من ذي قبل: فقد ظل الألمان خلال عشر سنين يعتنقون فلسفة سياسية ويؤسسون نظمًا سياسية عدتها أمم أوروبا الأخرى بمثابة إنكار أو هدم لكل ما يربطها دائمًا بالحضارة الأوروبية. كما عملوا خلال خمس سنين كل ما في مقدورهم عمله ليجلبوا لأنفسهم كراهية عامة بالغة مما لم تتعرض لمثله من قبل أمة من أمم أوروبا. وعندما اجتاحت الجيوش الألمانية روسية في بادئ الأمر، فرق الروس بين النازيين والألمان الآخرين، وهم لا يقيمون اليوم وزنًا لهذه التفرقة، إذ يعد الروس في

الوقت الحاضر جميع الألمان نازيين، بمعنى أنهم ينظرون إلى الألمان نظرهم إلى نوع من الحيوان المنحط المصاب بالجنون. وإنهم ليعدونها فضيلة أن يقضوا عليه في غير ما رحمة دون أن يشعروا بوخز الضمير وتشاركهم في هذا الشعور شعوب الدول الأوروبية التي غزيت ودمرت. فهل في وسع إنسان أن يفترض أن الروس والبولونيين والتشك والدنماركيين وأهالي النرويج والهولنديين والفرنسيين واليونانيين والسيريين أو حتى الإيطاليين سيكونون بعد الحرب، أو في أي وقت يمكن التنبؤ به في المستقبل، في حالة تجعلهم يغتفرون أو يتناسون ما أصابهم على يد الألمان، أو تبدو منهم أقل رغبة في الانضمام إلى حلف أوروبي يلعب فيه حتمًا الثمانون مليونًا من الألمان دورًا رئيسيًا؟ هذا أمر لا محل للتفكير فيه. أما أن تحالفًا يقوم بين الدول الأوروبية ضد ألمانيا فهذا أمره ميسور ومحتمل احتمالًا كبيرًا. ولكن اتحادًا يقوم بين الدول الأوروبية، مع بقاء ألمانيا في عزلة، يكون مثله مثل اتحاد يقوم بين الولايات المتحدة الأمريكية، مع بقاء الولايات الغربية الوسطى منعزلة. فهو لن يكون على أي حال ذلك الهدف الأوروبي، على الوجه الذي يتخيله في أذهانهم دعاة هذه الفكرة. ولهذه الأسباب أري أننا محقون في الاعتقاد بأنه يتعذر خلق تحالف بين دول أوروبا على نمط التحالف بين الولايات المتحدة. وأن إنشاء عصبة للأمم على غرار العصبة الحالية (يقصد الكاتب العصبة قبل أن ننحل) لن يكون عملًا ذا أثر فعال، سواء أكانت لها أو لم تكن لها قوة بوليس دولية. ومع ذلك فهناك نقطة إضافية جديرة بالنظر، لها علاقة بالعصبة أو الاتحاد، وهي تعنى بمشكلة نزع السلاح. ولقد قام إيمان الرئيس "و. ولسن" بنجاح عصبة الأمم، إلى حد بعيد، على أساس إمكان تخفيض "التسلح الوطني" في كل دولة إلى أدنى حد يتفق مع اعتبارات الأمن الداخلي فيها، ومن الواضح أن اتحادًا أوروبيًا على غرار اتحاد الولايات الأمريكية، أو أي اتحاد آخر يماثله، سيكون في حاجة ظاهرة إلى تخفيض كهذا في التسلح. على أنه حدث في سنة ١٩١٩ أن سارت الحركة العامة

لنزع السلاح ببطء من جانب الدول الظافرة إلى حد أن الموضوع لم ينظر إليه نظرة جدية في يوم من الأيام. وإذا كان هناك شيء محقق فهو أن نزع السلاح على وجه عام سيكون أقل إمكانًا حتى بعد الحرب العالمية الثانية مما كان عليه في أعقاب الحرب العالمية الأولى وهذه الحقيقة تكفي وحدها لتبديد أي أمل من الآمال التي يمكن أن نعلقها على عصبة للأمم أو على حلف يقوم بين الدول كأساس نظام دولي جديد.

من أجل هذا كله يلوح لنا اليوم أن من المحتمل القيام بمحاولة لخلق أي نوع من قبيل هذه الهيئات التي تتمثل في عصبة الأمم أو حلقت بين الدول يقصد به إلى منع وقوع الحرب. ولكن لابد على أي حال من قيام تسوية مبدئية من الناحية السياسية المشكلات أوروبا والشرق الأقصى. وسواء أكانت هناك عصبية أم لم تكن، فسوف يتوقف إمكان إنشاء نظام دولي جديد، إلى حد كبير، على طبيعة ومدى نجاح تلك التسوية السياسية، كما يتوقف على الدول التي تظهر على مسرح السياسة الدولية، كبيرة كانت أم صغيرة، وكذلك على مصالحها المتعددة، وعلى مبدأ توازن القوي الذي يتم هذا كله توطيده وتدعيمه.

٢

أقترح المستر "هربرت هوفر **H. Hoover**، على الأمم المتحدة أن تحول لبعض الدول الأعضاء من أصحاب النفوذ سلطة للعمل في سبيل صالحهم جميعًا، ليتسنى لها بعد أن تضع الحرب أوزارها التكلم نيابة عنها، وذلك عند عمل التسوية المبدئية، وسواء أعملت الأمم المتحدة هذا أم لم تعمله.

فإن النتيجة المترتبة على هذا ستكون واحدة إلى حد كبير. فلفظ الأمم المتحدة هو، إلى حد ما، من الألفاظ المضللة، إذ أن معظم هذه الأمم المتحدة لم تشترك في الحرب على الإطلاق. وكثير منها لم يشترك فيها إلا بقدر ما حدث به

ظروف وقوعها تحت سيطرة ألمانيا أو اليابان. وعلى قدر اهتمامنا بكسب الحرب فإن روسيا والصين والإمبراطورية البريطانية والولايات المتحدة تعمل في الوقت الحاضر باسم الأمم المتحدة. وعندما تنتهي الحرب، سوف تنفرد هذه الدول في الواقع بوضع قواعد الصلح، وبعبارة أخرى سوف تفرض عليها الظروف، وكذلك مركزها الخاص كدول عظمى، أن تضطلع بالمسئولية الكبرى سواء أتلقت المعونة من الدول الأخرى بصفة رسمية أم لم تتلقاها. في الشرق الأقصى ستقع المسئولية الكبرى على عاتق الصين وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة، كما ستقع في أوروبا على كاهل روسيا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة. ويلوح أنه من المرجح اليوم أن يكسب الحلفاء الحرب القائمة ضد ألمانيا، قبل أن تنتهي الحرب ضد اليابان، وسيقومون في هذه الحالة باتخاذ الإجراءات التمهيدية العقد صلح في أوروبا على حين ستظل الحرب دائرة الرحبي في الشرق الأقصى. لهذا السبب، ولأن أوروبا تعداد المركز الأول لمدنيتنا من الناحيتين الصناعية والفنية، فإن الأمل في تحقيق أي نظام دولي أفضل من نظام اليوم يتوقف، إلى أبعد حد، على الحكمة التي تبدو من جانب الدول، وعلى الخطوات التي تتخذ ليستبدل بنظام "هتلر" الجديد في أوروبا نظام آخر أفضل منه، ومن ثم يندر أن نصادف في تاريخ العالمية مسئولية أكبر من المسؤولية التي ستقع، عند نهاية الحرب العالمية الثانية، على عاتق الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وروسيا. وهذا الأمر مسلم به على وجه العموم؛ فالعالم في دور الانتظار كما يقولون ليرى ما ستقوم به هذه الدول الثلاث انكي تكسب السلم بعد أن تكسب معركة الحرب، فقد أعرب الزعماء المسئولون في كل الدول الثلاثة عن رغبتهم وعزمهم في إقامة صلح طويل الأمد عندما أعلنوا "أنهم يأملون، بعد القضاء النهائي على الإرهاب النازي، أن يشاهدوا صلحًا موطدًا يتيح لكل الأمم وسائل السكنى في أمن داخل حدودها الخاصة. فليس هناك من سبب الاعتقاد بأن أية دولة من تلك الدول ليست

صادقة الإخلاص في رغبتها في إقامة مثل ذلك السلم، كما أنه ليس هناك من سبب الاعتقاد بأن أية دولة من هذه الدول لن تسترشد، بادي ذي بدء، عند إقامة الصلح بما تحده بمثابة مصلحتها الوطنية الضرورية. فروسيا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة متحدة اليوم اتحاد ثابتة قوية بحكم رغبتها الأولى والمشتركة في إنزال الهزيمة بألمانيا، غير أنه لا جدوى في الإعراض عن الحقيقة القائلة أنه حينما تنزل الهزيمة بألمانيا وتصبح لاحول لها ولا قوة، سوف تضعف رابطة الاتحاد التي تربط بينها، أو سوف تظهر على مسرح السياسية، عند إقامة الصلح، مصالح أخرى، كما قد تكون هناك مصالح متعارضة، ومن ثم فإن السؤال الرئيسي الذي يحق لنا أن نتساءله هو: هل ستمكن المصاب الحقيقية أو المزعومة التي لكل من روسيا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة هذه الدول من أن تتفق على الشروط الجوهرية لتسوية أوروبية، أم ستلقى بها في نزاع لا سبيل معه إلى التوفيق بينها؟ وما هي إذن هذه المصالح التي تساعد على التوحيد بين هذه الدول، وما هي تلك التي تعمل على التفريق بينها؟

من الجلي أن لكل من الولايات المتحدة والإمبراطورية البريطانية من المصالح المشتركة أكثر مما لكل منهما مع روسيا، وتسكن الولايات المتحدة وكذلك الإمبراطورية البريطانية شعوب تتكلم لغة واحدة!، وتشترك في ثقافة واحدة، وترتبط بحكم الضرورة بآراء ونظم سياسية واحدة، وترتسم في ذهن هذين الشعبين صورة واحدة عن العدالة وحسن المعاملة. ولكن، وبصرف النظر عن كل هذا، سوف تنظر بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، بحكم الضرورة، في التسوية التي توضع لأوروبا على ضوء مجموعة من المصالح الأولية التي لا تشترك فيها روسيا. وما هذه المصالح الأولية التي تشترك فيها بريطانيا العظمى والولايات المتحدة سوى حماية وتأمين ما أطلق عليه والتر لمان "W.Lippmann في لباقة وجماعة

الأطلنطي[1] "Atlantic Community". وتعني سياسة القوة بمعناها الصديق الدقيق، أن كلًا من بريطانيا والولايات المتحدة لها مصلحة أولية في منع أية دولة في أوروبا من إحراز تفوق نحري أو سياسي في المحيط الأطلنطي أو في الدول التي تقع على ساحله.

وقد ظلت هذه المصلحة الأولية ترسم اتجاه السياسة البريطانية. ففي القرن السادس عشر، وقت أن كانت إسبانيا هي الدولة ضاحية القوة البحرية الظاهرة في أوروبا، كانت إنجلترا في سبيل القضاء على تفوق إسبانيا في القارة الأوروبية وفي البحار، ولما نالت فرنسا في القرنين السابع عشر والثامن عشر تفوقًا سياسيًا في أوروبا، ورمت إلى إحراز سلطان بحري واستعماري، جاهدت بريطانيا العظمى ضدها وعقدت محالفات مع بعض الدول الأوروبية التي كان يتفق أن تكون معارضة في سياستها لفرنسا كدولتي النمسا وبروسيا. وفي القرن العشرين حين أصبحت ألمانيا أقوى دولة، وأخذت تهدد بأنها ستكون في طليعة الدول البحرية الاستعمارية، تحالفت بريطانيا العظم مع فرنسا، وناصبت ألمانيا العداء. وتقضي الضرورة على إنجلترا، باعتبارها دولة صناعية من الطراز الأول ومركزًا للأمم والشعوب البريطانية، أن تحتفظ بقوة بحرية كبيرة، كما يقضى عليها واجبها الذي لا مفر منه أن تناوئ أية دولة أوروبية ترمي إلى السيطرة على أوروبا أو إحراز التفوق البحري في المحيط الأطلنطي.

وقد كان في الجري على هذه السياسة منذ أكثر من قرن المصلحة الأولى للولايات المتحدة أيضًا. فأولئك الذين يظنون أننا أمة من المثاليين المحلقين في عالم الخيال، وكثير ما هم مع الأسف، خدعهم البريطانيون مرتين بخوض غمار حرب أوروبية، لكي يحققوا الإنجليز مآربهم، ولو تعرضوا في سبيل ذلك لحرب دامية،

---

(١) أي بمجموعة الدول النامية لميثاق الأطلنطي.

هؤلاء لم يفيدوا من قراءة تاريخ بلادهم شيئًا، وقد يكون أقرب إلى الحقيقة القول بأن وجود الإمبراطورية البريطانية ومصادقتها وقوة الأسطول البريطاني هي التي مكنتنا خلال، أكثر من قرن من أن نحقق مصالحنا في يسر وتنعم آمنين بثمرتها. أما "توماس جيفرسن" ذلك السياسي المناهض الاستعمار، لو صح أن ثمة من السياسيين من يناهضه، والذي كان يصدر في حبة للبريطانيين عن أسباب أو هي من تلك التي تصدر عنها اليوم، فإنه كان أكثر إلمامًا بحقائق السياسة الدولية مما يبدو اليوم من بغض من نسج على منوال سياسته في هذا العصر، وحين حصلت فرنسا من إسبانيا على ولاية فلوريدا تلك المقاطعة العظيمة الواقعة غربي المسيسبي والمعروفة مقاطعة "لويزيانا"، أقحم نفسه في صفقة شرائها على الرغم من أنه اتخذ لنفسه في الواقع سلطات كان يعتقد أن الدستور لا يبيحها له. وقت كان ترغب في اتخاذ هذه السلطات لأنه أعتقد أن هذا الإجراء على أعظم جانب من الأهمية، فضلًا عن الأسباب الآتية بعام والتي أوضحها في خطابه التالي إلى "ر. ر لفنجستون **R. R. Levingston**" في ١٨ أبريل سنة ١٨٠٢.

"إن التخلي عن "لويزيانا وفلوريدا" يؤثر تأثيرًا مريرًا في الولايات المتحدة. فاليوم الذي تستولي فيه فرنسا على "نيو أورليانس" ويعد خاتمة للاتحاد بين الأمتين، ذلك الاتحاد الذي لو بقي متصلًا لحافظ على استئثارنا بالسيطرة على المحيط الأطلنطي. فيجب علينا منذ هذه اللحظة أن نربط مصيرنا بالأسطول البريطاني والأمة البريطانية، كما يجب علينا أن نوجه عنايتنا إلى إنشاء قوة بحرية تستطيع بها وبما لنا من موارد أن نتبوأ مركزًا ممتازًا في العالم. وبعد أن نفرغ من تكوين ودعم هذه القوة التي ستحول بين فرنسا وبين تقوية مستعمراتها في هذه البلاد، سنعد أول مدفع يطلق في أوروبا بمثابة إيذان. بتمزيق المستعمرات التي قد تزمع إنشاءها، ووضع كل من القارتين التي تتألف منهما أمريكا في عزلة بالنسبة

إلى الأغراض المشتركة التي تتوخاها الأمتان البريطانية والأمريكية".

هذا تعبير بديع عن الحقيقة القائلة بأن العوامل التاريخية والجغرافية تجعل من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى حلفاء طبيعيين ضد أية دولة أوروبية تهدف إلى إحراز السيطرة البحرية على الأطلنطي والسلطان السياسي في الأمريكيتين. وهذا السبب هو الذي حمل الرئيس "منرو **Monroe**" على أن يعلن في سنة ١٨٢١ مبدأه المشهور الذي سمي باسمه، والذي صرح فيه بأن أية محاولة من جانب الدول الأوروبية لبسط نفوذها السياسي في العالم الجديد ينظر إليها على أنها عمل غير ودي. وقد أخذت الولايات المتحدة على عاتقها تبعة هذا التصريح، كما أقدمت على تحمل تلك التبعة، لا لشيء سوى أنها كانت موقنة أن بريطانيا العظمى ستقابله من جانبها بالتأييد. ومن ذلك الوقت حتى يومنا هذا، كان وجود الإمبراطورية البريطانية وصداقتها لنا وقوة أسطولها البحري بمثابة خطنا الأول في الدفاع عن الأطلنطي. ولقد كانت هذه الحقيقة غير واضحة خلال القرن التاسع عشر، لأنها إذا استثنينا فرنسا في محاولتها العقيمة إنشاء إمبراطورية في المكسيك، لم تقم دولة أوروبية بأية محاولة لبسط سلطانها البحري أو السياسي على نصف الكرة الغربي. على أنه عندما نهجت ألمانيا سياسية التوسع البحري والاستعماري، سرعان ما ظهر للعيان التشابه في المصالح البريطانية والأمريكية. ففي خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، اضطررنا أن تربط مصيرنا بالأسطول البريطاني والأمة البريطانية لنفس الأسباب الجوهرية التي أعرب عنها الرئيس "جيفرسن" في سنة ١٨٠٢، ونقطة اليوم الحاسمة ليست "نيوارليانس" بل هي قناة "بناما" وليست فرنسا التي تهددنا اليوم بل هي ألمانيا. غير أن المبدأ واحد في كلا الحالين، فقد خضنا غمار هاتين الحربين، لا لأن البريطانيين اجتذبونا إلى الحرب بالخديعة لكي يحققوا مآربهم على حسابنا، ولكن لأن لنا، كالبريطانيين،

المصلحة الأولى ذاتها في منع أية دولة أوروبية من إحراز السيطرة على الأطلنطي، لتهدد من ثم سلام وجماعة "الأطلنطي" وأمنهم.

وقد جعلت الحرب الحالية هذه الحقيقة من الجلاء والوضوح إلى الحد الذي لا يصدق معه أن أحدًا يخطئ إدراكها، كما كشفت هذه الحرب أيضًا عن هذه الحقيقة: وهي أن فرنسا ستعد "رأس الكوبرى" الذي لا غنى عنه في أية حرب أوروبية تشتبك فيها بريطانيا العظمى والولايات المتحدة دفاعًا عن وجماعة "الأطلنطي". وعند ما ضاع "رأس الكوبرى" هذا في يونيه سنة **١٩٤٠** أصبحت إنجلترا مهددة بالغزو والفتح، وأصبح الطريق مفتوحًا أمام ألمانيا للاستيلاء على جبل طارق ودكار والجزائر الأزورية وهي المواقع التي يمكن منها مهاجمة جنوب أمريكا والولايات المتحدة وكندا. وإذا انهارت الإمبراطورية البريطانية وقع على عاتقنا العبء الأكبر في الدفاع عن جماعة الأطلنطي، ولا يستطيع إنسان في هذه الحالة أن يعبر في كلمات موجزة عن مدى ما يحققه وجود الإمبراطورية والأسطول البريطاني من مصلحة قومية كبرى للولايات المتحدة. وحتى عندما تغير الموقف بانهيار فرنسا وبقاء قوة بريطانيا سليمة، فإنه كان في مقدور كل من بريطانيا والولايات المتحدة: الاستيلاء بمشقة كبيرة، عن طريق أفريقيا، على صقلية وإيطاليا، وكلاهما يكون رأس جسر آخر كان الحلفاء أقل حاجة إليه، وعندما تسترجع فرنسا لتكون رأس الكوبرى، ستتراءى لنا في الأفق نهاية الحرب التي شنت ضد ألمانيا. ومن ثم تعد فرنسا حليفة أساسية لبريطانيا العظمى والولايات المتحدة في الدفاع عن "جماعة الأطلنطي" ومن واجبنا أن ندخل مع فرنسا، في حسابنا، الديموقراطيات الصغيرة في غرب أوروبا، كسويسرا وبلجيكا وهولندا والدول الإسكنديناوية، لأن أمنها وسلامتها تتوقف على سلامة فرنسا وبريطانيا العظمى كما أن آراءها ونظمها السياسية هي في جوهرها واحدة.

٣

وهكذا سوف تعمل كل من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة لحسابها، قبل كل شيء، عند إجراء التسوية الأوروبية، وسوف تمثل أيضًا إذا شئت وجماعة الأطلنطي، وجنوب أمريكا وكندا وفرنسا والديموقراطيات الصغيرة في غرب أوروبا. وسوف تتمثل الضروريات التي تدعو هذه الدول لإجرام. مثل هذه التسوية في إحراز التفوق البحري في الأطلنطي وفي تقوية فرنسا واسترداد البلجيك وهولندا والدول الاسكنديناوية المحتلة والقضاء على قوة النازي وإقامة حكومة ديموقراطية في كل من ألمانيا وإيطاليا على قدر ما يتسع له هنا: الاصطلاح من معنى، أو إقامة حكومة على كل حال لا تربطها مشا به ما بالنظم الفاشية أو النازية. ويحق لنا أن نتساءل: هل يقدر لمثل هذه التسوية التي وضعت في صورة فصوص ترمي إلى أهداف عامة واسعة، أن تسلك طريقًا لا يتفق مع مصالح روسيا القومية؟ ليس هناك من سبب يدعو لأن تفترض بأنها ستسلك هذا الطريق، فروسيا لا تظهر اهتمامًا مباشرًا بجماعة الأطلنطي أو بالتسوية الخاصة بغرب أوروبا، ومصلحة روسيا الأولية في عمل تسوية أوروبية ترجع إلى أن حدودها الغربية الممتدة من بحر البلطيق إلى البحر الأسود تضعها في علاقات وثيقة مع بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغارها ودول البلقان وألمانيا وروسيا مصلحة كبرى في منطقة الدول التي تقع على حدود ألمانيا الشرقية لا تشاركها فيها الدول التي تتألف منها جماعة الأطلنطي. وقد أوضح "ستالين" هذه النقطة، عندما صرح بأن روسيا سوف تحتفظ بأجزاء معينة من بولندا أو مقاطعات أخرى معينة ذات أهمية استراتيجية سبق أن استولت عليها روسيا في سنة **١٩٣٩** كما أوضح أيضًا أنه سيقف في سبيل إنشاء أي اتحاد من الدول الواقعة على حدود روسيا ودول البلقان تحت زعامة بولندا.

ويتألف ما يقرب من ثمانين في المائة من شعوب الدول الواقعة على الحدود ودول البلقان من فلاحين يشتغلون بفلاحة الأرض وهم يناوئون، في مجموعهم بشهادة، تلك الحكومات الفاشية أو الشبه فاشية التي تقودها الطبقات العالية والتي كثيرًا ما يحتفظ بها عن طريق مقامي من "كويسلين"(١) يتلقون العون من ألمانيا أو إيطاليا وهم يؤيدون تأييدًا قويًا الحكومات التي اختارها الفلاحون لمصلحة الفلاحين، تلك الحكومات التي، وأن كانت غير شيوعية، إلا أنها لا تتخذ موقفًا عدائيًا نحو روسيا السوفيتية. ومن المحقق أن "ستالين" ستكون في صف تلك الحكومات وسيقف في طريق أية محاولة من جانب بريطانيا العظمى والولايات المتحدة لإقامة حكومات أو اتحادات من الحكومات الواقعة على الحدود الروسية التي رسمت أو التي يلوح أنها رسمت لتكون حاجزًا أوروبيًا دون النفوذ الروسي أو انتشار الآراء السياسية المخالفة. وليس من الحكمة في شيء، فضلًا عما يكون في ذلك من العبث بالنسبة لكل من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، أن تقوما مثل هذه المحاولة أو تقفا من روسيا موقفًا عدائيًا في التسوية التي تعمل الشرق أوروبا، حيث توجد لروسيا مصلحة كبرى، فضلًا عن أنها نهضت فيه بالعبء الأكبر من التضحيات، كما سيكون لها في هذه المنطقة، على كل حال، أعظم جانب من القوة. ويجب ألا يتعدى دور هاتين الدولتين في التسوية التي توضع الشرق أوروبا مهمة الوساطة الودية، شأنهما في ذلك شأن وسطاء الأعمال النافعين الذين يعملون بنزاهة في سبيل تسوية ترضي روسيا وترضى في الوقت نفسه دول الحدود، على قدر ما تسمح به المصالح المتضاربة ومطامح تلك الدول.

ولكن إذا افترضنا أن روسيا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة تستطيع

(١) نسبة إلى السياسي النروجي (كويسلنج) الذي أيد الألمان.

الاتفاق على التسوية التي توضع لشرق أوروبا فماذا يكون موقفها من مشكلة ألمانيا؟ إن ألمانيا تقع في منتصف الطريق بين روسيا والدول الغربية، فوضع تسوية لمشكلة ألمانيا هي مشكلة المشاكل في التسوية الأوروبية برمتها، وفي هذه التسوية للمشكلة الألمانية تتعادل المصالح الكبرى لكل من الروس "جماعة الأطلنطي" على كلا الحالين. فقد اتحدت روسيا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية للقضاء على ألمانيا النازية، فهل تستطيع هذه الدول أن تظل متحدة فيما تبذله من جهد لإقامة دولة غير نازية في ألمانيا؟

من الواجب ألا تقوم في سبيل هذه الغاية عقبات يتعذر تذليلها، على أن تتلافى تلك الدول كل ما يشتم منه الريبة وعدم الثقة، وأن تنظر إلى التسوية الألمانية على أنها أداة لكفالة السلم والنظام في أوروبا أكثر مما هي وسيلة من وسائل الكفاح بين الشيوعية الروسية وديموقراطية الغرب الرأسمالية. أما من ناحية السلم والنظام في أوروبا فتعد مصالح كل من هذين النظامين على وجه العموم واحدة. وكثيرًا ما كانت سياسة بريطانيا العظمى وروسيا على طرفي نقيض في أجزاء أخرى من العالم (في الشرق الأدنى وفي أواسط آسيا وفي الشرق الأقصى)، غير أنهما كانتا في الغالب تقفان على السواء موقف المعارضة لأية سيطرة على أوروبا تطمع فيها أية دولة من دول أوروبا، كما حدث مع فرنسا في عهد نابليون، ومع ألمانيا في الحربين– العالميتين الأولى والثانية.

أما روسيا والولايات المتحدة فقد كانت علاقتهما على الدوام ودية، وصحيح أننا لا نحب شكل الحكومة الروسية أكثر ما يحب الروسي نظام الحكم عندنا، وصحيح أن معظم هذا الخلاف الذي يبدو عند بحث الموضوع من الناحية الفكرية، كان موجودًا بصفة مستمرة، ولكن على الرغم من هذا كله فإن مصالح كل من الدولتين قد قضت علهما بألا يشتبكا قط في صراع، ولقد كان الحال

بينهما دائمًا على العكس من ذلك، ففي أثناء الثورة الأمريكية احتفظت روسيا بموقفها الودي المحايد وفي أثناء الحرب الأهلية الأمريكية انحازت روسيا إلى جانب الولايات الشمالية أكثر من انحيازها للولايات الجنوبية. وفي كلا الحربين العالميتين وقفت كل من روسيا والولايات المتحدة في وجه ألمانيا".

ومن ثم فإننا قد نفترض أن روسيا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة سوف ترغب كلها في تسوية للمشكلة الألمانية تجعل من المستحيل أمام ألمانيا في أي وقت قريب أن تهدد السلم والأمن في أوروبا ولكن ما هي تلك الوسائل الخاصة التي ستعدها هذه الدول ضرورية لبلوغ هذه الغاية؟ إني لأرجح أنها ستتصل إلى اتفاق على النقط الآتية: فألمانيا يجب أن تهزم هزيمة تامة، كما يجب أن يعاقب الأفراد النازيون، سواء الزعماء منهم أو ولاؤهم، أولئك الذين يعدون مسئولين عن الجرائم الظاهرة التي ارتكبت ضد قواعد الحرب المرعية وآداب اللياقة المألوفة. أما الأموال المنقولة في الدول المحتلة من متاع وتحف، والتي دمرت أو نقلت من تلك الدول في غير ما ضرورة، فهذه يجب، على قدر المستطاع، أن تعاد أو يدفع ما يقابل ثمنها، كما يجب أن تقتصر ألمانيا على حدودها السابقة به، ويجب كذلك أن تتخذ الأهبة لتمكين الشعب الألماني من أن تختار بملء حريته شكل الحكومة التي يفضلها، تلك الحكومة التي سيعترف بها الحلفاء، على شريطة ألا تقوم على أساس من النظام النازي، أو أي نظام آخر يشابهه وذلك بمجرد أن تقيم الدليل على استقرارها وميلها إلى أن تأخذ على عاتقها القيام بإخلاص بالالتزامات التي تفرضها معاهدة الصلح على ألمانيا ويلوح لي أنه من المحتمل أن روسيا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة ستجتمع كلمتها على هذه النقط. ولكن يلوح أيضًا من التصريحات التي وصادرت أخيرًا بصدد "اللجنة الوطنية لألمانيا الحرة" في موسكو، أن هناك خلافًا في الرأي على نقط هامة معينة. ويظهر

أن الخلاف الرئيس ينحصر في أنه بينما تصر بريطانيا العظمى والولايات المتحدة على أن تسلم ألمانيا بلا قيد أو شرط، وعلى نزع سلاحها نزعًا تامًا، إذا بروسيا قد تكتفي بشروط خاصة، ولا تعارض في بقاء الجيش الألماني قويًا!

وقد يكون من الميسور النهوض بأشياء كثيرة عن طريق هذه الخلافات، فمن العسير حقًا أن نعتقد أن الروس الذين عانوا طويلًا من هول الفظائع الألمانية في أسوأ صورة لها، يمكن أن يؤيدوا أي تسليم مقيد بشروط، أو أن يؤيدوا الاحتفاظ بجيش ألماني قوي سليم. ومع هذا فإن من الممكن جدًا أن يكون كل هذا من قبيل المناورات التي يقصد بها إلى الدعاية من جانب "ستالين" لكي يستحث البريطانيين والأمريكيين على فتح الجبهة الثانية التي كان يرى أن بجهودهم في سبيل فتحها تسير في بطء بالغ. والتفسير الآخر الوحيد الذي تمكن قبوله هو تفسير على جانب كبير من الخطورة ويلخص فيما يعتقده "ستالين" من أن ألمانيا المجردة تجريدًا تامًا من السلاح، ألمانيا التي تحتلها وتحافظ على النظام فيها قوات بريطانية وأمريكية، ألمانيا هذه سوف تكون أعظم خطرًا على روسيا من ألمانيا المهزومة التي لم تعد بعد مصدرًا خطرًا، ولو ظلت مسلحة تسليحًا كافيًا وأصبحت منظمة تنظمًا يجعلها تعمل كقوة على حفظ التوازن ضد بريطانيا والولايات المتحدة معًا، وإذا كانت هذه الفكرة عالقة في ذهن "ستالين"، فلا مهمنا من أين أتته هذه الفكرة. أما إذا كان مصدر الفكرة. ومبحثها على وجه الخصوص أن بريطانيا والولايات المتحدة قد تريان ضرورة نزع السلاح من ألمانيا وحفظ النظام فيها كضمان ضد انتشار النفوذ الرومي والآراء الشيوعية في أوروبا، إذا كان هذا هو مبعث الفكرة، وظل الموقف على هذا الوضع، ليعد حقًا أملنا في إقامة سلم طويل الأمد عن طريق تعاون يقوم بين روسيا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة.

فإذا تولدت الريبة وعدم الثقة المتبادلة بين تلك الدول أو لم تتولد حتى في أضيق نطاق له، فإن من المحتمل جدًا أن ينجم خطر من جرام الاحتكاك بين روسيا من جهة وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة من جهة أخرى، مما له علاقة بشكل الحكومة التي تقام في ألمانيا. فالدول الثلاث الكبرى تؤيد قيام دولة حرة في ألمانيا يلوح أنها ترمي إلى شكل من الحكومة ديموقراطي من بعض نواحيه يقبله الشعب الألماني. غير أنه قد يكون لروسيا رأي فيما يتعلق بمعنى الحكومة الديموقراطية. وقد يكون لبريطانيا العظمى والولايات المتحدة رأي آخر مخالف لرأى روسيا. ومن المحتمل أن يكون هذا على الأخص هو الوضع إذا انقسم الشعب الألماني انقسامًا بالغًا بشأن هذه المسألة. ومن الأمور الميسورة جدًا أنه عندما تبعث الحياة السياسية في ألمانيا بإقامة النظام فيها، فقد يشتد انقسام البلاد حول هذين الرأيين، وهم بسبيل اختيار نوع الحكومة التي يقبلها الشعب وقد يتخذ الانقسام شكل نزاع طبقي لا سبيل إلى التوفيق فيه بين جماعة رجال الصناعة المحافظين الذين (يؤدون) الديموقراطية الرأسمالية المحافظة، وبين الطبقات العاملة المحرومة التي تصميم على الحصول على ديموقراطية اشتراكية متطرفة. ومن المعقول في تلك الحالة أن تفترض أن وستالين، سوف (يقف إلى جانب) الطبقة العاملة ضد الرأسمالين. ولا يستبعد على الإطلاق أن نفترض تأييد بريطانيا العظمى والولايات

المتحدة (لجانب) الرأسماليين، اعتقادًا منهما أن أي شكل للحكومة يؤيده "ستالين"، سيعطى روسيا بلا مبرر نفوذًا سياسيًا في ألمانيا ويفتح الطريق أمام الشيوعية لتنتشر في أوروبا الوسطى، ويبدو أنه من الصواب. أن تفترض هذا؛ غير أننا لو نظرنا بصورة جدية إلى تأييد روسيا "للجنة ألمانيا الحرة" فإنه يلوح لنا أن "ستالين" يفضل قبل كل شيء قيام حكومة ألمانية محافظة. وقد يكون من

السخرية حقًا عند تسوية المسألة الألمانية أن نري روسيا تناصر الديموقراطية الرأسمالية، على حين تصر بريطانيا العظمى والولايات المتحدة على إقامة حكومة حقيقية تجيء وليدة إرادة الشعب. غير أن كل هذه الافتراضات لا تخرج في الوقت الحاضر الذي نكتب فيه هذا البحث في (ديسمبر سنة ١٩٤٣) عن حدود النظر والتأمل. فلو أننا استثنينا الزعماء المسئولين في الدول الثلاث التي يعنيها الأمر فإن أحدًا لا يعرف حتى الآن ما إذا كانت قد بذلت محاولة في مؤتمر موسكو للوصول إلى اتفاق على المسائل الجوهرية المتعلقة بتسوية– المشكلة الألمانية بعد الحرب أم لا. وعلى كل حال فإن من أهم الأمور أن تصل تلك الدول، قبل أن تكسب الحرب، إلى مثل ذلك الاتفاق، لأنه إذا كانت ألمانيا ستصبح مثار النزاع بين روسيا من جهة وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة من جهة أخرى، فإن الطريق يصبح مفتوحًا أمام ألمانيا لتلعب دورها مع جانب ضمد الجانب الآخر؛ ومن ثم تكون قد ضاعت الفرصة الوحيدة التي تتاح لخلق عالم دولي جديد.

ومع ذلك إذا افترضنا أن روسيا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة لا تتصادم حول تسوية المشكلة الألمانية ومشكلة شرق أوروبا، فإنه لا يحتمل أن تقوم بينها خلافات جدية حول التسوية التي تعمل لإيطاليا وفرنسا والدول الأخرى الواقعة في غرب أوروبا. فإذا قامت منازعات بشأن الحدود فإنه لا يحتمل أن تكون ذات طابع جدي. أما شكل الحكومة التي ستقام في إيطاليا وفرنسا وباقي الدول المغلوبة فيمكن أن تبت فيه الشعوب التي يعنيها الأمر. وليس من المحتمل أن تؤيد إحدى هذه الدول على الإطلاق أي شكل من أشكال النظام الفاشي.. أما فيما يتعلق بفرنسا وإيطاليا فسوف تثار مع ذلك مشكلة الاستعمار التي كثر حولها الجدل. ومن الأمور المسلم بها إن إيطاليا لن يرد لها جزء من

إمبراطوريتها الإفريقية السابقة. ولكن ماذا يكون موقف الدول من تونس والجزائر ومراكش الفرنسية؟ ولعل من أبعد فروض الاحتمال أن تكون فرنسا عازمة على الانسحاب من تلك البلاد. فإذا لم تكن عازمة على ذلك فإن بريطانيا أن تكون في مركز يجعلها تصر على هذا الأمر، ما دامت هي محتفظة بممتلكاتها الإفريقية، وما أظن أنها ستفكر حتى في مجرد الحاجة إليها. ومن الأمور غير المحتملة أيضًا أن تكون روسيا أو الولايات المتحدة راغبة في إقصاء فرنسا وبريطانيا العظمى، لكي تحصل الشعوب أفريقية الشمالية على حقهم في تقرير مصيرهم السياسي. ولكن إلى جانب هذه الممتلكات توجد مراكش الإسبانية. وأنه لعبث لا طائل تحته، في مثل هذه الظروف، أن تصر أية حكومة من الحكومات المتحالفة على انسحاب فرنسا من شمال أفريقيا دون أن تصر كذلك انسحاب إسبانيا منها، وهذا الأمر من شأنه أن يثير المشكلة الإسبانية ذاتها. فإذا كانت الفاشية هي النذير الأكبر الذي يهدد السلم الأوروبي، فهل من الجائز أن نتركها لتتفشى وتزدهر في إسبانيا؟ ومن دواعي السخرية حقًا. أن يقهر الديكتاتوريون الفاشيون أصحاب السلطة الطاقة الذين حاربوا بشجاعة المحافظة على النظام الجديد، على حين يقدر الجنرال "فرانكو" وحده، وهذا أقلهم شأنًا، نجاح ملحوظ في حفظ النظام الجديد دون أن يشتبك في كفاح ما!

أجل، إن الأمر يتوقف على روسيا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة، فقليل من الضغط من جانب تلك الدولي سيودي بفرانكو حيث يلتقي بموسوليني وهتلر، في أي سجن تدخره لهم الأيام. وقد تلجأ هذه الدول إلى هذا الضغط. وقد تقوم بعد أن تنتهي الحرب بما كانت تستطيعه وما كان يجب عليها أن تقوم به، بتأييد من فرنسا، قبل أن تنشب الحرب، وهو احترام جق الشعوب في اختيار شكل الحكومة التي يعيشون في ظلها.

٤

ومن ثم تتوقف التسوية السياسية التي توضع لأوروبا في دورها الأول على الأساليب التي تتخذها الدول الظافرة وهي روسيا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة. أما أن تجيء التسوية مجدية بالقدر الذي تنتظره الشعوب، فأمر يتوقف من ناحية على ما تبديه من مقدرة في عمل تسوية ترضي رغباتها على السواء، ومن ناحية أخرى على مدى تمشي تلك التسوية المرضية مع المصالح السياسية والقومية للدول التي يعنيها الأمر وما لها كذلك من مطامح، على أنه لا يمكن أن ترضي مثل هذه التسوية رغبات كل دولة إرضاءً تامًا. وسوف نواجه، بطبيعة الحال، في الشرق الأقصى موقفًا يشابه هذا الموقف من بعض الوجوه وإن كان أقل وضوحًا، وسوف تتوقف كذلك التسوية السياسية هناك إلى حد كبير على ما يتخذه الدول الظافرة من تدابير. وعلى فرض أن روسيا لا تشتبك في الحرب ضد اليابان، فإن الظفر في هذه الحرب سوف يعقد لواؤه لكل من الصين وبريطانيا والولايات المتحدة. وسترغب هذه الدول في وضع تسوية تقضي على قوة اليابان وتحافظ على السلم والنظام وتضمن مصالحها. غير أن هذا سوف يحتم عليها أن تنظر بعين الاعتبار إلى مصالح أخرى خلاف مصالحها، تلك هي مصالح شعوب الشرق الأقصى غير المستقلة، وعلى الأخص شعب الهند، ومصالح دول أوروبية معينة مثل فرنسا وهولندا وخاصة روسيا. ولما كانت بريطانيا العظمى والولايات المتحدة سترتبط ارتباطًا وثيقًا بفرنسا وهولندا عند وضع التسوية الأوروبية، فليس في وسعها أن تتغاضى عن مصالح هولندا أو جزائر الهند الشرقية أو مصالح فرنسا في الهند الصينية. وعلى الرغم من أن روسيا قد لا تهتم بصفة مباشرة بعقد صلح مع اليابان، فإنه لا يكون في وسع أية تسوية أن لا تنظر بعين الاعتبار إلى أن روسيا تعد دولة كبرى، وأنها ستبقى كذلك في ذلك الجزء من العالم. ومن هذه

الوجهة يتوقف الشيء الكثير على ما إذا كانت روسيا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة تستطيع الوصول إلى اتفاق على التسوية الأوروبية. فإذا استطاعت الوصول إلى ذلك الاتفاق فسوف تكون علاقاتها في الشرق الأقصى ودية أكثر من ذي قبل. غير أن أي نزاع جدي حول مصالحها في أوروبا سيكون عقبة في سبيل التوفيق الودي بين مصالحها في الشرق الأقصى.

أني لأسلم بأن بريطانيا العظمى والولايات المتحدة سوف تحتفظان بقواتهما البحرية والجوية، بل أرجح أنهما ستزيدان فيها، وبذلك يزداد نفوذهما السياسي في الشرق الأقصى. ومن بين الأسباب التي تدفعها إلى انتهاج هذه السياسية أن الصين سوف تكون في حاجة إلى استمرار تعاون تلك الدول معهم وتأييدها لها. ومع ذلك فسوف يبقى اليابانيون المهزومون هزيمة تامة والمجردون من السلاح مصدر خطر محتمل الوقوع وإني لأعتقد أن الصينيين يشعرون بطمأنينة أكثر لو أن القوات البحرية والجوية لكل من بريطانيا وأمريكا أطلت على مقربة من بلادهم، كضمان ضد الاعتداء الياباني في المستقبل.

ومهما يكن من أمر هذه المسائل، فلا ينتظر إطلاقًا أن ترى شعوب الولايات المتحدة والإمبراطورية البريطانية ضرورة للانسحاب من الشرق الأقصى. وقد ترامي إلينا أن المستر "بدنجتون كللاند **Buddington Kelland**" صرح بأنه يجب أ يصبح المحيط الباسيفيكى بحيرة أمريكية، فهذا التصريح الذي ينطوي على أسوأ صور العقلية الألمانية واليابانية حمقًا لا يمثل، كما أرجو، الرأي العام الأمريكي تمثيلًا صحيحًا. غير أننا نستطيع القول في طمأنينة أن شعب الولايات المتحدة ما كان ليزج بنفسه في حربه اليائسة ليحافظ على مركزه في المحيط الباسيفيكي ذلك المركز الذي لا يتمتع بحماية كافية، ثم نظن بعد ذلك أن من الحكمة التخلي عنه، وسوف يزداد ميل الشعب إلى الاعتقاد بأن الحكمة تقضي

بعمل ما كان من شأنه أن يجعل هذه الحرب أهون أمرًا، لو أنه عمل قبل بدء نشوبها. وبعبارة أخرى سوف يعتقد الشعب أن الحكمة تقتضي تقوية مركزه في المحيط الباسيفيكي، ومن المرجح أن جزائر الفيليبين سواء أمنحت الحكم الذاتي أم لم تمنحه، سوف تعتقد. هذا أيضًا، كما أن من المحقق أن الأستراليين سوف يؤمنون بهذه الفكرة. وعلى كلا الحالين من خير أو شر يعيش الأستراليون في الشرق الأقصى، فهم لا يكونون دولة عظمى، وليس ذلك بطبيعة الحال في مقدورهم، فهم يكونون جزءًا من الإمبراطورية البريطانية ويتطلعون إلى حماية بريطانيا العظمى لهم، وهم ليسوا أقل تطلعًا إلى أمريكا في هذه الناحية، فهم يتطلعون إليها اليوم تطلعهم إلى بريطانيا، ولهذه الأسباب قد نفترض أن بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ستبقيان كدول عظمى في الشرق الأقصى مهما يبلغ مدى الحرية السياسية التي تمنح للفيليبينيين وللهنود.

ومع ذلك فلن يكون لدولة ما مثل ما للصين من مصلحة حيوية في التسوية التي توضع للشرق الأقصى، وقد تتعارض مصالح الصين من وجهات معينة مع مصالح بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، غير أنه على قدر ما يتعلق هذا الأمن باليابان فما لاريب فيه أن الدول الثلاث ستكون على وفاق تام. فهي ستتفق على أن تهزم اليابان هزيمة تامة وتجردها من سلاحها وتجعلها عاجزة في أي وقت في المستقبل عن الدخول في أية حرب بغية الفتح والسيطرة. ومن الطبيعي أنه سيطلب إلى اليابان أن تنسحب من الصين كلها ومن المقاطعات الأخرى التي احتلتها منذ أن بدأت الحرب. وسوف تطالب الصين أيضًا، كما جاء في تصريح ألقاه حديثًا السفير الصيني بواشنجتن، بجعل "كوريا" مستقلة ورد "فورموزا" إلى الجمهورية الصينية ومع كل هذا فقد أبى السفير الصيني أن يحكم بنفسه على مطالب بلاده في "منشوريا وهنج كنج". ومعنى هذا أنه من المرجح أن الصين

ستطلب إلى الحكومة البريطانية أن تنسحب من "هنج كنج"، وعندئذ تكون على استعداد لأن تسوى معها مشكلة "منشوريا" بطريقة تحوز، إلى أبعد حد ممكن، قبولًا لدى روسيا. أما فيما يخص الهند الصينية، فقد صرح السفير بأن الصين لن تطالب بها، فإذا كان الأمر كذلك فإن الدول ستلاقي بذلك مركزا دقيقًا، إذ يرجح أن تر غرب فرنسا في استرداد الهند الصينية. ثم إن أهمية فرنسا في التسوية الأوروبية ستجعل من الصعب بالنسبة إلى كل من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة التخلي عن تأييد مطالبها في الشرق الأقصى. وليس من المرجح أن تقوم مثل تلك الصعوبة بالنسبة لجزائر الهند الهولندية، فإذا رغبت هولندا في الاحتفاظ بممتلكاتها هناك، وهو أمر يرجح أنها ستقدم عليه، فإني أرجح كذلك أن تؤيد بريطانيا العظمى والولايات المتحدة طلباتها وألا تقوم معارضة بشأنها من جانب الصين.

والمعروف عن النبوءة أنها محفوفة بالمخاطر، أما فيما يتعلق بالتفاصيل فإن كثيرًا مما افترضته يعد من قبيل التفكير المنطوي، على التأمل. وعلى كل حال فمهما يكن من أمر التعديلات التي ستطرأ على حدود الدولي، ومهما يكن من أشكال الحكومات التي سوف تقام، فسيبقي البناء السياسي للعالم في جوهره، بعد أن يتم وضع التسوية السياسية لأوروبا والشرق الأقصا.، كما كان عليه قبل الحرب، وسوف تكون هناك، كما كان عليه الحال من قبل، دول عظمي قليلة ودول صغيرة عديدة أقل منها شأنًا، وسوف ينحصر التغيير في أن ألمانيا واليابان لن تصبحا، طيلة أمد غير محدود في المستقبل، في مصاف الدول العظمى، وستقتصر هذه الدول. على روسيا وبريطانيا العظمى، والولايات المتحدة وكذلك الصين. ما استطاعت هذه. أن تجعل موارد الشعب والدولة ذات أثر سياسي فعال. وفيما عدا ألمانيا وإيطاليا وربما اليابان، سيظل شكل الحكومة، إلى حد

كبير، واحدًا في جميع الدول، كما كان من قبل. وسوف يحدث في كل دولة، كما كان ذلك موجودًا من قبل، أن يسعى الأفراد وراء مصالحهم: وأن تفرض طوائف المجتمع ضغطها. وسيكون هم الحكومية الأول العناية ببحث مشكلة التوفيق بين هذه المصالح وما يتبعها من ضغط. على أنه سيكون لكل دولة- كما حدث من قبل- مصلحة قومية حقيقية أو مزعومة ستحاول أن تحققها بأية قوة سياسية تدخل في قدرتها، وسوف يتولد من المجتمع الجديد ومن النزاع على المصالح القومية توازن في القوى في أوروبا وفي الأمريكتين وفي الشرقين الأدنى والأقصى وفي العالم أجمع.

هذا الوضع أو ما يشابهه سيؤلف النظام السياسي للعالم، بعد أن يتم وضع التسوية التمهيدية لكل من أوروبا والشرق الأقصى. وإذا قدر أن يكون هناك نظام دولي جديد، فمن الواجب إقامته على أساس من هذا النظام السياسي الذي ذكرناه. وستقع التبعة في خلق نظام دولي جديد على عاتق جميع الأفراد والحكومات؛ غير أن التبعة الكبرى تقع على عاتق الشعوب والحكومات في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وروسيا والصين، أي الدول الإمبراطورية والاستعمارية الكبرى، ولك أن تصفها بأنها دول إمبراطورية واستعمارية كبرى، أو تخلع عليها أية صفة شئت. ستقع التبعة الكبرى إذن على عاتق هذه الدول، إذ سيصبح لها النصيب الأكبر من القوة. كما لا يمكن إقامة أي نظام جديد ما لم تكن هي البادئة بإنشائه والمحافظة عليه. وقد صرح المستر "تشرشل" "بأنه لو حافظت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى على اتحادهما الوثيق اليوم، ففي الإمكان إنجاز كل شيء، ولكنهما بدونه لن تستطيعا إنجاز شيء". غير أن هذا صحيح من ناحية واحدة، وأنه لصحيح حقًا أنه لا يمكن إنشاء نظام دولي جديد ما لم تعملي الولايات المتحدة ومجموعة الأمم البريطانية معًا وفاق وإيمان صادق

على إخراجه إلى حيز الوجود؛ كما أنه صحيح أيضًا أنهما إذا لم تستطيعا العمل مع روسيا والصين في وفاق وإيمان صادق لكدنا نوقن كذلك بانهيار الأمل في خلق نظام دولي جديد، ولو ظلتا برغم ذلك متحدتين.

ويصادف هذا الرأي قبولًا بصفة عامة. ولكن يلوح أن هناك اعتقادًا شائعًا بأنه إذا استطاعت تلك الدول الأربع العظمى أن تحافظ على اتحادها القائم، وأن تقوم بعمل تسوية سياسية لأوروبا والشرق الأقصى تتفق والمصالح السياسية والقومية للدول التي يعنيها الأمر ومع ما لها من مطامح ولتنشئ نوعًا من النظام الدولي للمحافظة على السلم أو على ما يشير إليه ميثاق الأطلنطي من "أنه نظام واسع ودائم للسلم العام"– أقول لو استطاعت تلك الدول العظمى أن تقوم بهذا– لسارت الأمور كلها سيرًا حسنًا، ولحيل دون وقوع الحرب، ولرسخت أقدام النظام الجديد. وإنه لمن الصعوبة بمكان أن نقوم حتى هذا الأمر، وإن كان أمرًا غير عسير، فهو يتطلب منا جهدًا كبيرًا لكي ننشئ نظامًا عالميًا أفضل مما كانت ستنشئه ألمانيا واليابان، لو أنهما كسبتها الحرب، غير أنها إذا افترضنا أن هذا كله سوف يكفي لإنشاء نظام أفضل في جوهره من النظام الذي أنشئ بعد الحرب السابقة أو يختلف عنه، لكنا نخدع بذلك أنفسنا.

والأمر الذي ترانا في حاجة إلى إدراكه هو أن وضع تسوية سياسية، مهما تبلغ الحاجة إليها ومهما يبلغ من أمر دقتها وإحكامها، مثل هذه التسوية ليست بكافية. فالعالم لن يتخلص من الخوف والعوز أو من الاضطراب والنزاع أو من الاعتداء والحرب، لمجرد أن الدول العظمى تحترم حق الشعوب في اختيار شكل الحكومة التي سوف تعيش في ظلها، أو أن تكف من تلقاء نفسها عن الاعتداء، أو أنها تتهاون عن طريق نظام دولي تظاهره قوة بوليس دولية تحول باسم الدول الأخرى دون الاعتداء. وما النزاع والاضطراب السياسي في عالمنا المتمدين سوى

إحدى النتائج التي ينطوي عليها الاضطراب والنزاع الاقتصادي، فمن الميسور إنشاء عالم جديد أفضل من عالم اليوم، في ناحيتيه القومية والدولية، لو أننا أدركنا، إلى أبعد حد، حقيقة الأسباب الجوهرية للاضطراب والنزاع الاقتصادي، وكذلك إذا اعتزمت دول العالم كبيرها وصغيرها على أن تتحد، إلى أبعد حد، فيما تتخذه من وسائل ضرورية يتسنى لها بها القضاء على مثل تلك الأسباب.

الفصل الثامن

أي أنواع النظام الاقتصادي العالمي نستطيع الحصول عليه؟

شرحت أولًا مشكلة التسوية السياسية ودرستها في ذاتها دون أن أعرض للمشكلات الأخرى؛ ولكن ليس معنى هذا أنه بمجرد انتهاء الحرب سيجلس ممثلو الدول المنتصرة فورًا إلى مائدة السلم، حيث يبدأون عملهم خلال أشهر قليلة لإنجاز تسوية سياسية لمشاكل العالم قبل أن يلموا بمشكلاته الأخرى، والواقع أن الأمر على النقيض من ذلك، فإن المشكلات المباشرة والملحة معًا والتي ستواجه الدول المنتصرة، هي في صميمها مشكلات اقتصادية. أما المشكلة السياسية فإن من الميسور أو المحتمل تأجيلها مدى طويلًا، فضلًا عن أن طبيعتها يحددها بطريقة ما، ذلك الوضع الاقتصادي العالمي الذي ينطوي على قدر من الخطورة قد لا يستطيع أحد منا أن يتنبأ به الآن، وإن يكن، على أي حال، بالغًا من الخطورة حدًا يفوق ذلك الذي ألم بالعالم في أعقاب تلك الحرب العالمية الأولى.

فعندما أمضيت الهدنة في نوفمبر عام ١٩١٨، كانت البديل الوحيدة التي غزتها ألمانيا هي لوكسمبرج وبلجيكا وبعض دول البلقان؛ غير أن هذه الدول لم يكن بها منظمًا، ومن ثم بقيت هي ومؤسساتها على حالها لم يمسسها التدمير. ولقد وقعت ثورات قصيرة غير دامية في النمسا والمجر وألمانيا، انتهت خلق عدة دول جديدة وإيجاد نظم وأشكال جديدة للحكم في هذه الدول. غير أن النظم

الاقتصادية والقانونية والإدارية الأساسية، لم تتغير تغيرًا يذكر لا في ألمانيا ولا في أية دولة من الدول التي كانت تكون إمبراطورية النمسا والمجر.

غير أن دولًا كثيرة أنهكتها الحرب وأفقرت مواردها، ومن ثم كان إلزامًا على دول الحلفاء أن تمد الناس في كثير من أجزاء أوروبا بالغذاء، فضلًا عن ضروريات الحياة الأخرى، ولكن لم يكن هناك، في أية دولة أوروبية، ما يمكن أن نسميه بتدهور اقتصادي وسياسي شامل.

غير أن الوضع في نهاية الحرب العالمية الثانية سيكون أبلغ أثرًا إلى حاد بعيد. فألمانيا قد اجتاحت في الواقع أغلب بقاع أوروبا، ماعدا إيطاليا وسويسرا وإسبانيا والبرتغال، وقد نهبت كافة الدول المغزوة نهبًا منظمًا حقًا. فبنوكها الرئيسية ومؤسساتها الصناعية قد انتقلت ملكيتها إلى أيدي الألمان، أو خضعت على الأقل لإشرافهم. أما الملكيات الفردية التي كان يتمتع بها جم غفير من الناس فقد صودرت، كما رحل عدد كبير من سكان هذه الدول إلى حيث شاء الألمان. وفي جميع هذه الدول المغزوة لاقى كثير من قادة السياسة والفكر حتفهم شنقًا أو اضطر إلى النفي. أما النظم السياسية والقانونية فقد بدلت وحولت أو قضي عليها ليحل غيرها محلها، أما في معظم بقاع القارة الأوروبية فإن السلطة السياسية والنظم الاقتصادية والقانونية الموجودة اليوم، قد اندمجت إلى أبعد حد في النظام النازي، وتكفلت قوة النازية بصيانة هذا الاندماج. وعلى ذلك فإنه بمجرد انهزام ألمانيا وانهيارها، ينهار هذا النظام النازي برمته معها، ومن ثم تختفي في ذات الوقت هذه السلطة السياسية الوحيدة في معظم بقاع القارة، وينهار ما تقوم عليه من نظم اقتصادية وأوضاع قانونية مبدلة.

وهكذا لن تعدو النتيجة، على قدر ما نستطيع أن نتنبأ به، حالة من الفوضى السياسية والاقتصادية يغمرها الجوع والخراب والوحشة، وتتناوبها

الأحقاد المرة والثارات الدامية بصورة لم تعهدها أوروبا منذ حرب الثلاثين عامًا. وقد يكون تدهور النظام النازي في أوروبا أمرًا من قبيل المفاجأة، وقد يستغرق مدى أشهر يتم فيها هذا الانهيار. وعلى أية حال قضى فها هذا الأمر، فإن قوات الاحتلال المتحالفة ستضطر إلى معالجة الموقف الذي سيخلقه هذا الانهيار في أوروبا. وقد أعطانا غزو شمال إفريقيا وجزيرة صقلية فكرة عما سنكون في حاجة إلى عمله، غير أن الموقف أو الوضع في هذه البقاع أيسر وأهون مشقة من ذلك الذي يحتمل وجوده في ألمانيا المهزومة، أو غيرها من الدول التي اجتاحتها النازية وأخضعتها لنظامها مدى أربع سنوات تذيقها ألوان الإرهاب والاستغلال. على أن المهمة العاجلة في أية حالة من هذه الحالات، لن تعاد وتوفير الطعام لتغذية المحرومين والمعوزين وإقامة النظام الإداري المناسب، والحيلولة دون انطلاق الأحقاد والثارات من عقالها فتعم جميع الأفراد والجماعات.

غير أن ثمة عبئًا أكثر صعوبة وأطول شقة، وأعني به الإشراف أو الهيمنة على وسائل إنعاش الحياة الاقتصادية والعودة بالناس إلى مستوى طبيعي من الإنتاج الزراعي والصناعي قدر الطاقة. وسوف يحتاج هذا الأمر إلى رؤوس أموال كبيرة وتنظيم اقتصادي واسع النطاق، حتى يستطاع توفير الطعام للجائع، وإعداد المساكن والمأوى لجموع المهاجرين والمرحلين واللاجئين، واستبدال العدد والآلات القديمة البالية في المزارع والمصانع ووسائل الانتقال وغير ذلك بأخرى جديدة، وبالجملة سيكون هناك أيضًا ذلك العبء الهائل الذي يقتضي حل نظام النازية الجديد في ناحيتيه العسكرية والمدنية، وإعادة لون من نظام الحياة السلبية المستقرة، وأن الإنسان ليكفيه أن يفكر في مدى ما أصاب بولونيا من تدمير وخراب لا يكاد يتصورهما العقل ليستطيع أن ي كون فكرة ما عن نوع العباء الذي سيواجهه الحنفاء. غير أن مسائل الأموال المصادرة لن تخلق أي إشكال،

كما أنها لن تكون أول عبء يتحتم علاجه في الحال.

وعن طريق البيع الجبري للأراضي والعقارات، أو بنقل الأغذية والدواجن والمواشي والمعدات والآلات الصناعية إلى أماكن أخرى بعيدة عن أماكنها الأصلية، استطاعت ألمانيا أن تصادر من الأموال والملكيات ما قيمته بلايين الدولارات كانت ملكًا خاصًا للأفراد والشركات والحكومات في الدول المغزوة. ومن المتفق عليه بوجه عام أن ألمانيا يجب أن ترد هذه الممتلكات إلى أصحابها، أو تدفع العوض اللازم عنها، وعلى كل حال، فإن الملاك الأصليين سوف يقدمون دعاواهم مطالبين باسترداد ما خسروه ولكن بأي الوسائل يمكن الوصول إلى نقطة الفصل في الأمر والحكم على ما إذا كانت عقود البيع عقود صحيحة أو مشوبة بالإكراه، وعلى ما إذا كانت هذه الدعاوي صادقة أم مفتعلة؟ ولقد قيل إن السجلات الأصلية الأراضي والعقارات في كل من تشيكوسلوفاكيا وبولندا قد محيت كلها محوًا. أما الأموال المنقولة التي أخرجت من الدول المحتلة، فقد استهلكت ولا يمكن إرجاعها، كما أن ألمانيا. لن تكون في حالة اقتصادية تمكنها من التعويض عنها في الحال، ويجب على الحلفاء المنتصرين أن يستعدوا لتوريد لوازم الإنعاش الاقتصادي المباشر، بمجرد أن تؤذن الحال بالحاجة إليه.

ومع ذلك فإن الأمر ليس مسألة ملك بمعناه الظاهري الملموس، إذ عندما يقال إن ألمانيا قد نهبت الدول المحتلة، ينصرف ذهننا إلى تصور سيل العربات المثقلة بالبضائع، والقطر الموسوقة بما تحمله لألمانيا من مقادير الطعام الهائلة، فضلًا عن المواشي والأشياء المنزلية وآلات المزارع ومعدات المصانع وأدواتها، وكذلك محتويات معارض الفن ومتاحفه وكل ما في حكمها. والحق أن هذه الصورة جد صادقة، غير أن الألمان وجدوا وسائل أخرى أكثر جدوى لنهب الدول المحتلة.

إن أشد الوسائل أثرًا في هذه الناحية، تتجلى في سيطرتهم على أعمال البنوك واحتكار إدارة العمليات المالية. ومثال ذلك ما حدث في فرنسا من ترويج بنكها المركزي لعقد قروض اشترك في تمويلها الشعب الفرنسي نفسه. أما الأموال المجمعة، فقد حولت جميعها إلى ألمانيا عن طريق حكومة "فيشي" التي يسيطر عليها الألمان، وهذه الأموال اشترى الألمان أملاك الفرنسيين ومقتنياتهم لقاء عملة فرنسية قيمتها متدهورة!

وراح البائعون بدورهم يستغلون هذه الحملة المتدهورة في شراء سندات الحكومة الفرنسية وما تجمعه هذه الحكومة من تلك الأموال تحوله ثانية إلى ألمانيا. وهكذا انطبق على فرنسا بحق، هذا القول: "إن فرنسا تمول بنفسها مشروع خرابها"!

ولقد طبقت هذه الوسائل ذاتها في دول أخرى، ولكن على الرغم من أن قيم الممتلكات التي صودرت بهذه الطريقة، لا يمكن تقويمها تقويمًا كافيًا، فإن تلك العملية المعقدة التي تم بها إدماج البنوك والمؤسسات الصناعية في أوروبا ببنوك ألمانيا ومؤسساتها، من الضروري أن نعمل على القضاء على آثارها، أما ما يتخلف عن ذلك من دعاوي ومطالب عديدة للأفراد والشركات، فإن من الواجب فحصها جميعًا تمهيدًا لتسويتها.

وهناك بعض المشكلات الاقتصادية التي ستتخلف عن انتهاء النظام النازي بمجرد زوال قوة النازيين في أوروبا. فإذا ما تركت هذه المشكلات إلى الشعوب الأوروبية غير المنظمة لتعالجها، كانت النتيجة استمرار حالة الفقر والعوز والصراع الاجتماعي والحروب الأهلية فترة طويلة من الزمن. والواقع، لن يستطاع استعادة المقاييس والوسائل الضرورية لتحقيق النظام الاقتصادي في هذه البلاد، إلا عن طريق إشراف القوات الاحتلالية للدول المنتصرة في الحرب وما ستقدمه من

مساعدات خلال فترة الاحتلال التي لا يعرف الآن أجلها بالضبط. على أن الحلفاء سيكونون مضطرين إلى تقديم عونهم وإشرافهم الفعليين، مدفوعين إلى ذلك بعامل المصلحة إلى جانب العامل الإنساني البحت. وهذا الإشراف والعون ضروريان كذلك لجملة أسباب سياسية بحتة، غايتها تمكين الشعب الألماني وبقية الشعوب المغزوة من إقامة حكومات مسئولة.

ولعل من المناسب جدًا، من كل وجه، أن نقول إن الأمان وسائر الشعوب الأوروبية الأخرى ستترك لها فرصة اختيار شكل الحكومة التي تود أن تحيا في ظل حكمها. غير أن من الجلي أن هذا الأمر غير ميسور تحقيقه ما دامت الحياة الاقتصادية لهذه الشعوب على حالتها من الاضطراب والتدهور.

وقد يبدو لنا أن نكون صورة للشعوب الأوروبية. المختلفة بعد أشهر قلائل من هزيمة النازيين وذهاب نظامهم وهي تذهب أفواجًا إلى مراكز الانتخاب بنظام ملحوظ، كي تعبر عن الإرادة الشعبية العامة، بالتصويت لصالح الأحزاب السياسية المنظمة التي يدير دفتها قادة معروفون، يقدمون الجموع الناخبين برامج حزبية مدروسة ومعدة، ولعل الصورة مقتبسة من مجرد التصور الخيالي المحض، إذ أن كافة الأحزاب السياسية القديمة قد حلت خلال سنوات الاحتلال العسكري النازي الرابع[1]، وشتت زعماؤها وقادتها بين النفي والاختفاء، كما قضى على وسائلها النيابية في تكوين الرأي والتعبير عنه، وليس في مقدور أحد أن يتصور حتى مدى التغيرات العنيفة التي ستنجم عن أحداث الحرب وعن التقلقل الاجتماعي طيلة هذه المدة. وإذا نحن استثنينا تلك الإرادة القومية العامة التي انعقدت على طلب الحرية واسترجاعها، فمن غير المحتمل أن يستطاع في أية دولة مغزوة، وعلى الأخص في ألمانيا، التعبير عن إرادة الشعب، إلا بعد انقضاء فترة

(١) حتى سنة ١٩٤٣ وهي السنة التي انتهى فيها المؤلف من وضع كتابه.

طويلة من الزمن، يستطاع خلالها إرجاع بعض أوضاع النظام الاقتصادي والتحضير لتقبل الأوضاع الجديدة، والتمهيد لبروز زعماء جدد وتأليف أحزاب جديدة، لها برامجها الجديدة التي يقبلها جمهور الناخبين بعد دراستها ومناقشة مبادئها؛ وبالجملة لا بد من فترة زمنية يتهيأ فيها لكل شعب مفكك منحل أن يلم بحقيقة الحالة الجديدة، ليعقد من بعد العزم على نوع العمل الذي تتطلبه هذه الحالة.

ولا يستطيع أحد أن يتنبأ الآن على الوقت الذي تستغرقه هذه الأمور، ولا أن يتنبأ بنوع الأحزاب الجديدة، أو بطراز الزعماء والقادة الجدد، ولا بأي تعديل سيطرأ على النظم الحكومية التي سادت فترة ما قبل الحرب وتكون مختلف الشعوب الأوروبية مناصرة له.

ويتوقف الجواب على هذه الموضوعات السياسية على المركز أو الحالة الاقتصادية، كما يتوقف على هذا الأمر شتى ما يتصل بذلك من تسويات سياسية واقتصادية لمشكلات هذه الدول. فماذا يجب عمله، في ألمانيا مثلًا، إزاء القوى المالية والصناعية المركزة اليوم[1] في الاتحادات الصناعية المندمج بعضها في البعض الآخر، وهي التي تسمى "**Hermann Goering Works**"؟ إن الديموقراطية السياسية في ألمانيا سوف تتوقف إلى حد بعيد على ما إذا سمح لـ "مؤسسات هرمان جيرنج الصناعية" هذه، أو ما شاكلها من المؤسسات المالية والصناعية المدعمة تدعمًا قويًا، بأن تظل باقية على حالتها أو لا. وهذا الأمر يسري بالمثل على فرنسا، أو بمعنى آخر، هل ستعود البنوك والشركات الصناعية وسائر القوى الاقتصادية التي ظل يهيمن عليها الألمان، إلى أصحابها من ملاكها الأصليين قبل الحرب؟

---

(١) يقصد ساعة كتابة هذا الموضوع عام ١٩٤٣.

إن الديموقراطية الفرنسية في عصر ما قبل الحرب العالمية الثانية، أي في الفترة التي كانت فيها طبقة رجال المال والصناعة ترى في "الاشتراكية" خطرة أشد من "النازية" كما كانت طبقة العمال ترى أن الحرب من صنع يد الرجل الغنى في أمر لا يهمهم أو يعنيهم، هذه الديموقراطية الفرنسية كانت أمرًا محزنًا حقًا انطوى على فساد وضعف كبيرين.

إن أي نظام آخر يكون أقل من ذلك فسادًا وضعفًا، أو أكثر تقبلًا لمبدأ التعاون على خلق نظام دولي جديد، سيكون في حاجة ماسة إلى لون من التغيير الجوهري في النظام الاقتصادي. ومن هنا يتبين لنا أن تسوية المشكلات السياسية في كل دولة، لن تكون منفصلة عن تسوية مشكلاتها الاقتصادية بحال من الأحوال.

ويصدق هذا الأمر في محيط السياسة الدولية وفي تسوية مشكلاتها أيضًا، فإن التوفيق في الوصول إلى شيء ما يتوقف على نوع الوسائل التي تتخذ لحل المشكلات الاقتصادية الكبرى. دع الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وروسيا والصين تتعاون جميعًا فيما بينها وبين غيرها من الدول الصغرى، على أن يصادروا في تعاونهم هذا عن رغبة صادقة ونية طيبة؛ ودعهم أيضًا يقيمون أو ينشئون أي "عصبة" أو "اتحاد" أو أي "نظام دولي" آخر يؤثرونه، على أن تظاهره قوة بوليس دولية، كائنًا ما كان شكلها، ما داموا يرونها ضرورية، فإنهم سيجدون رغم هذا كله أنه من ألزم الأمور لهم، لكي يحولوا دون وقوع الحروب والاعتداءات ولكي يقضوا على الخوف والحاجة والعوز، أن يقضوا أولًا على أسبابها، كما سيجدون أنه لكي يتمكنوا من القضاء على أسبابها، سيكون عليهم أن يفعلوا أكثر من مجرد التخلص من عصبة مثيري الحرب ومهيئي أسبابها.

سيجدون كذلك أنه لا مفر لهم من دراسة مشكلات عالمية كبرى التجارة

الدولية، واستغلال رءوس الأموال الدولية، وتثبيت الحملة، وإنعاش الدول المتأخرة في ناحية النشاط الصناعي، وتفاوت مستوى المعيشة في عدة دول، وحق كل دولة في الحصول على ما تحتاجه من المواد الخام في العالم، على أن تتساوى في هذا الحق مع غيرها من الدول.

غير أن مثل هذه المشكلات لا يمكن أن تدرس دراسة وافية، ولا أن نوفق في حلها تمامًا، دون أن ندخل في حسابنا تلك الوسائل التي ستتخذها كل دولة في معالجة مشكلات الإنتاج الكامل والتعطل والرسوم الجمركية، ورؤوس الأموال المستغلة في الخارج، والنظم النقدية ومراقبة الاختراعات والإشراف على نشاط المؤسسات الصناعية التي تنطوي على اتفاقات دولية وما شاكل ذلك.

إنه إذا كان هناك عالم جديد أفضل من عالم الأمس، فمن الواجب تنظيم الاقتصاد الدولي على مدى واسع أو ضيق، لأن ذلك لا يقل شأنًا بأي حال عن تنظيم الاقتصاد القومي لكل دولة، إذ أن بين المشكلات الاقتصادية القومية والدولية من قوة الروابط ما يجعل خطط التنظيم في كل ميدان من الميدانين لا تلقى نجاحًا كاملًا إلا إذا كانت متفقة ومكملة لخطط التنظيم المرسومة للميدان الآخر. ومع كل فإن من المقطوع به، أن عدة دول سوف تبقى على إشرافها على اقتصادها القومي، سواء أكان تنظيمه على نطاق واسع أم ضيق. كما أن من المؤكد أن دولة من الدول، وعلى الأخص الدول العظمى، لن تكون على استعداد للتخلي عن مهمة تنظم اقتصادها القومي إلى أي نظام دولي مستقل. وعلى ذلك فإن إمكان الحصول على نظام اقتصادي دولي، يتوقف على ميل وقدرة شعوب وحكومات هذه الدول المختلفة– وبخاصة الدول العظمى– على العمل معًا في ظل مثل هذه المؤسسة السياسية والاقتصادية العالمية ما اقتضت الضرورة ذلك، وعلى الملاءمة بين مصالحها القومية المتعددة وبين العمل على

علاج مشكلات العالم الاقتصادية المعقدة. وعن طريق هذا التعاون، كما يبدو في رأيي الخاص تكمن فرص عديدة لخلق نظام دولي جديد من الناحيتين السياسية والاقتصادية.

ومن بين المشكلات الاقتصادية العديدة التي طال الأمد على تعقيدها، تلك التي ستظهر بعد انتهاء تسويات السلم التمهيدية، والتي ستحتاج عندئذ إلى أن تحل بطريقة ما قبل أن يبزغ في المحيط الدولي فجر نظام عالمي جديد، مشكلة إحياء التجارة الدولية التي لا نظن أن موضوعًا شغل أذهان السياسيين بتكرار بحثه والإشارة إليه خلال دراساتهم ومناقشاتهم لمشروعات ما بعد الحرب مثل ما شغلهم أمره.

ولكن لماذا تحتاج التجارة الدولية إلى من يأخذ بيدها ليحييها من جديد؟ أو بمعنى آخر لماذا لا تحيا هي من تلقاء نفسها؟

١

قبل عام ١٩١٤ كان يدور حديث قليل بشأن إحياء التجارة الدولية؛ ولكن لم تكن هنالك فرصة لتحقيق ذلك، إذ كان جانب كبير من التجارة الدولية يطرد قدمًا ما في طريق سيره دون حاجة إلى مساعدة ما.

ولقد كان القرن التاسع عشر، وهو عصر المخترعات الحديثة والآلات المتحركة، عصر تحول سريع أدى إلى التوسع الصناعي والتجاري، فكان حقًّا العصر الذهبي للمشروعات الاقتصادية التي هيأت للشعوب أسباب الرخاء المادي. ولم يتجل هذا العصر الذهبي بمظهر أروع مما تجلى به في بريطانيا العظمى، فلقد كانت بريطانيا العظمى أول أمة سعت إلى الإفادة من وراء المبتكرات الفنية الجديدة إلى أبعد حد، كما كانت في خلال الجزء الأكبر من ذلك القرن أولى

الدول الصناعية المصدرة، ومن ثم كانت الدولة الدائنة[1] للعالم كله. ولقد كانت الدول الأقل منها شأنًا في مضمار الصناعة،

كالولايات المتحدة الأمريكية ودول القارة الأوروبية، في حاجة إلى المصنوعات الإنجليزية، كما كانت في حاجة إلى رءوس الأموال الإنجليزية لتمويل مشروعاتها الصناعية النامية، ولبناء السكك الحديدية والمصانع، وفتح المناجم وما شابه ذلك.

ولكن بريطانيا كانت، من ناحية أخرى، في حاجة ماسة إلى الغذاء والمواد الخام اللازمة لصناعاتها. ولما أيقنت أنها لن تكون قادرة على تصدير البضائع ورؤوس الأموال إلى الدول الأخرى إلا إذا صرح لها بأن تأخذ في مقابلها ما يوازي قيمتها أغذية وخامات، أخذت تتبع سياسة الحرية التجارية. ولقد ظل هذا الوضع قائمًا على حاله، ما ظلت بريطانيا العظمى في حاجتها الدائمة إلى الغذاء والمواد الخام تستوردها من بقية أجزاء العالم، لتبادله بها ما هو في حاجة إليه من مصنوعات وبضائع ورؤوس أموال إنجليزية؛ ومن ثم كانت ظروف التوسع الصناعي وازدهار التجارة الدولية أقرب إلى المستوى المثالي، بالقدر الذي كانت تبشر به دائمًا الأحوال والظروف المحتملة.

على أنه في نهاية القرن التاسع عشر، أخذ هذا المستوى المثالي للظروف في طريقي الهبوط، وفي ذلك الوقت أخذت الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا ودول أوروبية أخرى تصبح بذورها أما صناعية، وأن بلغت من ذلك حدًا أدنى مهما بلغته الأمة الإنجليزية. غير أن هذه الدول سرعان ما تكدست عندها رؤوس الأموال، فصنعت بدورها البضائع والمنتجات على غرار البريطانيين لتبيعها إلى الدول الأخرى، وأصدرت رؤوس الأموال إلى الخارج لتستغل في أسواق الدول

(1) Creditor Country of the World

الأجنبية. ومن وقتئذ بدأت هذه الدول كلها تدخل في مضمار المنافسة مع البريطانيين، لاكتساب أسواق التجارة ومراكز استغلال رؤوس الأموال، والسيطرة على مناطق الخامات اللازمة للصناعة، كزيت البترول والمطاط، وكانت نتيجة ذلك كله هو ما أخذنا نصطلح على تسميته بـ "الإمبريالزم الجديد" أو بمعنى آخر، بعث حركة التوسع الاستعماري من جديد. وكان مظهر هذه الحركة معركة من معارك التنافس بين دول أوروبا وأمريكا الصناعية في سبيل الظفر بالمستعمرات، واحتياز مناطق النفوذ، والحصول على امتيازات اقتصادية واسعة وما شابه ذلك في الدول المتأخرة، وهي تلك التي لم يتم فيها. ازدهار الصناعة، كأمم القارة الإفريقية وبعض دول القارة الأسيوية كإيران وتركيا والشرق الأقصى. وقد استمر هذا التنافس بين الدول مدة خمس وعشرين عامًا، ولكنه لم يؤد إلى خلق مشاكل تذكر. ولكن في نهاية ذلك القرن وأوائل القرن الحاضر (أي من سنة ١٨٩٨- ١٩٠٤)،

كانت ثمة علامات مشئومة تنذر باقتراب الكارثة الكبرى. فالحروب الاستعمارية الصغرى والحرب الأمريكية الإسبانية وحرب البوير وحرب ثورة البوكسرز في الصين والحرب الروسية اليابانية كانت كاها بمثابة التمهيد للحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤- ١٩١٨، تلك التي خلفت أثرًا بارزًا يميز نهاية قرن لم تكن له سابقة. لما جفل به من توسع صناعي واسع المدى وتجارة دولية مزدهرة ورخاء مادي كبير.

ولقد ساعد على اتساع نطاق الأعمال وازدهار التجارة الدولية اتخاذ الدول القاعدة الذهب بوجه عام. ونقصد من ذلك إلى أن الدول الكبرى اتخذت "الذهب" قاعدة لتقوم قيم نقدها ولموازنة ميزانها التجاري. ولقد ظلت القيم النسبية لوحدات العملة المختلفة، مدة طويلة من الزمن، ثابتة في حدود ضيقة،

إلى حد أن الأمريكي الذي يبيع أو يشتري بضائع أو يستغل رأس ماله في بلد أجنبي، لم يكن في حاجة إلى أن يخشى تعرضه للخسارة خلال فترة من الزمن مداها ستة أشهر أو حتى ست سنوات، من جراء انخفاض قيمة العملة الأجنبية. فهو من ثم يستطيع على وجه قاطع أن يقيس قيمة العملات الأجنبية على قيمة عملته (الدولار الأمريكي). فالدولار كان يساوي على وجه التقريب أربع شلنات إنكليزية، وأربع ماركات ألمانية، وخمس فرنكات فرنسية وهكذا. وقد استمر الحال على هذا المنوال طويلًا، حتى أصبحت غالبية الناس في دول العالم يسلمون بأن هذا الأمر سيظل قاعدتهم في تقدير قيم العملات المختلفة على الدوام، دون أن يطرأ عليه تحول ما، مادامت هذه الأمر على اختلافها تتخذ من الذهب قاعدة لعملاتها؛ وكان من السخف والوهم معًا أن يتصور الناس خروج دولة من الدول على قاعدة الذهب هذه!

وبالجملة أصبحت قاعدة الذهب شيئًا يشبه تلك "البقرة المقدسة" في جميع ألوان التفكير الاقتصادي. حقًا لقد اعتبرت بمثابة اختراع من الاختراعات العظيمة، أو نظام وضع بقصد جعل نظام التجارة القومية والدولية يسير من تلقاء نفسه بصورة منتظمة، أو بمعنى آخر ينظم نفسه بنفسه. ولكن من أسف أن يكون ذلك كله وهمًا من الأوهام، بل أن يكون أمره من قبيل وضع العربة أمام الحصان أو وضع المسبب في مكان السبب!

فالتجارة الدولية لم تزدهر أو تبلغ شأوها من الاتساع والتقدم بسبب اتخاذ الدول القاعدة الذهب، بل إن الأمر على العكس؛ فلقد كان من المناسبة والميسور معًا اتخاذ قاعدة الذهب، لأن التجارة الدولية كانت، أي خلال فترة طويلة من الزمن ولجملة أسباب وعوامل أخرى، على أحسن حال من الازدهار والرخاء.

ولقد اتضح هذا الأمر عقب الحرب العالمية الأولى، فهذه الحرب العالمية الأولى، كما قال البروفسور "جاكوب فينر **Jacob Viner**" "قد وضعت حدًا لعصر. النقد الذهبي" نعم لقد وضعت حدًا لعصر النقد الذهن لأنها تركت أثرها وطابعها على خاتمة العصر الذهبي للتوسع الاقتصادي والتجاري، ذلك التوسع الذي جعل قاعدة الذهب أمرًا مناسبًا وميسورًا. وفي عام ١٩٢٠ لم تبق هناك ظروف أو أحوال تحتم العمل على اختيار قاعدة أو عملة معدنية دولية تكون إلى جانب كونها ملساء لها أوجه نفعها الأخرى.

ومن بين هذه الظروف والأحوال اللازمة لاتخاذ قاعدة معدنية، عدد "البروفسور فايتر" الأمور الآتية: "التخفيف من قيود التجارة والعوائق الجمركية، ووضع نظم مرنة للأسعار، والتمهيد لإنشاء أسعار للصرف " **Exchange Rates**" تقترن بدوام المحافظة على موازنة حساب الديون الدولية، دون الالتجاء إلى سياسة خفض قيمة العملة الوطنية التي لها: نتائجها الخطيرة".

ولما لم يكن لمثل هذه الظروف وجود بعد، فإن قاعدة الذهب في عام ١٩٢٠ كانت شيئًا هشًا فقد تماسكه. فاتخاذ هذه القاعدة أدى إلى إبقاء حالة نقدية قلقة غير ثابتة، ساعد عليها ازدياد مقدار ديون "الدولار الأمريكي" بفضل غفلة المستثمرين الأمريكيين وسهولة انخداعهم أفرادًا وهيئات. ولقد تجلى ضعف هذه القاعدة بصورة واضحة عندما أوقفت أمريكا تصدير رؤوس أموالها المستثمرة في الخارج، في عام ١٩٢٩، وهكذا لم يمض سوى وقت قليل حتى انهارت دفعة واحدة عقب أول هجوم للهبوط الاقتصادي الكبير الذي غزا أسواق العالم، ثم بدأت إنجلترا بالخروج على قاعدة الذهب بعد أن أصبحت في حالة لم تجد إزاءها مفرًا من أن تقدم على هذا الخروج، وكان ذلك في عام ١٩٣١. وما لبثت الولايات المتحدة أن قلدتها في الخروج عليها عام ١٩٣٣ وهي الأخرى في حال

ليست أقل من الأولى حرجًا وشدة. وفي عام ١٩٣٦، وبعد انقضاء زمن طويل لم يكن ثمة داع إليه، انتهى أمر دول كتلة الذهب[1] فرنسا وبلجيكا وهولندا وسويسرا- بخروجها هي الأخرى على قاعدة الذهب. وهكذا طوي عهد "القاعدة الذهبية" من أوروبا ولم يبق إلا في دويلة أوروبية صغيرة هي ألبانيا!

والذي نقصد إليه من وراء هذا القول، إن الدول على اختلاف نزعاتها هجرت قاعدة الذهب، لأنها لم تعد بعد صالحة للعمل في ظل الظروف القائمة، فترك هذه القاعدة إذن كان نتيجة ولم يكن سببًا، فهو نتيجة ما اعترى نظام التجارة الدولية من اضطرابات بعيدة الأثر، وهذه بدورها كانت نتيجة للهبوط الاقتصادي الكبير الذي أوقف التوسع في الأعمال والمشروعات وحد من نشاطها، كما خلق بطالة الملايين من العمال، وأضطر حكومات الدول المختلفة إلى اتخاذ وسائل غير عادية في سبيل إنعاش المرافق الاقتصادية وإعادة الأمور إلى سيرها الطبيعي.

ولقد أيقنت كل حكومة أن إنعاش اقتصادها القومي رهن بإنعاش التجارة الدولية. غير أن الجانب الأكبر من تلك الوسائل التي تذرعت بها الدول الإنعاش مرافقها الاقتصادية القومية، كان يتعارض مع تلك الوسائل التي رؤى اتباعها لإنعاش التجارة الدولية، وهكذا كانت سياسية الإنعاش القومي عقبة في سبيل إنعاش التجارة الدولية، كما كانت هذه عقبة في سبيل تلك. ومثال ذلك أن بريطانيا العظمى والولايات المتحدة اضطرتا إلى الخروج على قاعدة الذهب بعد أن ظهر لهما أن هذا الخروج أمر ضروري للتهوين من آثار ونتائج الهبوط الاقتصادي في بلادهما.

فلما أن خرجت هاتان الدولتان عن قاعدة الذهب، اضطرت عدة دول

(1) Bloc cold

أخرى إلى الأخذ بهذه السياسية، مدفوعة إلى ذلك بأسباب وعوامل مشابهة. غير أن الاندفاع وراء ترك قاعدة الذهب دون إعداد وسائل أخرى لتسوية حساب الأرصدة الدولية، سيساعد بدوره على شل حركة التجارة الدولية أكثر من ذي قبل.

ولكن الأمر ليس بطبيعة الحال من البساطة كما يصوره هذا العرض؛ على أن معظم الدول، بوجه عام، وجدت أنها إذا سارت في سبيل تنظم اقتصادياتها القومية، فإن من الضروري أن تضحي شيئًا كثيرًا في سبيل تمهيد الطريق أمام التجارة الخارجية.

ولقد كان أظهر مظاهر التنظيم القانوني للشئون الاقتصادية القومية ولمسائل التجارة الخارجية، التوسل بفرض ضرائب جمركية على البضائع المستوردة من الخارج. وقد ذكر البروفسور "فاينر **Viner**" التخفيف من قيود التجارة، كشرط من الشروط الضرورية لتيسير حركة المبادلات الدولية؛ ولكن هذا الشرط الملائم للتجارة الدولية لم يعد له وجود بعد عام ١٩٢٠. ومنذ عام ١٩٣٠ كانت هذه القيود أبعد ما تكون عن الاعتدال، وكانت الولايات المتحدة تعد أكثر الدول مغالاة في هذه الناحية.

والواقع أن الولايات المتحدة جرت على سياسة فرض الضرائب الجمركية على البضائع المستوردة منذ عام ١٨١٥. وكانت هذه السياسة تسمى بسياسة، الحماية **Protection**، أي في مقابل سياسية "الحرية التجارية" وقد سميت كذلك بالنسبة للغرض الأول الذي كانت تهدف إليه الضرائب الجمركية، وهو حماية الصناعات الناشئة التي بدئ توًا في إنشائها وتأسيسها، من منافسة الصناعات الأجنبية التي تستعين برخص الأيدي العاملة (على شهر هذه المنافسة). على أن هذه السياسة استمرت طويلًا حتى بعد أن رسخت أقدام الصناعات الناشئة،

وأصبحت صناعات ضخمة قادرة على منافسة الصناعات الأجنبية القوية.

وعلى الرغم من قلة القوانين الجمركية التي عملت على خفض الأسعار، إلا أن الاتجاه العام كان يميل دائمًا إلى رفع الأسعار وزيادة عدد المنتجات الصناعية (التي تطبق عليها هذه الحماية). قد تكون ثمة أسباب ودواع تبرر سياسية التعريفة الجمركية هذه في القرن التاسع عشر. ولكن سواء أوجدت هذه الأسباب والمبررات أم لم توجد، فإن هذه الضرائب الجمركية، على الرغم من ارتفاع نسبها، لم تكن لتعرقل بصورة جدية من سير حركة النشاط الاقتصادي والتجاري. وكان السبب الأول لهذا الأمر هو أن الولايات المتحدة، كانت وقتئذ "دولة مدينة Debtor Country". ومعنى ذلك أن قيمة سعر الفائدة التي كانت تمنح لرؤوس الأموال الأجنبية المستغلة فيها، مضافًا إليها أسعار البضائع المستوردة، كانت أعلى من قيمة البضائع التي كنا نصدرها للخارج.

ولهذا السبب، وجملة أسباب أخرى، وجدت الدول الأجنبية أن الأربح لها أن تبيع منتجاتها وبضائعها لبلادنا– أي الولايات المتحدة– على الرغم من ارتفاع الضرائب الجمركية. ولكن منذ الحرب العالمية الأولى (١٩١٤–١٩١٨) انقلب الوضع وأصبحنا أكبر الدول الدائنة للعالم. فرؤوس أموالنا التي كانت تستغل في الخارج بلغت قدرًا كبيرًا من الضخامة، وتكدست عندنا بضائع كثيرة لبيعها في الخارج، حتى أننا لم نعد في حاجة إلى شراء بضائع أجنبية أخرى.

ولو كنا أردنا، في ظل هذه الظروف، أن نوسع في نطاق أسواقنا الخارجية، فما كان علينا إلا أن نخفض من أسعار الضرائب الجمركية، حتى تستطيع الدول الأجنبية أن تبيعنا بضائع كثيرة ما تنتجه، في مقابل ما نبيعه لها من بضائعنا.

ولقد أدرك الرئيس "وودرو ويلسون" هذه الحقيقة الأولية قبل الحرب العالمية الأولى. ولهذا السبب، ولجملة أسباب أخرى، حمل الكونجرس على إصدار قانون

التعريفة الجمركية المسمى "Underwood Tariff Law" في عام ١٩١٣ وهو الذي ألغيت مقتضاه التعريفة الجمركية بالنسبة لبعض البضائع، وخفضت تخفيضًا ملموسًا بالنسبة لبعضها الآخر.

لقد كانت هذه السياسة حكيمة حقًا في عام ١٩١٣؛ على أن هذه الحكمة كانت، من باب أولى، أظهر وأوجب أن تتبع بعد الحرب العالمية الأولى. ومع كل فقد هجرت في عام ١٩٢٠ وعام ١٩٣١ بعد الهبوط الاقتصادي الكبير، ومن ثم سن "قانون هولي سموت للتعريفة الجمركية "The H. Tariff Law Smoot". ولقد عد الخبراء هذا القانون أسوا قوانين التعريفة الجمركية طرأ؛ ومعنى هذا أنه كان أكثر القوانين الجمركية تطرفًا في رفع سعر الضريبة، وهو على الأقل لم يسن إلا لخدمة المصالح المنفعية لأولئك الذين كانوا يضجون في طلبه، فلقد جعل هذا القانون من الصعوبة بمكان أن تبيعنا الدول الأجنبية بضائعها، وبالتالي جعل الحصول على أثمان البضائع التي ترغب في أن نبيعها لهم، أشد من ذلك صعوبة، ومن ثم كان من أكبر العوامل التي ساعدت كثيرًا على تدهور حركة التجارة الدولية في عام ١٩٣٠. وهكذا كان بإضراره بجميع الدول الكبيرة في العالم، قد لعب دوره في القضاء على ما بقي من مظاهر الصداقة وحسن النية بين الشعوب.

لقد بني هذا القانون على الاقتراض الوهمي بأن الولايات المتحدة (أو أية دولة أخرى) تستطيع أن تبيع للدول الأخرى بضائعها وخدماتها دون أن تشتري منها، في مقابل ذلك، بضائعها وخدماتها، وكانت أسوأ نتيجة لهذا الخطأ أن أصبح عندنا اليوم ما يقرب من ٨٠ في المائة من رصيد العالم الذهبي، دفن الجزء الأكبر منه في "كنتكي Kenticky" وأصبح عديم الجدوى بالنسبة لنا أو لأي شعب آخر! ويبدو أن تجربة عام ١٩٣٠ قد أظهرتنا على حقيقة من أهم الحقائق، تلك

هي أنه إذا سارت كل دولة في سبيلها التي اختطتها لنفسها لمحاولة إحياء رخائها القومي وتنشيط حركة أعمالها ولإنماء تجارتها الخارجية، فإنها لن تنجح نجاحًا يذكر في أي ناحية من هاتين الناحيتين، ولم يكن تدهور حالة الرخاء وانكماش الأعمال في عدة دول، ووقوفي دولاب التجارة الدولية فيما بينها، إلا مجرد مظاهر مختلفة المشكلة واحدة معقدة، وبذلك لا تستطيع أية دولة، على مدى الوقت، أن توفق إلى حل مرض لهذه المشكلة في أي مظهر من مظاهرها، إلا إذا أدخلت في اعتبارها ما تفعله الدول الأخرى لتصل إلى الغاية ذاتها. ومن حسن الحظ أن هذا الأمر قد أحسنت الدول فهمه أكثر من ذي قبل، وإن كان الخبراء الاقتصاديون قد أدركوا هذا الأمر ووعوه منذ طويل؛ غير أن النقطة الهامة هنا هو أن هذا الأمر سيدركه المسئولون من الموظفين العموميين تباعًا. والدليل على ذلك يمكن أن يستدل عليه في أسلوبين معينين تذرعت بهما الدول. أما أولها فقد اتخذته بعد اختبار وتجربة، وأما ثانيهما فهو نتيجة اقتراح كانت حكومتا بريطانيا العظمى والولايات المتحدة تقرأنه رسميًا، ولكنهما كانتا تتوسعان في إقراره تارة وتضيقان بهذا التوسع في إقراره تارة أخرى. فالأسلوب الأول هو السياسة التي جرت عليها حكومة الولايات المتحدة مستهدية بالتجارب الكثيرة التي واجهتها، وهي بصدد علاج مسألة التعريفة الجمركية. أما الأسلوب الآخر المقترح فيتألف من مشروعي "كينس وهوايت **Keynes & White**"الخاصين بتثبيت العملة الدولية[١].

ومنذ نيف وأربع سنوات خول الكونجرس لرئيس الولايات المتحدة بصفته رأس السلطة التنفيذية، حق مراجعة قوائم التعريفة الجمركية بطريق الاتفاق المتبادل مع الدول التي يهمها الأمر. ولقد حدد أمد هذه السلطة بأربع سنوات،

---

(١) واسمه:

The Keynes and White Plans for International: Currency Stabilisation"

غير أنها ظلت قائمة مدى عامين آخرين زيادة على مدتها المقررة.

وكانت الإجراءات الخاصة بفرض التعريفة تسير، بالتقريب، على النحو الآتي:

إذا بدا، لسبب ما، أن من المرغوب فيه إعادة النظر في التعريفة الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة على البضائع المستوردة من أية دولة أجنبية. ولتكن البرازيل مثلًا– فإن المسألة تكون أولًا موضع دراسة مندوبين رسميين من كل من الدولتين، يكون هدفهم– إذا أمكن ذلك– إيجاد النسب التي تكون أكثر إرضاء لكل من الدولتين وأجلب لفائدتهما معًا. فإذا ما أمكن الوصول إلى اتفاق فإن ثمة فرصة تتاح أمام الأعمال والمشروعات الأمريكية التي قد تتأثر مصالحها بالتعريفة المعادلة، كي تدرس هذه التعديلات الجديدة لتقدم ما تراه بشأنها من اعتراضات أو اقتراحات. وعلى ضوء هذه الاعتراضات والاقتراحات يعاد النظر في قائمة التعريفات الجمركية حتى إذا ظهر أن من المرغوب فيه تعديلها تعديلًا آخر، أجرى هذا التعديل فورًا كي يرضى، إلى أبعد حد ممكن، مصلحة كل دولة يعنيها الأمر.

هذا هو الوضع على وجه التقريب. أما أسلوب هذا الإجراء للوصول إلى الاتفاق المتبادل، وكذا معرفة تفاصيله بالضبط، فأمر لا يهمنا بقدر ما تهمنا معرفة "المبدأ" أو "الغرض" الذي يذهب إلى أنه ليس من صالح الولايات المتحدة أن تفرض رسومًا جمركية على البضائع المستوردة من البرازيل (أو أية دولة أخرى) دون أن ندخل في حسابنا مدى الأثر الذي تحدثه هذه الرسوم في رخاء البرازيل الاقتصادي، وبالتالي أثر ذلك في موقف العداء أو الصداقة الذي قد تقفه البرازيل من الولايات المتحدة إزاء هذا الأمر.

والمبدأ العام يقوم على أن التجارة الدولية لها طريقها المزدوج، وأن رخاء الولايات المتحدة الاقتصادي ونشاط تجارتها الخارجية لا يمكن، على مدى الزمن، أن يطرد تقدمها على وجه مرض عن طريق فرض ضرائب جمركية على بضائع

مستوردة من دول أخرى، قد تكون مدعاة إلى الإضرار البالغ برخاء هذه الدول الاقتصادي وتجارتها الخارجية.

والحق أن هذا الغرض أو "المبدأ" ويقوم على أساس سليم، ومن ثم فإن هذه السياسية التي اتخذتها الولايات المتحدة بعد تجربة، يجب أن تظل على الدوام قائمة. فهي أن طبقت دائمًا كجزء من السياسة الأمريكية المرسومة، فإن دولًا أخرى كثيرة تحذو في الولايات المتحدة في تطبيقها.

وحين توقن الدول الكبرى أن التعريفة الجمركية وحواجز التجارة الخارجية موضوعات تمس الصالح العام والنفع المشترك بينهما، بمعنى أنه لا يمكن علاجها أو تسويتها بالأسلوب الذي يحقق مصلحة كل دولة عن طريق ما تعمله من جانبها مستقلة عن سائر الدول- إذا أيقنت هذه الدول من ذلك- فإن من الميسور عندئذ أن تؤلف لجنة دولية عامة تقوم بدراسة هذه المشكلة دراسة علمية وافية من ناحيتها الدولية والقومية، وعندئذ يمكنها أن توصي بالوسائل التي تراها أكثر تحقيقًا لصالح هذه الدول على اختلافها. وسيكون هذا الأمر، على أقل تقدير، طريقًا من طرق علاج مشكلة دولية معقدة إلى أقصى حدود التعقيد. وعلى قدر ما يؤتى نجاح العلاج من ثمر، فإن النتيجة المرجوة ستكون عملًا قويًا ثابتًا يؤدي لصالح التعاون الدولي، ومحاولة عملية تبذل في سبيل إقامة نظام عالمي جديد. على أن مشكلة "التجارة الدولية" و"قيود التجارة" لا يمكن أن تدرس دراسة مستنيرة، ومن ثم لا يمكن أن ندلي بإجابة وافية عنها، إلا إذا درست بجانبها مشكلة تثبيت المبادلات الدولية "**International Exchanges**". ويعتقد معظم خبراء الاقتصاد أن الرجوع إلى "قاعدة الذهب" أمر خارج عن موضوع البحث (وبالتالي لا جدوى من ورائه)؛ ومن ثم وجب البحث عن وسائل أخرى لتحقيق هذا "التثبيت".

ولقد اقترحت وسيلتان أو خطتان مختلفتان لتحقيق هذا الأمر. أما إحداهما فهي المسماة بمشروع "هاري هوايت **"H. White** مستشار المسائل النقدية لوزارة المالية الأمريكية. أما المشروع الآخر فهو مشروع الخزانة البريطانية الذي وضعه "اللورد كينس **Keynes**". غير أن واحدًا من المشروعين لم يحظ بعد بالتأييد الحكومي الرسمي؛ ولكن ثمة من الدواعي ما يجعلنا نفترض أن "مشروع هوايت" الأمريكي هو المشروع الذي تحبذه الحكومة الأمريكية وتفضله على المشروع الآخر، وأن "مشروع كينس" هو المشروع الذي تحبذه الحكومة البريطانية. لهذا يعرف مشروع "**White**" بالمشروع الأمريكي ومشروع "**Keynes**" بالمشروع البريطاني. على أن المشروعين تجمعهما روابط الشبه في اعتبارات معينة. فكلاهما يساهم في خلق نظام دولي جديد، يطلق عليه في المشروع الأمريكي اسم "مؤسسة تثبيت النقد بين الدول المتحدة والمساهمة"(١)، ويطلق عليها في المشروع البريطاني اسم "اتحاد التصفيات الدولية"(٢). ويعطى كل من المشروعين لأية دولة حرية الانضمام إلى المنظمة الجديدة، على شريطة أن تقبل أو تواجه الشروط التوعية، والمشروعان كلاهما لا يخرج في طبيعة نظامه عن صورة لمصرف دولي يقوم بتصريف عملياته المختلفة مع الحكومات فحسب أو مع هيئات معتمدة من حكوماتها الأمر الذي تقوم به هيئات مثل وزارات المالية، والهدف الأول لكل من المشروعين هو تنشيط التجارة الدولية بتثبيت سعر الصرف بين الدول، ولهذا فإن هذين المشروعين يوصى كلاهما، لتحقيقي هذا الغرض، بفرض قيود معينة على الدول الأعضاء في "المنظمة الدولية" فيما يخص تدبير سياساتها النقدية المختلفة، وتحويل عملاتها أو قروضها من الدول التي تزيد هذه الأموال على حاجتها، إلى الدول الأخرى التي يتفق أن تعوزها الحاجة، ولو بصورة مؤقتة، إلى

---

(1) United & Associated Nations & Stabilisation Fund
(2) International Clearings Union

الاستعانة بهذه النقود للوفاء بالتزاماتها المالية للدول الدائنة.

على أن المشروعين يختلفان، مع ذلك، اختلافًا بينا من حيث الإجراءات الكاملة التي يجب اتخاذها للوصول إلى هذه الأغراض العامة؛ ومن ثم فإن مزايا وعيوب كل من المشروعين، فضلًا عن النتائج والآثار المحتمل تخلفها نتيجة لتطبيقهما، قد تناولها بالبحث والدرس خبراء اقتصاديون متعددون انتهى كل منهم إلى نتائج مخالفة لما وصل إليه الآخرون. ومن أمثال هؤلاء البروفسور "بيتر دراكر

P. Drucker" الذي كتب بحثًا في "مجلة هاربرز **Harpers Magazine**" في عدد شهر يوليو سنة ١٩٤٣، والبروفسور "جاكوب فاينر **J. Viner**"، في عدد فصل الخريف من مجلة "**Vale Review**" في عام ١٩٤٣ أيضًا. ولقد قدر كلا الباحثين مزايا كل من المشروعين وعيوبه، ولو أنها قد اختلفا إلى حد ما في موازين هذا التقدير، فإنهما اتفقا على نقطة البحث الرئيسية التي تقصد إلى التسليم بأن من الضروري وضع خطة ما لتحقيق هذا الهدف، وسلما في ذات الوقت بأن كلا المشروعين في جملته قيم حقًا.

ويقول الأستاذ: ""**Drucker** أن أعظم المظاهر الباعثة على التشجيع في مشروعي "كينس وهوايت" هو اتفاقهما، بصفة عامة، على تشخيص أعراض هذه المشكلة التي يجب أن تسيطر عليها "المنظمة الدولية الجديدة" غير أن الأستاذ "فاينر" كان يفضل مشروعًا مشتقًا من هذين المشروعين (قد اندمجت فيه مزاياهما جميعًا)، وإن كان مقتنعًا بأن اتخاذ أي مشروع من المشروعين لتطبيقه سيكون، إلى أبعد حد كما يبدو الآن، بمثابة خطوة كبيرة في سبيل تحقيق الصالح المشترك لجميع الدول الراغبة في عالم منظم قائم على التعاون الدولي.

والحق إن مزايا أو عيوب هذين المشروعين بأكملها لا تعنينا بقدر ما يعنينا

تقدير كل من الحكومتين البريطانية والأمريكية، للحاجة الماسة إلى قيام تعاون دولي بشأن هذا الموضوع الهام، إلى حد جعلهما تتقدمان بمشروعين كاملين عن أوجه علاجه، فضلًا عما يحتمل من وضع أية خطة توفق بين مزايا كل من المشروعين في مشروع آخر مشترك يوضع موضع التنفيذ العملي ويكون محل اتفاق بينهما. فإذا ما نجحنا في تحقيق هذا الأمر فقد قامتا معًا بعمل قوي ثابت في سبيل خلق نظام جديد لهذا العالم.

ولكن "تثبيت النقد وحده، على حد قول الأستاذ "فاينر"، لن يكفي لتخليص العالم من مشاكله التي تزحم من محيط اقتصاده الدولي".

ومن بين الوسائل العديدة الأخرى الواجب بحثها وتأملها، نوع المعاملة التي يجب أن تلقاها تلك الدول التي اصطلحنا على تسميتها بـ "البلدان المتأخرة". فهل يجب أن نعمل على ترقيتها من الوجهة الاقتصادية وفقًا للأساليب الصناعية الفنية التي تجرى عليها الحضارة الغربية؟ فإذا كان الأمر كذلك، هل نعمل على مدها رؤوس الأموال الغربية الأجنبية؟ ثم هل تعتبر هذه الأموال من قبيل التنفيذ السياسة التنافس على استغلال موارد هذه البلدان، أم إنها تعد من قبيل مد يد المساعدة التي تمليها روح التعاون الدولي، على أن هذا التساؤل حقيق أن يثير مرة أخرى ذلك الإشكال الذي مازال مثار نزاع وخلاف كبيرين، ونعني به التوسع أو "حب التسلط الإمبراطوري"، وهو في جوهره وقبل كل شيء مشكلة اقتصادية أكثر منه مشكلة سياسية.

٢

ولقد أتيح العقدة الكبرى في مشكلة "الأمبريالزم" أن تناولها كاتب، لا أقول بالتفسير والشرح، بل بإزاحة الستار عن أسرارها، وأن كان ذلك بطريقة لاشعورية. هذا الكاتب هو المستر "لن يوتانج **Lin Yutang**" الذي تناول هذا

الموضوع في كتاب حديث له عنوانه **"Between Tears and Laughter"** و"لن يوتانج، صيني متحمس في وطنيته عاش طويلًا في كل من فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة، وألم بأحوال الشعوب الأوروبية والحضارة الغربية إلمامًا وثيقًا.

فهذه الحضارة الغربية قد أبهجت المستر "لن" وأسخطته في وقت معًا! فهو قد أحب هذه الحضارة في ذاتها حبًا جمًا، وذلك في جميع الحالات التي يستطيع احتمال العيش فيها. ولكن الذي أثار حنقه وسخطه هو اعتقاد الرجل الغربي اعتقادًا جازمًا بأن حضارته أرقى من حضارة الصين أو الهند وأنه قادر بوجه خاص على استغلال شعوب الصين والهند لتحقيق مصالحه، في الوقت الذي ما زال يؤمن فيه بأنه إنما يسدى إليهم جميلًا هو إتاحته لهم، عن هذا الطريق، فرصة التمتع بمزايا الحضارة الغربية!

أما عن تفوق الحضارة الغربية واستعلائها على غيرها من الحضارات، فإن لدي المستر "لن" الشيء الكثير ليقوله، وإنه ليقوله عن دهاء وسخرية يقصد من ورائها إلى غرض معين). فهو يجد للحضارة الغربية بعض المزايا والمحاسن، بمعنى أن لها وسائل تدفئتها ولها ما ابتكرته من حمامات باردة وساخنة، وهذا "الصابون" الذي يحصل عليه الأفراد لقاء أثمان تافهة حقًا.

كما أن لهذه الحضارة آلاتها التي تناهت في دقتها وقوتها، وفي قدرتها الخارقة على عمل أي شيء أو تحطيم أي شيء في أقل من لمح البصر، وعلى نقل الناس بسرعة، لا يكاد يصدقها العقل، من المكان الذي يوجدون فيه إلى أي مكان آخر، قد لا يكونون أفضل فيه حالًا منهم في أماكنهم الأولى. إن الحضارة الغربية مبنية على الرياضيات والإحصاء وآلات الديزل القائمة على فكرة الاحتراق الداخلي، كما أنها قائمة على المفرقعات الشديدة الانفجار. إن هذا كله هو بعينه رمز لروح النشاط الذي لا يهدف إلى غاية ولا يسير في اتجاه، ومظهر للقوة التي

تستخدم لغير غرض أو قصد! إن حضارة الصين ليست لها هذه المزايا وكن لها ما هو خير من ذلك وأفضل. فهذه المهارة تمتاز بالسكينة والهدوء وفراغ الوقت، الذي ينفق في التخلق بالخلق الحسن واحتساء أقداح الشاي، والتمتع بمشاهد جمال الغروب، والانطواء على النفس في سكينة ورضا للتأمل في حقيقة الإنسان وفي معنى الحياة! فحضارة الصين تؤدي رسالتها على أحسن وجه في غير ما حاجة إلى رياضيات أو إحصاءات. وهكذا يسترسل المستر "لن" في قوله "لا شكرًا إن الصينيين لا يرضون لأنفسهم مدنية الغرب بجميع مناعمها الفاتنة أو "صابونها" الرخيص الممتاز؛ إن هؤلاء الصينيين لا يريدون أكثر من أن يتركوا وحدهم وما يرغبون، وأن ينظر إليهم وإلى ما هم عليه من مزايا كشعب عظيم حقيقي بأن يعامل معاملة تضعه على قدم المساواة مع غيره من الشعوب".

هذا هو ما يريده الصينيون، ولكن، على حد قول المستر "لن"، هذا الذي يطلبونه لن يحصلوا عليه ما دامت تعوزهم القوة اللازمة لتنفيذه، وهكذا ينقلب الأمر مرة أخرى إذا تمشينا أيضًا مع قول المستر "لن"، إلى هذا الوضع، وهو أن الصينيين، وإن لم يرضوا لأنفسهم حضارة الغرب. يجب عليهم مع ذلك كي لا يؤخذ علهم سبيل الحياة، أن يظفروا هذا الجانب الطيب من حضارة الغرب الذي يجعلها أعلى كعبًا من غيرها.

نعم يجب أن يحصلوا المعارف الرياضية ويلموا بفنون الإحصاء ويستخدموا الساعات الكبيرة وآلات "الديزل" والمفرقعات الشديدة الانفجار. إن هؤلاء الصينيين إذا حصلوا على مقدار أكبر من القوة التي يملكها الرجل الأبيض، فهل ترى يظنهم الرجل الأبيض قد بلغوا مبلغه من كل شيء، أو حتى ينظر إليهم نظرته إلى شعب يفضله إلى حد ما، إذ أن إعداد خمسمائة مليون نسمة من

الصينيين[1] إعدادًا كاملًا بالبوارج الحربية وقاذفات القنابل: ليس من الأمور الهزلية.

وفي هذا العالم الذي صنعه الرجل الأبيض (بما شاد وابتكر)، لن يكون من شأن إعداد خمسمائة مليون رجل صيني بالقوى المادية والميكانيكية الكافية، أن ينظر إليهم كشعب أدنى مرتبة من غيره من الشعوب، أو يستطاع أخذ سبيل الحياة عليهم دون أن يعاني أخذ هذا السبيل عليهم من المشاق ما يزيد قوة هذا الشعب وقدرته.

نعم، إن المستر "لن" لعلى حق فيما يذهب إليه. لقد أزاح الستار، كما قلت عن وجه الصعوبة الحاسم في مشكلة "الإمبريالزم". أما أن تكون الحضارة الصينية في عامتها أعلى كعبًا من حضارة الغرب، أو أن تكون الحضارتان كلتاهما أعلى كعبًا من حضارة الإغريق الأقدمين، فأمر لا أدعي المعرفة به.

نعم، قد يكون الجنس الإنساني أسعد حالًا مما هو عليه اليوم لو أن قبائله الأولى لم تجاوز طورها البدائي. ولكن أيًا كانت حقيقة هذا الأمر، فإن الواقع الذي لا مراء فيه، أن الشكل الذي تتخذه الحضارة كان يتأثر دائمًا تأثرًا عميقًا بما يملكه الإنسان من أدوات ووسائل فنية يستخدمها في إظهار قوته، ومنذ أن تعلم الرجال البدائي كيف يستعمل الرافعة وينتفع بالنار، لم يتخل قط من تلقاء نفسه عن استخدام أي نوع من أنواع القوى الميكانيكية التي وفق إلى اكتشافها. ولقد تكون الحضارة الغربية أدنى مرتبة من الحضارة الصينية في جملة نواح أو اعتبارات، ولكنها لا شك أعلى منها شأنًا في "القوى الميكانيكية" ومن ثم في القوى الاقتصادية والسياسية. وإذا صرفنا النظر عن عصور الجهالة المظلمة (التي مرت بها أوروبا قديمًا)، فإنه ليس ثمة احتمال بأن عصر المكشوف العلمية

---

(١) وهو تعداد الشعب الصيني.

والاستغلال الميكانيكي (للقوي الطبيعية والصناعية)، وهو العصر الذي قام عليه مجد الحضارة الغربية سوف يهجر أساليبه ووسائله، بل على العكس من ذلاك، نجد أن هذه المظاهر الملموسة من حضارة الغرب ستنتشر في المستقبل، كما انتشرت في الماضي وستعم العالم أجمع.

إن الستر "لن" محق فيما يقول! ففي مثل هذا العالم الذي أبدعه عقل الرجل الأبيض، يجب على الشعبين الصيني والهندي أن يلما بفنون المعرفة والعلم ويحصلا أسباب القوة التي يملكها الرجل الأبيض. وسواء أحب هذان الشعبان هذا الأمر أم كانا له كارهين، فإنه لا مفر لها من أن يلما برياضياته وإحصاءاته، وأن يستوعبا آلاته القائمة على نظرية الاحتراق الداخلي، وأن يستخدما مفرقعاته ومدمراته، استخدامهما لحماماته الساخنة والباردة ولأدوات تنظيف الرخيصة إلى أبعد حال. إن فن الرجل الأبيض الآلي وإنتاجه الكبير في مقدورهما أن يقضيا على العوز والمجاعة، كما أن معارفه الطبية تستطيع أن تغزو الأمراض والأوبئة، وأن الرجل الصيني وزميله الهندي لحقيق بهما أن يقتبسا عن الرجل الأبيض كل هذا الذي وصل إليه.

غير أنه إذا كان على الهند والصين (وغيرهما من الدول التي لم تتقدم تقدمًا اقتصاديًا بعد) أن تأخذ من الحضارة الغربية فنونها هذه من إنتاج كبير وزراعة تقوم على الوسائل العلمية وطرق حديثة للمواصلات وأساليب طبية كافية، فكيف تحصل هذه الشعوب فنون هذه الحضارة؟ قد يقول أحدنا أن الأساليب الغربية قد تسربت إلى البلاد المتأخرة، فيما عدا اليابان، كنتيجة عرضية لحركة التوسع الاستعماري (الذي شنه الغرب على الشرق).

لقد كشف النقاب عن شرور هذه الحركة الاستعمارية الغربية إلى أبعد حد* ومن ثم لا يمكن لأحد من دعاتها أن يزعم أن الأوروبيين والأمريكيين قد ذهبوا إلى

أفريقيا والصين والهند وجزائر الهند الشرقية والفيليبين مدفوعين وراء (غرض محمود) هو تمدين هذه الشعوب وتحضيرها ونشر الدين المسيحي فيها، على حد قول الرئيس "ماكنلي" أو بدعوي مد كل طفل بنصيبه من غذاء اللبن في كل يوم على حد ما تمنى "هنري ولاس **H. Wallace**". كل هذا أمر نسلم به ومع ذلك فإن وجود الرجل الأبيض في هذه البلدان "المتأخرة" لم يكن، كما كان يقال دائمًا، بالغ الضرر بالنسبة لشعوب هذه البلدان. وأن الواجب، ليقتضينا أن نعطي حتى الشيطان، شيطان الإمبريالزم[١]، حقه. خذ على سبيل المثال الهند، وهي التي يقال عنها اليوم الشيء الكثير الذي يقضي على حسن الثقة بالبريطانيين. فهؤلاء البريطانيون لم يذهبوا" إلى الهند ليؤسسوا "مدارس يوم الأحد" ولكن لا يحمل بنا أن ننسي أنهم، عن طريقي ما رسموه من مشروعات، قد حسنوا الأحوال في الهند بطرق شتى.

كما يجب علينا أن لا ننسى أنه، قبل دخولي البريطانيين الهند، لم يكن من الإجرام في شيء أن يقدم رجل هندي على قتل أحد المنبوذين، أو أن تحترق صغيرات السن من الأرامل في الانتقالات الجنائزية على كومات الحطب المعدة لإحراق جثث الموتى من الأزواج، هذا فضلًا عما كان من تفشي الأمية والفقر بين طبقات الشعب على نطاق أوسع بكثير مما هو عليه اليوم.

كما لا يحمل بنا أن ننسى كيف، وفق البريطانيون إلى القضاء على الحروب الداخلية المستمرة بين الهنود، وكيف أدخلوا في الهند، رغم ما لاقوا من معارضات الهنود الشديدة التي أوحى بها الجهل والخرافة، السكك الحديدية وخزانات المياه ونظم الري والمستشفيات وما يتبعها من خدمات طبية، وبذلك وفقوا إلى القضاء على الأوبئة، كما حصروا نطاق المجاعات في أضيق حيز له، فضلًا عما أسسوه

---

(١) أي شيطان النزعة إلى التسلط الإمبراطوري على حساب الشعوب المستضعفة.

من نظم قضائية جاءت أقرب من غيرها إلى تحقيق العدالة، وما منحوه للهنود من حرية القول والصحافة على أوسع نطاق لم يكن معهودًا من قبل في الهند.

ولا يحمل بنا أن ننسي كذلك، أن فكرة الحرية السياسية في ذاتها– وهي التي يكافح اليوم في سبيلها، بإخلاص وحماسية، المستر "نهرو **Nehru**" وغيره من الزعماء الهنود– هي في ذاتها من "بضائع" الإنجليز التي جاءت معهم إلى الهند، وليست فكرة وطنية المنبت، ومع كل فلنذكر في هذا المقام أنه منذ الحرب العالمية الأولى أخذ البريطانيون يتجهون ولو ببطء، صوب منح الهند كثيرًا من مزايا الحكم الذاتي، كما أنهم كانوا على استعداد بعد تلك الحرب (على قدر ما نستطيع تبينه إذ لست مراسلًا خاصًا قادر على حل "مشكلة الهند" بعد إقامة مداها ستة أشهر فيها) لأن يكملوا للهند استقلالها السياسي، حالما يستطيع الهنود إنشاء نظام سياسي يكون مؤيدًا تأييدًا كافيًا من مختلف الأحزاب التي ترغب في أن تأخذ على عاتقها مسئولية الحكم. نعم، يجب أن لا ننسى هذه الأمور. ولكن، ومن أجل هذا كله، ما زالت حركة التوسيع الاستعماري التي شنها الغرب، غير منبعثة في بادئ الأمر بوحي من الرغبة في تحقيق منفعة أهالي البلاد المتأخرة، ولكنها كانت نتيجة للقوى الطامحة إلى التوسع، وهي قوى متأصلة في روح الحضارة الغربية القائمة على الصناعة وعلى الأساليب العلمية والفنية. فرؤوس الأموال الغربية تبحث عن مواطن استغلالها في الخارج، ورجال الأعمال يفتشون عن الأسواق لتصريف منتجات مصانعهم، كما يبحثون عن فرص جديدة. لإنشاء مشروعات اقتصادية مربحة، أما الحكومات فهي ترغب في السيطرة على هذه البلدان حيث توافر المواد الخام اللازمة للصناعة. فأهمية المطاط هي التي أدت إلى قيام البلجيك بتوسعها الاستعماري في الكونغو الإفريقية. كما أن موجة رؤوس الأموال الأوروبية التي أغرقت مصر ومراكش هي التي دفعت البريطانيين إلى

احتلال الأولى والفرنسيين إلى احتلال الثانية. كما أن استغلال فرص الربع الصناعي والتجاري هي التي حدت بالروسيين إلى التسرب إلى منشوريا، والألمان إلى دخول "كياشاو **Kiacchow**" والبريطانيين والروسيين إلى إدخال إيران في منطقة نفوذهما معًا!

كل هذا قد حدا بالدول العظمى، ومن بينها الولايات المتحدة، إلى أن تأخذ من الحكومة الصينية عنوة امتيازات عدة[١] للانتفاع بموانيها. ولم يكن امتداد نفوذ رأس المال الأجنبي وما تبعه من مشروعات كبرى على الدوام، موضوعًا ذا جانب واحد، بمعنى أنه لم يكن أمرًا نادرًا أن تطلع هذه البلدان المتأخرة من الوجهة الاقتصادية، إلى رؤوس الأموال والمشروعات الأوروبية، وأن يكون تطلعها إلى هذه الأموال والخدمات كفاء تطلع الأوروبيين إلى غزو هذه البلاد بالنفوذ الأوروبي عن طريق مدها بما تحتاج إليه.

ولقد كان حكام مصر وتركيا ومراكش يطوفون ممالك أوروبا يلتمسون معونة رأس المال الأجنبي ومساعدة الأوروبيين الإخصائيين في الفنون الصناعية، لأنهم كانوا محتاجين، لسبب أو لآخر، إلى ترقية شئون بلادهم الاقتصادية فضلًا عن رغبتهم في طبع نظمهم ومؤسساتهم الوطنية بالطابع الغربي.

ولكن أيًا كانت حقيقة ذلك، فإن انتشار حضارة الغرب الصناعية الفنية في بلدان الشرق المتأخرة، كان بالضرورة نتيجة حتمية لاتجاه المشروعات الرأسمالية إلى الانتشار في أي بقعة من بقاع العالم، حيث تتوافر الفرص الملائمة للقيام بأعمال ومشروعات تجارية.

وبهذا المعنى وعلى هذا النمط، كان انتشار تيار المدنية في أرجاء العالم نتيجة

---

(١) وتسمى في الإصلاح "**Treaty Port**" أو اتفاقيات الموانئ.

عرضية للتنافس على استغلال البلدان المتأخرة استغلالًا اقتصادية هدفه الربح الخاص إلى جانب النفع الوطني! أما من وجهة النظر الأخلاقية وتحقيق التساوي في الحقوق بين جميع الشعوب، فلا يوجد هناك ما يمكن أن يقال على سبيل التبرير لهذا النوع من "الأمبريالزم". ومن الموافق تمامًا أن يقال إذن إن "الإمبريالزم" بهذا المعنى يجب أن ينتهي، وأن الرجل الأبيض يتعين عليه أن يغادر الشرق الأقصى، بيد أن هذه الرغبة المطلوبة لن يتسنى بلوغها بأي أسلوب من أساليب الاستنكار أو الغضب لحرمة الأخلاق أن تنتهك؛ ولو أن هذا الأسلوب قد يجدي إلى حد ما. كما أن يتسنى إدراكها بسيل من بذل عدة وعود رسمية لتحسين معاملة هذه الشعوب مستقبلًا، ولو أن مثل هذه الوعود الطيبة قد لا تخلو تمامًا. من أثر لها في هذه الناحية.

وبعد أن تضع الحرب العالمية الحاضرة أوزارها، ستتكدس فيما يبدو رؤوس الأموال، وبخاصة إذا حققت الدول الصناعية الكبرى هذا الهدف العظيم الذي يتمثل في إتاحة العمل للجميع والإنتاج الصناعي الكامل.

وسوف تبحث رؤوس الأموال المكدسة، على ما يبدو لنا، عن مواطن لاستغلالها في الدول التي ستكون في حاجة إليها.

وبعد، فلو أن المستر "لن يوتانج "**Lin Yutang**" كان محقًّا فيما قاله، فإن الصين سوف تكون في حاجة إلى مقدار كبير من رؤوس الأموال الأجنبية. ولو وفقت الهند إلى محو الفقر والعوز والأمية فيها، وإلى توفير زجاجة اللبن لكل طفل في مطلع كل يوم، وبالجملة إذا عملت الهند على إنشاء ما تحتاج إليه من صناعات وسكك حديدية ومدارس ومستشفيات سيتبين الهنود ضرورتها لهم، لو أن الحظ وفقهم إلى تحقيق وحدة شعبهم العظمي وجعله قادرًا على حكم نفسه حكمًا ذاتيًا، أقول لو أن هذا كله أو جانبًا منه عمل على تحقيقه، فإن الهند

ستحتاج من رؤوس الأموال بمقدار ما تحتاج إليه الصين، وقد تربو حاجتها إلى هذه الأموال على حاجة الصين منها.

ولكن من أين تأتي رؤوس الأموال اللازمة؟ من الواضح أنها ستجيئ من أوروبا وأمريكا لو تسنى إدراك النهاية في خلال فترة معقولة من الزمن، أو لم يصلي حال الشعبين الصين والهندي، خلال جيل أو أكثر، إلى مستوى من المعيشة أقل من هذا الذي نراهما عليه حتى اليوم.

فإذا جاءت رؤوس الأموال من أوروبا وأمريكا، فإن معنى ذلك، أنها ستأتي بصفة خاصة وفي المستقبل القريب، من كل من الولايات المتحدة والإمبراطورية البريطانية، إذ أن "هتلر وموسوليني" قد هبطا بمستوى الحياة في الجزء الأكبر من أوروبا إلى الحالة التي عليها البلاد الموسومة بطابع التأخر والتي تحتاج إلى رأس المال الأجنبي لتنعش مرافقها وتعيد بناء اقتصادها.

فإذا غمر رأس المال الأجنبي إذن، بعد أن تنتهي الحرب، الصين والهند مرة أخرى (وكذلك جزائر البحار السبع)، وإذا وجد رجال الأعمال الغربيون مرة أخرى فرصًا للعمل في هذه البلاد سعيًا وراء تحصيل الربح الخاص، وإذا اتجهت الحكومات الغربية مرة أخرى إلى حماية "مصالحها الوطنية" التي أحرزتها كنتيجة لاتساع نطاق رؤوس الأموال والمشروعات الأجنبية في هذه البلاد، إذا حصل هذا الأمر مرة أخرى فإن من العبث أن نضرب على أيدي رجال الأعمال والحكومات ونصيح فيهم قائلين: أيها، "الأشرار" هذا أسلوب استعماري، والاستعمار أو "الأمبريالزم" يجب أن ينتهي أو يزول.

وإذا قدر للهند والصين والبلاد العالم الأخرى المتأخرة في مضمار الحضارة أن تنقلب دولًا صناعية، بفضل رؤوس الأموال والمشروعات العربية ومهارة المهندسين الغربيين، على ألا يكون عن طريق تلك الأساليب القديمة التي قوامها

المنافسة الحادة في سبيل الربح الخاص وجر المنافع الوطنية، فمن الواجب تحقيق هذه الغاية عن طريق الاهتداء إلى وسائل أخرى تكون خير من الأولى وأفضل. وأيما وسيلة من هذه الوسائل المفضلة لا يمكن الاهتداء إليها إلا عن طريق رسم خطة للتعاون الدولي تقوم على تنفيذه هيئة دولية، ولن تفضل مثل هذه الوسيلة غيرها من الوسائل إلا إذا كان لهذه الهيئة الدولية، كغرض من أغراضها الأولية، حق تنظيم استغلال رؤوس الأموال الأجنبية في البلاد المتأخرة، ومراقبة عملياته بصورة تؤدي إلى القضاء على المنافسات المتقاتلة في سبيل جر المغانم والأرباح الخاصة وهي صورة ستؤدي بدورها إلى إزالة شبح السيطرة السياسية الأجنبية على هذه البلدان من ناحية، وإلى جعل عمليات الاستغلال هذه مربحة ونافعة لكلا الطرفين، الدائن والمدين، من ناحية أخرى.

والحق إن التنظيم الدولي لاستغلال رؤوس الأموال الأجنبية في البلاد المتأخرة في مضمار الحضارة الصناعية الأمر يصعب فصله عن موضوع تنظيم عمليات الاستثمار الأجنبية بصفة عامة، كما أنه لا يمكن تنظيم عمليات الاستثمار الأجنبية هذه، كي تحقق الغرض الطيب المقصود من ورائها، إذا لم ندخل في حسابنا عدة أمور أخرى.

وطبيعي أن يكون من بين هذه الأمور مسائل كمسائل التجارة الدولية ونظم الضرائب الجمركية، والحصول على المواد الأولية اللازمة، فضلًا عن موضوعات الاتحادات الصناعية الدولية[(١)] وتثبيت العملات الوطنية والمبادلات الدولية[(٢)]، وشروط الاستخدام أو العمل، ثم مستوى المعيشة في شتى البلاد.

ومن الجلي أن من صالح كل دولة أن توفر لأبنائها أعلى مستوى المعيشة

(1) International Cartels
(2) International Exchanges

تستطيع أن تحققه لهم، كما رؤى بحق أن من صالح كل دولة أن يكون مستوى المعيشة في غيرها بالغًا أعلى حد ممكن. مثال ذلك ما قرر من أن من صالح كل من بريطانيا والولايات المتحدة أن يكون الشعبان الهندي والصيني في حالة من الرخاء واليسر وأن يكون مستواهما المعيشي مرتفعًا، فهذان شرطان لابد منهما إذا أرادت كل من هاتين الدولتين (بريطانيا والولايات المتحدة) أن تستثمر مقادير كبيرة من رؤوس الأموال في هذه البلدان، أو أرادت كل منهما أن تصدر كميات كبيرة من البضائع إليها.

على أن مسألة ارتفاع مستوى المعيشة في كل من الصين والهند وغيرهما من البلدان الأخرى يثير دفعة واحدة، عنده الشعوب الأخرى، موضوع مقادير المواد الغذائية في العالم وكيفية توزيعها توزيعًا مناسبًا.

ولا يعد "احتياطي" المواد الغذائية في العالم اليوم كافيًا لأن يمد جميع شعوب العالم بغذاء كاف أو حتى مناسب. ومع ذلك، فإن الموارد العالمية والقوى الإنسانية والمعارف العلمية التي حصلتها البشرية وأصبحت في متناول يدها، لو استخدمت جميعًا على الوجه الوافي، فإن من الممكن أن تزداد قدرتها في كافة الأحوال، على محو المجاعات ونقص التغذية التي توجد على نطاق ضيق في كل دولة تقريبًا، وإن كانت تفشى على نطاق واسع وبصورة مصحوبة بالكوارث في كل من أفريقيا وآسيا. على أن الغذاء لا ينتج اليوم بقصد سد حاجة العالم منه؛ وليكن إنتاجه رهن بواحد من غرضين، إما لسد حاجة المنتج، وإما لبيعه في السوق عن طريق المنتج لتحقيق **International Exchanges** ربح خاص له، والواقع أننا نرى كل دولة منتجة للغذاء في العالم قد اتبعت تدابير وإجراءات قصد منها نفع الفلاحين باعتبارهم رجال أعمال، أكثر ما قصد بها إدراك "النسبة القصوى أو الحد الأعلى **Maximum**" في إنتاج ما يلزم منه لإبعاد شبح المجاعة

عن كل فرد من أفراد الجنس البشري.

وفي ظل نظام المنافسة (أي نظام السوق الحرة) يكون من صالح الفلاحين، باعتبارهم من رجال الأعمال[1]، أن تكون أسعار ما تنتجه مزارعهم مرتفعة، وفي الأوقات التي تنكمش فيها سوق الأعمال ويضيق نطاقها، نجد أن أسهل الطرق المحافظة على ارتفاع الأسعار هو، فيما يبدو، تحديد كمية الإنتاج.

ولقد كان نظام روزفلت الجديد في عصر ما قبل الحرب، مثالًا صالحًا لهذه السياسية. فمع وجود ملايين من الناس الذين تعوزهم التغذية الكافية فإن نسبة إنتاج القمح والشوفان قد انخفضت انخفاضًا كبيرًا، بقصد رفع أسعارها إلى الحد الذي يحقق الربح لكل من يزرع أي مقدار من القمح أو الشوفان في كافة الأحوال. ومن الواضح أن مشكلة "احتياطي الغذاء" في العالم وتوزيعه توزيعًا مناسبًا، لا يمكن أن تحصل بمثل هذه السياسة. فإنك لا تستطيع أن تمد سكان العالم بما يحتاجون إليه من غذاء، عن طريق خفض إنتاجه في كل دولة من الدول المنتجة له. وقد يكون إدراك هذه الحقيقة الواضحة، هو الذي حدا بالرئيس روزفلت إلى دعوة مؤتمر الأغذية الدولي الذي عقد في "هوت سبرنجز **Hot Springs**" وحضره مندوبو وأربع وأربعين دولة بلغ عددهم ثلاثمائة وستين مندوبًا.

ولقد لخص المستر "س. هارتلي جراتان **C. Hartley Grattan**" الموضوعات التي بحثت والأغراض التي حددت والعقبات التي وجهت في هذا المؤتمر، ولها قوام بحث تحليلي له يبعث على الإعجاب وقد نشره في عدد أغم، تأسس عام ١٩٤٣ من "مجلة هاربرز **Harper's Magazine**" ولم يجد المؤتمر، بطبيعة الحال، صعوبة ما في تحديد الغرض العظيم المشترك الذي عقد من أجله، ونعني به مد جميع سكان العالم بما يحتاجون إليه من غذاء. ولم تصل السرية التي

---

(1) Business Men

ضرب، ستارها دول مناقشات وإجراءات المؤتمر إلى حد رفض الأعضاء إنباءنا "أن جميع سكان الأرض مستهلكون للمواد الغذائية"! ولكن هذا الأمر لا يحتاج إلى ثلاثمائة وستين مندوبًا يجيئون من شتى أقاصي المعمورة ليفضوا إلينا به، وإنما الذي يحق لنا أن ننتظر من المؤتمر عمله، هو تقدمه باقتراح بعض الوسائل والتدابير الخاصة لمد جميع سكان العالم بما يتابعون إليه من غذاء لاستهلاكهم. ويظهر أن المؤتمر وجمال أن هذا الموضوع الحيوي فوق طاقته. والسبب في ذلك هو أن العمل على اتخاذ تدابير فعالة لإدراك هذا الغرض المشترك، سيصطدم لا محالة بالسياسية الحالية التي ترمي إما إلى تحديد كمية الغذاء المنتجة أو مقدار المستورد منها من الأمم الأجنبية! ولم يستطع أي واحد من المندوبين، حتى من مثلوا دولتنا في المؤتمر، لأسباب سياسية، أن يتقدموا باقتراح لعمل شيء ما إزاء هذه المشكلة الحيوية المربكة إلى أبعد حد، فلم يملكوا إلا أن يتركوها جانبًا. ولقد أعلن المؤتمر هذه الحقيقة في النص الآتي:

"إن التبعة الأولى التي تقع على عاتق كل شعب هي أن يراعي أن عند أفراده من الغذاء ما يلزم لحفظ صحتهم وحياتهم. أما الخطوات اللازمة لتحقيق هذه الغاية فهي رهن ما تبديه الشعوب من تصميم وعزم".

ومن هنا كانت نتيجة المؤتمر العظمى هي تحديد هذه المشكلة ورسم خطوات حلها. ولعل فشل المؤتمر في اقتراح أي علاج لها إنما يؤكد حقيقة واضحة وهي أن مشكلة احتياطي الغذاء في العالم، وتوزيعه توزيعًا مناسبًا، ليست إلا مشكلة دولية؛ وليس مرجع الخطوات التي تقطع في سبيل حلها هو ما يتخذ من التدابير القومية، بقدر ما هو رهن بما تعقده الدول مجتمعة من العزم على حلها. وكذلك سيواجه المؤتمر الذي يعقد لدراسة مشكلة المواد الخام اللازمة للصناعة، المشكلة ذاتها، طالما كان الغذاء معدودًا، بحق، مادة أولية ضرورية للحياة، ومن ثم قد تفترض

ضرورته أيضًا بالنسبة للصناعة.

وإننا لنلاحظ في جميع الأحوال، أن مشكلة المواد الخام هي كمشكلة الغذاء سواء بسواء. وهي كما يقول ميثاق الأطلنطي، أمر يجب ضمانه لجميع الشعوب التي يجب أن تتساوى في حق الحصول على ما يلزم رخاءها الاقتصادي من مواد العالم الأولية.

وهذه المشكلة تشبه مشكلة الغذاء، من حيث سهولة تقرير المبدأ أو الغاية التي يجب إدراكها، ولكن الوسائل المؤدية إلى إدراكها هي التي يصعب تحديدها. فالصعاب التي تكتنفها، كما هو الحال في مشكلة الغذاء، هي صعاب سياسية بصفة خاصة.

ومن الجلي أن البلاد التي تملك مقادير وافرة من البترول والمطاط مثلًا، لها مصلحة تود المحافظة عليها إزاء البلدان المحرومة منهما. ومن الجلي أيضًا أن هذه البلدان المحرومة بل وفي تلك البلاد التي يتيسر لها كلا البترول والمطاط لها مصلحة في السيطرة على الأقاليم الأرضية التي يوجد بها المطاط والبترول أو المدى الذي يبلغه هؤلاء من العوز حتى ليصل بهم إلى حد الجوع والمسغبة كما يقررون مقدار ما يعطى لكل شعب من شعوب العالم، وبأي شروط على كل شاب هاجته من القصدير اللازم لرخائه الاقتصادي.

فماذا يستطيع أي مؤتمر دولي، يعقد لبحث مشكلة المواد الخام، أن يوصي باتباعه من أوجه العلاج لوضع كهذا الوضع؟ وأي الوسائل يستطيع المستر "روزفلت" أو المستر "تشرشل" أن يقترحه لتحرير الشعب البوليفي من العوز، ولتمكينه من اختيار شكل الحكومة التي يريد أن يعيش في ظلها، أو لضمان حصول كل شعب من شعوب العالم على نصيبه من القصدير اللازم ترخانه الاقتصادي، وبصورة تجهله على قدم المساواة مع غيره من حيث حق الحصول

على ما يحتاجه منه؟!

من المؤكد أنه لن تكون هناك وسائل فعالة إذا لم يوص مثل هذا المؤتمر بفرض قيود قوية لها أثرها على قياصرة القصدير من أمثال "آل باتينو وشركائهم". والحق أنه لا "المستر تشرشل ولا المستر روزفلت" يستطيعان أن يكونا في مركز يمكنهما من أن يوصيا بإجراءات أو نظم فعالة يكون لها أثرها في "آل باتينو" إذا لم يكونا على استعداد في ذات الوقت، لأن يوصيا بإجراءات أو نظم مماثلة تتخذ حيال الشركات البريطانية والأمريكية التي تؤلف هي الأخرى "كارتيلات **Cartels**" تسعى وراء تحقيق الأغراض ذاتها. ومن هنا يتضح لنا أن مشكلة المواد الخام وتوزيعها توزيعًا مناسبًا يمكن حلها عن طريق اتفاق دولي فحسب، وعن طريق فرض قيود شديدة تتفق عليها الدول وتضمن تنفيذها، بالجبر عند الاقتضاء، كي تقيد بها نشاط الاتحادات والشركات، "والكارتلات" التي مثلنا لها بكارتل. "رآل باتيو" لصناعة القصدير.

هذه هي بعض المشكلات الاقتصادية التي طال عليها الزمن وستكون موضع علاج بطريقة ما، هذا إذا أريد العمل على إنشاء نظام دولي جديد، إذ أن العالم لو رجع إلى نظام ما قبل الحرب القائم على العزلة الاقتصادية (التي تحملها الروح القومية) والصراع بين هذه المصالح القومية المختلفة، فإن أي عصبة أو اتحاد، أو مخالفات سياسية، ستكون قليلة الجدوى، ولن تقوم على أساس أمتن من ذلك الذي كان لها فيما مضى. وستقع على عاتق جميع الشعوب مسئولية حل هذه المشكلات الاقتصادية الدولية؛ على أن التبعة الرئيسية ستقع على عاتق شعب الولايات المتحدة، والشعوب البريطانية والشعب الروسي، كما ستقع أيضًا على عاتق الصين، بالقدر الذي تفلح به. الصين في جعل قوتها السياسية ذات أثر ملموس وناجع.

إن تبعة هذا الأمر تقع على عاتق هذه الشعوب وحدها لأنها ستكون

صاحبة القوة السياسية الكبرى (في عصر ما بعد الحرب). فهي لن تستطيع أن تتخلى عن قوتها السياسية وقد تستخدم هذه الدولي قوتها السياسية استخدامًا حكميًا، وقد تخطئها الحكمة في هذا الاستعمال. كما أنها قد تستخدمها في سبيل قضاء أغراض طيبة أو أخرى خبيثة. ولكن في مقدورهم أن يفقدوا هذه القوة بانحلالهم الاجتماعي والاقتصادي، أو بتفكك الروح القومية والوحدة السياسية، غير أنهم لا يستطيعون أن يتخلوا عن هذه القوة السياسية لأي شعب آخر، أو ينزلوا عنها إلى أية هيئة سياسية دولية يصطنعونها. إنهم يستطيعون أن يستخدموا وحدهم القوة التي يملكونها، وهم وحدهم المسئولون عن الأوجه التي يستخدمون فيها هذه القوة.

أن هذه المسئولية تقع على عاتق هذه الشعوب الأربعة ولكنها تقع أول ما تقع على كل من مجموعة الشعوب البريطانية وشعب الولايات المتحدة أكثر مما تقع على عاتق الشعبين الرومي والصيني.

وتقدم هاتين الأمتين أي (مجموعة الشعوب البريطانية والولايات المتحدة) على الصين في حمل أعباء هذا الأمر، يرجع إلى أن الصين، على الرغم من اهتمامها العميق بإيجاد حل لهذه المشكلات الاقتصادية، فإنها ستكون على جميع الاحتمالات، فقيرة مدة من الزمن وستكون شئونها السياسية مضطربة مما لا يهيئ لها فرصة تزعم الدول في محاولة إيجاد حل لهذه المشكلات وعلاجها.

وهذا الأمر ينطبق على روسيا كذلك، لأن هذه أقل اهتمامًا بأمر علاج هذه المشكلات الاقتصادية من الدول الأخرى. فهؤلاء الروسيون سيكونون في مركز يتيح لهم أن يقولوا، وهم سيفكرون في هذا الأمر على أي حال، "إن مشكلات البطالة والإنتاج المتكامل لا تهمنا ولا تقلق بالنا، فلقد وفقنا إلى حل هذه المشكلة وشيكًا، وإنكم قد فشلتم أيها الديموقراطيون الرأسماليون في علاجها؛ لقد أصبحتم

تقصرون عنايتكم على مسائل التجارة الدولية، واستثمار رؤوس الأموال الأندية، وتثبيت المبادلات الدولية، واستغلال الدول المتأخرة في مضمار التحضير استغلالًا استعماريًا".

فلهذه الأسباب ولغيرها، يتعين على كل من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة أن تبدأ كلاهما هذا الكفاح وأن تتقدما على غيرهما من الدولي الأخرى في استنباط وسائل العلاج. فإذا لم تبدأ على شيء ما في هذا السبيل فإنه لن تقوم أية دولة أخرى بعمل شيء؛ ومن ثم فإن هاتين الأمتين الكبيرتين إذا لم تبدأ العمل فإن شيئًا لن يتم عن طريق غيرهما.

ولكن إذا لم يكن من المستطاع عمل شيء قبل أن تبدأ كل من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى عملها في هذا السبيل، فإنه لن يستطاع عمل شي يذكر ما لم تشترك روسيا والصين وعدة دول أخرى مع الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، ليتعاونوا جميعًا بجهودهم المشتركة في سبيل إدراك الأهداف المنشودة. فعلى هذه الدول إذن أن نتعاون مع بعضها بعضًا، على صورة من صور الاتحاد، أيًا كان مدى مرونته وعدم متانته. وقد يكون من الخطأ، على ما أظن، أن نبدأ بإعطاء هذا الاتحاد صيغة واحدة أو أن نحدد بالضبط ما سيضيعه الأعضاء نصب أعينهم من التزامات تقع على عاتقهم، وقد يكون من الأوفق أن يبدأوا بمحاولة العمل معًا لحل المشكلات القليلة المباشرة التي لها طابع الاستعجال والتعقيد، مع ترك الاتحاد يتخذ الصورة التي يراها أنسب لمعالجة مثل هذه المشكلات أو ما ينشأ من مشكلات أخرى غيرها.

فدعونا لا نثير إذن روح الإثرة القومية أو نمس كرامة السيادة بالاحتفال بهذا الاتحاد عن طريق أبواق الدعاية والحفلات والولائم الرائعة وتبادل العهود والمواثيق والضمانات جزافًا بالنسبة للمستقبل برمته. فكل هذه الكلمات من قرارات تقرر إلى

ضمانات، تفرع إلى معاهدات ملزمة ومواثيق هامة، إلى غير ذلك مما قد يغري شعوب العالم إلى حد ملحوظ، على أن تتعاون على خلق عالم جديد أفضل من عالمنا الحاضر، قد رددها الزعماء والقادة على ألسنتهم عقب الحرب العالمية الأولى.

إن كل ما تحتاج إليه هو أن نقلل من هذه العبارات النثرية الطنانة، وبمعنى آخر، تحتاج إلى شيء أقل دويًا وطنطنة، ولكنه في ذات الوقت أقوى في أثره وجدواه. فصورة الاتحاد أو العصبة أو الهيئة المتحالفة، أو أي صورة أخرى من الصور التي هي اليوم موضع التفكير، ستظفر بفرصة من فرص النجاح أفضل من ذي قبل، إذا هي بدأت بدون دعاية تعلن بها عن نفسها، كما أنها ستظفر بهذه الفرصة إذا هي لم تظهر أنها تريد بادئ ذي بدء معرفة ما إذا كانت الشعوب ستجمع على مبدأ الانتساب إليها، وبالتالي ما ستكون عليه بالضبط حقوق الأعضاء والالتزامات المترتبة على الانتساب إلى هذه الهيئة. وبالجملة سوف تظفر مثل هذه الهيئة بفرصة أفضل من النجاح إذا بدأت بعدم محاولة التعرف، أو بمعنى آخر بعدم محاولة الاهتمام البالغ بما سوف يكون من أمور. ويكفها أن تبدأ برسم الصورة الأولية للاتفاقات الخاصة التي تبرم بين عدد صغير أو كبير من الشعوب العلاج مشكلاتها الخاصة؛ ومن ثم تستطيع أن تخلق أي ضرب، من اللجان أو المجالس أو الوكالات الدولية، ترى أنه مناسب لعلاج ما يعرض من هذه المشكلات الخاصة.

وبهذا كله أن يكون ثمة ما يعتبر جديدًا، أو مثيرًا للفزع، في مثل هذا الإجراء. تخلق لجان دولية شيء مألوف وأمر جرى عليه العمل زمنًا طويلًا. وتعود عصبة الأمر بالنسبة لهذه الهيئات أو الوكالات الدولية أكبر مثل "مظهري" مثير حتى ليعد بمثابة البشرى العامة لجميع الناس. ولقد نشأت أغلب الأسباب المؤدية إلى اضطراب أفكار الناس بشأن العصبة وتشهيرهم المر بها، عن تلك الفكرة الخاطئة التي تقول بأنها كانت شيئًا آخر أو كان في إمكانها أن تكون شيئًا آخر.

ولقد علق الناس كل اهتمامهم بالعصبة بوصفها هيئة دولية قادرة على منع الحرب في أي وقت وأي مكان، ولكنها فشلت في تحقيق هذا الغرض. على أن هناك قليلًا من الناس يبدو أنهم يدركون أن العصبة نجحت إلى أبعد حد، عندما عملت بحزم، كهيئة دولية، على علاج المشكلات ذات الطابع الخاص. وإذا تجردت العصبة من أداتها الموكولة بمنع الحرب، فإنها تتألف بعد ذلك من عدد من المجالس الدائمة أو اللجان وقد ظلت هذه اللجان، الموكولة بتحري الحقائق والبحث وراءها، مدى خمسة وعشرين عامًا، هيئات نافعة للدول الأعضاء في العصبة، إذ مكنتها من علاج مثل هذه المسائل المعقدة، كتنظيم علاقات العمل وتحريم تجارة المخدرات ومنع الاتجار بالرقيق الأبيض "البغاء"، وغير ذلك من المسائل التي كانت تعرض عليهم لبحثها من وقت لآخر.

فالعصبة كانت تعد، من هذه الناحية، هيئة مختصة على الرغم من أن اسمها كان بلا شك مضللًا وخداع المظهر إلى حد كبير. وعلى كل فأيًا كانت اللجان والهيئات الجديدة التي تنشأ، فإنه كان من المفضل تركيزها في العصبة.

فإذا كان ثمة "مؤسسة دولية لتثبيت العملات"(١) أو "اتحاد"(٢) لتصفية الشئون المالية بين الدول، وإذا كان من المزمع تكوين لجان لبحث موضوع الضرائب الجمركية واستغلال. رءوس الأموال في البلاد المتخلفة في مضمار التحضر، (وغيرها من الموضوعات الهامة) كاحتياطي الغذاء في العالم وتوزيعه توزيعًا عادلًا– أقول– إذا كان من المزمع إنشاء لجان دولية لهذه الأمور، فإن من الأوفق جعلها جزءًا من مؤسسة جنيف(٣).

وعلى قدر ما تستطيع هذه المحاولات التجريبية التي تتعاون على علاج هذه

---

(1) Clearings Union
(2) International Stabilisation Fund

(٣) يقصد بمؤسسة جنيف "عصبة الأمم".

المشكلات الخاصة. أن تثبت نجاحها، فإنه على ضوء ذلك يمكن تعديل هذه اللجان والمجالس والهيئات المختلفة أو إلغاؤها أو توسيع نطاق اختصاصاتها أو توثيق علاقاتها فيما بينها، حينما تبدو الحاجة إلى ذلك.

وإن اتحادًا دوليًا يبدأ على هذا المنوال التجريبي، ويعمل وفق هذه الأساليب المعتادة، قد يستطيع عقلًا أن ينجز شيئًا تكون له قيمته ولو إلى حين من الزمن، أما كون هذه القيمة كبيرة أو صغيرة، فإن ذلك يتوقف على صور الأشياء التي سيطالعنا بها المستقبل. فمثل هذا الاتحاد سيكون أقل شأنًا في طبيعة النظام الموجود أصلًا، منه في نظام يتمشى مع التطور. ثم إن هذا النظام سيكون مجديًا في أي وقت من الأوقات، ما دام من الممكن استخدامه على وجه ناجع عند تطبيقه في دائرة العمل، كما يمكن أن يصبح هذا الاتحاد في النهاية من حيث شكله وإجراءاته أنسب، فيما يبدو، لإدراك تلك الأغراض المنشودة، ونعني بها العمل على زيادة وإنماء المصالح المشتركة بين أعضائه، وحفظ علاقات الصداقة والوئام فيما بينهم، وعلى قدر نجاح مثل هذا الاتحاد في إنجاز تلك الأغراض، فإنه سوف يحرز القوة بطريقة لا يكاد يحس بها أحد، وعندما يحرز هذه القوة فإن القومية لا شك سوف ينقضي عهدها بصورة لا يكاد يحس بها أحد كذلك؛ كما أن استقلال الدول ذات السيادة سوف تعرض له القيود الضابطة له، بهذه الصورة غير المحسوسة أيضًا.

وهذه النتيجة مرهونة بالمستقبل البعيد. فالعمل على خلق عالم جديد أفضل من عالمنا الحاضر، الأمر شاق حقًا سوف تثبت الأيام أنه سيتحقق ببطء. والواقع أن تحقيق هذا الأمر سيقتضينا أن نستعين على حل مشكلتين معقدتين تتعلق كل منهما بالأخرى ببعض وسائل العلاج.

أما إحدى هاتين المشكلتين فهي مشكلة القضاء على أوجه الصراع

الاجتماعي داخل المجتمعات القومية للشعوب. أما المشكلة الأخرى فهي القضاء على أوجه النزاع السياسي والاقتصادي بين الشعوب. وكل من هاتين المشكلتين اقتصادي في أساسه وجوهره؛ غير أنه لا يمكن فهم الغرض النافع المقصود من وراء حل إحداهما إلا إذا أدخلنا في اعتبارنا الإلمام بموضوع المشكلة الأخرى.

ولعل الغرض الذي يجب أن ندركه، أيًا كانت ماهيته المحتملة، هو أن نعمل على استخدام كافة قوى الإنسان العملية، كما نعمل على استخدام جميع قوى الإنتاج الفنية والصناعية، فضلًا عن تنمية الموارد الطبيعية لكل دولة، وتوزيع موارد الثروة العالمية الجبارة توزيعًا مناسبًا على الأفراد والشعوب.

ولقد قال الأستاذ "هارولد لاسكي **Harold Laski**" "إن التنظيم الدولي في عصر ما بعد الحرب يدل، فيما يبدو لنا، على مقدار الحاجة إلى وضع الخطط اللازمة لتنمية موارد عالم يعد منبعًا عامًا للثروة العالمية التي يحق لكل شعب أن يكون له نصيبه منها، على أن يكون ملحوظًا فيه تحقيق المساواة بين الشعوب على قدر المستطاع أو على وجه التقريب، وتحتاج إدارة منابع هذه الثروة العامة إلى وضع مادي، عامة للعمل معًا. ومن الجلي تمامًا أن هذه المبادئ. العامة ستكون بمثابة مقومات الحضارة العلمية الجديدة.

غير أن من المسلم به أن هذا الهدف مثالي ليس من الميسور تحقيقه خلال أية فترة من فترات المستقبل القريب الذي يمكن إدراكه والتنبؤ به، إلا أن من الضروري معرفة هذا المثل الأعلى كي ندرك الاتجاهات التي يجب أن تعرف إليها جهودنا كما يجب علينا أن نحاول محاولات كثيرة قبل أن نستطيع الحصول على شيء ولو قليل.

ومن المقطوع به أننا لن نحصل على شيء دون أن نلم بهذا الذي نحتاج إليه، ونرسم الخطط والأوضاع اللازمة له. فالأمر لم يعد بعد مجرد رسم خطط معينة أو

إغفال رسم مثل هذه الخطط ولكنه أمر متعلق بنصيب هذه الخطط من الصلاح أو الفساد أو كونها سلبية لا يكترث لها ثم إن النقطة الهامة في الأمر هي أن أية خطة لرسم عالم دولي جديد لا يمكن أن تنجح ما لم تستكمل، بطريقة ما بما تتخذه الدول الرئيسية من الوسائل والتدابير، بقصد تنظيم عالم جديد أفضل في نظامه الاجتماعي من عالم اليوم.

إن خلق عالم جديد أفضل من عالمنا الحاضر هو أمر سيستمر أو قل يجب أن يستمر العمل على تحقيقه وفي مثل هذه الحالة الحاضرة التي يمر بها العالم اليوم تبدو هذه المهمة أشد تعقيدًا ومن ثم أصعب أمرًا مما كانت عليه منذ قرون مضت ولعل ميزتنا الوحيدة هي أن لنا اليوم من الإدراك والقوة لعمل ما تحتاج إلى عمله أكثر مما كان لنا من قبل. فإذا هزتنا أحداث هذه الحرب ودفعتنا إلى أن نضطلع بهذا العبء، على وجه جدي، وبصورة أبلغ مما كنا نبديه حتى اليوم بشأنه، فإن أمرنا سيكون أفضل بكثير مما نحن عليه الآن.

ولكن لا تحمل أي أنسان يفترض أن الحرب ستجعل هذا العبء أيسر من ذي قبل، على أي وجه من الوجوه، أو أنها كشفت لنا عن طريقة سحرية عجيبة تستقيم بها شئون هذا العالم دفعة واحدة، فإن من غير المستطاع حقًا أن تتحول الطبيعة الإنسانية أو عادات التفكير الثابتة أو الأساليب الاجتماعية للجماهير، تحولًا مطلقًا في غضون جيل واحد!

إن خلق عالم جديد أفضل من عالمنا الحاضر بعد الحرب العالمية الثانية، سيظل كما كان أبدًا بمثابة غزو بطيء عزيز المنال لبعض الحريات الإضافية[1] التي أحسنا كسبها، تلك الحريات التي اشتاق إليها الناس خلال أجيال لا تحصى وبذلوا في سبيلها جهودًا جمة حتى أدركوا جانبًا منها. إننا لو استطعنا تزكية

---

(1)Additional Freedoms

أولئك الذين ماتوا في سبيلها، واستطعنا أن نزود الأحياء بالرجاء والأمل، فإننا نكون عندئذ قد قمنا بنصيبنا وأدينا واجبنا.

ومنذ خمسين ومائة من الأعوام قال الكاتب السياسي الإنجليزي "إدموند بير Edmund Burke" موجهًا كلامه إلى أولئك الذين كانوا معنيين بفكرة خلق عالم جديد أفضل، ما يأتي:

"إن المجتمع الإنساني في حقيقة أمره بمثابة عقد. أما العقود الثانوية التي تقتصر موضوعاتها على تحقيق مصالح عرضية بحتة، فإن حلها يكون ميسورًا لأنه يقع وفق إرادة المتعاقدين وعندما يريدان ذلك. غير أن الدولة يجب ألا ينظر إليها بوصفها شيئًا أفضل من مجرد شركة الاتجار مثلًا في "بهارات أو بن أو أقمشة أو طباق" أو نحو ذلك من الأشياء التي تشترى وتباع لمجرد نفع محدود وعاجل، ثم تحل أو تفسخ بمجرد رغبة المتعاقدين إذ أن عقد الدولة يجب أن ينظر إليه نظرة أسمى وأولى بالتقدير من نظرتنا إلى العقود السالفة فهو ليس إذن عقد مشاركة في أشياء ثانوية تتعلق بهذا الوجود الحيواني المتبلد ذي الطبيعة الموقرة الفانية، ولكنه مشاركة في جميع فنون المعرفة، بل مشاركة في جميع ألوان الفنون؛ وبالجملة مشاركة في كل فضيلة من الفضائل وفي كل ضرب من ضروب الكمال.

ولما كان إدراك الغايات التي تنطوي عليها مثل هذه الشركة غير مستطاع خلال أجيال عدة، فإن هذه المشاركة لا تصبح قائمة بين أولئك الأفراد الذين لهم صفة الأحياء فحسب، بل بين هؤلاء الأحياء وأولئك الذين قضوا من ناحية، ثم بينهم وبين الذين سيولدون من ذراريهم من ناحية أخرى.

فعن طريق علاقتنا بأولئك الذين ماتوا، سنظل مبقين على هذه الشركة، وذلك بإعزازنا وإيثارنا لما خلفوه لنا من موروثات. أما علاقتنا بمن هم على قيد الحياة، فتقتضي منا أن نحافظ على هذه الشركة، وذلك بمواصلتنا القتال لكي

نحافظ على موروثاتنا من الدمار والهلاك. أما بالنسبة لأولئك الذين سيولدون من ذراري الغد، فسوف نحافظ على هذه الشركة إذا استطعنا– إلى جانب عملنا على نقل هذا الميراث إليهم– أن نعمل على زيادة هذا التراث المجمع من فنون العلم والحكمة تلك الفنون التي يستطيع أبناء جيلنا أن يخلقوها خلقًا لأبناء الغد المأمول.

الفهرس